

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أمّ القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا العربية

# النزعة الخوفاية في النحويّة

## منها ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)

### في تفسيره

بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها  
تخصص النحو والصرف

قدّمه الطالب  
جمال رمضان حيمد حديجان  
٤٢٥٧٠٠٦٢

إشراف الأستاذ الدكتور  
عيّاد بن عيد الشبتي  
٥١٤٣١ - ٢٠١٠م

## ملخص الرسالة

**عنوان الرسالة:** ( التزعة الكوفية النحويّة عند ابن جرير الطبري "ت ٣١٠هـ" في تفسيره ).  
عُنيت الرسالة بمظاهر التزعة الكوفيّة عند الطبري من خلال تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، فعمل الباحث على استقراء جميع المسائل النحويّة التي نزع فيها الطبري مترع الكوفيّين، وكذا مصطلحات النحو الكوفي التي استعملها الطبري وجرى عليها في تفسيره.  
وكانت طبيعة البحث مقتضيةً قسمته ثلاثة أبواب، تسبقها المقدّمة والتمهيد، وتتلوها الخاتمة والفهارس.

**المقدّمة:** فيها ذكرُ أهميّة الموضوع، والأسباب الداعية إليه، والدراسات السابقة، ومنهج الباحث في إقامة البحث.

**التمهيد:** وفيه مطلبان: أحدهما: في حياة الطبري، والآخر: في أهميّة تفسير الطبري في الدراسات اللغويّة والنحويّة.

### الباب الأول: ذكر مسائل الخلاف والتصريح بالترجيح:

وفيه سبعٌ وستون مسألةً موزّعةً على النحو الآتي:

**الفصل الأوّل: المفردات:** وفيه مبحثان: الأوّل: الدلالة والمعنى النحوي. الثاني: البنية.

**الفصل الثاني: التراكيب:** وفيه ثلاثة مباحث: الأوّل: الرتبة (التقديم والتأخير). الثاني: الذكر

والإضمار والحذف. الثالث: المطابقة. **الفصل الثالث: الأعراب.**

### الباب الثاني: اختيار الطبري آراء الكوفيّين من غير ذكر الخلاف:

وفيه تسع عشرة مسألةً موزّعةً على النحو الآتي:

**الفصل الأوّل: المفردات:** وفيه مبحثان: الأوّل: الدلالة والمعنى النحوي. الثاني: البنية.

**الفصل الثاني: التراكيب:** وفيه ثلاثة مباحث: الأوّل: الرتبة (التقديم والتأخير). الثاني: الذكر

والإضمار والحذف. الثالث: المطابقة. **الفصل الثالث: الأعراب.**

### الباب الثالث: استخدامه مصطلحات النحو الكوفي: وفيه ذكرتُ واحدًا وعشرين

مصطلحًا، وهي: الإجراء وعدمه، والترجمة، والتكرير، والتبيين، والرد، والتشديد، والتفسير والمفسّر، والتقريب، والجحد، وحروف الصفات، والصرف والخلاف، والصلة، والعماد، والفعل، والفعل الواقع والواقع، والقطع، والكناية والمكني، و"لا" التبرئة، والمؤقت وغير المؤقت، والمرافع، وما لم يُسمَّ فاعله، والنسق، والنعث، وهاء التأنيث.

**الخاتمة:** وفيها أهمّ نتائج البحث.

**الفهارس:** الآيات، والأحاديث، والشعر، والرجز، والأعلام، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

## **Message Digest**

**Subject:** (trend scarf grammatical Ibn Jarir al-Tabari, "T 310 e" in its interpretation).

I mean the message when the keffiyeh trend manifestations of al-Tabari in his commentary inclusive statement construed the Koran, the work of the researcher to extrapolate all the grammatical issues that the disarmament of al-Tabari Alkoviin stripper, as well as coffee terminology used by al-Tabari was in its interpretation.

The nature of the research Mqtadhaf divided by three sections, preceded by an introductory and boot, and followed by the finale, and indexes.

**Introduction:** which mentioned the importance of the subject, and the reasons therefor, and the previous studies and the methodology of the researcher in a search.

**Preface:** in which are requirements: one: in the life of al-Tabari, and the other: the importance of Al-Tabari in Language Studies and grammar.

**Part I:** MALE matters of controversy and permit Batorgih:

And the Sixty-seven question, distributed as follows:

Chapter I: Vocabulary: In which two issues: First: significance and meaning of grammar. II: the structure.

Chapter II: Compositions: contains three sections: I: P (submission and delays). II: the male and the mental and deletion. III: conformity. Chapter III: Aloaarib.

**Part II:** Selection of the views of al-Tabari Alkoviin without any mention of the controversy:

And the issue of nineteen, distributed as follows:

Chapter I: Vocabulary: In which two issues: First: significance and meaning of grammar. II: the structure.

Chapter II: Compositions: contains three sections: I: P (submission and delays). II: the male and the mental and deletion. III: conformity. Chapter III: Aloaarib.

**Part III:** use of terms as COFFEE: And it said twenty-one term, namely: the procedure and whether or not, translation, and refining, Signifying, reply, and the emphasis, interpretation, interpreter, rounding, and denials, and characters attributes, and exchange and the difference, relevance, and General, and act, and act actually and falling, cutting, and metaphor, and the nickname, and "no" acquittal, and temporary and provisional, and cranes, and unless name the actor, layout, and shame, and E. feminization.

**Conclusion:** The most important results of the research.

**Indexes:** verses, conversations, and poetry, and shun, flags, and sources and references, and themes.

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسلامُ على مَنْ بَعَثَهُ اللهُ رَحْمَةً للعالمين، نبينا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فكتاب جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام أبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري كتابٌ حافلٌ بمـــــادّةٍ علميةٍ ثرّةٍ شملت

العقـــــائد والأحكـــــام والحديث

والتاريخ والمعاني

والقراءات واللغات والنحو والتصريف والبلاغة.

وكان أستاذاي الدكتور عبد الهادي فرّاج وأنا في مرحلة البحث عن موضوعٍ يصلحُ رسالةً للدكتوراه أثناء إرشاده لي في المرحلة الأولى من دراسة الدكتوراه قد أشار عليّ بقراءةٍ في تفسير أبي جعفر الطبري لعلِّي أظفرُ بشيءٍ يفتحُ لي آفاقاً للبحث، وبعد أن عكفتُ على قراءة تسعة أجزاء في فترةٍ بلغت شهرين ظهرت لي بعضُ التكتشفات القرائيّة من خلال بحث المسائل النحويّة وتوجيه الإعراب ومباحثه اللغويّة؛ إذ تراءى لي شيءٌ من نزعة الطبريّ إلى مذهب أهل الكوفة، وكان أكثر ما لفتَ نظري في هذا التكتشف جريان مصطلح النحو الكوفي، فلا يكادُ القارئُ يمرُّ بتأويل آيةٍ للطبريّ إلّا ويرى استيعاباً لكافة جنباته، وجريان مصطلحات الكوفيين النحويّة مُشَبَّعةً بها مباحثه النحويّة، فيذكر القطع والإجراء وعدمه والفعل والصرف والخلاف والوقوع والنسق والنعته وما لم يُسمَّ فاعله والتفسير وحروف الصفات والأسماء المجهولة والعماد وغيره من مصطلحاتهم يصلُ ذلك إلى درجةٍ يُعدُّمُ أو يكادُ استعمال اصطلاحات البصريّين؛ إذ لا نجدُ غير قليلٍ منها كالحال والمنصرف والصفة والعطف.

حملني هذا على استيعاب تفسير الطبريّ بالقراءة كاملاً لأنتهي إلى جوابٍ عن سؤال: أإلى مذهب الكوفيين أتّجه الطبريُّ أم إلى مذهب البصريّين؟ وبعد وقتٍ ليس

بالقصر في قراءة تفسير الطبري انتهيتُ إلى قناعةٍ أنّ الطبري نزع في مباحث تفسيره النحويّة إلى مذهب الكوفيّين.

هذه النتيجة ساورها خوف من أوّل البحث وأنا أرى الطبري قد عاش في فترة مبكّرة من فترات الدرس النحويّ وكتب التراجم لا تنسبه إلى مذهب من مذاهب النحاة، ولا تذكره في طبقة من طبقاتهم؛ إذ عرّف الطبري مفسراً ومحدثاً وفقهياً ومؤرخاً وعالماً بالقراءات القرآنيّة. فجعلتُ أتمسّس ما يدلُّ على تأثره بالكوفيّين حتّى ظفرتُ بكلام نفيس جاء في معجم الأدباء لياقوت الحمويّ - إذ حظي الطبري في هذا الكتاب بأكبر ترجمة فيما نما إلى علمي، وقعت هذه الترجمة في ثلاثٍ وثلاثين صحيفة منه - وأنا أقلبُ صفحات ترجمته بان أوّل ما أبحثُ عنه إذ جاء في معجم ياقوت: ( وقد بان فضله في علم اللغة والنحو على ما ذكره في كتاب التفسير )<sup>(١)</sup>، وبيننا أقلبُ ترجمته في معجم ياقوت إذا بي أفق بين أسطر ترجمته على حوارٍ ممتعٍ جمع بين علم من أعلام الدرس الكوفي وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وبين مفسرٍ كبيرٍ وصاحب مذهبٍ في القراءات وهو أبو بكر بن المحاهد جاء فيه: ( وقال أبو بكر ابن المحاهد: قال أبو العباس يوماً: مَنْ بقيَ عندكم - يعني في الجانب الشرقي ببغداد - من النحويّين؟ فقلتُ: ما بقيَ أحدٌ، مات الشيوخُ، فقال: حتّى خلا جانبكم؟ قلتُ: نعم إلاّ أن يكونَ الطبريّ الفقيه، فقال لي: ابنُ جريرٍ؟ قلتُ: نعم، قال: ذاك من حُذاق الكوفيّين. قال أبو بكر: وهذا من أبي العباس كثيرٌ؛ لأنّه كان شديدَ النَّفسِ شرسَ الأخلاق، وكان قليلَ الشهادةٍ لأحدٍ بالحدق في علمه )<sup>(٢)</sup>.

فرحتُ بهذا النصِّ فرحاً شديداً، وما معي من مسائل مجموعةٍ، فأجمعتُ أمري أن أقدمَ خطةَ البحث في نزعة الطبري الكوفية النحوية في تفسيره. وقبل الشروع في كتابة خطة البحث لزمني أن أبحث عن دراساتٍ سابقةٍ كُتبت في الدرس النحوي في تفسير الطبري لئلاّ يكون بحثي تكراراً لما سبق فألفتُ جملةً من الدراسات بينها وبين بحثي عمومٌ وخصوصٌ.

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٤٥١/٦.

(٢) نفسه ٢٤٥٣/٦.

## الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات السابقة بين رسالة علمية وبين مقال نُشرَ في مجلة.

فأمّا الرسائل العلمية فهي على النحو الآتي:

١- أقوال الفراء وموقف الطبري منها في تفسيره جمعاً ودراسةً وموازنةً، رسالة دكتوراه، للباحث عبدالله بن محمد بن أسعد الظلمي، من كلية أصول الدين، من قسم القرآن وعلومه، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، سنة ١٤٢٨هـ.

تكوّنت الرسالة من مقدمة وتمهيد، وقسمين، في القسم الأول ثلاثة فصول: الأول منها منهج الطبري في عرض أقوال الفراء من خلال طريقته في عزو أقوال الفراء، ونقل كلامه، وتصرف الطبري في كلام الفراء. والثاني المادّة العلمية التي نقلها الطبري عن الفراء من خلال أقواله في تفسير الآيات وبيان معانيها، وتوجيه القراءات، والأوجه الإعرابية، ونقل أبيات الشعر، وأقوال العرب، وموافقته فيما نقل عنه، واختياره، وردّه، ومناقشته، ونقل كلامه دون التصريح بالقبول، وشرح كلامه. والفصل الثالث تأثر الطبري بالفراء من خلال توجيه القراءات، وآرائه اللغوية.

وأما القسم الثاني فقد جعله الباحث لدراسة أقوال الفراء في تفسير الطبري وفق المنهج الاستقرائي والمقارن.

٢- الاتجاهات الصرفية والنحويّة للطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن من خلال آرائه في القراءات وأصول النحو، رسالة دكتوراه، للباحث خليل عبد العال خليل، في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، سنة ١٩٩٦م.

٣- تفسير الطبري.. دراسة لغويّة، رسالة دكتوراه، للباحث عبد الصمد جبار توفيق.

٤- الجهود النحويّة في تفسير ابن جرير الطبري، رسالة ماجستير، للباحث أمان الدين محمد حتحات، في كلية الآداب بجامعة حلب، سنة ١٩٨٣.

٥- الخلافات النحوية في تفسير الطبري وأثرها في المعنى، رسالة ماجستير، للباحث صالح بن إبراهيم الفراج، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٠٧ هـ.

تألّفت الرسالة من تمهيد وسبعة فصول، في التمهيد تحدّث الباحث عن عصر الطبري وحياته، وفي الفصل الأول تحدّث عن أطوار الخلاف النحوي وأهم سماته، وفي الفصل الثاني تحدّث عن مصادر الطبري في تفسيره، وفي الفصل الثالث تحدّث عن منهج الطبري في تناول المسائل النحويّة، والفصل الرابع عبارة عن دراسة لأبرز المسائل الخلافية بين النحاة، والفصل الخامس درس فيه موقف الطبري من هذه الخلافات، والفصل السادس تحدّث الباحث فيه عن الإعراب واختلاف المعنى من خلال تفسير الطبري، والفصل السابع آخر فصول الرسالة عبارة عن مسائل تطبيقية من تفسير الطبري يظهر فيها اختلاف المعنى.

٦- الشواهد النحوية من غير القرآن الكريم في تفسير الطبري "جمعاً ودراسة"، رسالة ماجستير، للباحث بندر حمدان الشمري، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤١٩ هـ.

٧- الطبري النحوي من خلال تفسيره، رسالة دكتوراه، للباحث زكي فهمي أحمد شوقي الألوسي، في كلية الآداب بجامعة بغداد، سنة ١٩٨٤ م.

٨- ظاهرة الحذف من خلال تفسير الطبري، رسالة ماجستير للباحث شمس الضحى مراكشي.

٩- القراءات القرآنية عند ابن جرير الطبري في ضوء اللغة والنحو كما وردت في كتاب جامع البيان في تأويل آي القرآن، رسالة دكتوراه للباحث أحمد خالد بابكر، في كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى، سنة ١٤٠٣ هـ.

تألّفت الرسالة من خمسة أبواب؛ الباب الأول عبارة عن تعريف بالطبري، والباب الثاني عن القراءات في تفسير الطبري: الأحرف السبعة ومفهومها عند الطبري، ومصادر القراءات، ورجال القراءات، والمتواتر والشاذ من القراءات، والباب الثالث

عن توجيه القراءات عند الطبري، والباب الرابع موقف الطبري من القراءات، والباب الخامس آراء الطبري النحوية من خلال القراءات، ومعالم الانتماء.

١٠- القراءات القرآنية في تفسير الطبري وأثرها في المعنى والإعراب والحكم، رسالة ماجستير، للباحث أحمد عيد مطر الدليمي، في كلية القرآن بجامعة صدام للعلوم الإسلامية ببغداد، سنة ١٩٩٧م.

١١- النحو في تفسير ابن جرير الطبري، رسالة دكتوراه، للباحث عبد الرؤوف محمد أحمد عثمان، في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢- النحو الكوفي في تفسير الطبري، رسالة ماجستير، للباحث عدنان محمد أمين، في كلية التربية للبنات بجامعة تكريت بالعراق،

قسم الباحث رسالته ثلاثة فصول؛ في الأول تحدّث عن الطبري وحياته، وفي الثاني تحدّث عن نشأة النحو الكوفي وجعله على مرحلتين: الأولى: مرحلة ما قبل أبي جعفر الرؤاسي، والأخرى: ما بعد أبي جعفر الرؤاسي، وفي الفصل الثالث تحدّث عن الطبري والقياس، وذكر نماذج من مسائل النحو الكوفي ولم تتجاوز سبع عشرة مسألة، كما ذكر بعضاً من مصطلحات النحو الكوفي وذكر سبعة منها.

وأما المقالات المنشورة في المجلّات العلمية فهي على النحو الآتي:

١- التعدّد اللغويّ واللهجيّ وبناء القاعدة النحويّة والصرفيّة في تفسير الطبري، للباحث سعد محمد الكردي، نُشرَ في مجلّة جامعة البعث، العدد ١٣، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢- التفسير النحويّ بين الطبريّ والفرّاء، للباحث أمان الدين محمد حتحات، نُشرَ في مجلّة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ٨، سنة ١٩٨٦م.

٣- القراءات القرآنية وموقف الطبري منها، للباحث أمان الدين محمد حتحات، نُشرَ في مجلّة منار الإسلام، العدد ١١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.



٤- النحو في تفسير الطبري، للباحث محمود محمد شبكه، نُشِرَ في مجلّة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد ١٠، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

وبعد فإنّ الجامع بين هذه الرسائل الجامعية والمقالات وبين بحث رسالتي أنّها بحث في تفسير الطبريِّ ومسّت جانباً بل جوانب من الدرس النحوي، وفرّق ما بينها أنّها لم تستوعب كلّ المسائل النحويّة، بل كانت مقتصرةً على نماذج من ترجيحات الطبري للنحو البصري، وأخرى للنحو الكوفي، ومنها المُقلِّ ومنها المستكثر، وبحشي عبارة عن مسحٍ لكلّ المسائل التي نزعَ فيها مترع الكوفيين، سواءً ما ذكره منها مصرّحاً بالخلاف، وما لم يُصرّح فيه بالخلاف، وكذا استعمال الطبري لمصطلحات النحو الكوفي.

#### أسباب اختيار هذا الموضوع:

وجملّة الأسباب التي دعّنتي لبحث هذا الموضوع واختياره موضوعاً لرسالة الدكتوراه هي:

- ١- قلة المصادر والمراجع التي تحدّثت عن النحو الكوفي.
- ٢- حاجة المكتبة النحويّة الماسّة إلى بحوثٍ وكُتبٍ خاصّةٍ بالنحو الكوفي؛ لأنّ معظم آراء الكوفيّين نوّثها من كتب البصريّين أو من كتب متأخّرة.
- ٣- توثيق كثيرٍ من آراء الكوفيّين وتأصيلها.
- ٤- معرفة مدى صحّة نسبة بعض الأقوال إلى الكوفيّين في كتب النحو المتأخّرة.
- ٥- الطبريُّ عاش في القرنين الثالث والرابع الهجريّين، فالبحت إذا دراسة متقدّمة حول نحو هذه المدرسة، وقُرب زمن الطبريِّ من زمن أهمّ أعلام النحو الكوفي كالكسائيِّ والفراء وثعلب وابن الأنباري.

## خطة البحث:

بعد جمع مادّة البحث ومسائله عملتُ على بناء خطته على النحو الآتي:  
قسمتُ الخطة ثلاثة أبوابٍ تسبقها المقدمة والتمهيد وتتلوها الخاتمة والفهارس.  
فالتمهيد جعلته حديثاً موجزاً عن حياة الطبري، ثمّ أتبعته ذلك بمحديثٍ عن أهميّة تفسير الطبري في الدراسات النحويّة واللغوية.

**والباب الأوّل** جعلته معنياً بالمسائل التي صرّح فيها الطبري بذكر الخلاف ورجّح مذهب الكوفيّين، وفيه سبعٌ وستون مسألةً، جاءت في ثلاثة فصولٍ؛ الأوّل منها خصّ بالمفردات، وفيه مبحثان؛ أولهما كان عن الدلالة والمعنى النحوي، والآخر عن البنية. **والفصل الثاني** كان عن التراكيب، وفيه ثلاثة مباحث؛ أولها عن الرتبة فيما يتعلّق بالتقديم والتأخير، وثانيها عن الذكر والإضمار والحذف، وثالثها عن المطابقة. **والفصل الثالث** خصّصته بالأعاريب.

**والباب الثاني** جعلته معنياً بالمسائل التي لم يُصرّح فيها الطبري بذكر الخلاف ورجّح مذهب الكوفيّين، وفي هذا الباب تسع عشرة مسألةً، صنّفتها على ثلاثة فصولٍ؛ الأوّل منها مختصّاً بالمفردات، وفيه مبحثان: أولهما في الدلالة والمعنى النحوي، والآخر في البنية. **والفصل الثاني** عنيّ بالتراكيب وشمل ثلاثة مباحث: أولها في الرتبة، والثاني في الذكر والإضمار والحذف، والثالث في المطابقة. **والفصل الثالث** في الأعاريب.

**والباب الثالث** عُنيتُ فيه بذكر مصطلحات النحو الكوفي التي استخدمها الطبري في تفسيره، وكان عددها واحداً وعشرين مصطلحاً، ربّتها ترتيب حروف الهجاء.

ثمّ جاءت هذه الأبواب متلوّةً بالخاتمة التي عرضتُ فيها ما خلص إليه البحث من نتائج، وكان من أهمّها إثبات النزعة الكوفية النحوية عند الطبري في تفسيره بما سبق دراسته من المسائل والمصطلحات، ومناقشة من ذهب إلى أنّ نزعة الطبري غير كوفية.

وتَلَّتِ الخاتمةَ الفهارسُ وصنَّفَتْها بحسبِ مقتضياتِ البحثِ سبعةَ أقسام: أولها؛ فهرس الآيات القرآنية، وثانيها؛ فهرس الأحاديث والآثار، وثالثها؛ فهرس الشعر، ورابعها؛ فهرس الرجز، وخامسها؛ فهرس الأعلام، وسادسها؛ فهرس المصادر والمراجع وسابعها؛ فهرس الموضوعات.

### منهجي في الدراسة:

كان منهجي في دراسة التركة الكوفية النحوية عند ابن جرير الطبري في تفسيره قائماً على:

١- نقل النصّ المعنيّ بدراسة المسألة من تفسير الطبري كما ورد؛ إذ أشار عليّ مشرفي الأستاذ الدكتور عياد الشبيبي وبعض الأساتذة بذلك؛ لئلاً نُقَدَ في فهم مسألة دون أخرى أو أُخْطَأَ، فأضعُ النصّ بين يدي القارئ حتّى يرى مدى مصداقيّة خبر تأثر الطبري بمذهب الكوفيّين واختياره له.

٢- ترتيب المسائل على ما ربّبت النحاة أبواب النحو بذكر المرفوعات ثم المنصوبات ثم المحرورات، وأقرب ذلك في الترتيب في نظر الباحث ألفية ابن مالك.

٣- دراسة المسائل بوجازة - بوصفها مدروسة ولا داعي لإطالة النَّفسِ فيها - في كتب متقدّمي النحاة وكتب الخلاف النحوي.

٤- معرفة أصحاب الأقوال والآراء المذكورة في النصّ المنقول عن الطبري، وتوثيقها ما أمكن من كتبهم كأراء البصريّين كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم، وآراء الكوفيّين كالكسائي والفرّاء وثعلب وأبي البركات بن الأنباري.

وكذا توثيق ما أنقله من آراء متأخري النحاة وتوثيقها في مظانّها لهم أو في ما نقلت عنهم.

٥- عرض الآراء والأقوال الواردة في النصّ المنقول عن الطبري، وغالبًا ما أزيد عليه أخرى من كتب النحو والأعراب والتفسير، وتخريجها في مظانّها مرثبةً القُدَمَى

فالحديثي.

٦- توثيق الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية والأرجاز، وأمّا الشواهد التي تكون داخل النصوص المقتبسة فلا أعنى يتخريجها بوصفها مخرجةً في مصادرها المأخوذة منها.

٧- التنبيه على ما نُقلَ منسوبًا إلى أهل البصرة أو أهل الكوفة أو بعض أفراد النحويين وهو ليس له.

٨- توضيح معنى الغامض من الألفاظ.

٩- توثيق القراءات التي تُعِنُّ للباحث في أثناء دراسة المسائل وهي غير مشهورة.

١٠- الترجيح ما أمكن بين الآراء الواردة في دراسة المسائل، وفي بعضها أقفُ ولا أسطيع الترجيح وأبني قولي على صحّة القاعدة النحويّة واستقامة المعنى.

١١- دراسة المصطلح النحو الكوفي كانت قائمةً على ما ذكّر سلفًا مع اعتماد الباحث على كتابات المحدثين فيها؛ إذ كانت مؤنسةً في تحديد المصطلح، فضلًا عن أنّها كانت جمعًا للمصطلحات في الوقت الذي تفرقت في كتب النحاة قديمها ومتأخرها.

١٢- تنويع مصادر البحث ومراجعته في الغالب بين قديمها ومتأخرها ومحدثها.

وبعد فهذا جهدي فإن كان صوابًا فبتوفيق الله ثمّ بإرشاد وتوجيه أستاذي المشرف، وإن كان الأخرى فمن نفسي، وحسبي أنّي اجتهدتُ.

الباحث

تمهيد

في التعريف بالطبري

وأهمية تفسيره في الدراسات النحوية واللغوية

## تمهيد

### في التعريف بالطبري وأهميته تفسيره في الدراسات النحوية واللغوية

#### أولاً: في التعريف بالطبري<sup>(١)</sup>:

اسمه: هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الأملي.

**ولادته:** وُلِدَ آخِرَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ، أَوْ أَوَّلَ سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ؛ إِذْ سَأَلَ الطَّبْرِيُّ تَلْمِيذَهُ الْقَاضِي ابْنَ كَامِلٍ ( كَيْفَ وَقَعَ لَكَ الشُّكُّ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ أَهْلَ بَلَدِنَا يُورِّخُونَ بِالأَحْدَاثِ دُونَ السِّنِينَ، فَأُرِّخَ مَوْلَدِي بِحَدَثٍ كَانَ فِي الْبَلَدِ، فَلَمَّا نَشَأْتُ سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدَثِ فَاخْتَلَفَ الْمُخْبِرُونَ لِي؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ ذَلِكَ فِي آخِرِ سَنَةِ أَرْبَعٍ. وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ كَانَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ )<sup>(٢)</sup>.

**نشأته:** حرصت أسرته على تعلّمه صغيراً، فحفظ القرآن وهو ابنُ سبعِ سنين، وصلّى إماماً بالناسِ وهو ابنُ ثمانِ سنين، وكتب الحديث وهو ابنُ تسعِ.

**رحلاته:** رحلَ في طلب العلمِ مِنْ أَمَلٍ بَعْدَ بُلُوغِ الْعِشْرِينَ، وَيَمَّ وَجْهَهُ تَلْقَاءَ بَغْدَادِ دَارِ السَّلَامِ لِيَسْمَعَ مِنْ ابْنِ حَنْبَلٍ فَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ ذَلِكَ لِمَوْتِهِ قَبِيلَ دُخُولِهِ إِلَيْهَا، فَأَخَذَ عَنْ شَيْوَحْهَا وَكُتُبِ عَنْهُمْ، ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى الْبَصْرَةِ فَأَخَذَ عَنْ شَيْوَحْهَا وَسَمِعَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَتَجَهَ إِلَى الْكُوفَةِ فَأَخَذَ عَمَّنْ فِيهَا مِنَ الشُّيُوخِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى بَغْدَادٍ فَكُتِبَ بِهَا وَتَفَقَّهَ وَأَخَذَ فِي الْقُرْآنِ وَعِلْمِهِ، وَبَعْدَ مُدَّةٍ قَضَاهَا فِي بَغْدَادٍ خَرَجَ إِلَى مِصْرَ، ثُمَّ إِلَى الشَّامِ ثُمَّ إِلَى مِصْرَ ثُمَّ إِلَى بَغْدَادٍ، ثُمَّ بَعْدَهَا مُدَّةً رَجَعَ إِلَى طَبْرِسْتَانَ، ثُمَّ إِلَى بَغْدَادٍ، ثُمَّ إِلَى طَبْرِسْتَانَ مَرَّةً أُخْرَى، ثُمَّ عَادَ إِلَى بَغْدَادٍ وَبَقِيَ فِيهَا إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا.

وفي هذه الرَّحْلِ حَصَلَ الطَّبْرِيُّ عِلْمًا وَافِرًا، فَتَفَنَّنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ، الْقُرْآنِ

(١) انظر بعض مصادر ترجمته ك: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٥٩/٢-١٦٥، وإنباه الرواه للقفطي ٨٩/٣-٩٠، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢٦٧/١٤-٢٨٢، والوافي بالوفيات للصفدي ٢١٢/٢-٢١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢٣/٣، والبداية والنهاية لابن كثير ٨٤٦/١٤-٨٥٠، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٤٤١/٦-٢٤٦٩، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٦-١١٤.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٢٤٥٧/٦.

وعلموه، والحديث، والفقه وأصوله، والعقائد، والتاريخ، والنحو، والشعر، واللغة،  
مُدْرِكًا الْأَسَانِيدَ الْعَالِيَةَ.

**شيوخه:** تلمذ الطبريُّ في أثناء تحصيله على جَمِّ غفيرٍ من علماء عصره، كإبراهيم  
ابن سعيد البغدادي الجوهريِّ، وإبراهيم بن عبد الله الكوفيِّ القصار، وإبراهيم بن موسى  
الرازي الفراء، وأحمد بن الحسن الترمذي، وأحمد بن سريح الرازي، وأحمد بن عبد  
الرحمن بن وهب المصري، وأحمد بن عثمان البصري، وأحمد بن المقدم بن سليمان بن  
الأشعث البصري، وأحمد بن منصور بن سيار البغدادي، وأحمد بن منيع البغوي  
الأصمِّ، وإسماعيل بن موسى السُّدِّي، والحسن بن عرفة بن يزيد العبديِّ، والحسين بن  
حريث الخراعيِّ المروزيِّ، والربيع بن سليمان المراديِّ المصريِّ، والزبير بن بكَّار، وزياد  
ابن أيوب الطوسيِّ البغدادي، وزيد بن أحمز الطائيِّ البصريِّ، وسعيد بن يحيى بن  
سعيد الأمويِّ البغداديِّ، وسفيان بن وكيع بن الجراح الرُّؤاسيِّ الكوفي، والعبَّاس بن  
جعفر بن عبد الله بن الزبرقان البغداديِّ، والعبَّاس بن محمد بن حاتم البغدادي، وعبد  
الرحيم بن عبد الله ابن البرقيِّ، وعبد الوهَّاب بن عبد الحكم الورَّاق البغداديِّ، وعبيد  
الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرُّوخ المخزوميِّ أبو زرعة الرَّازي، وعليُّ بن حرب  
الطائيِّ الموصلِّي، وعليُّ بن مسلم الطوسيِّ البغداديِّ، وعمر بن شُبَّة بن رائلة، ومجاهد  
ابن موسى بن فروخ الختليِّ الخوارزميِّ، ومحمد بن إسحاق الصاغانيِّ، ومحمد بن بشَّار  
ابن عثمان العبديِّ، ومحمد بن حميد الرازي، ومحمد بن عبد الله البرقيِّ، ومحمد بن عبد  
الله بن عبد الحكم المصريِّ، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ومحمد بن العلاء  
ابن كريب الهمدانيِّ، ومحمد بن عوف الطائيِّ، ومحمد بن المثنيِّ العتزي، ومحمد بن  
منصور الطوسيِّ، ومحمد بن يزيد بن كثير، وهارون بن إسحاق الهمدانيِّ، وهلال بن  
العلاء الرقيِّ، والوليد بن شجاع، ويعقوب بن إبراهيم الدورقيِّ البغداديِّ، ويونس بن  
عبد الأعلى بن ميسرة بن حيَّان الصديِّ المصريِّ.

**تلاميذه:** وتلمذ على الطبريِّ جمعٌ من العلماء، كأحمد بن علي بن نصر الكاتب،  
وأحمد بن القاسم بن مهدي البغدادي، وأحمد بن كامل بن خلف البغدادي، وأحمد بن  
موسى أبو بكر بن المجاهد البغدادي، وسليمان بن أحمد اللخميِّ الطبراني، وعبد الله بن

أحمد بن خديان التركيّ، وعبد الله بن أحمد الربيعيّ البغداديّ، وعبد الله بن الحسن الحرّانيّ، وعبد الله بن عديّ الجرجانيّ، ومحمد بن أحمد بن حمدان الحيريّ النيسابوريّ النحويّ، ومحمد بن داود بن سيار بن بيان، ومحمد بن عبد الله الشافعيّ، ومحمد بن عبد الله الشيباني الكوفيّ، ومحمد بن جعفر الدقاق.

**آثاره:** ترك الطبريّ تراثاً علمياً وافراً، جامعاً بين فنون العلم، موضعاً عالماً كُباراً، وعقليّةً ناظرةً متفحّصةً ناقدةً مرجّحةً. ومن هذا التراث الكبير: آداب القضاة، وآداب النفوس، وأحكام شرائع الإسلام، واختلاف العلماء، وتاريخ الأمم والملوك، وتاريخ الرجال من الصحابة والتابعين، وترتيب العلماء، وتهذيب الآثار، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن (وهو موضوع هذا البحث)، والجامع في القراءات، وكتاب الزكاة، وكتاب الشروط، وصريح السنّة، والعقيدة، وكتاب الفضائل، وكتاب الأطعمة، والمسند المخرّج، والوصايا.

**وفاته:** تُوفّي الطبريّ سنةً عشرٍ وثلاثمئة.

**مكانته وثناء العلماء عليه:** ذكره العلماء بخيرٍ وأثنوا عليه في علمه وتحصيله وإمامته وتصانيفه؛ قال الخطيب البغدادي: ( كان أحد أئمّة العلماء، يحكمُ بقوله، ويرجعُ إلى رأيه، لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يُشاركه فيه أحدٌ من أهل عصره، وكان حافظاً للكتاب، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ... )<sup>(١)</sup>.

وقال الحسين بن علي التميميّ: ( لَمَّا رجعتُ من بغداد إلى نيسابور سألتني ابن خزيمة، فقال لي مِمَّنْ سمعتَ ببغداد؟ فذكرتُ له جماعةً مِمَّنْ سمعتُ منهم، فقال: هل سمعتَ من محمد بن جرير شيئاً؟ فقلتُ له: لا، فقال: لو سمعتَ منه لكان خيراً لك من جميع مَن سمعتَ منه سواه )<sup>(٢)</sup>.

(١) تاريخ بغداد ١٦١/٢.

(٢) طبقات الشافعية ١٢٣/٣.



## ثانياً: أهمية تفسير الطبري في الدراسات النحويّة واللغويّة:

قال ابن خزيمة في كتاب جامع البيان للطبري بعد أن استعاره من ابن بالويه وردّه إليه: ( قد نظرتُ فيه مِنْ أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ، وما أعلمُ على أديم الأرض أعلمَ من ابن جرير ) (١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ( وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحُّها "تفسير محمد بن جرير الطبري"؛ فإنَّه يذكرُ مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقلُ عن المُتَّهَمِينَ ) (٢).

هذه هي حالُ تفسير الطبري وأهميته مجملّة، وأما أهميته في الدراسات النحويّة واللغويّة فتكمنُ في: مصادره النحويّة واللغوية، وشواهدة، واللغات، وتعليقاته؛

### فمصادره النحويّة واللغويّة:

فقد احتفى تفسير الطبري بكثيرٍ منها؛ كأنّها موضوعةٌ بين يدي الطبري يتخيرُ منها ما يناسبُ عند تأويله آي القرآن.

فقد نقل الطبري عن الخليل - وإن لم يُسمّه - بعضاً ممّا ذهب إليه من آراء، جاءت في مواضع من الباب الأول، مكتفياً بقوله: وكان بعض نحوِّي البصرة.

كما ذكر الطبري جملةً من آراء سيبويه ولم يُسمّه في معرض بحث مسائل الخلاف من الباب الأول مشيراً إلى آرائه بقوله: وكان بعض أهل البصرة، أو كان بعض نحوِّي البصريين، أو قال: وكان آخرُ منهم بعد أن قال: وكان بعض نحوِّي البصرة.

كما ذكرَ نزراً آراء ليونس بن حبيب، غيرَ أنّه أحياناً يهْمُ في ذكر اسمه فيقول: يونس الجرمي.

وصرّح الطبري في موضعٍ من تفسيره بأبي جعفر الرّؤاسي وذكر قولاً له في إحدى

(١) تاريخ بغداد ٢/١٦١.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/٣٨٥.

مسائل الباب الأول؛ إذ ذكر الخلاف بين النحاة في مفرد "أبايل".

كما لم نعدم في تفسير الطبري آراء الكسائي من معاني القرآن وهو كتاب مفقود إلى اليوم، جاءت مواضع منه غير قليلة في القراءات، وفي ذكر لغات العرب، ووجوه الإعراب، والرواية عن بعض العرب، ناسباً القول تارة إلى الكسائي صراحةً، وتارةً معمياً مكتفياً بقوله: وكان بعض أهل الكوفة، أو وكان بعض نحويي الكوفيين.

وأما معاني القرآن للفرّاء فإنّ الطبري كان ينقلُ عنه كثيراً كثيراً، مُصرّحاً باسمه في مواضع قليلة، ومعمياً عن اسمه في مواضع كثيرة لا تُحصَى؛ إذ يكتفي بقوله: وكان بعض أهل الكوفة، أو كان بعض الكوفيين، أو كان بعض نحويي الكوفة، أو كان بعضهم، ونحو ذلك. ومادّة معاني القرآن للفرّاء التي نقلها الطبري في تفسيره مادّةٌ كبيرةٌ جداً متنوّعة ذكرها في المعاني واللغات والقراءات ومسائل العربية ووجوه الإعراب، وفي الرواية عن العرب. وإذا كانت مادّة معاني القرآن للأخفش قد وصلت سبعةً وأربعين ومئتي موضعٍ كما أحصتها محقّقه هدى قراة<sup>(١)</sup>، فمن الجازم لدى الباحث أنّ ما نقله الطبري عن الفرّاء يفوق مادّة ما نقله عن الأخفش؛ لأنّ ما ينقله عن الأخفش فيما يتعلّق بمعنى أو وجهٍ من وجوه الإعراب حسب.

كما نقل الطبري عن أبي عبيدة معمر بن المثنى مادّةً غير قليلة، في المعاني وفي اللغة وفي وجوه الإعراب، غير أنّه لم يصرّح باسمه إلا في مواضع قليلة، وفي كثيرها كان يكتفي بقوله: وكان بعض أهل البصرة، أو قال: وكان بعض نحويي البصرة. ولعلّ الطبري عمى عن اسم أبي عبيدة؛ لأنّه لم يرتضِ قوله فاكتفى بنسبته إلى أهل البصرة، وفي مواضع كان الطبري شديد الطعن في أبي عبيدة حيث يقول أحياناً فيما ينقله عنه: وكان بعض من لا يفقه العربية، أو قال: وقد زعم بعض أهل الغباء من أهل العربية.

كما لا نعدم ما أشار إليه من آراء أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة فإنّه عمى في كلّ مواضع نقله عنه بقوله: وكان بعض نحويي أهل البصرة، أو كان بعض البصريين، ونحو ذلك. وكانت المادّة المنقولة في تفسير الطبري عن الأخفش كثيرةً بلغت سبعةً وأربعين ومئتي موضعٍ كما ذكرتُ سلفاً.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٤٧/٢-٧٠١ تحت عنوان (مقابلات نقول).

كما نقل الطبريُّ عن قطرب محمد بن المستير بعضاً من آرائه في اللغة والمعاني دون أن يشير إلى اسمه البتّة.

ومن الذين ذكر الطبريُّ لهم رأياً في بحث المسائل النحوية أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وهو من أعلام النحو الكوفيِّ، يبيدُ أنه يذكر اسمه واكتفى بنسبته إلى أهل الكوفة وهو يحكي مذهبهم.

### وأما عن شواهد الطبريِّ النحويّة واللغويّة في تفسيره:

فقد كان تفسيره حافلاً بها؛ إذ كان من منهج الطبريِّ في تأويل الآي التوسّع والشمول، والعمل على استيعاب المادّة متنوّعةً، فهو يوضح الآي بالآي، والآي بالحديث، والآي بأقوال السلف، والآي بلغة العرب شعرهم ونثرهم. ولذا لا يكادُ الباحثُ وهو يطالعُ مادّة الطبريِّ في بحث المسائل النحويّة ووجوه الإعراب إلاّ ويطالعُ كمّاً غيرَ قليلٍ من شواهد، سواءً كان فيما ينقله من شعرهم، أو لغاتهم فيما يرويه عن الرواة، أو ما ينقله عنهم من صحّة كلامٍ أو فساد، ولنا أن نطالعَ فهرس القوافي من تفسيره لنرى المادّة التي عُنِيَ الطبريُّ بنقلها فقد جاء هذا الفهرس في سبع وعشرين صفحةً من شواهد الشعر فقط، فكيفَ بشواهد الأخرى على اللغات وتراكيب الكلم صحّةً وفساداً.

### وأما عن اللغات:

فقد احتفى تفسير الطبريِّ بذكر جملةٍ من لغات العرب؛ فذكر لغة الحجازيين، ولغة التميميين في بحث مسألة عمل "ما" النافية عمل "ليس" في قوله تعالى: {ما هذا بشراً}، ولغة بلحارث بن كعب، ولغة خثعم، ولغة زُبيد وغيرها من لغات قبائل اليمن عندما جاء على قوله تعالى: {إن هذان لساحران} وذكر لغة مَنْ يجعل المثني بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، كما ذكر لغة حمير في مباحث من تفسيره إزاء معاني الآي.

## وأما عن تعليقاته:

فقد أكسبت الدرس النحويّ في تفسيره تأصيلاً علمياً قائماً على معرفة الأقيسة والنظائر والعلل تُشعرُ القارئَ أنّ الطبريَّ قد ألمَّ بأصول النحو ومسائله، فلا يكادُ الباحثُ وهو يقرأ مسألةً من مسائل الدرس النحويّ أو يقرأ وجهًا من وجوه الإعراب إلاّ وانتهى الطبريُّ في ترجيحه إلى ذكرِ العلل التي بنى عليها ترجيح هذا الوجه دون غيره، فتارةً يعتلُّ للسمع، وتارةً يعتلُّ للقياس، وتارةً يعتلُّ للنظائر، وتارةً يعتلُّ لكثرة الاستعمال، وتارةً يعتلُّ للطرد، وتارةً يعتلُّ للفرق، وتارةً يعتلُّ للشبّه.

إذا فتفسير الطبري قد شمل في طيّاته عند تأويل آي القرآن جملةً من أعلام العربية في مادّةٍ ثرّةٍ تبعث على الاطمئنان من نسبة بعض الآراء إليهم، والتأكد من صحّة المادّة المنقولة عنهم، كما كان تفسير الطبريّ عاملاً من عوامل حفظ بعض النصوص المفقودة؛ إذ حفظ لنا بعض آراء الكسائيّ في معانيه المفقود، كما تضيف مادّة هذا التفسير بهذه المصادر التي نقل عنها جملةً من المسائل غير المبحوثة في غيره يمكنُ إضافتها إلى مسائل الدرس النحويّ واللغويّ، لاسيّما مسائل الخلاف، وجملةً غير قليلةٍ من الشواهد التي قلّما يجدها باحثٌ مجتمعةً وبهذا الشمول، وجملةً أخرى من لغات العرب وعلل النحاة. كلُّ ذلك يجدر بالباحث إنعام النظر فيه ليتعرّف على كيفية بناء قواعد النحو على أصولٍ جامعةٍ حفظت مادّته، وكيفية استخدام النحاة هذه الأصول والعلل لرفد مذهبهم ودعمه، وكيفية الحجاج لهذا الوجه أو ذاك، ومعرفة طريقة الجدل النحويّ عند النحاة في إيراد الوجوه والنظائر، وطريقة كلام العرب صحّةً وفساداً.

# الباب الأول

ذكر مسائل الخلاف والتصريح

بالترجيح

الفصل الأول: المفردات

الفصل الثاني: التراكيب

الفصل الثالث: الأعراب

## تمهيد

سأتناول في هذا الباب من البحث دراسة المسائل النحويّة التي صرّح الطبريُّ في تفسيره بذكر خلاف النحويّين فيها ورجّح مذهب الكوفيّين. وقد عمد الطبريُّ إلى ذكر خلاف النحاة في هذه المسائل لِمَا يرى أنّها تخدمه في تأويل آي القرآن؛ إذ إنّ معرفة وجه من وجوه المفردة دلالةً أو بنيةً، وكذا تراكيب الكلم، ووجوه الإعراب له أهمّيّته في توجيه تأويل الآي، ومعرفة وجوه التأويل. وقد صرّح الطبريُّ نفسه في أثناء تفسيره بأهمّيّة ذكر الخلاف بين النحاة لِمَا ذكرتُ العلة سلفاً؛ إذ قال:

( وإئما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه - وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن - لِمَا في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطررنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه، لتتكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويله وقراءته ).

وبعد جمع مادّة هذا الباب لزم تصنيفها على ثلاثة فصول، كلّ فصلٍ شمل مباحث تحته؛ لتأتي المادّة متناسقةً على النحو الآتي:

**الفصل الأول: المفردات.**

**الفصل الثاني: التراكيب.**

**الفصل الثالث: الأعراب.**

والآن أوان الشروع في بيان مسائل هذا الباب.

# الفصل الأول : المفردات

المبحث الأول: الدلالة والمعنى النحويّ

المبحث الثاني: البنية

المبحث الأول  
الدلالة والمعنى النحويّ



(١)

{الواو} في {وآخر} من قوله: {خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً}

بمعنى الباء، والمعنى: "بآخر"

قال الطبري: ( فإن قال قائل: وكيف قيل: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]. وإنما الكلام: خلطوا عملاً صالحاً بآخر سيئ؟ قيل: قد اختلف أهل العربية في ذلك؛ فكان بعض نحويي البصرة يقول: قيل ذلك كذلك، وجائز في العربية أن يكون بآخر، كما تقول: استوى الماء والخشبة. أي: بالخشبة، وخلطت الماء واللبن. أي: باللبن. وقال بعض نحويي الكوفة: ذلك نظير قول القائل: خلطت الماء واللبن. وأنكر أن يكون نظير قولهم: استوى الماء والخشبة. واعتل في ذلك أن الفعل في الخلط عامل في الأول والثاني، وجائز تقديم كل واحد منهما على صاحبه، وأن تقدم الخشبة على الماء غير جائز في قولهم: استوى الماء والخشبة. وكان ذلك عنده دليلاً على مخالفة ذلك الخلط.

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندي، أنه بمعنى قولهم: خلطت الماء واللبن. بمعنى: خلطته باللبن (١).

يشير النص إلى أن ثمة خلافاً بين الثحاة في مسألتين؛ إحداهما: في معنى قوله: {بآخر}. والأخرى: في قولهم: "استوى الماء والخشبة".

فأما الكلام في المسألة الأولى في معنى قوله: {بآخر}: فقد ذهب الأخفش من البصريين إلى جواز وجهين فيه؛ الأول: على عطف {آخر} على {عملًا}، والآخر: أنه نظير قولهم: استوى الماء والخشبة، أي: بالخشبة، وقولهم: خلطت الماء واللبن، أي: باللبن (٢). وهو ما حكاه الطبري عن بعض أهل البصرة.

(١) جامع البيان ١١/٦٥٠، ٦٥١.

(٢) انظر معاني القرآن ١/٣٦٨.

وذهب الكوفيون إلى أن {وآخر} بمعنى: {بآخر} نظير قولهم: خلطت الماء واللبن، أي: باللبن؛ لإمكان المعنى بتسليط عامل ما قبل الواو على ما بعدها. وأنكروا قول مَنْ حكى عنه الطبري من البصريين جواز حمله على قولهم: استوى الماء والخشبة، أي: بالخشبة؛ لاستحالة المعنى؛ لأنَّ الخشبة لا يمكن تسليط عامل ما قبلها عليها، ورجَّحه الطبري.

وهو مذهب الزمخشري، وأجاز وجهاً آخر وهو حمله على قولهم: بعث الشاء شاةً ودرهماً، بمعنى: شاةٌ بدرهم<sup>(١)</sup>، وأنَّ الواو ههنا بمعنى الباء<sup>(٢)</sup>.  
وأجازه العكبري غير أنَّه حمله على قولهم: خلطت الخنطة والشعير، وخلطت الخنطة بالشعير<sup>(٣)</sup>.

والقول الرَّاجحُ في نظر الباحث قول الكوفيِّين؛ لأنَّ قولهم هو ما تقتضيه الصَّحَّةُ في المعنى وصناعة النحويِّين.

وأما الكلامُ في المسألة الثانية وهي قولهم: "استوى الماء والخشبة": فقد ذهب البصريُّون إلى أنَّ "الخشبة" منصوبٌ بالفعل الذي قبله بتوسُّطِ الواو<sup>(٤)</sup>. وذهب الأَخفشُ إلى أنَّ "الخشبة" منصوبٌ بانتصابِ "مع" في نحو "جئتُ مَعَه"<sup>(٥)</sup>. وذهب الفراءُ من الكوفيِّين<sup>(٦)</sup>، وبعض البصريِّين كالمرِّدُ<sup>(٧)</sup>، والزجاجُ<sup>(٨)</sup> في مثل هذا إلى

(١) انظر: الكشاف ٤٤٨، والدر المصون للسمين ١١٥/٦.

(٢) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٣٤٧.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٥٨/٢، والدر المصون للسمين ١١٥/٦.

(٤) انظر: الكتاب لسبويه ٢٩٧/١، ٢٩٨، والأصول في النحو لابن السراج ٢٠٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٤٨/١ مسألة (٣٠)، وائتلاف النصره للزبيدي ٣٦.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٤٨/١، وائتلاف النصره للزبيدي ٣٦.

(٦) انظر معاني القرآن ٤٧٣/١، ٣٥٥/٢.

(٧) انظر المقتضب ٥٠/٢.

(٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٤٨/١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك

٩٩، وأوضح المسالك لابن هشام ٢١٣/٢، وائتلاف النصره للزبيدي ٣٦.

تقدير عامل مناسب قبل المنصوب بعد الواو، فقدّر الزجّاج العامل في "الخشبة" بـ :  
"استوى الماء ولايس الخشبة"<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا عمَل للفعل ههنا وبينه وبين المفعول الواو.  
وذهب الكوفيون إلى أن "الخشبة" منصوبٌ على الخلاف<sup>(٢)</sup>، وهو ما ذكره  
الطبريُّ فيما حكاه عن بعض أهل الكوفة ورجّحه ضمناً عندما ساق كلامه عنهم في  
"خلطت الماء واللبن"، و"استوى الماء والخشبة".  
وذهب الجرجاني إلى أن "الخشبة" منصوبٌ بالواو<sup>(٣)</sup>.  
وذهب ابن مالك<sup>(٤)</sup>، وابن هشام<sup>(٥)</sup>، إلى أن المفعول معه منصوبٌ بالفعل  
وحده.

والرّاجح في نظر الباحث أن "الخشبة" في قولهم: "استوى الماء والخشبة" منصوبٌ  
بفعلٍ تقديره: لايس، أي: استوى الماء ولايس الخشبة؛ لانتفاء مشاركة ما قبل الواو ما  
بعدها، وامتناع المعية ههنا؛ لانتفائها في الأوّل وانتفاء الإعلام بها في الثاني<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٢٤٨، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك  
٩٩، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٤٨٤، وأوضح المسالك لابن هشام ٢/٢١٢، وائتلاف النصرة  
للزبيدي ٣٦.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) انظر: المقتصد بشرح الإيضاح ١/٦٦١، ٦٦٣، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٩٩،  
وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٤٨٥، وأوضح المسالك لابن هشام ٢/٢١٢.

(٤) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩٩.

(٥) انظر أوضح المسالك لابن هشام ٢/٢١٢.

(٦) انظر نفسه ٢/٢١٨.

(٢)

"مِنْ" فِي قَوْلِهِ: {مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى} مفسرة لـ {منكم} قبلها، غير زائدة

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ

عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥] :

( وَأُدْخِلْتَ {مِنْ} فِي قَوْلِهِ: {مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى} عَلَى التَّرْجُمَةِ وَالتَّفْسِيرِ عَنِ قَوْلِهِ: {مِنْكُمْ} . بِمَعْنَى: لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ . وَليست "مِنْ" هَذِهِ بِالَّتِي يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا وَحذفُهَا مِنَ الْكَلَامِ فِي الْجَحْدِ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ بِمَعْنَى لَا يَصْلُحُ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِ .

وَزَعَمَ بَعْضُ نَحْوِيِّيِ الْبَصْرَةِ أَنَّهَا دَخَلَتْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا تَدْخُلُ فِي قَوْلِهِمْ:

قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ . قَالَ: وَ{مِنْ} هَهُنَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّنْفِي قَدْ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: {لَا أُضِيعُ} .

وَأَنْكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ نَحْوِيِّيِ الْكُوفَةِ ، وَقَالَ: لَا تَدْخُلُ "مِنْ" وَلَا تَخْرُجُ إِلَّا فِي

مَوْضِعِ الْجَحْدِ . وَقَالَ: قَوْلُهُ: {لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ} . لَمْ يُدْرِكْهُ الْجَحْدُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: لَا أَضْرِبُ غُلَامَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ وَلَا فِي الْبَيْتِ . فَتَدْخُلُ "وَلَا"؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْلُهُ الْجَحْدُ، وَلَكِنْ "مِنْ" مُفسرة<sup>(١)</sup> .

نَحْلَصُ مِمَّا سَاقَهُ الطَّبْرِيُّ إِلَى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي {مِنْ} فِي قَوْلِهِ: {مِنْ

ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى} ، فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّ {مِنْ} زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا حَرْفَ نَفْيٍ، وَمَا نَقَلَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ هُوَ نَصُّ كَلَامِ الْأَخْفَشِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ<sup>(٢)</sup> .

(١) جامع البيان ٦/٣٢١ .

(٢) انظر معاني القرآن ١/٢٤٠ .

وذهب الكوفيون إلى أنّ { مِنْ } ههنا للتفسير، ولا يجوز حذفها<sup>(١)</sup>. وهو الذي رجّحه الطبريُّ في مُسْتَهَلِّ حديثه فتأمَّل! جاعلاً داعي ترجيحه المعنى وصحَّته؛ إذ لا يستقيم معنى الكلام إلاَّ بـ { مِنْ } في السياق، ولا يجوز إسقاطها من الكلام وفيه نفي.

والراجح في نظر الباحث جواز الوجهين لاحتمال وجهي الإعراب اللذين ذكرهما الطبريُّ، واحتمال وجهٍ ثالثٍ ذكره العكبريُّ وهو أنّ يكونَ { مِنْ } حالاً من الضمير في { منكم } تقديره: استقرَّ منكم كائنًا مِنْ ذكرٍ أو أنثى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٧٩/٥ .

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٢٨/١ .

(٣)

{ مِنْ } فِي قَوْلِهِ: { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ } لِلتَّبْعِيضِ

قال الطبري: ( واختلف أهل العربية في وجه سقوط "أن" في قوله: ﴿ وَمِنْ

ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم: ٢٤] ؛ فقال بعض نحويي البصرة :

لم يذكر ههنا "أن" ؛ لأن هذا يدلُّ على المعنى، وقال الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِي

قال: وقال آخر:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ

وقال: يريد: ما في قومها أحد.

وقال بعض نحويي الكوفيين : إذا أُظْهِرَتْ "أن" فهي في موضع

رفع؛ كما قال: ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ [الروم: ٢٢] ، و ﴿ مَنَامُكُمْ

﴾ [الروم: ٢٣] . فإذا حُذِفَتْ جُعِلَتْ { مِنْ } مؤدّيةً عن اسمٍ متروكٍ، يكون الفعل صلةً

له، كقول الشاعر:

وما الدهرُ إلَّا تارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتِغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ

كأنه أراد: فمنهما ساعةٌ أموتها، وساعةٌ أعيشها. وكذلك: وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ آيَةً

لِلْبَرْقِ، وآيةٌ لكذا. وإن شئتَ أردتَ: وَيُرِيكُمْ مِنْ آيَاتِهِ الْبَرْقَ. فلا تُضْمَرُ "أن" ولا غيره.

وقال بعض مَنْ أَنْكَرَ قَوْلَ الْبَصْرِيِّ: إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ تُحْذَفَ "أن" مِنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي

يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهَا، فَأَمَّا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فَلَا، فَأَمَّا مَعَ: "أَحْضِرُ الْوَعْيَ"، فَلَمَّا كَانَ:

زَجْرُتُكَ أَنْ تَقُومَ. و: زَجْرُتُكَ لِأَنَّ تَقُومَ. يدلُّ على الاستقبال، جازَ حذفُ "أن"؛ لِأَنَّ

الْمَوْضِعَ مَعْرُوفٌ، لَا يَقَعُ فِي كُلِّ الْكَلَامِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ قَائِمٌ. و: أَنْتَ

تَقُومُ. و: أَنْ تَقُومَ. فهذا الموضع لا يُحْذَفُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ.

وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ : أَنَّ { مِنْ } فِي قَوْلِهِ: { وَمِنْ آيَاتِهِ } تَدُلُّ عَلَى

المحذوف، وذلك أنّها تأتي بمعنى التبويض، وإذا كانت كذلك، كان معلوماً أنّها تقتضي البعض، فلذلك تحذف العرب معها الاسم لدلاليتها عليه (١).

يُظهِرُ النَّصُّ الْمَاضِي الْخِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ} فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ (٢) مِنَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّ "أَنَّ" الْمَصْدَرِيَّةَ قَدْ حُذِفَتْ مِنَ الْآيَةِ، وَدَلَّ عَلَيْهَا الْمَعْنَى؛ إِذِ الْمَعْنَى: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ، وَمُسْتَشْهَدًا بِقَوْلِ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ (٣):  
أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيَى وَأَنَّ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي  
وَالْمَعْنَى: أَنَّ أَحْضَرَ الْوَعْيَى.

وإلى هذا المذهب ذهب الزمخشري (٤)، وابن عطية (٥). وذكره العكبري (٦).  
وذهب الفراء (٧) من الكوفيّين إلى أَنَّ "أَنَّ" الْمَصْدَرِيَّةَ إِذَا ظَهَرَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: {وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ}، وَإِذَا حُذِفَتْ جُعِلَتْ {مِنْ} مَوْدِيَّةً عَنِ اسْمٍ مَحْذُوفٍ، كَمَا فِي قَوْلِ تَمِيمِ بْنِ أَبِي بِنِ مَقْبِلٍ (٨):

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتِغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ  
يُرِيدُ: فَمِنْهُمَا سَاعَةٌ أَمُوتُهَا، وَسَاعَةٌ أُعَيْشُهَا، وَكَذَلِكَ مِنْ آيَاتِهِ آيَةُ لِلْبَرْقِ وَآيَةُ  
لِكَذَا، وَإِنْ شِئْتَ: يُرِيكُمُ مِنْ آيَاتِهِ الْبَرْقَ. وَبِهَذَا فَـ{مِنْ} هَهُنَا لِلتَّبْعِيضِ، وَرَجَّحَهُ  
الطَّبْرِيُّ جَاعِلًا دَاعِي تَرْجِيحِهِ لِهَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْعَرَبَ تَحْذِفُ مَعَ {مِنْ} الْاسْمَ لِدَلَالَتِهَا  
عَلَيْهِ.

وذهب إلى هـ \_\_\_\_\_ ذا القول

(١) جامع البيان ١٨/٤٨٠-٤٨٢.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٤٧٤.

(٣) انظر: ديوانه ٦٣، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للشنتمري ٥٠/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٠.

(٤) انظر الكشاف ٨٢٨.

(٥) انظر المحرر الوجيز ١٤٧٤، ١٤٧٥.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٨.

(٧) انظر معاني القرآن ٢/٣٢٣.

(٨) انظر: ديوانه ٢٤، وكتاب سيبويه ٢/٣٤٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٢٣.

الزَجَّاجُ (١)،

والأَنْبِيَّاءُ (٢)،

والرَّمَّانِيُّ (٣). وذكره العكبري (٤).

وذهب السمين الحلبي إلى ( أنَّ التقدير: وَمِنْ آيَاتِهِ سَحَابٌ أَوْ شَيْءٌ يُرِيكُمْ.

فـ {يريككم} صفةٌ لذلك المقدر، وفاعل {يريككم} ضميرٌ يعود عليه ) (٥).

وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّ ( {مِنْ} لا ابتداءً الغاية فلا يحتاجُ إلى تقدير "آية"،

وإنَّما يكونُ الفعلُ مخلصاً للاستقبال ) (٦)، وهو ما ذكره الطبريُّ عمَّن أنكر قولَ مَنْ

حكى عنه مِنْ أهلِ البصرة.

وذهب آخرون إلى أنَّ ( {مِنْ آيَاتِهِ} حالٌ من البرق، أي: "يريككم البرقَ كائنًا من

آيَاتِهِ"، إلَّا أنَّ حقَّ الواو أنْ تدخلَ هنا على الفعل، ولكنَّ لَمَّا قَدَّمَ الحالَ وكانت من

جملةِ المعطوفِ أوْلاها الواو، وحسَّنَ ذلك أنَّ الجارَّ والمجرورَ في حكم

الظرفِ فهو كقولهِ: ﴿عَائِنَا فِي الدُّنْيَا

حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١] (٧).

ويرى الباحث أنَّ في كُلِّ وجهٍ من الوجوه التي ذكرها النحاة صحَّةً من حيث

المعنى، غيرَ قولِ مَنْ قال: التقدير في الآية: ومن آيَاتِهِ سَحَابٌ أَوْ شَيْءٌ يُرِيكُمْ البرق؛

لِضَعْفِ فِي المعنى، وفسادِ عَوْدِ ضميرِ الفاعلِ فِي {يريككم} إلى ذلك المقدر

بـ "سحاب" أو "شيء".

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٣٨/٤.

(٢) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٠٨/٢.

(٣) انظر المحرر الوجيز لابن عطية ١٤٧٥.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٤٨/٢.

(٥) الدر المصون ٣٩، ٣٨/٩.

(٦) المحرر الوجيز لابن عطية ١٤٧٥.

(٧) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٦٤٨/٢.



(٤)

## اللام في قوله: {لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ} لامٌ كي

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨]:  
( وقد اختلف أهل العربية في معنى هذه "اللام" التي في قوله: {لِيُضِلُّوا}.  
فقال بعض نحويي البصرة: معنى ذلك: "ربَّنَا فَضَلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ"، كما قال:  
﴿فَالنَّقْطَةُ: أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، أي: فكان لهم،  
وهم لم يلتقطوه ليكون لهم عدوًّا وحزنًا، وإنَّما التقطوه فكان لهم. قال: فهذه "اللام"  
تجيء في هذا المعنى.

وقال بعض نحويي الكوفة: هذه اللام لامٌ كي. ومعنى الكلام: ربَّنَا أعطيتهم ما  
أعطيتهم كي يُضِلُّوا، ثم دعا عليهم.

وقال آخر: هذه اللامات في قوله: {لِيُضِلُّوا}، و{ليكون لهم عدوًّا}. وما  
أشبهها بتأويل الحفص: آتيتهم ما آتيتهم لضلالهم، والتقطوه لكونه، قد آلت الحالة إلى  
ذلك. والعرب تجعل لام كي في معنى لام الحفص، ولام الحفص في معنى لام كي؛  
لتقارب المعنى، قال الله تعالى: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا

عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ٩٥] أي: لإعراضكم، ولم يخلصوا لإعراضهم، وقال الشاعر:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُوَ      وَلكِنَّ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ  
 قال: وإِنَّمَا يُقَالُ: وما كُنْتَ أَهْلًا لِلْفِعْلِ. ولا يُقَالُ: لِتَفْعَلَ. إِلَّا قَلِيلًا. قال: وهذا منه.  
 والصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّهَا لَامٌ كِي، ومعنى الكلام: رَبَّنَا أَعْطَيْتَهُمْ  
 ما أَعْطَيْتَهُمْ مِنْ زِينَةِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْأَمْوَالِ لِتَفْتِنَهُمْ فِيهِ، وَيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ عِبَادَكَ  
 عَقُوبَةً مِنْكَ، وهذا كما قال جل ثناؤه: ﴿لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴿١٦﴾ لِنَفْسِنَهُمْ فِيهِ﴾  
 [الجن: ١٦، ١٧] (١).

يُشِيرُ ما ذكره الطبريُّ في نصّه هذا إلى الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في اللام  
 التي في قوله: {لِيُضِلُّوا}، و{لِيَكُونَ}، و{لِتُعْرِضُوا}.  
 فذهب الخليل وسيبويه (٢) والأخفش (٣)، من البصريين إلى أنّ "اللام" في ذلك لَامٌ  
 صِيْرُورَةٌ وَمَالٌ كما يُفْهَمُ من سياق كلام الطبري الذي حكاه عن بعض نحوِّي  
 البصرة، وإليه ذهب الزجاج؛ إذ قال: (أي: فالتقطوه وآل أمره أن صار لهم عدوًّا  
 وحزنا، لا أنّهم قصدوا إلى أن يكون لهم عدوًّا وحزنا) (٤).  
 وذهب الفراء (٥) وأبو بكر بن الأنباري (٦) من الكوفيّين إلى أنّ اللام هي لام كي،  
 وهي الناصبة للفعل بنفسها، والتقدير عنده: كي يضلُّوا، وهو القول الأوّل الذي  
 حكاه الطبريُّ عن بعض نحوِّي الكوفة ورجّحه.  
 وأمّا القول الآخر الذي حكاه الطبريُّ عن الكوفيّين فهو قول ثعلب (٧)، وهو  
 مذهبُ جامعٍ لكلامِ البصريّين من حيثُ دلالةُ اللامِ على المصيرِ والمالِ، ولكلامِ  
 الكوفيّين من حيثُ قربُ لامِ كي من معنى المالِ والمصيرِ.

(١) جامع البيان ١٢/٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٠٥.

(٣) انظر معاني القرآن ١/٣٧٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٦.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٤٧٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٤/٣٢٠٧ مادة (لام كي).

(٦) انظر شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ٧٥، ٢٩٧.

(٧) انظر تهذيب اللغة للأزهري ٤/٣٢٠٧ مادة (لام كي).

وفي نظر الباحث أنّ اللام في الآيات لام كي تفيد التعليل؛ لأنّ ( التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أنّ يكون لهم عدوًّا وحرزًا، بل المحبة والتبني، غير أنّ ذلك لمّا كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبهة بالداعي الذي يُفعَلُ لأجله؛ فاللام مستعارةٌ لمّا يُشبهُ التعليل كما استُعيرَ الأسدُ لمن يُشبهُهُ الأسدُ )<sup>(١)</sup>.

وجائزٌ في اللام ما ذهب إليه البصريُّون من معنى الصيرورة والمآل لاحتفال معنى الآية على ما احتملوه من معنى.

---

(١) الكشاف للزمخشري ٧٩٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٢١٧ .

(٥)

اللام في قوله: {يريدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ} هي لامٌ كي

قال الطبري: ( واختلفَ أهلُ العربيةِ في معنى قوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، فقال بعضهم: معنى ذلك: يريد اللهُ هذا مِنْ أَجْلِ أَنْ يُبَيِّنَ لَكُمْ. وقال: ذلك كما قال: ﴿وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، بكسرِ اللامِ؛ لأنَّ معناه: أَمَرْتُ بهذا مِنْ أَجْلِ ذلك.

وقال آخرون: معنى ذلك: يريد اللهُ أَنْ يُبَيِّنَ لَكُمْ، ويهديكم سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ. وقالوا: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ التَّعْقِيبُ بَيْنَ "كي"، و"لامِ كي"، و"أَنْ"، ووضع كلِّ واحدةٍ مِنْهُنَّ موضعَ كلِّ واحدةٍ مِنْ أَخْتِهَا مع "أَرَدْتُ"، و"أَمَرْتُ"، فيقولون: أَمَرْتُكَ أَنْ تَذْهَبَ وتذهبَ. وأَرَدْتُ أَنْ تَذْهَبَ وتذهبَ. كما قال اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَأْمُرْنَا

لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] وقال في موضعٍ آخَرَ: ﴿إِنِّي أَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [الأنعام: ١٤]. وكما قال: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٨]. ثُمَّ قَالَ

في موضعٍ آخَرَ: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا﴾ [التوبة: ٣٢]. واعتلوا في توجيهِهِمْ "أَنْ" مع "أَمَرْتُ"، و"أَرَدْتُ" إلى معنى "كي"، وتوجيه "كي" مع ذلك إلى معنى "أَنْ"، لطلبِ "أَرَدْتُ"، و"أَمَرْتُ" الاستقبال، وأنَّهُمَا لا يصلحُ معهما الماضي؛ لا يُقَالُ: أَمَرْتُكَ أَنْ قُمْتَ. ولا: أَرَدْتُ أَنْ قُمْتَ. قالوا: فَلَمَّا كَانَتْ "أَنْ" قد تكونُ مع الماضي في غيرِ "أَرَدْتُ" و"أَمَرْتُ"، وكَدُّوا لها معنى الاستقبال بما لا يكونُ معه ماضٍ من

الأفعال بحال، مِنْ "كي" و"اللام" التي في معنى "كي". قالوا: ولذلك جمعت العربُ  
بينهنَّ أحياناً في الحرف الواحد، فقال قائلهم في الجمع:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي فَتَنْزُكَهَا شَنَا بَبِيدَاءَ بَلْقَعِ

فجمعَ بينهنَّ لَاتِّفَاقِ مَعَانِيهِنَّ وَاحْتِلَافِ أَلْفَاظِهِنَّ، كما قال الآخرُ:

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانُ الْجَافِي

بغيرِ لا عَصْفٍ ولا اصْطِرَافٍ

فجمعَ بينَ "غير" و"لا"، توكيداً للنفي. قالوا: ورَبِّمَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ "أَنْ" مكانَ  
"كي"، و"كي" مكانَ "أَنْ"، في الأماكنِ التي لا يصحبُ جالبَ ذلك ماضٍ من  
الأفعالِ أو غيرُ المستقبلِ. فأما ما صحبه ماضٍ من الأفعالِ وغيرُ المستقبلِ، فلا يجوزُ  
ذلك. ولا يجوزُ عندهم أَنْ يُقَالَ: ظَنَنْتُ لِيَقُومَ. ولا: أَظُنُّ لِيَقُومَ. بمعنى: أَظُنُّ أَنْ يَقُومَ؛  
لأنَّ التي تدخلُ مع الظنِّ تكونُ مع الماضي من الفعلِ؛ يُقَالَ: أَظُنُّ أَنْ قَدِ قَامَ زَيْدٌ. ومع  
المستقبلِ، ومع الأسماء.

وأولى القَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ عِنْدِي، قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ: {يُرِيدُ  
لِيُبَيِّنَ لَكُمْ} بمَعْنَى: يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ لَكُمْ. لِمَا ذَكَرْتُ  
مِنْ عِلَّةٍ مَنْ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ (١).

اختلفَ النحاةُ كما يُظْهِرُ النَّصُّ الَّذِي سَاقَهُ الطَّبْرِيُّ فِي اللَّامِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: {يُرِيدُ  
اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ}؛  
فذهبَ الخليلُ (٢)، وسيبويه (٣)، والأخفش (٤)، والزجاج (٥)، من البصريين إلى أنَّ  
اللامَ فِي {لِيُبَيِّنَ} تعليليةٌ.

(١) جامع البيان ٦/٦١٩-٦٢١.

(٢) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٢١٩.

(٣) انظر: الكتاب ٥٣/٣، والمحزر الوجيز لابن عطية ٤٢٥، ومغني اللبيب لابن هشام ٢١٩.

(٤) انظر معاني القرآن ١/٢٥٢.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٥.

وذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> ومنهم الفراء<sup>(٢)</sup>، وأبو بكر بن الأنباري<sup>(٣)</sup>، إلى أن اللام هي الناصبة للفعل؛ لأنها بمنزلة "أن"؛ لأنها تعاقبها في "أردت" و"أمرت". ورجَّحه الطبري بوصفه من سنن كلام العرب؛ إذ من شأنها أن تعاقب بين الحروف في الموضع الواحد. وذهب الزمخشري<sup>(٤)</sup>، وابن الناظم<sup>(٥)</sup>، إلى أنها زائدة مؤكدة لإرادة التبيين.

وذهب ذاهبٌ إلى أن اللام ههنا لامُ العاقبة كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَتْهُ سَالًا

فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]<sup>(٦)</sup>.

وفي نظر الباحث أن اللام تعليلية أو زائدة، والفعل بعدها منصوبٌ بـ"أن" مضمرة؛ لأن اللام ههنا حرف من حروف الجر، وهي من عوامل الأسماء، ويمتنع دخولها على الأفعال، فإذا وليها الفعل لزم نصبه بـ"أن" مضمرة؛ ليكون معها اسماً مجروراً باللام، فنصبوه بها<sup>(٧)</sup>.

وأما قول من قال: إن اللام للعاقبة فليس بشيء من جهة التقدير، وفساد المعنى.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤/٢، والمحمر الوجيز لابن عطية ٤٢٥، والدر المصون للسمين ٦٦٠/٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٦١/١-٢٦٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦٤٤/٦.

(٣) انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٧٥، ٢٩٧.

(٤) انظر: الكشف ٢٣٢، والدر المصون للسمين ٦٦٠/٤.

(٥) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٤٩/٤، والجنى الداني ١٢٧.

(٦) انظر الدر المصون للسمين ٦٦٠/٤.

(٧) انظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٤٩/٤، والدر المصون للسمين ٦٦٠/٤.

(٦)

{ اللام } في قوله: { ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا } بمعنى: "إلى" أو "في"

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَابِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾

[المجادلة: ٣]:

( واختلف أهل العربية في معنى ذلك؛ فقال بعض نحويي البصرة في ذلك المعنى: فتحريروا رقبة من قبل أن يتماسا، فمن لم يجد فصيام، فإطعام ستين مسكينا، ثم يعودون لما قالوا: إنا لا نفعله. فيفعلونه، هذا الظهار، يقول: هي علي كظهر أمي. وما أشبه هذا من الكلام، فإذا عاد أعتق رقبة أو أطمع ستين مسكينا، عاد لهذا الذي قد قال: هو علي حرام. بفعله، وكان قائل هذا القول كان يرى أن هذا من المقدم الذي معناه التأخير.

وقال بعض نحويي الكوفة: { ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا }، يصلح فيها في العربية: ثم يعودون إلى ما قالوا، وفيما قالوا، يريدون النكاح، يريد: يرجعون عما قالوا، وفي نقض ما قالوا. قال: ويجوز في العربية أن تقول: إن عاد لما فعل. تريد: إن فعل مرة أخرى. ويجوز إن عاد لما فعل إن نقض ما فعل. وهو كما تقول: حلف أن يضربك. فيكون معناه: حلف لا يضربك، وحلف ليضربك.

والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: معنى اللام في قوله: { لِمَا قَالُوا }. بمعنى "إلى" أو "في"؛ لأن معنى الكلام: ثم يعودون لنقض ما قالوا من التحريم فيحللونه. وإن قيل: معناه: ثم يعودون إلى تحليل ما حرّموا. أو: في تحليل ما حرّموا. فصواب؛

لأنَّ كُلَّ ذَلِكَ عَوْدٌ لَهُ. فتأويلُ الكلامِ: ثُمَّ يَعُودُونَ لِتَحْلِيلِ مَا حَرَّمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُمْ (١).

اختلفَ النحاةُ في اللامِ التي في {لِمَا قَالُوا} على أربعةِ أقوالٍ:  
الأوَّل: أنَّ اللامَ متعلِّقةٌ بـ{تَحْرِيرِ}، وفي الكلامِ تقدُّمٌ وتأخُّيرٌ، أي: فتحريرُ رقبَةٍ لِمَا قَالُوا، وهو قولٌ منسوبٌ للأخفش من البصريين (٢)، وهو ما حكاه الطبري عن بعض نحوِّي البصرة.

الثاني: أنَّ اللامَ متعلِّقةٌ بالمحذوف الذي هو خبرُ الابتداء، وهو "عليهم"، نسبه القرطبيُّ إلى الأخفش (٣).

الثالث: أنَّ اللامَ متعلِّقةٌ بـ{يَعُودُونَ}، أي: يعودونَ لوطءِ المقولِ فيه الظهار، نسبه الأزهري (٤) وابنُ هشام (٥) إلى الأخفش، وهو قولُ الزجاج (٦)، وأبي علي الفارسي (٧)، والقيسي (٨)، والأنباري (٩)، والعكبري (١٠)، وأبي حيَّان (١١).

الرابع: أنَّ {لِمَا قَالُوا}، و"إلى ما قالوا"، و"فيما قالوا" واحدٌ، والمعنى: يرجعونَ عمَّا قالوا، وهو قولُ الفراء (١٢)، وهو ما حكاه الطبريُّ عن بعض نحوِّي الكوفة

(١) جامع البيان ٤٦٠، ٤٥٩/٢٢.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٧/٥، وإعراب القرآن للنحاس ١١١٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٢٦٨/٣ مادة (عاد)، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٧١، والبحر المحيط لأبي حيَّان ٢٣٢/٨.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٩٦/٢٠.

(٣) انظر تهذيب اللغة ٢٢٦٨/٣ مادة (عاد).

(٥) انظر مغني اللبيب ٦٥٥، ٥١٥، ٥١٤.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٩٦/٢٠.

(٦) انظر: المسائل الحليبات ٣٠٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٦٥٥.

(٨) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٧١.

(٩) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٣٥٥/٢.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٤٢/٢.

(١١) انظر البحر المحيط ٢٣٢/٨.

(١٢) انظر: معاني القرآن ١٣٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١١١٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٢٢٦٨/٣ مادة

(عاد)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٩٧/٢٠.



ورجّحه لجواز ذلك في العربية وصلاحه.

والصَّوَابُ فِي نظر الباحث قولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللّامَ متعلّقةٌ بـ {يعودون}، سواءً جُعِلَ {ما قالوا} مصدرًا والمعنى: ثُمَّ يعودون لقولهم، أو جُعِلَتْ {ما} موصولةً، والمعنى: ثُمَّ يعودون للذي قالوه.

وكذا يصحُّ قولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللّامَ ههنا بمعنى "إلى"؛ لأنَّ ( "إلى" يقربُ معناها مِنْ معنى اللام ) (١). ولأنَّ الفعل "عاد" يتعدّى إلى مفعوله بحرف الجر "إلى" نحو: عاد الرجلُ إلى منزله.

وأما قولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللّامَ متعلّقةٌ بـ {تحرير}؛ إذ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، ففاسدٌ لـ ( أن ادّعاءَ التقديمِ والتأخيرِ لا حاجةَ إليه؛ لأنّه خلافُ الأصل ) (٢).  
وأما قولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ "اللامَ" بمعنى: "في" والمراد "عن"، ففاسدٌ لضعفه (٣).

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ٢٩٧.

(٢) الدر المصون للسمين ١٠/٢٦٦.

(٣) انظر نفسه ١٠/٢٦٧.

(٧)

## اللام في قوله: {رَدِفَ لَكُمْ} دخلت لمعنى: دنا لكم

قال الطبري: ( واختلف أهل العربية في وجه دخول اللام في قوله: {رَدِفَ لَكُمْ} [النمل: ٧٢] . وكلام العرب المعروف: ردفه أمرٌ وأردفه. كما يُقال: تَبِعَهُ وَاتَّبَعَهُ؛ فقال بعض نحويي البصرة: أدخل اللام في ذلك، فأضافَ بها الفعل، كما يُقال: {لِلرَّيِّبَا تَعَبُرُونَ} [يوسف: ٤٣] ، و {لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} [الأعراف: ١٥٤] . وقال بعض نحويي الكوفة: أدخل اللام في ذلك للمعنى؛ لأنَّ معناه: دَنَا لهم. كما قال الشاعر:

\* فَقُلْتُ لَهَا الْحَاجَاتُ يَطْرَحْنَ بِالْفَتَى \*

فأدخل الياء في "يطرحن"، وإنما يُقال: طرحتنه؛ لأنَّ معنى الطَّرْحِ الرَّمْيُ، فأدخل الياء للمعنى، إذ كان معنى ذلك: يرمينَ بالفتى. وهذا القول الثاني هو أولهما عندي بالصواب، وقد مضى البيان عن نظائره في غير موضع من الكتاب، بما أغنى عن تكراره في هذا الموضع<sup>(١)</sup> (٢).

هذا النصُّ يشيرُ إلى الخلافِ بين النحاة في علَّةِ تعدية الفعل {ردف} في قوله: {ردف لكم} على أقوالٍ عدَّةٍ هي على النحو الآتي:

(١) مضى كلامه في آية (١٥٤) من سورة الأعراف وهي قوله: {لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ}، وذكر أقوال أهل العربية التي ساقها ههنا في مسألتنا هذه، من غير أن يُرَجِّحَ قولاً منها، انظر جامع البيان ٤٦٧/١٠ .  
(٢) جامع البيان ١١٤/١٨ .

الأول: أن الفعل {ردف} ضَمَّنَ معنى الفعل "دَنَا" وهو قول الفراء<sup>(١)</sup> من الكوفيّين. وأجازه العكبريُّ<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن اللامَ زائدةٌ، والمعنى: ردفكم، وهو قول بعض البصريين كالأخفش<sup>(٣)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٤)</sup>، والمبرد<sup>(٥)</sup>، والزرّاج<sup>(٦)</sup>، وإليه ذهب الأنباري<sup>(٧)</sup>، والعكبريُّ<sup>(٨)</sup>. وهو قول الكسائيِّ من الكوفيّين؛ إذ يُفهمُ مِنْ كلام النحاس عندما قال في قوله: {لِرَبِّهِمْ يرهَبُونَ}؛ ( في اللام ثلاثة أقوال: قول الكوفيّين: أنّها زائدة. قال الكسائي: حدّثني مَنْ سَمِعَ من الفرزدق يقول: نقدتُ لها مائةَ درهمٍ بمعنى: نقدتها )<sup>(٩)</sup>. وأجازه الفراء حيث قال: ( وتكونُ اللامُ داخلةً: والمعنى: ردفكم، كما قال بعض العرب: نقدتُ لها مائةً، وهو يريد: نقدتها مائةً )<sup>(١٠)</sup>.

الثالث: أن اللامَ للعلّة، والمعنى: لأجلكم أو مِنْ أَجلكم<sup>(١١)</sup>.

الرابع: أن فاعلَ {ردف} ضمير الوعد، أي: ردف الوعد، و{لكم} خبرٌ مقدّمٌ، و{بعضٌ} مبتدأٌ مؤخّرٌ<sup>(١٢)</sup>.

الخامس: الفعلَ محمولٌ على مصدره، والمعنى: الرّادفة لكم<sup>(١٣)</sup>، وهو قول المبرّد؛ قال: ( وهذه اللامُ تدخُلُ على المفعول فلا تُغيّرُ معناه؛ لأنّها لامٌ إضافةً، والفعلُ معها

(١) انظر: معاني القرآن ٢/٢٩٩، وتهذيب اللغة للأزهري ٢/١٣٩٤.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٣٥.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٤٦٧.

(٤) انظر تفسير غريب القرآن ٣٢٦.

(٣) انظر: المقتضب ٢/٣٦، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٧٠٩.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٩٧.

(٧) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢/١٨٩.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٣٤.

(٩) إعراب القرآن ٣٢٥.

(١٠) معاني القرآن ٢/٣٠٠، وتهذيب اللغة للأزهري ٢/١٣٩٤.

(١١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٤٠، وإعراب القرآن للنحاس عند قوله: {لِرَبِّهِمْ يرهَبُونَ}، ذكر

النحاس أن الأخفش نسبه إلى بعضهم، وانظر الدر المصون للسمين ٨/٦٣٩.

(١٢) انظر الدر المصون للسمين ٨/٦٣٩.

(١٣) انظر نفسه.

يجري مجرى مصدره كما يجري المصدرُ مجراه في الرفع والنصب لما بعده؛ لأنَّ المصدرَ اسمُ الفعلِ. قال اللهُ عزَّ وجلَّ: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} (١)، وكما يُفهمُ مِنْ كَلامِ النَّحَّاسِ عندِ إعرابِ قولهِ تعالى: {لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} حيثُ قال: (وقال محمدُ بنُ يزيد: هي متعلِّقةٌ بمصدر) (٢).

السادس: أنَّ اللامَ دخلتْ للتقوية؛ لتقدُّمِ الاسمِ على الفعلِ (٣)، وهو قولُ المبرِّد؛ إذ قال: (وتقول: لزيدٍ ضربتُ، ولعمرو أكرمتُ، إذا قدَّمتَ المفعولَ؛ لتشغَلَ اللامُ ما وقعتْ عليه. فإنَّ أحرَّتَهُ فالأحسنُ ألا تُدخِلَهَا) (٤).

ولعلَّ الراجحَ ممَّا ذُكِرَ من أقوالِ النحاةِ في قولهِ: {رَدِّفَ لَكُمْ} أنْ يُقالَ: إنَّ الفعلَ {ردف} إذا كانَ على فِعْلٍ يَفْعَلُ مثل سَهَرَ يَسْهَرُ فَإِنَّهُ يُعَدَّى بِاللَّامِ يُقَالُ لِلْقَوْمِ إِذَا نَزَلَ بِهِمْ أَمْرٌ: قَدْ رَدِّفَ لَهُمْ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى: {رَدِّفَ لَكُمْ}، وَإِذَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ يَفْعَلُ كضَرَبَ يَضْرِبُ فَإِنَّهُ يُعَدَّى بِنَفْسِهِ يُقَالُ: رَدَّفْتُهُ أَرَدَّفُهُ (٥). ومجىءُ {ردف} على فِعْلٍ وَفَعَلَ هُمَا لَغَتَانِ فِيهِ وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ، وَالأصْلُ فِيهِ التَّعَدِّيُّ مُضْمَنًا مَعْنَى اللّازِمِ وَلِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ بِأَرْفَ وَقَرَّبَ، وَمَعْنَاهُ تَبَعَكُمْ وَلِحَقِّكُمْ. وَقَدْ عُدِّيَ بِـ "مِنْ" - أَيْضًا - مُضْمَنًا مَعْنَى "دَنَا" فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٦):

فَلَمَّا رَدَّفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ تَوَلَّوْا سِرَاعًا وَالْمَنِئِيَّةُ تَعْنُقُ

أو مزيدًا اللام في المفعول للتأكيد كالباء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥] (٧).

(١٢) المقتضب ٣٦/٢.

(٢) إعراب القرآن ٣٢٥.

(٣) انظر جامع البيان للطبري ٤٦٧/١٠.

(٤) المقتضب ٣٦/٢.

(٥) انظر تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ٥١٢.

(٥) البيت بلا نسبة في: الكشاف ٧٨٩، والبحر المحيط ٩٠/٧، والدر المصون للسمين ٦٣٩/٨.

(٧) انظر الكشاف للزمخشري ٧٨٩.

(٨)

الباء في قوله: {أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ... بقادر} زائدة، دخلت لمعنى الجحد

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهَا بِقَدْرِ عَلَاقِهَا يُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف: ٣٣]:  
( واختلف أهل العربية في وجه دخول الباء في قوله: {بقادر}؛ فقال بعض نحويي البصرة: هذه الباء كالباء في قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ [الرعد: ٤٣]. وهو مثل:  
﴿تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠].

وقال بعض نحويي الكوفة: دخلت هذه الباء لـ "لم". قال: والعربُ تُدخِلُها مع الجحود إذا كانت رافعةً لما قبلها وتدخلُها إذا وقعَ عليها فعلٌ يحتاجُ إلى اسمين، مثل قولك: ما أظنُّك بقائمٍ، وما أظنُّ أنَّك بقائمٍ، وما كنتَ بقائمٍ. فإذا خلعتَ الباءَ نصبتَ الذي كانت تعملُ فيه بما يعملُ فيه من الفعلِ. قال: ولو أُلقيتَ الباءُ من "قادر" في هذا الموضع رُفِعَ؛ لأنَّه خبرٌ لـ "أنَّ". قال: وأنشدني بعضهم:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاها

فأدخلَ الباءَ في فعلٍ لو أُلقيتَ منه نُصِبَ بالفعلِ لا بالباءِ، يُقاسُ على هذا ما أشبهه.  
وقال بعضُ مَنْ أنكرَ قولَ البصريِّ الذي ذكرنا قوله: هذه الباءُ دخلتُ للجحد؛ لأنَّ الجحودَ في المعنى - وإنَّ كانَ قد حالَ بينهما بـ "أنَّ" - : أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى. قال: فـ "أنَّ" اسمٌ "يَرَوْا"، وما بعدها في صلتِها، ولا تدخلُ فيه الباءُ، ولكنَّ معناه جحدٌ، فدخلتُ للمعنى.

وحكيَ عن البصريِّ أنَّه كانَ يأبى إدخالَ "إلَّا"، وأنَّ النحويينَ من أهلِ الكوفة

يُجيزُونَهُ، ويقولون: ما ظننتُ أنَّ زيدًا إلَّا قائمًا، وما ظننتُ أنَّ زيدًا بعالمٍ. ويُشيدُ:

ولسْتُ بحالفٍ لوكدتُ منهم \_\_\_\_\_ على

عَمَّ \_\_\_\_\_ يَّةٌ إلَّا زيَادًا

قال: فأدخل "إلَّا" بعد جواب اليمين. قال: فأما: {وكفى بالله}. فهذه لم تدخل  
إلَّا لمعنى صحيح، وهي للتعجب، كما تقول: لظرفَ يزيدٍ. قال: وأما: {تنبتُ  
بالدُّهنِ} فأجمعوا على أنها صلة.

وأشبههُ الأقوالِ في ذلك بالصَّوابِ قولُ مَنْ قال: دخلت الباءُ في قوله: {بقادرٍ}  
للجحدِ؛ لِمَا ذكرنا لقائلي ذلك من العِللِ (١).

يوضحُ النصُّ السابقُ خلافَ النحاةِ في الباءِ التي في قوله: {بقادرٍ} من قوله تعالى:  
{أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرضَ ولم يعيَ بخلقهنَّ بقادرٍ}.  
فقد ذهب بعضُ البصريينَ إلى أنَّ الباءَ زائدةٌ، حيثُ ذكرَ أبو عبيدة أنَّ مجازها:  
(قادرٌ، والعربُ تؤكِّدُ الكلامَ بالباءِ وهي مستغنى عنها) (٢). وذكر الأخفش أنَّ الباءَ  
في {بقادرٍ} كالباءِ في قوله تعالى: {وكفى بالله}، وفي قوله: {تنبتُ بالدُّهنِ} وهو ما  
نقله الطبريُّ بنصِّه فيما حكاه عن بعض أهل البصرة (٣).

وذهب الكسائي من الكوفيِّين إلى أنَّ الباءَ دخلت في {بقادرٍ} من أجل "لم" (٤)،  
وإلى مثله ذهب الفراءُ منهم أيضًا (٥)، وقد نقل الطبريُّ نصَّ كلامه فيما نقله عن  
بعض أهل الكوفة، ورجَّحه وبنى ترجيحه على عِللٍ من حكي عنهم من الكوفيِّين  
وهي أنَّ العربَ تدخلُ الباءَ في مثل هذا مع النفي إذا كانت رافعةً ما قبلها، وتدخلها  
إذا تعدَّى إليها فعلٌ يحتاجُ إلى اسمين.

(١) جامع البيان ٢١/١٧٤، ١٧٥.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢١٣. وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩/٢٣٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/٥١٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩/٢٣٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٨٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩/٢٣٢.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣/٥٦، ٥٧، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩/٢٣٢.

وإلى هذا القول ذهب الزجاج<sup>(١)</sup> من البصريين، و الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>،  
والأنباري<sup>(٤)</sup>، والعكبري<sup>(٥)</sup> والسمين<sup>(٦)</sup>.

والأرجح في نظر الباحث قول مَنْ قال: إِنَّ البَاءَ في {بقادر} دخلت للنفي  
في {لم}؛ ( لأنَّ البَاءَ تدخلُ في النفي ولا تدخلُ في الإيجاب، تقول: ظننتُ زيداً  
منطلقاً، ولا يجوز: ظننتُ زيداً بمنطلقٍ، فإنَّ جئتَ بالنفي قلت: ما ظننتُ زيداً بمنطلقٍ  
(<sup>(٧)</sup>، ولمثالٍ لها في قوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ  
وَالْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] ؛ إذ دخلت  
{مِنْ} في {من خيرٍ} لتقدم النفي {ما}<sup>(٨)</sup>، بل ( حسنَ زيادتها كونُ الكلامِ في قوَّةِ  
"أليسَ اللهُ بقادرٍ" )<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤١/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٩٨٨، والكشاف ١٠١٦، والجامع  
لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٢/١٩، والدر المصون للسمين ٦٨١/٩.
  - (٢) انظر الكشاف ١٠١٦.
  - (٣) انظر المحرر الوجيز ١٧١٦.
  - (٤) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٣١٠/٢.
  - (٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧١٤/٢.
  - (٦) انظر الدر المصون ٦٨١/٩.
  - (٧) إعراب القرآن للنحاس ٩٨٨. وانظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧١٤/٢.
  - (٨) انظر البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣١٠/٢.
  - (٩) الدر المصون للسمين ٦٨١/٩.

(٩)

{ما} في قوله: {ما إنَّ مفاتحه} غير موصولةٍ بمعنى "الذي" ،

{وإنَّ} وما في حيزها من صلة {ما}

و"الباء" في قوله: {لتنوء بالعصبة} للتعدية، وليس في الكلام قلبٌ

قال الطبريُّ: ( فإن قال قائلٌ: وكيف قيل: ﴿وَأَيْنَهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، وكيف تنوء المفاتيحُ بالعُصْبَةِ، وإنَّما العصبةُ هي التي تنوءُ بها؟ قيل: اختلفَ أهلُ العلمِ بكلامِ العرب؛ فقال بعضُ أهلِ البصرة: مجازُ ذلك: ما إنَّ العصبةُ ذوي القُوَّةِ لَتَنُوءُ بمفاتيحِ نَعْمِهِ. قال: ويُقالُ في الكلامِ: إنَّها لَتَنُوءُ بها عجيزُها. وإنَّما هي: تنوءُ بعجيزتها. كما ينوءُ البعيرُ بحِمْلِهِ. قال: والعربُ قد تفعلُ مثلَ هذا، قال الشاعر:

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلُوكَ إِلَّا مَا

أُطِيءُ

والمعنى: فدَيْتُ بِنَفْسِي وَمَالِي نَفْسَهُ. وقال آخرُ:

وَتَرَكْتُ حَيًّا لَئِي لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْتَقِي

الرَّمَّاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ

وإنَّما تشقى الضياطرَةُ بالرَّمَّاحِ. قال: والخيلُ ههنا الرِّجَالُ.

وقال آخرٌ منهم: {ما إنَّ مفاتحه لتنوءُ بالعُصْبَةِ}. يريد: الذي إنَّ مفاتحه ، قال:

وهذا موضعٌ لا يكادُ يُتَدَا فيهِ "إنَّ"، وقد قال: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ



مُلَقِيكُمْ ﴿[الجمعة: ٨]. وقوله: {لَتَنْوَأَ بِالْعُصْبَةِ} إِنَّمَا الْعُصْبَةُ تَنْوَأُ بِهَا، وَفِي الشَّعْرِ:

\* تَنْوَأُ بِهَا فَتَثْقِلُهَا عَجِيزُتُهَا \*

وليست العجيزة تنوء بها، ولكنها هي تنوء بالعجيزة، وقال الأعشى:

ما كنتَ في الحربِ العَوَانِ مُعَمَّرًا      إذ شَبَّ حَرُّ وقودِهَا أجدالَهَا

وكان بعض أهل العربية من الكوفيين يُنكِرُ هذا الذي قاله هذا القائل، وابتداءً "إنَّ" بعد "ما"، ويقول: ذلك جائزٌ مع "ما" و"مَنْ"، وهو مع "ما" و"مَنْ" أجودٌ منه مع "الذي"؛ لأنَّ "الذي" لا يعملُ في صلتِهِ و لا تعملُ صلته فيه، فلذلك جازَ وصارت الجملةُ عائِدَ "ما"، إذ كانت لا تعملُ في "ما" ولا تعملُ "ما" فيها. قال: وحسنَ مع "ما" و"مَنْ"؛ لأنَّهُما يكونانِ بتأويلِ النكرة إن شئتَ، والمعرفة إن شئتَ، فتقول: ضَرَبْتُ رَجُلًا لَيَقُومَنَّ، وضَرَبْتُ رَجُلًا إِنَّهُ لَمُحْسِنٌ. فتكون "مَنْ" و"ما" بتأويلِ هذا، ومع "الذي" أقبح؛ لأنَّهُ لا يكونُ بتأويلِ النكرة.

وقال آخرُ منهم: في قوله: {لَتَنْوَأَ بِالْعُصْبَةِ}. نوؤها بالعصبة أن تُثْقِلَهَا.

وقال: المعنى: إن مفاتحه لَتُنِيءُ العصبة، تُمِيلُهُنَّ مِنْ ثِقَلِهَا. فإذا أدخلتَ الباءَ قلتَ: تنوءُ

بهم. كما قال: ﴿ءَأْتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]. قال: والمعنى: أتوني بقطرٍ

أفْرِغْ عليه، فإذا حذفَتَ الباءَ زدْتَ على الفعلِ ألفًا في أوَّلِهِ، ومثله: ﴿فَأَجَاءَهَا

الْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]. معناه: فجاءَ بها المخاضُ. وقال: قد قال رجلٌ من أهلِ العربية:

ما إنَّ العصبةَ تنوءُ بمفاتحه. فحوَّلَ الفعلَ إلى المفتح، كما قال الشاعر:

إنَّ سِرَاجًا لِكُرَيْمٍ مَفْرُوعٌ خَرُّهُ      تَحَلَّى بِهِ الْعَيْنُ إِذَا مَا

تَجَهَّرَهُ

وهو الذي يحلى بالعين. قال: فإن كان سَمِعَ أثرًا بهذا فهو وجهٌ، وإلَّا فإنَّ الرَّجُلَ

جَهَلَ المعنى. قال: وأنشدني بعضُ العرب:

حَتَّى إِذَا مَا التَّامَتْ مَوَاصِلُهُ      وَنَاءَ فِي شِقِّ الشَّمَالِ كَاهِلُهُ

يعني الرَّامِي لَمَّا أَخَذَ القوسَ ونزَعَ مَالَ عَلَيْهَا. قال: ونرى أن قولَ العرب: ما

سَاءَكَ وَنَاءَكَ. مِنْ ذَلِكَ، ومعناه: ما سَاءَكَ وَأَنَاءَكَ. إلَّا أَنَّهُ أَلْقَى الألفَ؛ لأنَّهُ مُتَّبِعٌ

لـ"ساءك"، كما قالت العرب: أكلتُ طعامًا فهنأني ومرأني. ومعناه إذا أُفردت: وأمرأني. فحذفت منه الألف لَمَّا أُتبع ما ليس فيه أَلْفٌ.

وهذا القول الآخر في تأويل قوله: {لَتُنوء بالعصبة}. أولى بالصواب من الأقوال الأخر؛ لمعنيين؛ أحدهما: أنه تأويلٌ موافقٌ لظاهر التريل. والثاني: أن الآثار التي ذكرنا عن أهل التأويل بنحو هذا المعنى جاءت، وأن قول مَنْ قال: معنى ذلك: ما إنَّ العَصْبَةَ لَتُنوءُ بمفاتيحه. إنما هو توجيهٌ منهم أن إلى معناه: ما إنَّ العَصْبَةَ لَتُنَهَضُ بمفاتيحه. وإذا وُجِّهَ إلى ذلك لم يكن فيه من الدلالة على أنه أُريدَ به الخبرُ عن كثرةِ كنوزه على نحو ما فيه إذا وُجِّهَ أن معناه: إنَّ مفاتيحه تُثَقِّلُ العَصْبَةَ وتُمِيلُها؛ لأنَّه قد تنهَضُ العَصْبَةُ بالقليلِ من المفاتيحِ وبالكثيرِ، وإنَّما قصدَ جَلَّ ثناؤه الخبرَ عن كثرةِ ذلك، وإذا أُريدَ به الخبرُ عن كثرته، كانَ لاشكَّ أن الذي قاله مَنْ ذكرنا قوله مِنْ أن معناه: لَتُنوءُ العَصْبَةُ بمفاتيحه. قولٌ لا معنى له، هذا مع خلافه تأويل السلف في ذلك (١).

إنَّ ما ساقه الطبريُّ يُظهرُ الخلافَ بينَ النحويِّينَ في قوله: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتُنُوءُ بِالْعُصْبَةِ}، على شقِّينَ: الأوَّلُ؛ في قوله: {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ}، والآخر؛ في قوله: {لَتُنُوءُ بِالْعُصْبَةِ}.

فأمَّا شقُّ المسألةِ الأوَّلِ؛ فإنَّ كلماتِ النحويِّينَ قد تباينت في قوله: {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ}، فذهب بعضُ البصريِّينَ إلى أن {مَا} موصولةٌ بمعنى الذي، وصلَّتها {إِنَّ} وما في حيزها. قال سيبويه: ( وقال الله عزَّ وجلَّ: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتُنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ}؛ فـ"إِنَّ" صلةٌ لـ"مَا" ) (٢). وبنحو قوله قال الأخفش (٣).

وقال المبرِّد: ( وتقول: سرَّ ما إنَّ زيدًا يحبُّ من هندٍ جاريتَه. فوصلتَ "ما" وهي في معنى "الذي" بـ"إِنَّ"، وما عمَلتُ فيه؛ لأنَّ "إِنَّ" إنَّما دخلت على الابتداء والخبر... قال الله عزَّ وجلَّ: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتُنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي

(١) جامع البيان ٣١٧/١٨ - ٣١٩.

(٢) الكتاب ١٤٦/٣.

(٣) انظر معاني القرآن ٤٧١/٢.

القُوَّةُ } (١) .

وبنحو ما قالوا قال الأخفش الأصغر<sup>(٢)</sup>، والنحاس<sup>(٣)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup>،  
والقيسي<sup>(٥)</sup>، والأنباري<sup>(٦)</sup>، والعكبري<sup>(٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٨)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أن {ما} ههنا في الآية ليست بمعنى "الذي"؛ لأنَّ الابتداء  
بـ"إنَّ" بعد "ما" أجود منه مع "الذي"؛ لأنَّ "ما" قد تكون بتأويل المعرفة، وقد تكون  
بتأويل النكرة، وأمَّا "الذي" فلا تكون إلَّا بتأويل المعرفة، فعندما تقول: "ضربتُ رجلاً  
ليقومنَّ"، و"ضربتُ رجلاً إنَّه لحسنٌ"، فـ"ما" تكون بتأويل هذا، وأمَّا "الذي" فيَقْبَحُ  
فيها.

قال الأخفش الأصغر: ( ما أقبح ما يقول الكوفيون في الصلواتِ أنَّه لا يجوزُ أنْ  
يكونَ صلةُ "الذي" وأخواته "أنَّ" وما عملت فيه، وفي القرآن {ما إنَّ مفاتحه} )<sup>(٩)</sup>.  
وأما الشقُّ الآخر للمسألة فهو قوله: {لتنوءُ بالعصبة}.

فذهب أبو عبيدة<sup>(١٠)</sup>، وقطرب<sup>(١١)</sup>، والأخفش<sup>(١٢)</sup>، وابن قتيبة<sup>(١٣)</sup>، من  
أنَّ في الكلام قلباً، والأصل: لتنوءُ العصبةُ بالملفـاتح، أي: لتنهضُ بها، ورجَّحه  
ابن عطية<sup>(١٤)</sup>.

(١) المقتضب ١٩٤/٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٢٣، والدر المصون للسمين ٦٩٣/٨.

(٦) انظر إعراب القرآن ٧٢٣.

(٧) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٥٥/٣.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٥١٢.

(٦) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ١٩٧/٢.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٤١/٢.

(١١) انظر شرح تسهيل الفوائد ١٩/٢.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٧٢٣.

(٢) انظر مجاز القرآن ١١٠/٢.

(٣) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٠٠.

(٤) انظر معاني القرآن ٤٧١/٢.

(٥) انظر تفسير غريب القرآن ٣٣٤.

(٦) انظر المحرر الوجيز ١٤٤٩.

وذهب الفراء من الكوفيّين إلى أنّ الباء في {بالعصبة} للتعدية، ولا قلبَ في الكلام، والمعنى: لثنيء المفاتيحُ العصبة من ثقلها<sup>(١)</sup>، ورجّحه الطبري لسببين؛ أحدهما: أنّه تأويلٌ موافقٌ لظاهر السياق. والآخر: أنّ الآثار التي ذكرها الطبري عن أهل التأويل بنحو هذا المعنى.

والصوابُ في نظر الباحث في شقّ المسألة الأولى قولُ البصريّين من أنّ "ما" موصولةٌ بمعنى "الذي"، و"إنّ" وما في حيزها صلةٌ لـ"ما" التي بمعنى "الذي"؛ لأنّ التزليل قد نزلَ بذلك.

والصوابُ في شقّها الآخر قولُ الجميع، فإنّ من قال: إنّ الكلامَ في قوله: {لتنوءُ العصبةُ} ليس فيه قلبٌ صحيحٌ؛ لِمَا اعتلَّ له الطبريُّ وهو أنّه موافقٌ لِمَا قاله أهلُ التأويل، ولموافقة المعنى.

وقولُ من قال: إنّ الكلامَ فيه قلبٌ، صحيحٌ أيضًا؛ إذ له شواهد، ومنها قولُ الله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي غَلَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ ﴾ [آل عمران: ٤٠]، فالحدثان للمخلوق لا للكبر، وقوله: ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مریم: ٤]، والحدثان للشيب لا للرأس، وقول عبید الله بن قيس الرقيّات<sup>(٢)</sup>:

أَسْلَمُوهُ فِي دِمَشَقَ كَمَا أَسْلَمْتَ وَحَشِيَّةً وَهَقَا

ألا ترى الفعلَ للوهق؟. وقول الأخطل<sup>(٣)</sup>:

مِثْلُ الْقَنَاذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ، أَوْ بَلَغَتْ سَوَاءَتِهِمْ هَجْرًا

أي: والسوّاءتُ بلغتُ هَجْرًا. وقول أبي زيد الطائي<sup>(٤)</sup>:

(١) انظر: معاني القرآن ٣١٠/٢، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ١٣٣/٢.

وذكر ابن عطية أنّ هذا القول قول الخليل وسيبويه، انظر المحرر الوجيز ١٤٤٩.

(١) انظر ديوانه ١٤٣.

(٢) انظر ديوانه ١٥٤ ورواية الديوان: (على العياراتِ هدّاجون قد بلغتُ نجرانَ أو حُدَّتْ سَوَاءَتِهِمْ هَجْرًا)،

وهو بلا نسبة في: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٩/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨، والدر المصون

للسمين ١٥٩/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ٩١٧.

(٣) انظر الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ٧٩/١.

إِلَيْكَ إِلَيْكَ عِذْرَةٌ بَعْدَ عِذْرَةٍ وَقَدْ يَبْلُغُ الشَّرُّ السَّدِيلَ الْمُشَمَّرُ  
أي: والشرُّ قد يبلُغُ السدِيلَ. وكقول النابغة الجعدي (١):

كَانَتْ عُقُوبَةُ مَا جَنَيْتَ كَمَا كَانَ الزَّانِءُ عُقُوبَةَ

الرَّجْمِ

أي: كما كان الرَّجْمُ عقوبةَ الزَّنا.

(١٠)

الجالب لـ"إلى" في قوله: {وإذا خلوا إلى شياطينهم} معنى السياق

وأنها لم تخرج عن معناها

قال الطبري: ( فَإِنْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]؛ فكيف قيل: {خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ}. ولم يقل خلوا بشياطينهم. فقد عَلِمْتَ أَنَّ الْجَارِيَّ بَيْنَ النَّاسِ فِي كَلَامِهِمْ: "خَلَوْتُ بِفُلَانٍ" أَكْثَرَ وَأَفْشَى مِنْ: "خَلَوْتُ إِلَى فُلَانٍ"؛ وَمِنْ قَوْلِكَ: إِنَّ الْقُرْآنَ أَفْصَحَ الْبَيَانَ؟

قيل: قد اختلف أهل العلم بلغة العرب. فكان بعض نحويي البصرة يقول: يُقَالُ: "خَلَوْتُ إِلَى فُلَانٍ" إِذَا أُرِيدَ بِهِ: خَلَوْتُ إِلَيْهِ فِي الْحَاجَةِ خَاصَّةً لَا يَحْتَمِلُ - إِذَا قِيلَ كَذَلِكَ - إِلَّا الْخَلَاءُ إِلَيْهِ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ. فَأَمَّا إِذَا قِيلَ: "خَلَوْتُ بِهِ" احْتِمَالًا مَعْنِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا، الْخَلَاءُ بِهِ فِي الْحَاجَةِ. وَالْآخَرُ، فِي السُّخْرِيَةِ بِهِ. فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: {وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ} لِأَنَّ أَفْصَحَ مِنْهُ لَوْ قِيلَ: "وَإِذَا خَلَوْا بِشَيَاطِينِهِمْ" لِمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ:

(٤) انظر: ديوانه ١٦٩ ورواية الشطر الأول في الديوان: ( كانت فريضة ما أتيت كما )، ومجاز القرآن لأبي

عبدة ٣٧٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٩، ٢٧٠.

"إذا خلوا بشياطينهم" من التباس المعنى على سامعيه، الذي هو مُتَّفَقٌ عن قوله: {وإذا خلوا إلى شياطينهم}. فهذا أحد الأقوال.

والقول الآخر: أن تُوجَّهَ معنى قوله: {وإذا خلوا إلى شياطينهم}: "وإذا خلوا مع شياطينهم". إذ كانت حروف الصفات يُعاقِبُ بعضها بعضاً، كما قال الله مُخْبِرًا عن

عيسى بن مريم أنه قال للحواريين: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، يريد: مع الله. وكما توضع "على" في موضع "من"، و"في" و"عن" و"الباء"، كما قال الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

بمعنى: "عني".

وأما بعضُ نحوِّي أهلِ الكوفة، فإنَّه كانَ يتأوَّلُ أن ذلك بمعنى: وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمناً، وإذا صرفوا خلاءهم إلى شياطينهم. فيزعم أن الجالب لـ"إلى" المعنى الذي دلَّ عليه الكلام من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم، لا قوله {خلوا}. وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع "إلى" غيرها؛ لتغيُّر الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها.

وهذا القولُ عندي أوَّلِي بالصواب، لأنَّ لكلِّ حرفٍ من حروف المعاني وجهًا هو به أوَّلِي من غيره، فلا يصلحُ تحويلُ ذلك عنه إلى غيره إلَّا بحجَّةٍ يجبُ التسليمُ لها. ولـ"إلى" في كُلِّ موضعٍ دخلتْ من الكلامِ حُكْمٌ، وغيرُ جائزٍ سلبها معانيها في أماكنها (١).

يُوضِحُ النصُّ السَّابِقُ خِلافَ التَّحْوِيلِ فِي الْمَعْنَى الْجَالِبِ لـ "إلى"؛ إذ تعدَّى الفعلُ "خلا" به في قوله تعالى: {وإذا خلوا إلى شياطينهم}.

فذهب الأَخفش من البصريين إلى أن {إلى} مع الفعل {خلا} بمعنى الباء؛ إذ معنى "خلوتُ إلى فلانٍ في حاجةٍ" كما تقول: "خلوتُ بفلانٍ" (٢). وزاد الأَخفش أن

(١) جامع البيان ١/ ٣٠٩-٣١١.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٥١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/ ١٧٣٢.

{إلى} مع الفعل {خلا} تكون في موضع "مع" <sup>(١)</sup>. ونحو ما ذكره الأخفش ذكر الزجَّاج <sup>(٢)</sup>، والزمخشري <sup>(٣)</sup>.

وذهب مَنْ حكى الطبريُّ عنهم مِنْ أهل الكوفة إلى أَنَّ {إلى} باقيةٌ على باهما في إفادة انتهاء الغاية دلَّ على ذلك تضمُّن الفعل {خلا} معنى الانصراف ، ورجَّحه، وجعل الطبريُّ داعي ترحيحه قول الكوفيين هو البقاء على الأصل؛ إذ إنَّ لكلِّ حرفٍ من حروف المعاني معنًى هو به أوَّلَى من غيره لا يمكنُ صرفه إلى غيره بغير حجَّةٍ مُسلِّمٍ بها.

وذهب ابن عطية إلى أَنَّ ( "خلوتُ بفلانٍ" بمعنى "سخرتُ به" ، فجاءت {إلى} في الآية زوالاً عن الاشتراك في الباء ) <sup>(٤)</sup>.

والصوابُ لدى الباحثِ ممَّا ذُكِرَ قولُ مَنْ قال إنَّ {إلى} باقيةٌ على باهما مِنْ إفادتها معنى انتهاء الغاية، غيرَ أنَّ هذا المعنى لم يدلَّ عليه الفعلُ {خلا}، بل دلَّ عليه تضمُّن الفعل {خلا} معنى الفعل "انصرف" .

وأما مَنْ قال إنَّ {إلى} بمعنى "الباء"؛ إذ بعض حروف المعاني يبدل بعضها من بعض ، فهو قولٌ ضعيفٌ يأباه الخليل وسيبويه <sup>(٥)</sup>.

وأما قول مَنْ قال إنَّ {إلى} مع الفعل "خلا" بمعنى "مع" ، فهو قولٌ بعيدٌ لضعف مجيء {إلى} ههنا بمعنى "مع" <sup>(٦)</sup>.

---

(٣) انظر معاني القرآن ٥١/١ .

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٨٥/١ .

(٥) انظر الكشاف ٤٨ .

(٦) المحرر الوجيز ٥٨ .

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٥٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣١٣/١ .

(٢) انظر المصدرين السابقين .

( ١١ )

{حق} في قوله: {حق تلاوته} بمعنى: أي  
وقد أُضيفَ إلى معرفةٍ لاعتداد العرب بالهاء نكرةً

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١]:

( وقد اختلف أهلُ العربيةِ في إضافة "حق" إلى المعرفة؛ فقال بعضُ نحويي الكوفة غيرُ جائزةٍ إضافته إلى معرفةٍ؛ لأنَّه بمعنى "أي"، وبمعنى قولك: "أفضلُ رجلٍ"، قال: و"أفعلُ" لا يُضافُ إلى واحدٍ معرفةٍ؛ لأنَّه مُبَعَّضٌ، ولا يكون الواحدُ المعرفةً مَبَعَّضًا. فأحالوا أن يُقال: "مررتُ بالرجلِ حقَّ الرجلِ" و"مررتُ بالرجلِ جدَّ الرجلِ"، كما أحالوا: "مررتُ بالرجلِ أيِّ الرجلِ". وأجازوا ذلك في "كلَّ الرجلِ" و"عينِ الرجلِ" و"نفسِ الرجلِ". وقالوا: إنَّما أجزنا ذلك، لأنَّ هذه الحروفَ كانت في الأصلِ تواكيدًا، فلمَّا صرَّنا مُدَوِّحًا تُرَكِّنَ مدوِّحًا على أصولهنَّ في المعرفة.



وزعموا أن قوله: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ إِنَّمَا جازت إضافته إلى "التلاوة" وهي مضافة إلى معرفة، لأنَّ العربَ تعتدُّ بـ"الهاء" إذا عادت بالنكرة نكرةً، فيقولون: "مررتُ برَجُلٍ واحدٍ أمَّه، ونسيجٍ وحَدِيه، وسيِّدٍ قومِه". قالوا: فكذلك قوله: {حقَّ تلاوته}. إِنَّمَا جازت إضافة "حقَّ" إلى "التلاوة" وهي مضافة إلى "الهاء"؛ لاعتداد العرب بـ"الهاء" التي في نظائرها في عداد النكرات. قالوا: ولو كان تأويل ذلك: "حقَّ التلاوة". لوجب أن يكونَ جائزاً "مررتُ بالرَّجُلِ حقَّ الرَّجُلِ". فعلى هذا القولِ تأويل الكلام: الذين آتيناهم الكتابَ يتلونَه حقَّ تلاوةٍ .

وقال بعضُ نحوِّي البصرة: جائزةُ إضافة "حقَّ" إلى النكرات مع النكرات، ومع المعارف إلى المعارف، وإِنَّمَا ذلك نظيرُ قولِ القائل: "مررتُ بالرَّجُلِ غلامِ الرَّجُلِ"، و"برَجُلٍ غلامِ رجلٍ". فتأويل الآية على قول هؤلاء: الذين آتيناهم الكتابَ يتلونَه حقَّ التلاوة.

وأولى ذلك بالصوابِ عندنا القولُ الأوَّلُ؛ لأنَّ معنى قوله: {حقَّ تلاوته}: أيَّ تلاوةٍ، بمعنى مدحِ التلاوةِ التي تلوها وتفضيلها، و"أيَّ" غيرُ جائزةٍ إضافتها إلى واحدٍ معرفةٍ عند جميعهم، فكذلك "حقَّ" غيرُ جائزةٍ إضافته إلى واحدٍ معرفةٍ، وإِنَّمَا أُضيفَ في قوله: {حقَّ تلاوته} إلى ما فيه "الهاء"؛ لِمَا وصفتُ من العِلَّةِ التي تقدَّمَ بيأنها (١).

يوضحُ النصُّ خلافاً بين النحويِّين في إضافة "حقَّ" إلى "تلاوته" وفيه الهاء؛ فأشار الطبريُّ إلى أنَّ الكوفيِّين - ولم أقفْ على هذا القول لأحدٍ منهم - لا يُجيزون إضافة "حقَّ" إلى معرفةٍ لآئته بمنزلة "أيَّ" معنىً، وبمثابة قولهم: "أفضلُ رَجُلٍ فلانٌ"، و"أفعل" التفضيل لا يُضاف إلى واحدٍ معرفةٍ؛ بوصفه مُبَعَّضًا. وإِنَّمَا أُضيفَ "حقَّ" إلى "تلاوته" لاعتداد العرب بهذه الهاء إذا عادت إلى نكرةٍ؛ إذ لها نظائر في كلام العرب؛ كقولهم: مررتُ برجلٍ واحدٍ أمَّه، ونسيجٍ وحده، وسيِّدٍ قومِه، ورجَّحه الطبريُّ معللاً ترجيحه أنَّ العربَ تعتدُّ بالهاء التي في نظائرها في عداد النكرات (٢). ورجَّح هذا القول ابنُ

(١) جامع البيان ٢/٤٩٣-٤٩٥.

(٢) انظر نفسه ٢/٤٩٣، ٤٩٤.

عطيّة مضيئاً إلى ذلك أن إضافة "حق" جازت ههنا - وهو لا تجوز إضافته إلى واحدٍ مُعرّفٍ - لأنّ تعرّف التلاوة بإضافتها إلى الضمير ليس بتعرّفٍ محضٍ<sup>(١)</sup>.  
 وأمّا ما ذكره الطبريُّ عن بعض البصريّين من أنّهم يميزون إضافة "حق" إلى المعرفة وإلى النكرة على حدّ سواء قياساً على نظيره من كلام العرب: "مررتُ بالرجلِ غلامِ رجلٍ" أو "بغلامِ الرجلِ"<sup>(٢)</sup>، فقال الأحفش: ( وقال: { يتلونه حقّ تلاوته } كما يقولون: "هذا حقُّ عالمٍ"، وهو مثلُ: "هذا عالمٌ كلُّ عالمٍ" )<sup>(٣)</sup>.

والأظهرُ في نظر الباحث قولُ البصريّين؛ لأنهم أجروا حقّ تلاوته على الهاء العائد على الكتاب كما أرادوا تشديد أمره وتأكيدَه<sup>(٤)</sup>.

## (١٢)

### "كلّ" مضافٌ اسماً كان أو صفةً؛ لأنّها كافيةٌ بنفسها

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ ءَكُلُّ مِمَّنْ

عِنْدَرَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧]:

( واختلفَ أهلُ العربيةِ في حكمِ "كلّ" إذا أُضمِرَ فيها؛ فقال بعضُ نحويّ البصريّين : إنّما جاز حذفُ المرادِ الذي كان معها، الذي "الكلُّ" إليه مضافٌ في هذا الموضع؛ لأنّها اسمٌ، كما قال: ﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ﴾ [غافر: ٤٨]، بمعنى: إنّنا كلُّنا فيها. قال: ولا يكونُ "كلّ" مضمراً فيها وهي صفةٌ، كلّاً فيها، على الصفة، لم يَجُزْ؛ لأنّ الإضمارَ فيها ضعيفٌ، لا يَتِمَكَّنُ في كلِّ مكانٍ.

(١) انظر المحرر الوجيز ١٣٠ .

(٤) انظر جامع البيان ٢/٢٩٥ .

(٣) معاني القرآن ١/١٥٤ .

(٦) انظر المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ٢٠٢ .

وكان بعض نحويي الكوفيين يرى الإضمار فيها وهي صفة أو اسم سواء؛ لأنه غير جائز أن يُحذف ما بعدها عنده إلاً وهي كافية بنفسها عما كانت تُضاف إليه من المضمر، وغير جائز أن تكون كافية منه في حال، ولا تكون كافية في أخرى. وقال: سبيل "الكل" و"البعض" في الدلالة على ما بعدهما بأنفسهما وكفايتهما منه بمعنى واحد في كل حال، صفة كانت أو اسماً.

وهذا القول الثاني أولى بالقياس؛ لأنها إذا كانت كافية بنفسها مما حُذف منها في حال لدالتها عليه، فالحكم فيها أنها كلما وُجدت دالة على ما بعدها، فهي كافية منه (١).

هذا النص يشير إلى مسألة وتوجيه هما مدار الحديث بين النحويين؛ فأما المسألة: فهي اختلافهم في لفظ "كل" هل يُضاف إذا وقع صفة أو اسماً (غير صفة)؟ وأما التوجيه: فهو خلافهم في إعراب "كل" في قوله تعالى: {إِنَّا كُلٌّ فِيهَا} وما ينبني عليه. فأما الكلام في المسألة؛ فقد ذكر الطبري أن البصريين يُفرّقون بين وقوع لفظ "كل" صفة وبين وقوعه اسماً غير صفة. فإذا وقع صفة لم يجز إضمار ما أُضيف إليه؛ للزوم المطابقة بين الموصوف وصفته، إذ لو حُذف ما أُضيف إليه لالتبس بالكرة إذا كان الموصوف معرفة. وإذا وقع اسماً غير صفة أُضمر فيه المضاف إليه وأُظهر ولم يكن ثمّة لبس.

قال سيبويه: ( وإذا قلت: "مررت بقومك كلهم"، فأنت لا تُريد أن تقول: "مررت بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا" (٢). وقال: (... قولك: "مررت بكل قائماً"، و"مررت ببعض جالساً". وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين، لأنه لا يحسن لك أن تقول: "مررت بكل الصالحين"، ولا "بعض الصالحين". فبِح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه، لأنه مخالف لما يُضاف، شاذ منه، فلم يجر الوصف مجراه ...

(١) جامع البيان ٥/٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) الكتاب ٢/١٩٤.

وصار معرفةً لآئته مضافٌ إلى معرفةٍ، كأنك قلتَ: "مررتُ بكلِّهم وبعضهم"،  
ولكنك حذفْتَ المضافَ إليه ...

ولا يكونانِ وصفاً كما لم يكونا موصوفينِ، وإنما يوضعانِ في الابتداء ... نحو

قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾ [النمل: ٨٧] (١).

وهو مذهب الأخفش، وما نقله الطبريُّ عن بعض نحوِّي البصريين هو لفظه (٢).  
وأما ما ذكره الطبريُّ فيما حكاه عن بعض نحوِّي الكوفة ورجَّحه، فمذهبهم أنَّ  
"كلَّ" يجوزُ حذفُ ما بعدها سواءً وقعتْ صفةً أو اسماً غير صفة؛ لأنَّ "كلَّ" كافيةٌ  
بنفسها عمّا كانت تُضَافُ إليه (٣)؛ بوصف ذلك عند الطبريِّ أوّلَى بالقياس.

والأظهرُ في نظر الباحث قولُ البصريين؛ لأنَّه لا يُمكنُ بحالٍ أن تُسوِّيَ بين لفظي  
"كلَّ" وهما مختلفا الحال؛ اسماً في أحدهما، ووصفاً في الأخرى. وفي قول الطبريِّ عند  
ترجيحه قول الكوفيّين: "أوّلَى بالقياس" نظرٌ؛ لأنَّ القياسَ أن يُختلفَ حكمُ اللفظِ  
الواحدِ عند اختلاف حالَيْهِ.

وأما الكلامُ في توجيه قوله: {إِنَّا كُلُّ فِيهَا} الإعرابي، فعلى ما انبنى الكلامُ عليه  
فيما سبق، اختلف توجيه الفريقين لـ "كلَّ" في الآية.

فقد ذهب البصريُّون إلى أنَّ "كلَّ" في قوله: {إِنَّا كُلُّ فِيهَا} مبتدأ، خبره "فيها"،  
وجملة "كلُّ فيها" خبر "إنَّ" (٤). وهو قولُ الأخفش (٥)، وقول النحاس (٦)،  
والقيسي (٧)، وابن عطية (٨)، والأنباري (٩).

(٢) نفسه ١١٤، ١١٥/٢.

(٣) انظر معاني القرآن ٢٠٩/١.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري ٢٢٧/٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٥٠/٤.

(١) انظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٩٠.

(٢) انظر معاني القرآن ٢٠٩/١، و٥٠٢/٢.

(٣) انظر إعراب القرآن ٩٠٠.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٥٩٠.

(٥) انظر المحرر الوجيز ١٦٣٩. ونسب أبو حيان إلى ابن عطية القول بالنصب على التوكيد، انظر البحر

المحيط ٤٤٨/٧.

(٦) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٧٨/٢.

وذهب الكسائي<sup>(١)</sup>، والفراء<sup>(٢)</sup> من الكوفيين إلى ما ذهب إليه البصريون، وأجازا أن تكون {كلًا} بالنصب<sup>(٣)</sup> نعتًا للضمير في "إن".

قال الفراء: ( وقوله: {إِنَّا كُلُّ فِيهَا} رَفَعْتَ {كُلُّ} بـ {فِيهَا}، ولم تجعله نعتًا لـ {إِنَّا}، ولو نصبته على ذلك، وجعلتَ خبرَ {إِنَّا} {فِيهَا} )<sup>(٤)</sup>.

وذهب المبرّد إلى أن "كُلًّا" نصبٌ على التوكيد أو البدل من الضمير في {إِنَّا}<sup>(٥)</sup>. وإلى النصب على التوكيد ذهب الزمخشري<sup>(٦)</sup>. وإلى النصب على البدل ذهب أبو حيان<sup>(٧)</sup>، ابن هشام<sup>(٨)</sup>.

وذهب ابن مالك إلى أن {كُلًّا} نصبٌ على الحال من ضمير الظرف<sup>(٩)</sup>.

والراجح في نظر الباحث في توجيه {كُلُّ} أنّها رفعٌ مبتدأٌ خبره {فِيهَا}، وجملةُ {كُلُّ فِيهَا} خبر {إِنَّ}؛ لأنَّ هذا التوجيه أقربُ من حيث المعنى وقواعد النحويّين. وأمّا قول مَنْ قال: إنَّ "كُلًّا" نصبٌ نعتًا للضمير، فبعيدٌ؛ لأنَّ (المضمّر لا يوصفُ بالمظهر أبدًا)<sup>(١٠)</sup>.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٠٠، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٩٠.

(٨) انظر: معاني القرآن ١٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠٠، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٩٠، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٨١، ١٩٨.

(٩) القراءة بنصب {كُلًّا} هي قراءة ابن السميع وعيسى بن عمر، انظر البحر المحيط لأبي حيان ٤٤٨/٧.

(١٠) معاني القرآن ١٠/٣.

وفي هذا النصّ الذي جاء في معاني القرآن للفراء إشكالٌ؛ إذ نصّ على لفظ النعت هنا، وذكر القيسي في مشكل إعراب القرآن ص ٥٩٠ أن المراد بالنعت ههنا التوكيد؛ لأنَّ الكوفيين يُسمُّون التأكيد نعتًا. ولذلك صرَّح ابن هشام في المغني ص ٤٨١، ١٩٨ أن الفراء ذهب إلى أن "كُلًّا" نصبٌ على التوكيد.

(١١) انظر المقتضب ٢٨٤/٤.

(١) انظر: الكشف ٩٥٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٤٨/٧، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٨١، ١٩٨.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٩٥٠/٤.

(٣) انظر مغني اللبيب ٤٨١، ١٩٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٤٤/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٨١، ١٩٩.

(٥) الكتاب ٨٨/٢. وانظر: المقتضب ٢٨٤/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠٠، وشرح الرضي على الكافية

وأما قول مَنْ قال: إِنَّ "كُلًّا" نصبٌ على التوكيد من الضمير في {إِنَّا} فقولٌ بعيدٌ؛ لأنَّ "كُلًّا" نكرةٌ في اللفظ والمضمرُ معرفةٌ والتأكيدُ يلزمُ المطابقةَ بين المؤكِّدِ وبين التأكيدِ.

وأما قول مَنْ قال: إِنَّ "كُلًّا" نصبٌ على البدل من الضمير في {إِنَّا} فبعيدٌ أيضاً؛ لأنَّ (ضمير المتكلم لا يُبدلُ منه؛ لأنَّه لا لبسَ فيه، فيفتقر إلى أن يُوضَّحَ بغيره) (١).  
وأما قول مَنْ قال: إِنَّ "كُلًّا" نصبٌ على الحال من ضمير الظرف فضعيفٌ من وجهين: أحدهما: أن فيه تقديم الحال على عامله الظرف. والآخر: أن فيه قطع "كل" عن الإضافة لفظاً وتقديراً (٢).

(١٣)

### اللام في قوله: { لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ } لليمين

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [عافر: ١٠] :  
( واختلف أهل العربية في وجه دخول هذه اللام في قوله: { لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ }؛ فقال بعض أهل العربية من أهل البصرة: هي لامُ الابتداء، كأنَّ { يُنَادُونَ } يُقالُ لهم؛ لأنَّ النداءَ قولٌ. قال: ومثله في الإعراب يُقالُ: لزيدٌ أفضلٌ من عمرو.  
وقال بعضُ نحويِّ الكوفة: المعنى فيه: يُنَادُونَ أَنَّ مَقْتَ اللَّهِ إِيَّاكُمْ. ولكنَّ اللامَ تكفي من أن تقولَ في الكلام: ناديتُ أن زيدا قائمٌ. قال: ومثله قوله: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمُ

(٦) البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٢/٢٧٩. وانظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٩٠.

(٧) انظر مغني اللبيب لابن هشام ١٩٩.

مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾ [يوسف: ٣٥]. اللام بمترلة "أن" في كُلِّ  
كلامٍ ضارِعَ القول، مثل: يُنَادُونَ وَيُخْبِرُونَ، وأشباه ذلك.

وقال آخرٌ غيرُهُ منهم: هذه اللامُ لأمِّ اليمين، تدخلُ مع الحكاية، وما ضارِعَ  
الحكاية؛ لتدلَّ على أن ما بعدها ائتشافٌ. قال: ولا يجوزُ في جواباتِ الأيمانِ أن تقومَ  
مقامَ اليمين؛ لأنَّ اللامَ - كانتَ معها التَّوْنُ أو لم تكن - اكتُفِيَ بها من اليمين؛ لأنَّها  
لا تقعُ إلَّا معها.

وأولَى الأقوالِ في ذلك بالصَّوابِ قولُ مَنْ قال: دخلتْ لِتُؤذِنَ أن ما بعدها  
ائتشافٌ، وأنَّها لامُ يمينٍ (١).

في هذا النصِّ الذي ساقه الطبريُّ خلافٌ بينَ النحويِّينَ في اللامِ في قوله: {لَمَقَّتْ  
اللهُ}. فذهب الأَخفشُ من البصريِّينَ إلى أنَّ اللامَ ههنا لامُ ابتداءٍ؛ لأنَّ {يُنَادُونَ} قولٌ،  
والمعنى: يُقالُ لهم: لَمَقَّتْ اللهُ أكبرُ (٢).  
قال ابنُ عطية: (يُحتملُ أن تكونَ لامُ الابتداءِ) (٣). وإلى قول الأَخفش ذهب  
السمين (٤).

وذهب الفراءُ من الكوفيِّينَ (٥)، إلى أنَّ اللامَ ههنا بمعنى: "أن"، والتقدير: يُنادُونَ أنَّ  
مقت اللهُ إياكم.

وذهب مَنْ حكى عنه الطبريُّ أنَّه من الكوفيِّينَ - ولم أقفُ عليه - ، والزجاجُ من  
البصريِّينَ (٦) إلى أنَّ اللامَ ههنا لامُ قسمٍ، و قال ابنُ عطية: ( وهو أصوبُ ) (٧)،

(١) جامع البيان ٢٠/٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٤٩٩، وإعراب القرآن للنحاس ٨٩٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٣٤.

(٢) انظر المحرر الوجيز ١٦٢٩.

(٣) انظر الدر المصون ٩/٤٦٢.

(٥) انظر معاني القرآن ٦/٣.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٧٨.

(٧) المحرر الوجيز ١٦٢٩.

وأجازه السمين<sup>(١)</sup>.

والقولان؛ الأول والثالث في نظر الباحث أقرب إلى المعنى، والصناعة النحوية.

(١٤)

الواو في قوله: {أَوْكَلَّمَا} حرفٌ عطفٍ غيرٌ زائدٍ أُدخِلَ عليه  
حرفُ الاستفهام

قال الطبري: ( اختلف أهل العربية في حكم "الواو" التي في قوله: ﴿أَوْكَلَّمَا  
عَاهَدُوا﴾ [البقرة: ١٠٠]؛ فقال بعض نحويي البصريين: هي "واو" تُجَعَلُ مع حروف  
الاستفهام، وهي مثل "الفاء" في قوله: ﴿أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ﴾  
[البقرة: ٨٧]. قال: وهما زائدتان في هذا الوجه، وهي مثل الفاء التي في قوله: "أفألف الله  
لتصنعن كذا وكذا"، وكقولك للرجل: "أفألا تقوم؟". قال: وإن شئت جعلت "الواو"  
و"الفاء" ههنا حرفَ عطفٍ.

(١) انظر الدر المصون ٩/٤٦٢.



وقال بعضُ نحوِّي الكوفيِّين : هي حرفٌ عطفٍ أُدخِلَ عليه حرفُ الاستفهامِ.  
والصَّوابُ في ذلك عندي من القول أنَّها "واو" عطفٍ، أُدخِلتَ عليها أَلِفُ  
الاستفهامِ، كأنَّه قال جَلَّ ذِكْرُهُ: وإذْ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطورَ، خذوا ما  
آتيناكم بقوةٍ واسمعوا، قالوا سمعنا وعصينا، وكلِّما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهم. ثمَّ  
أُدخِلَ "ألف" الاستفهامِ على "وكُلِّما" فقال: قالوا: سمعنا وعصينا، أو كلِّما عاهدوا  
عهداً نبذه فريقٌ منهم.

وقد بيَّنا فيما مضى أنَّه غيرُ جائزٍ أن يكونَ في كتابِ الله حرفٌ لا معنى له، فأعني  
ذلك عن إعادة البيان على فساد قولٍ مَنْ زعمَ أنَّ "الواو" و"الفاء" من قوله:  
{أوكلِّما} و{أفكلِّما} زائدتان لا معنى لهما<sup>(١)</sup>.

يُبرِزُ النصُّ الماضي أنَّ القولَ بزيادةِ الهمزةِ والواو في قوله: {أوكلِّما} هو قولُ  
بعضِ البصريِّين، والقولُ بأنَّ الواو حرفٌ عطفٍ، أُدخِلَ عليه حرفُ الاستفهامِ هو قولُ  
بعضِ الكوفيِّين والبصريِّين. وهو الذي رجَّحه الطبريُّ، وداعي ترجيحه له هو تحرُّزه  
مِنْ أن يُقالَ في كلامِ الله حرفٌ زائدٌ لا معنى له، وبقاء حروفِ المعاني على ما وُضِعَتْ  
لها من معانٍ هي بما أوَّلَى، ودلالة السياق على تلك المعاني.

وبالبحث في هذه المسألة وجد الباحثُ أنَّ القول الذي حكاه الطبريُّ عن بعضِ  
أهلِ البصرة من القول بزيادةِ الهمزةِ والواو في {أوكلِّما} هو قول الأخفش<sup>(٢)</sup>، مع  
تجويزه أن تكون الواو عاطفةً دخلت عليها أَلِفُ الاستفهامِ<sup>(٣)</sup>.

وأما القول الذي حكاه الطبريُّ عن بعضِ أهلِ الكوفة مِنْ كونِ الواو في  
{أوكلِّما} عاطفةً دخلت عليها أَلِفُ الاستفهامِ، ورجَّحه. ففيه نظرٌ لِمَا يأتي:

(١) جامع البيان ٣٠٧/٢.

(١) انظر: معاني القرآن ١٤٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٥٧، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٨،  
والحرر الوجيز لابن عطية ١١٥، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١٠٨/١، والجامع لأحكام  
القرآن للقرطبي ٢٦٧/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٤٧/١.

أولاً: أنّه قولُ بعضِ أهلِ الكوفة، لم أجده في ما بين يديّ من مصادرهم.  
ثانياً: أنّ هذا القول في حقيقته قول جمهور نحوِّي البصرة، كسيبويه<sup>(١)</sup>، والأخفش  
في أحد قوليه<sup>(٢)</sup> والميرد<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، وهو قول الزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن عطية<sup>(٦)</sup>،  
وابن الشجري<sup>(٧)</sup>، والأنباري<sup>(٨)</sup>، والعكبري<sup>(٩)</sup>.  
ثالثاً: أنّ الكسائي من الكوفيّين ذهب إلى أنّ "أَوْ" في قوله: {أَوْكُلَّمَا} هي "أَوْ"  
حرّكت واوها تسهياً<sup>(١٠)</sup>. وإلى مذهب الكسائي ذهب أبو الفتح بن جنّي مستنساً  
بقراءة مَنْ قرأ الآية {أَوْكُلَّمَا} بفتح الهمز وسكون الواو<sup>(١١)</sup>، غير أنّ ابن جنّي قال  
معنى "أَوْ" هنا معنى "بَلْ"<sup>(١٢)</sup>.

والراجح في نظر الباحث أنّ الواو في قوله: {أَوْكُلَّمَا} حرف عطفٍ، أُدخِلتْ  
عليها همزة الاستفهام؛ لأنّ ذلك أظهرُ فيها معنًى وصناعة، وقد تقدّمت الهمزة الواو  
لصدارتها.

وأما قول مَنْ قال إنّ "أَوْ" في {أَوْكُلَّمَا} هي "أَوْ" حرّكت واوها تسهياً فقولٌ لا

(٣) انظر: الكتاب ١٨٩/٣، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٨، والمحزر الوجيز لابن عطية ١١٥، والجامع  
لأحكام القرآن للقرطبي ٢٦٧/٢.

(٤) انظر معاني القرآن ١٤٧/١.

(٥) انظر المقتضب ٣٠٨، ٣٠٧/٣.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٦١/١.

(٧) انظر الكشاف ٨٩.

(٨) انظر المحزر الوجيز ١١٥.

(٩) انظر أمالي ابن الشجري ٤٠١، ٤٠٠/١.

(١٠) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ١٠٨/١.

(١١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٩/١.

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٧، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٨، والمحزر الوجيز لابن عطية  
١١٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٦٧/٢.

(٢) وهي قراءة أبي السّمّال كما في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ١٦.

(٣) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٩١/٤.

قياس له <sup>(١)</sup>، ولا وجه <sup>(٢)</sup>.

وأما قول مَنْ قال بزيادتها فقولٌ مُتَكَلَّفٌ فيه كما قال ابن عطية <sup>(٣)</sup>.

## (١٥)

الواو في قوله: {ولتكمّلوا العِدَّة} عطفٌ شرطٌ لفعلٍ بعده

قال الطبري: ( فإن قال لنا قائل: ما الذي عليه بهذه الواو التي في قوله:

{وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ} [البقرة: ١٨٥]؛ عطفٌ؟

قيل اختلف أهل العربية في ذلك؛ فقال بعضهم: هي عاطفةٌ على ما قبلها، كأنه

قيل: ويُريدُ لتكمّلوا العِدَّةَ ولتكبّرُوا اللهَ.

وقال بعضُ نحويي الكوفة: هذه اللام التي في قوله: {ولتكمّلوا} لامٌ "كي" لو

أُلقيتْ كان صوابًا. قال: والعربُ تُدخِلُها في كلامها على إضمارِ فعلٍ بعدها، ولا

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٨.

(٥) انظر البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١/١٠٨.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ١١٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٢٦٧.

يكون شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها الواو، ألا ترى أنك تقول: "جئتُكَ لِتُحَسِّنَ إِلَيَّ" ولا تقول: "جئتُكَ وَلِتُحَسِّنَ إِلَيَّ". فإذا قلته فأنت تريد: "ولتُحَسِّنَ جئتُكَ". قال: وهذا في القرآن كثير، منه قوله: ﴿وَلِنَصِّغِيَ إِلَيْهِ أَفْعَدَةً﴾ [الأنعام: ١١٣]. وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]. لو لم تكن فيه الواو كان شرطاً على قولك: أريناها ملكوت السموات والأرض ليكون. فإذا كانت الواو فيها فلها فعل مضمراً بعدها: وليكون من الموقنين أريناها . وهذا القول أولى بالصواب في العربية ؛ لأن قوله: {ولتكملاوا العدة} ليس قبله لامٌ بمعنى اللام التي في قوله: {ولتكملاوا العدة} فيعطف بقوله: {ولتكملاوا العدة} عليها، وأن دخول الواو معها يُؤذَنُ بأنَّها شرطٌ لفعلٍ بعدها، إذ كانت الواو لو حُذِفَتْ كانت شرطاً لما قبلها من الفعل (١).

يمكنُ الخروج من النصِّ الماضي بمسألتين؛ تُبْنَى أحدهما على الأخرى :

المسألة الأولى: الخلافُ في اللام؛ وهو على ثلاثة أقوال: زائدة، وللتعليل (٢) وللأمر (٣).

والمسألة الأخرى: وعلى وفق الخلاف الماضي في اللام اختلف النحويون في تقدير قوله: {ولتكملاوا العدة} على أقوال؛ قول الفراء: من الكوفيِّين إنَّ قوله: {ولتكملاوا العدة} على تقدير فعلٍ بدلالة قوله: ( أن يكون بعد الواو فعلٌ محذوف وهو المعللٌ تقديره: "ولتكملاوا العدة فعلاً هذا" ) (٤)، ونسبه ابن عطية إلى بعض الكوفيِّين (١).

(١) جامع البيان ٣/٢٢٠، ٢٢١ .

(٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢/٤٩، ٥٠، والدر المصون للسمين ٢/٢٨٥، ٢٨٦، ومغني اللبيب ٢١٩ .

(٣) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٦٥، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٤٩، ٥٠، والدر المصون ٢/٢٨٧ .

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٥٠، والدر المصون للسمين ٢/٢٨٦. وانظر: معاني القرآن للفراء

١/١١٣، ١١٤، وإعراب القرآن للنحاس ٨١ .

وذكر الزجاج أن الكوفيّين قالوا: ( معنى اللام معنى أن، وأردت، وأمّرت، تطلبان المستقبل )<sup>(٢)</sup>، وذكر أبوحيان أن ( الكسائي والفراء زعما أن العرب تجعل لام كي في موضع أن في أردت وأمّرت، قال تعالى: { يريد الله ليبيّن لكم } { يريدون ليظفئوا }<sup>(٣)</sup>.

قول سيبويه: إنَّ الفعلَ قبلَ اللام يُقدَّر بمصدرٍ كما في قوله: { يريد الله ليبيّن لكم } وقوله: { يريدون ليظفئوا } كأنه قال: الإرادة للتبيين، وإرادتي لهذا<sup>(٤)</sup>.

قول الأخفش: إنَّ { ولتكمّلوا العدّة } ( معطوفٌ على ما قبله؛ كأنه قال: ويريد { ولتكمّلوا العدّة }، { ولتكبّروا الله } )<sup>(٥)</sup>.

وقول الزجاج: إنَّ ( معنى اللام والعطف ههنا معنى لطيفٌ: هذا الكلام معطوفٌ محمولٌ على المعنى، المعنى: فعلَ الله ذلك ليُسَهِّلَ عليكم ولتكمّلوا العدّة )<sup>(٦)</sup>.

وقول الزمخشريّ ( أن يكون { ولتكمّلوا معطوفاً على علّةٍ مقدّرةٍ كأنه قيل: لتعلموا ما تعملون ولتكمّلوا العدّة )<sup>(٧)</sup>، وهو الأوجه عنده - وإن كان لا يبعد عنده - من العطف على اليُسْر ( كأنه قيل: يريد الله بكم اليُسْرَ ويريد بكم لتكمّلوا، كقوله: { يريدون ليظفئوا } )<sup>(٨)</sup>.

وقيل: إنَّ الواو زائدةٌ<sup>(٩)</sup> مقحمةٌ<sup>(١٠)</sup>، والتقدير: يريد الله بكم كذا لتكمّلوا<sup>(١١)</sup>،

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٦٥، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٠/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٤/٢.

(٦) البحر المحيط ٥٠، ٤٩/٢.

(٧) انظر نفسه.

(٨) معاني القرآن ١٦٩/١.

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٢١٩/١، ٢٢٠. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٨١، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٠/٢، والدر المصون لسمين ٢٨٦/٢.

(١) الكشف ١١٣. وانظر البحر المحيط لأبي حيان ٥٠/٢.

(٢) الكشف ١١٣.

(٩) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٥٠/٢، والدر المصون لسمين ٢٨٦/٢.

(١٠) انظر إعراب القرآن للنحاس ٨١.

(١١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٥٠/٢، والدر المصون لسمين ٢٨٦/٢.

وهو قول العكبري<sup>(١)</sup>.

واختار الطبري قول الكوفيين؛ بوصف ذلك طريقة من طرائق كلام العرب.

وفي نظر الباحث أن اللام في قوله: {ولتكمّلوا} تعليلية؛ لأن ما بعدها علّة ظاهرة لما قبلها.

فبيعدُ بذا قول مَنْ قال: إنّها للأمر؛ لـ (أنّ النحويين قالوا: أمرُ الفاعلِ المخاطبِ فيه التفتُّ، قالوا: أحدهما لغةٌ رديئةٌ قليلةٌ وهو إقرارُ تاءِ الخطابِ ولامِ الأمرِ قبلها، واللغة الأخرى هي الجيدة الفصيحة، وهو أن يكونَ الفعلُ عاريًا من حرفِ المضارعةِ ومن اللامِ)<sup>(٢)</sup>.

كما يبيعدُ قول مَنْ قال: إنّ اللامَ في {ولتكبّروا} زائدةٌ على نيّةِ الإلغاء؛ لأنّ اللامَ لو كانت على نيّةِ الإلغاء لَمَّا حَسُنَ فيها عطفُ {ولتكبّروا} على {ولتكمّلوا}. وأنّ جميعَ الأقوالِ في تقديرِ المعلّلِ صحيحةٌ؛ لأنّ اللامَ إمّا أن تتعلّقَ بفعلٍ بعدها، وإمّا أن تتعلّقَ بفعلٍ قبلها، وفي كلّ وجهٍ صحيحٌ من حيث المعنى.

أمّا قول مَنْ قال: إنّ الواوَ زائدةٌ ففيه بُعدٌ؛ لأنّ ما قبلها المذكور وهو {ولتكمّلوا العِدّة} حَسُنَ فيه عطفُ ما بعده {ولتكبّروا الله} عليه.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/١١٩.

(٧) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٥٠.

(١٦)

الألفُ في قوله: {يَاوَيْلَتِي} هي ألفُ الندبة، وجواز الوقف عليها،  
أو على الهاء بعدها

قال الطبري: ( وقد اختلف أهلُ العربية في هذه الألف التي في: {قَالَتْ يَوَيْلَتِي} )

[هود ٧٢].

فقال بعضُ نحويِّ البصرة: هذه ألفٌ خفيفةٌ، إذا وَقَفْتَ قُلْتَ: يا وَيْلَتَاهُ. وهي  
مثلُ ألفِ الندبة، فَلَطْفَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي السَّكْتِ، وَجُعِلَتْ بَعْدَهَا هَاءٌ لَتَكُونَ أَبْيَنَ  
لَهَا وَأَبْعَدَ فِي الصَّوْتِ؛ وذلك أَنَّ الألفَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ حَرْفَيْنِ، كَانَ لَهَا صَدَى، كَنَحْوِ

الصوت يكون في جوف الشيء فيتردد فيه، فيكون أكثر وأبين.  
**وقال غيره** : هذه ألف الندبة، فإذا وقفت عليها فجائز. وإن وقفت على الهاء  
فجائز. وقال: ألا ترى أنهم قد وقفوا على قوله: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء ١١]،  
فحذفوا الواو وأثبتوها، وكذلك: ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [الكهف ٦٤] بالياء وغير الياء. قال:  
وهذا أقوى من ألف الندبة وهائها.

**والصواب من القول في ذلك عندنا** ، أن هذه الألف ألف الندبة، والوقف عليها  
بالهاء، وغير الهاء جائز في الكلام؛ لاستعمال العرب ذلك في كلامها (١).

يظهر من السياق الماضي أن ثمة خلافاً بين النحويين في الألف الآخرة من قوله:  
{ياويلتي}.

فالأخفش من البصريين ذهب إلى أن هذه الألف ليست ألف الندبة؛ والوقف إنما  
يكون على هاء السكت بعدها؛ إذ قال: ( فإذا وقفت قلت: "ياويلتاه"؛ لأن هذه  
الألف خفية، وهي مثل ألف الندبة، فلطفت من أن تكون في السكت، وجعلت بعدها  
"الهاء"؛ ليكون أبين لها وأبعد للصوت، وذلك أن "الألف" إذا كانت بين حرفين كان  
لها صدئ، كبحو الصوت يكون في جوف الشيء فيتردد فيه فيكون أكثر وأبين.  
ولا تقف على ذا الحرف في القرآن كراهية خلاف الكتاب. وقد ذكر أنه يُوقف  
على "ألف الندبة"، فإذا كان هذا صحيحاً، وقفت على "الألف" (٢).

وذهب الزجاج إلى أن الألف الآخرة في قوله: {يا ويلتي} أصلها ياء الإضافة  
وأبدلت ألفاً؛ بوصف الألف أحف من الياء، فقد قال: ( المصحف فيه يا ويلتي بالياء،  
والقراءة بالألف، إن شئت على التضخيم، وإن شئت على الإمالة.  
والأصل: ياويلتي، فأبدل من الياء والكسرة الألف، لأن الفتح والألف أحف من  
الياء.

ويجوز الوقف عليه بغير الهاء، والاختيار أن يُوقف عليه بالهاء، يا ويلتاه، فأمّا

(١) جامع البيان ١٢ / ٤٨٤ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٨٥ .



المصحف فلا يُخالف، ولا يُوقفُ عليه بغير الهاء فإن اضطرَّ واقفٌ وقفَ بغير الهاء (١).  
وبقول الزجاج قال الزمخشري (٢)، وابن عطية (٣).

وذهب الفراء من الكوفيّين إلى أن الألف الآخرة هي ألف الندبة، والوقفُ على الألف، أو على الهاء كلاهما جائزٌ، وهو مُتَمَسِّسٌ من قول الفراء في بعض المواضع من معاني القرآن، فقد قال: ( والعربُ تقول: بأبا وأمّا يريدون: أبي وأمّي. ومثله ﴿يَوَيْلَٰتِیْٓ اَعۡجَزْتُ﴾ [المائدة: ٣١]، وإن شئتَ جعلتَها ياءً إضافةً وإن شئتَ ياءَ نُدْبَةٍ، و﴿بِحَسْرَتِي عَلٰی مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللّٰهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ) (٤).

وقال في قوله تعالى: ﴿اِذْ قَالَ یُوسُفُ لِاَبِيهِ يٰٓاَبَتِ﴾ [يوسف: ٤]: ( وقوله: {ياأبت} لا تقفُ عليها بالهاء وأنتَ خافضٌ لها في الوصل؛ لأنَّ تلك الحفظة تدلُّ على الإضافة إلى المتكلم ... ولو قيل: يا أبتَ لجازَ الوقوفُ عليها بالهاء من جهة، ولم يجزِ منْ أخرى. فأما جوازُ الوقوفِ على الهاء فإنَّ تجعلَ الفتحةَ فيها من النداء ولا تنوي أن تصلها بألفِ الندبة فكأنَّه كقول الشاعر:

\* كِلِينِي لَهُمْ يٰ أُمَيْمَةَ ناصِبٍ \*

وأما الوجه الذي لا يجوزُ الوقفُ على الهاء فإنَّ تنوي: يا أبتاه ثمَّ تحذفُ الهاء والألف؛ لأنَّها في النيةِ متصلةٌ بالألف كما تُصلها في الحذفِ بالياء من المتكلم (٥).

وقال في قوله: ﴿قَالَ يٰٓاَبَتِ لَا تَقْصُصْ رِءْیَاكَ﴾ [يوسف: ٥]: ( قوله: {ياأبت} و{ياأبتی} لغتان، كقولك: يا أبتَ و يا أبتِ؛ لأنَّ مَنْ نصبَ أرادَ الندبة: يا أبتاه فحذفها ) (٦).

وهو ما حكاه الطبريُّ عن غير البصريّين، ورجَّحه بوصفه مستعملاً في كلام

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥١/٣، ٥٢.

(٣) انظر الكشاف ٤٩١.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٩٥٩.

(٥) معاني القرآن ١٧٦/٢.

(١) معاني القرآن ٣٢/٢.

(٢) نفسه ٣٥/٢.

العرب.

والرَّاجِحُ فِي نَظَرِ الْبَاحِثِ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْأَلْفَ الْآخِرَةَ فِي قَوْلِهِ: { يَا وَيْلَتَى } هِيَ يَاءٌ إِضَافَةٌ أَبَدِلَتْ أَلْفًا؛ إِذْ ( قَرَأَ الْحَسَنُ: يَا وَيْلَتَى بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ ) (١)، وَقَالَتِ الْعَرَبُ: يَا لَهْفًا، وَيَا عَجَبًا، وَيَا غُلَامًا، وَيَا غُوثًا؛ إِذْ هُوَ لُغَةٌ عِنْدَهُمْ.

(١٧)

{ لا } فِي قَوْلِهِ: { وَلَا الضَّالِّينَ } زَائِدَةٌ بِمَعْنَى { غَيْرِ } مَعْطُوفَةٌ عَلَى نَفِيٍّ

قَالَ الطَّبْرِيُّ: ( كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَزْعُمُ أَنَّ { وَلَا } مَعَ { الضَّالِّينَ } [الفاصلة: ٧]؛ أُدْخِلَتْ تَتِمِيمًا لِلْكَلَامِ، وَالْمَعْنَى الْغَاوِهَا، وَيَسْتَشْهَدُ عَلَى قَبِيلِهِ ذَلِكَ بَيْتُ الْعَجَّاجِ:

فِي بَيْتٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ  
وَيَتَأَوَّلُهُ بِمَعْنَى: فِي بَيْتٍ حُورٍ سَرَى، أَيْ فِي بَيْتٍ هَلَكَةٍ، وَأَنَّ { لا } بِمَعْنَى الْإِلْغَاءِ

والصلة، ويعتلُّ أيضاً لذلك بقولِ أبي النجم:

فما ألومُ البيضَ أن لا تسخرا

لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَّ ط

القَفَّ نَدْرًا

وهو يريد: فما ألومُ البيضَ أن تَسْخَرَ..... وبقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، يريد: أن تَسْجُدَ.

وحكي عن قائل هذه المقالة أنه كان يتأول: {غير}، التي مع ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧]، أنها بمعنى {سوى}. فكأن معنى الكلام عنده: اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، الذين هم سوى المغضوب عليهم والضالين .  
وكان بعض نحويي الكوفيين يستنكر ذلك من قوله، ويزعم أن {غير} التي مع {المغضوب عليهم} لو كانت بمعنى "سوى"، لكان خطأً أن يُعْطَفَ عليها بـ{لا}، إذ كانت {لا} لا يُعْطَفُ بها إلا على جحدٍ قد تقدَّمها، كما لو كان خطأً قولُ القائل: لـ:

"عندي سوى أخيك و لا أهلك". لأنَّ {سوى} ليست من حروف النفي والجحود. ويقول: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ خَطَأً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَكَانَ الْقُرْآنُ بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ مِنَ اللُّغَاتِ الْعَرَبِ كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ الَّذِي زَعَمَهُ الْقَائِلُ أَنَّ {غَيْرَ} مَعَ {الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} بِمَعْنَى: سِوَى الْمَغْضُوبِ، خَطَأً. إِذْ كَانَ قَدْ كَرَّرَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ بـ{لا}. وَكَانَ يَزْعُمُ أَنَّ {غَيْرَ} هُنَالِكَ، إِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى الْجَحْدِ. وَكَانَ صَحِيحًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَفَاشِيًا ظَاهِرًا فِي مَنْطِقِهَا، تَوْجِيهُ {غَيْرَ} إِلَى مَعْنَى النَّفْيِ، وَمُسْتَعْمَلًا فِيهِمْ: "أَخَوكَ غَيْرُ مُحْسِنٍ وَلَا مُجْمَلٍ" يُرَادُ بِذَلِكَ: أَخَوكَ لَا مُحْسِنٍ وَلَا مُجْمَلٍ. وَيَسْتَنْكَرُ أَنْ تَأْتِيَ {لا} بِمَعْنَى الْحَذْفِ فِي الْكَلَامِ مَبْتَدَأً، وَلَمَّا يَتَقَدَّمُهَا جَحْدٌ. وَيَقُولُ: لَوْ جَازَ مَجِيئُهَا بِمَعْنَى الْحَذْفِ مَبْتَدَأً قَبْلَ دَلَالَةِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جَحْدٍ سَابِقٍ، لَصَحَّ قَوْلُ قَائِلٍ قَالَ: "أَرَدْتُ أَلَّا أَكْرَمَ أَخَاكَ"، بِمَعْنَى: أَرَدْتُ أَنْ أَكْرَمَ أَخَاكَ.....

وهذا القول الآخر أولى بالصواب من الأول، إذ كان غير موجودٍ في كلام العرب ابتداءً الكلام من غير جحدٍ تقدَّمه بـ{لا} التي معناها الحذف، ولا جائزٍ

العطفُ بها على {سوى}، ولا على حرف الاستثناء. وإثما لـ {غير} في كلام العرب معانٍ ثلاثة؛ أحدها: الاستثناء، والآخر: الجحد، والثالث: سوى. فإذا ثبت خطأ أن {لا} تكون بمعنى الإلغاء مبتدأ، وفسد أن يكون عطفًا على {غير} التي مع {المغضوب عليهم}، لو كانت بمعنى {إلا} التي هي استثناء، ولم يَجْزُ أن يكون أيضًا عطفًا عليها لو كانت بمعنى {سوى}، وكانت {لا} موجودةً عطفًا بالواو التي هي عاطفةٌ لها على ما قبلها صحَّ وثبتَ ألا وجهَ لـ {غير}، التي مع {المغضوب عليهم} يجوز توجيهها إليه على صحَّةٍ، إلا بمعنى الجحد والنفي، وألا وجهَ لقوله: {ولا الضالين} إلا العطف على {غير المغضوب عليهم} .

فتأويلُ الكلامِ إِذَنْ - إذ كان صحيحًا ما قلنا بالذي عليه استشهدنا - : اهدنا الصراطَ المستقيمَ، صراطَ الذين أنعمتَ عليهم، لا المغضوب عليهم ولا الضالين (١) .

هذا النصُّ يُبرِّزُ خلافَ النحويين في {لا} التي في قوله: {ولا الضالين}؛ فقد ذهب البصريُّون إلى أنها زائدةٌ (٢) جيء بها للتوكيد والمعنى إغاؤها، ونصَّ على ذلك أبو عبيدة (٣) .

وذهب الكوفيُّون إلى أن {لا} في الآية بمعنى {غير} (٤) فهي زائدةٌ للتأكيد غير ملغاةٍ بل هي معطوفةٌ على {غير المغضوب عليهم}؛ إذ لو كانت ملغاةً لما عطفَ بها على {غير}؛ إذ لا يُعطفُ بها ولما يتقدمها نفيٌ، نصَّ على ذلك الفراء (٥) . وهو ما رجَّحه الطبريُّ جاعلاً داعيَ ترجيحه هو كلام العرب، وطرائق كلامهم في ذلك.

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١/١٩٠-١٩٣ .

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٨، والبيان في إعراب غريب القرآن للأبباري ١/٤٧، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/١٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٥٩ .

(٣) انظر مجاز القرآن ١/٢٥، ٢٦ .

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٨، والبيان في إعراب غريب القرآن للأبباري ١/٤٧، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/١٢، ١٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي

١/٢٣٣، والدر المصون للسمين ١/٧٤، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٥٩ .

(٥) انظر معاني القرآن ١/٨ .

كما أبرز النصُّ قولَ مَنْ قال: إِنَّ {غير} في {غير المغضوب عليهم} بمعنى:  
{سوى} نسبه الفراء إلى مَنْ لا يعرفُ العربيةَ<sup>(١)</sup> وأحسبُ أنه عنى به أبا عبيدة، للدليلِ  
مؤنسٍ وهو أنَّ الأدلَّةَ التي ناقشها الفراء في الردِّ عليه من أنَّ "لا" زائدة هي أدلَّةُ أبي  
عبيدة في مجاز القرآن. و ما ذكر ابنُ منظورٍ أنَّ الأزهريَّ صرَّحَ بنسبة هذا القول إلى  
أبي عبيدة<sup>(٢)</sup>.

والذي يخلصُ إليه البحثُ أنَّ البصريَّين والكوفيَّين مُتفقون على القول بزيادة  
{لا}، مختلفون في الإلغاء وعدمه، إذ المفهوم من قول البصريَّين معنى الإلغاء واطِّراح  
{لا} في المعنى، والمفهوم من قول الكوفيَّين عدم الإلغاء وأنها عطفٌ على {غير  
المغضوب عليهم}. وأنَّ الكوفيَّين يقولون: إنَّ {لا} بمعنى {غير} والعكس صالحٌ  
أيضاً، وأبو عبيدة من البصريَّين يقول: إنَّ {لا} بمعنى {سوى}.

وفي كلِّ من الأقوال صحَّةٌ غير قول مَنْ قال: إنَّ {لا} بمعنى {سوى}، فـ{لا}  
في قوله: {ولا الضَّالِّين} زائدةٌ جيء بها لتأكيد معنى النفي المفهوم من {غير} لئلاَّ  
يتوهَّم عطفُ {الضَّالِّين} على {الذين أنعمتَ عليهم}، وأنَّ {غير} بمعنى {لا}  
قريبٌ من كونها زائدةٌ؛ فإنه لو صرَّحَ بـ{غير} كانت للتأكيد أيضاً، وأنَّ عمر بن  
الخطَّاب وأبي بن كعب رضي الله عنهما قد قرءا بـ{غير} مكانَ {لا}<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: معاني القرآن ٨/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٤/٣٢١٢، ٣٢١٣.

(٢) انظر: لسان العرب مادة (غير) ٥/٣٣٢٥. ولم أحده في تهذيب اللغة للأزهري.

(٣) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢٣٢، والدر المصون للسمين

(١٨)

{ لا } في قوله: { لا أُقسِمُ بيومِ القيامةِ } نافيةٌ، ردُّ على كلامٍ متقدِّم

ذكر الطبريُّ أنَّ القراءةَ اختلفوا في قراءةِ قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، فقرأها بعضهم بفصلِ { لا } عن { أُقسِمُ }، وقرأها بعضهم بوصلها. ولم يستجز الطبريُّ غيرَ قراءةِ الفصلِ. ثمَّ قال:

( وقد اختلفَ الذين قرعوا ذلك على الوجه الذي اخترنا قراءته به في تأويله؛ فقال بعضهم: { لا } صلةٌ، وإنَّما معنى الكلامِ: أُقسِمُ بيومِ القيامةِ. وقال آخرون منهم: بل دخلتْ { لا } توكيداً للكلامِ.

وقال بعض نحوي الكوفة: { لا } ردُّ لكلامٍ قد مضى من كلام المشركين الذين كانوا يُنكروْنَ الجنَّةَ والنَّارَ، ثُمَّ ابْتَدَى الْقِسْمَ فَقِيلَ: أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَانَ يَقُولُ: كُلُّ يَمِينٍ قَبْلَهَا رَدُّ لِكَلَامٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ "لَا" قَبْلَهَا، لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْيَمِينِ الَّتِي تَكُونُ جَحْدًا، وَالْيَمِينِ الَّتِي تُسْتَأْنَفُ. وَيَقُولُ: أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ مُبْتَدَأًا: وَاللَّهِ إِنَّ الرَّسُولَ لِحَقٌّ. وَإِذَا قُلْتَ: لَا، وَاللَّهِ إِنَّ الرَّسُولَ لِحَقٌّ. فَكَأَنَّكَ أَكْذَبْتَ قَوْمًا أَنْكُرُوهُ؟.

وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من ... جعل "لا" ردًّا لكلامٍ قد تقدّمه من قوم، وجوابًا لهم.

وإنما قلنا: ذلك أولى بالصواب؛ لأنَّ المعروف من كلام النَّاسِ في محاوراتهم إذا قال أحدهم: لا والله، لا فعلتُ كذا. أنه يقصدُ بـ"لا" ردَّ الكلام، وبقوله: والله. ابتداءً يمين، وكذلك قولهم: لا أقسمُ بالله لا فعلتُ كذا. فإذا كان المعروف من معنى ذلك ما وصفنا، فالواجب أن يكون سائر ما جاء من نظائره جاريًا مجراه، ما لم يخرج شيء من ذلك عن المعروف بما يجب التسليم له (١).

يُشِيرُ النَّصُّ الَّذِي سَاقَهُ الطَّبْرِيُّ إِلَى الْخِلَافِ النَّحْوِيِّ فِي { لا } الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: إِنَّ { لا } زَائِدَةٌ، وَالْمَعْنَى إِلْقَاؤُهَا. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ (٢)، وَابْنِ قَتَيْبَةَ (٣) مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَوْلِ الْكَسَائِيِّ (٤) مِنَ الْكُوفِيِّينَ.

الثاني: إنَّ { لا } ليست زائدةً؛ إذ لا يُبْتَدَأُ بِـ{ لا } فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، بَلْ هِيَ نَافِيَةٌ وَرَدُّ لِكَلَامٍ؛ إذ أنكر بعض المشركين البعث، فقيل: ليس الأمر على ما ذكرتُم أقسمُ بيوم القيامة.

(١) جامع البيان ٢٣/٤٦٥-٤٦٨.

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/٢٦، ٢/٢٧٧، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/٤١٤.

(٣) انظر تفسير غريب القرآن ٤٩٩.

(٤) انظر: الأضداد لابن الأنباري ٢١٥، وإيضاح الوقف والابتداء له أيضًا ٩٩، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/٤١٤، وحجة القراءات لأبي زرعة ٧٣٥.

وهذا القولُ قولُ الفراء<sup>(١)</sup>. ورجَّحه الطبري لأنَّ ذلك هو المعروف في كلام العرب ومحاوراتهم.

و هو اختيار أبي علي الفارسي<sup>(٢)</sup>.

**الثالث:** إنَّ {لا} ليست زائدةً وهي نافيةٌ لتوكيد القسم<sup>(٣)</sup>، وهو ما حكاه الطبري عن بعض النحاة ولم يُسمِّه.

وإليه ذهب الزمخشري حيث قال في الآية: ( إدخالُ {لا} النافية على فعلِ القسم مستفيضٌ في كلامهم وأشعارهم، قال امرؤ القيس:

لا وأبيك ابنةَ العامريِّ      ي لا يدَّعي القومُ أنني أفرُّ  
وقال غويَّة بن سُلمي:

ألا نادَتْ أمانةً باحتمال      لتحزني فلا بك ما أبالي

وفائدتها توكيد القسم<sup>(٤)</sup>.

**الرابع:** إنَّ {لا} بمعنى "ألا" التي يستفتح بها الكلام، كأنه قيل: ألا أقسمُ بيوم القيامة، ثمَّ أخبر أنَّه لا يقسمُ بالنفس اللوامة. ذكره الأصفهاني<sup>(٥)</sup>.

وفي نظر الباحث أنَّ الأقوالَ المذكورةَ محتملةٌ؛ لأنَّ مَنْ قال إنَّ {لا} زائدةٌ بوصفِ القرآنِ كلِّه بمتزلةٍ سورةٍ واحدةٍ، ولأنَّ مَنْ قال إنَّها نافيةٌ ردُّ على مَنْ أنكر البعثَ فمقبولٌ معنيٌّ، وكذلك القولُ فيمنَ قال: إنَّها نافيةٌ لتأكيدِ القسم، وذلك (أنَّه لا يُقسَمُ بالشيءِ إلاَّ إعظاماً له)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: معاني القرآن له ٢٠٧/٣، والأضداد لابن الأنباري ٢١٥، وإيضاح الوقف والابتداء له أيضاً

١٠٠، ٩٩، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٢٧، وتهذيب اللغة للأزهري ٣٢١١/، وحجة القراءات لأبي

زرعة ٧٣٦، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٩٢٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٠٥/٢١.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٧٧/٤، وإعراب القرآن لأبي القاسم الأصبهاني ٤٨٣.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٦٤/٢.

(٤) الكشف ١١٦٠.

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٨٣.

(٦) الكشف للزمخشري ١١٦٠.



(١٩)

اللام في قوله: {لَمَّا آتَيْتُكُمْ} لام دخلت على الشرط  
وتُلقيت بجواب الأيمان

ذكر الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّنَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ  
مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾  
[آل عمران: ٨١]، أن القراءة اختلفوا في قراءة {لما آتيتكم} بفتح اللام وكسرها.  
و قال: ( ثم اختلف أهل العربية إذا قرئ كذلك - أي بفتح لام {لما} - فقال  
بعض نحويي البصرة : اللام التي مع "ما" في أول الكلام لام الابتداء، نحو قول القائل:  
"الزيد أفضل منك"؛ لأن "ما" اسم، والذي بعدها صلة لها، واللام التي في: {لتؤمننَّ به

ولتنصُّرته { لامُ القسم، كأنه قال: والله لتؤمننَّ به. يؤكِّدُ في أوَّلِ الكلام وفي آخره، كما يُقال: أمَّا والله أن لو جئتني لكانَ كذا وكذا. وقد يُستغنى عنها، فوكِّدَ في: {لتؤمننَّ به} باللام في آخر الكلام، وقد يُستغنى عنها، ويُجعلُ خبرٌ: {لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ} {لتؤمننَّ به} مثل: "العبدُ اللهُ والله لتأتيته". قال: وإن شئتَ جعلتَ خبرَ "ما" {مِنْ كِتَابٍ}. يريدُ: لما آتَيْتُكُمْ كِتَابٌ وَحِكْمَةٌ. وتكون {مِنْ} زائدةً.

وخطأً بعضُ نحوِّي الكوفيِّين ذلك كله، وقال: اللامُ التي تدخلُ في أوائلِ الجزاء تُجَابُ بجواباتِ الأيمان، يُقال: "لَمَنْ قَامَ لِأَيْتِهِ". و"لَمَنْ قَامَ مَا أَحْسَنَ". فإذا وقعَ في جوابها "ما"، و"لا"، عُلِمَ أَنَّ اللامَ ليستْ بتوكيدٍ للأولى؛ لأنَّه يُوضَعُ موضعها "ما" و"لا"، فتكون كالأولى، وهي جوابٌ للأولى. قال: وأمَّا قوله: {لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ}. بمعنى إسقاطِ {مِنْ} غلطٌ؛ لأنَّ "مِنْ" التي تدخلُ وتخرجُ لا تقعُ مواقعَ الأسماء. قال: ولا تقعُ في الخبرِ أيضًا، إنَّما تقعُ في الجحدِ والاستفهامِ والجزاء.

**وأوَّلَى الأقوالِ في تأويلِ هذه الآية - على قراءةٍ مَنْ قرأ ذلك بفتحِ اللامِ - بالصَّواب أن يكونَ قوله: {لَمَّا} بمعنى: لَمَهَمَا. وأن تكونَ "ما" حرفَ جزاءٍ أُذخِلتْ عليها اللامُ، وصيِّرَ الفعلُ معها على "فَعَلَّ"، ثُمَّ أُجِيبَتْ بما تُجَابُ به الأيمانُ، فصارت اللامُ الأولى يمينًا، إذ تُلقِيَتْ بجوابِ اليمينِ (١).**

يوضحُ النصُّ الماضي الخِلافَ بينَ النحاةِ في قوله: {لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ} ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتؤمننَّ به ولتنصُّرته {، ويكْمُنُ في الجوابِ عن ثلاثة أسئلةٍ وهي:

- ١ - ما نوعُ اللامِ التي في {لَمَّا}؟
- ٢ - ما حقيقةُ {مَا} التي في {لَمَّا}؟
- ٣ - سياقُ الآيةِ قسمٌ أو جزاءٌ، فأينَ الجوابُ؟

والكلامُ في ذلك من خلالِ أقوالِ النحاةِ، وهي أربعة:

**الأول:** أنَّ {ما} شرطيةٌ نصبٌ على المفعولِ بفعلٍ بعدها، واللامُ قبلها موطئةٌ للقسم؛ لأنَّ ما بعدها جوابٌ للقسم وهو {أخذ اللهُ ميثاقَ}، و{مِنْ} في قوله: {مِنْ}

كتاب { زائدة، والفعلُ بعدَ { ما } ماضٍ معناه الاستقبال لتقدُّم { ما } الشرطية عليه، وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه.

وهذا القولُ منسوبٌ إلى الكسائي<sup>(١)</sup>، وهو قول الفراء<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** أنَّ { ما } موصولةٌ بمعنى "الذي" مفعولٌ به بفعلٍ جواب القسم، والتقدير: "تبلغنَّ ما آتيناكم من كتابٍ وحكمةٍ"، غير أنَّ الفعل "تبلغنَّ" حُذِفَ للدلالة عليه؛ لأنَّ لامَ القسم إنَّما تقعُ على الفعلِ فلَمَّا دَلَّتْ على الفعلِ اللامُ حُذِفَ، واللام قبل { ما } موطئةٌ للقسم، و { من } في: { من كتابٍ } لبيان الجنس.

وهذا القولُ قولُ الخليل وسيبويه؛ إذ سأل سيبويه شيخه الخليل عن هذه الآية فقال له: ( "ما" ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللامُ كما دخلتْ على "إن" حين قُلْتَ: "والله لئن فعلتْ لأفعلنَّ"، واللام التي في "ما" كهذه التي في "إن"، واللام التي في الفعلِ كهذه التي في الفعلِ هنا ... )<sup>(٣)</sup>.

**الثالث:** أنَّ { ما } موصولةٌ بمعنى "الذي"، وهي مبتدأ، واللام لامُ الابتداء، واللام في { لتؤمننَّ } لامُ قسمٍ، وخبرُ { ما } هو { لتؤمننَّ }، أو { من كتابٍ وحكمةٍ } وتكون { من } في: { من كتابٍ وحكمةٍ } زائدة.

وهذا القولُ قولُ الأخفش<sup>(٤)</sup>، وأجازه الزجاج<sup>(٥)</sup>، وهو قول أبي علي الفارسي<sup>(٦)</sup>.

**الرابع:** أنَّ تكون { ما } شرطيةٌ في موضع نصبٍ بـ { آتيتكم }، واللام قبل { ما } مؤكِّدةٌ موطئةٌ للقسم، والجوابُ { لتؤمننَّ }.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٣، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٦٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٣٣، ٥٣٢/٢.

(٣) انظر معاني القرآن ٢٢٥/١.

(٤) الكتاب ١٠٧/٣. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٣، والمحزر الوجيز لابن عطية ٣٢٤.

(١) انظر: معاني القرآن ٢٢٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٣، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ١٤٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٣٣/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/٢، والمحزر الوجيز لابن عطية ٣٢٣.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٦٧/٣، والمحزر الوجيز لابن عطية ٣٢٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٣٣/٢.

وهذا القول هو الأجودُ لدى الزجاج (١).

فما حكاه الطبريُّ عن بعض نحوِّي البصرة هو قول الأحفش، وما حكاه عن بعض نحوِّي الكوفيِّين هو قول الكسائي والفرّاء ورجّحه، معتمداً على أنّ القراءة بفتح اللام في {لَمَّا} هي الأصوبُ، بانياً قوله في {ما} أنّها شرطيةٌ على معنى الكلام الذي سيقّت فيه.

والراجعُ في نظر الباحث جعلُ {ما} موصولةً، إمّا مبتدأً خبره {لتؤمننَّ}، وإمّا نصباً بالفعل {لتبلغننَّ}؛ لأنّه أقربُ معنًى، وأصحُّ صناعةً. وأمّا قولُ مَنْ قال: إنّ {ما} شرطٌ، جوابها إمّا محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه، أو هو {لتؤمننَّ} سادٌّ مسدّدٌ جواب القسم. ففي كليهما نظرٌ! لأنّه لو كان محذوفاً (فالمحذوفُ من جنس المثبت ومتعلّقاته، ... وفي الآية اسم الشرط {ما} وجوابه محذوفٌ من جنس جواب القسم، وهو الفعلُ المقسمُ عليه، ومتعلّقُ الفعلِ هو ضميرُ الرسولِ بواسطة حرف الجر لا ضميرِ {ما} المقدّر، فجوابُ {ما} المقدّر إنّ كان من جنس جواب القسم فلا يجوزُ ذلك؛ لأنّه تعدو الجملة الجوابية إذ ذاك من ضميرٍ يعودُ على اسم الشرط، وإن كان من غير جنس جواب القسم فكيف يدلُّ عليه جوابُ القسم وهو من غير جنسه وهو لا يُحذفُ إلّا إذا كان من جنس جواب القسم) (٢).

ولو كان جوابُ الشرط {لتؤمننَّ} سدّاً مسدّدًا جواب القسم (فقولُ ظاهره مخالفٌ لقولِ مَنْ جعلَ {ما} شرطيةً؛ لأنّهم نصّوا على أنّ جوابَ الشرطِ محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه ... لأنّ كلّاً منهما أعني الشرط والقسم يطلبُ جواباً على حدة، ولا يمكنُ أن يكونَ هذا محمولاً عليهما؛ لأنّ الشرطَ يقتضيه على جهة العملِ فيه فيكونُ في موضعِ جزمٍ، والقسمُ يطلبُ على جهةِ التعلّقِ المعنويِّ به بغيرِ عملٍ فيه فلا

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦٧، ٣٦٨.

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٥٣٣.

موضع له من الإعراب، ومحال أن يكون الشيء الواحد له موضع من الإعراب ولا موضع له من الإعراب (١).

(٢٠)

"أَمْ" في قوله: {أَمْ تُرِيدُونَ} استفهامٌ مبتدأ

قال الطبري: ( واختلفَ أهلُ العربيةِ في معنى "أَمْ" التي في قوله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٠٨]. فقال بعضُ البصريين: هي بمعنى الاستفهام، وتأويل الكلام: أتريدون أن تسألوا رسولكم؟ .

وقال آخرُ منهم: هي بمعنى استفهامٍ مستقبلٍ مُنْقَطِعٍ من الكلام، كأنك تميلُ بها إلى أوَّلِهِ، كقول العرب: "إنَّها لإبلٌ - يا قومُ - أم شاء؟" و"لقد كان كذا وكذا أم حَدَسُ نفسي".

قال: وليس قوله: {أم تريدون} على الشك، ولكنه قاله ليُقبَّحَ له صنيعهم.  
واستشهد لقوله ذلك بيت الأخطل:

كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بِوِاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامُ مِنَ الرَّبَابِ حِيالاً  
وقال بعض نحويي الكوفيين: إن شئت جعلت قوله: {أم تريدون} استفهاماً مبتدأً  
على كلامٍ قد سبقه، كما قال جل ثناؤه: ﴿الْمَ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَأَرَيْبَ فِيهِ مِنْ

رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴿١﴾ [السجدة: ١-٣]. فجاءت "أم" وليس قبلها  
استفهام، فكان ذلك عنده دليلاً على أنها استفهامٌ مبتدأً على كلامٍ سبقه.

وقال قائل هذه المقالة: "أم" في المعنى تكون ردّاً على الاستفهام على جهتين:  
إحداهما: أن تُفَرَّقَ معنى "أي"، والأخرى: أن يُسْتَفْهَمَ بها، ويكون على جهة النسق،  
والذي يُنَوَى بها الابتداء، إلا أنه ابتداءٌ مُتَّصِلٌ بكلام، فلو ابتدأت كلاماً ليس قبله كلامٌ  
ثم استفهمت، لم يكن إلا بـ"الألف" أو بـ"هل".

قال: وإن شئت قلت في قوله: {أم تريدون} قبله استفهامٌ فرُدَّ عليه، وهو في

قوله: ﴿الْمَ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦].

والصَّوابُ من القولِ في ذلك عندي - على ما جاءت به الآثار التي ذكرناها  
عن أهل التأويل - أنه استفهامٌ مُبتدأٌ؛ بمعنى: أتريدون أيها القوم أن تسألوا رسولكم؟  
وإنما جاز أن يستفهم القوم بـ"أم"، وإن كانت "أم" أحد شروطها أن تكون نسقاً  
في الاستفهام لتتقدم ما تقدمها من الكلام؛ لأنها تكون استفهاماً مبتدأً إذا تقدمها سابقٌ  
من الكلام. ولم يُسمع من العرب استفهامٌ بها ولم يتقدمها كلامٌ. ونظيره قوله جل  
ثناؤه: {الم. تنزيل من رب العالمين. أم يقولون افتراه}. وقد تكون "أم" بمعنى "بل" إذا  
سبقها استفهامٌ لا تصلح فيه "أي"، فيقولون: "هل لك قبلنا حق، أم أنت رجلٌ  
معروفٌ بالظلم؟" يُرادُ به: بل أنت رجلٌ معروفٌ بالظلم. كما قال الشاعر:

فَوَ اللَّهُ مَا أَدْرِي أَسْلَمِي تَعَوَّلْتُ  
النَّـمُومُ، أَمْ كُلُّ إِلَيَّ حَبِيبُ

يعني: بل كُلُّ إِلَيَّ حَبِيبُ .

وقد كان بعضهم يقول: - مُنْكَرًا قولَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ "أم" في قوله: {أم تريدون}



(١) ولعلَّه القول الأول الذي ذكره الطبري عن بعض البصريين (٢). وأمَّا الزجاج فيرى أنَّها منقطعة و أن ( معنى "أم" ههنا وفي كُلِّ مكانٍ لا تقع فيه عطفًا على ألف الاستفهام - إلَّا أنَّها لا تكونُ مبتدأً - أنَّها تُؤذِنُ بمعنى بل ومعنى ألف الاستفهام، المعنى "بل أتريدون أن تسألوا رسولكم كما سُئِلَ موسى مِنْ قَبْلِ" ) (٣). ونقل ابن الشجري إجماعَ البصريين على هذا القول (٤). وأمَّا ما نقله الطبري عن بعض الكوفيين فإنَّه عبارة الفراء في معاني القرآن إذ جعل "أم" في الآية متخيرًا بينَ كونها استفهامًا مُتَّصِلًا على كلامٍ سابقٍ إذ ليسَ قبلها استفهامٌ سابقٌ، أو استفهامًا مردودًا على استفهامٍ سابقٍ، كما أجاز على قِلَّةٍ أن تأتي "أم" استفهامًا بمعنى "بل" حيثُ قال: ( وريِّمًا جعلت العربُ "أم" إذا سبقها استفهامٌ لا تصلحُ "أي" فيه على جهة "بل" ... ) (٥).

والذي رجَّحه الطبري قول الفراء مِنْ أن "أم" استفهامٌ متصلٌ ليس قبله استفهامٌ، أو استفهامٌ مُتَّصِلٌ مردودٌ على استفهامٍ سابقٍ، مستحيزًا مجيء "أم" استفهامًا بمعنى بل، مردُّه في ذلك إلى ما ثبت عن أهل التأويل .

(٣) انظر مغني اللبيب ٥٧ .

(٤) وهو قولٌ يردُّه ما ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن إذ قال عند قوله تعالى: {أم كنتم شهداء} البقرة ١٣٣: ("أم" تجيء بعد كلامٍ قد انقطع ، وليست في موضع هل، ولا ألف الاستفهام، قال الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيتَ بواسطٍ غلَسَ الظلامِ من الرِّبابِ خيالاً ) ١ / ٥٦ .

وفي ١٣٣٠/٢ قال: ( أي: بل رأيتَ ) .

وفي ٢٣٣/٢ علَّق على بيت الأخطل قائلاً: ( لم يستفهم إنَّما أوجبَ أنَّه رأى بواسط غلس الظلام من الرِّباب خيالاً ) .

وأوردَ محققُ المجاز بعد بيت الأخطل ٥٦/١ قوله: ( يقول: كذبتك عينك، هل رأيتَ، أو بل رأيتَ ) نقله بين معكوفين من إحدى نسخ المجاز المخطوطة ، وهذا النصُّ يثبت ما نقله ابن هشام عن أبي عبيدة مِنْ أن "أم" استفهامٌ مجردٌ ، في الوقت الذي تكرر عن أبي عبيدة في شرح قول الأخطل في موضعين مِنْ أن معنى "أم رأيتَ": "بل رأيتَ" . فريِّمًا يكون ما بينَ المعكوفين مِنْ تصحيفات النَّسَّاح ثبتت في إحدى نسخ المجاز المخطوطة نقل ابن هشام القول عن أبي عبيدة كما هي، ثمَّ أثبتتها المحقق من نسخ المجاز إلى النسخة التي اعتمدها في التحقيق .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٦٩/١ .

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٠٨، ومغني اللبيب لابن هشام ٥٧ .

(٥) معاني القرآن ٧٢/١ .



وفي نظر الباحث أنّ "أم" في قوله: {أم تريدون أن تسألوا رسولكم} (يجوز فيها أن تكون متصلةً معادلةً لقوله: {ألم تعلم}، وأن تكون منقطعةً وهو الظاهر، فتقدّر ببل والهمز، ويكون إضراب انتقال من قصة إلى قصة) (١).

(٢١)

{أم} في قوله: {أم أنا خيرٌ من هذا} حرفٌ استفهامٌ

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ

يُبَيِّنُ﴾ [الزحرف: ٥٢]:

(وقد اختلف في معنى قوله: {أم} في هذا الموضع؛ فقال بعضهم: معناها: بل أنا

خيرٌ، وقالوا: ذلك خيرٌ، لا استفهام.....

---

(١) الدر المصون للسمين ٦٤/٢ .

وبنحو ذلك كان يقول بعض أهل العلم بكلام العرب من أهل البصرة .  
وقال بعض نحويي الكوفة : هو من الاستفهام الذي جعل بـ "أم" ؛ لاتصاله بكلام  
قبله . قال : ون شئت ردّدته على قوله : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ ﴾ [الزحرف: ٥١] ؟ . وإذا  
وجّه الكلام إلى أنه استفهام، وجب أن يكون في الكلام محذوف استعني بذكر ما  
ذكر مما ترك ذكره، ويكون معنى الكلام حينئذٍ : أنا خيرٌ أيها القوم من هذا الذي هو  
مهينٌ، أم هو؟ .....

فأولى التأويلات بالكلام، إذ كان ذلك كذلك، تأويل من جعل : { أم أنا خيرٌ } ؟  
من الاستفهام الذي جعل بـ { أم } ؛ لاتصاله بما قبله من الكلام، ووجهه إلى أنه بمعنى :  
أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهينٌ أم هو؟ ثم ترك ذكر "أم هو" ؛ لما في الكلام من  
الدليل عليه ( ١ ) .

يشير النص الماضي الذي ساقه الطبري إلى خلاف قائم بين النحويين في { أم } في  
قوله : { أم أنا خيرٌ منه } . فذهب الخليل و سيبويه من البصريين إلى أن { أم } منقطعة  
لوقوعها بعد الاستفهام، معادلة له، حيث قال سيبويه : ( هذا باب أم منقطعة...  
كذلك تحيء بعد الاستفهام... ومثل ذلك قوله : { أليس لي ملكٌ مصرَ وهذه الأُمُحارُ  
تجري من تحي أفلا تبصرون . أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهينٌ } ، كأن فرعون قال :  
أفلا تبصرون أم أنتم بصراءُ . فقوله : أم أنا خيرٌ من هذا، بمنزلة : أم أنتم بصراءُ ؛ لأنهم  
لو قالوا : أنت خيرٌ منه كان بمنزلة قولهم : نحن بصراءُ عنده، وكذلك : أم أنا خيرٌ بمنزلته  
لو قال : أم أنتم بصراءُ ) ( ٢ ) . وإلى هذا المذهب ذهب أبو حيان ( ٣ ) .  
وذهب أبو عبيدة إلى أن { أم } ههنا بمعنى : بل، والتقدير : بل أنا خيرٌ ( ٤ ) .

( ١ ) جامع البيان ٢٠ / ٦١١، ٦١٢ .

( ٢ ) الكتاب ٣ / ١٧٢، ١٧٣ . وانظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣١٦، والمحرم الوجيز لابن عطية ١٦٨٣،  
وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩ / ٦١، والدر المصون للسمين  
٥٩٧ / ٩، ٥٩٨ .

( ٢ ) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٥ .

( ٤ ) انظر : مجاز القرآن ٢ / ٢٠٤، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٩٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي

وذهب الأخفش إلى أنَّ {أم} متصلة<sup>(١)</sup>، وفي الكلام ثمة محذوف، والمعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون، كما قال ذو الرمة<sup>(٢)</sup>:

أيا ظبية الوعساءِ بينَ جُلَّاجِلِ      وبينَ التَّقَا آ أنتِ أمُّ أمُّ سالمٍ  
وذهب الأنباري إلى أنَّ {أم} ههنا منقطعة غير معادلة، حيث قال: ( {أم} ههنا منقطعة؛ لأنه لو أراد المعادلة لقال: أم تُبصِرُون، لكنَّه أضربَ عن الأوَّل بقوله: أنا خيرٌ، وكأنَّه قال: أنا خيرٌ منه؛ لأنَّهم كانوا تابعوه على أنَّه خيرٌ منه، فلمَّا كان فيه معنى {أنا خيرٌ منه}، لم تكنْ {أم} للمعادلة للهمزة )<sup>(٣)</sup>.

وذهب الفراء من الكوفيِّين إلى أنَّ ( {أم} في المعنى تكون رداً على الاستفهام من جهتين: أحدهما: أن تفارق معنى "أم"، والأخرى: أن تستفهم بها على جهة النسق الذي يُنوي بها الابتداء، إلاَّ أنَّه ابتداء مُتَّصِلٌ بكلام )<sup>(٤)</sup>، وكلامه في المعاني نقله الطبريُّ بنصِّه فيما حكاه عن بعض أهل الكوفة<sup>(٥)</sup>، ورجَّحه لدلالة ما في الكلام عليه، فضلاً عن كونه قولَ أهل التَّأويل.

وذهب أبو زيد<sup>(٦)</sup> إلى أنَّ {أم} ههنا زائدة في لغة لأهل اليمن، وأنشد قول الراجز<sup>(٧)</sup>:

يا دهنُ أمِّ ما كان مَشِيي رَقِصَا      بلُ قد تكونُ

.٦١/١٩

(٤) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦١/١٩.

(٥) انظر: ديوانه ٧٦٧/٢، وكتاب سيبويه ٥٥١/٣، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢.

(٦) البيان في إعراب غريب القرآن ٢٩٦/٢.

(٤) معاني القرآن ٦٥/١، وتهذيب اللغة للأزهري ١٩٢/١.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣٥/٣، وإيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري ٤٦٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦١/١٩.

(٦) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٩٣/١، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٢٩٦/٢، وضرائر

الشعر لابن عصفور ٧٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦١/١٩، ومغني اللبيب لابن هشام ٦٠.

(٢) البيت بلا نسبة في: المقتضب ٢٩٧/٣، وأمالي ابن الشجري ١١٠/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور

مِشْتَا تَوَقُّصَا

واستظهره ابن هشام<sup>(١)</sup> من قول ساعدة بن جؤيئة<sup>(٢)</sup>:  
يا ليت شعري ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

والراجح في نظر الباحث من الأقوال أن ( {أم} ) هذه متصلة؛ لأن المعنى: أفلا تُبصرون أم تُبصرون إلا أنه وضع قوله: {أنا خير} موضع {تُبصرون}؛ لأنه إذا قالوا له: أنت خير فهم عنده بصراء وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب، ويجوز أن تكون منقطعة على: بل أنا خير، والهمزة للتقرير، وذلك أنه قدم تعدد أسباب الفضل، والتقدم عليهم من ملك مصر، وجري الأثمار تحته، ونادى بذلك وملاً به مسامعهم ثم قال: أنا خير، كأنه يقول: أثبت عندكم واستقر أني أنا خير وهذه حالي<sup>(٣)</sup>.  
وأما حمل {أم} على الزيادة فبعيد؛ ( لأن زيادتها قليلة، فلا ينبغي أن تُحمل الآية عليها )<sup>(٤)</sup>.

( ٢٢ )

فتح {يوم} في قوله: {يوم هم بارزون} فتح بناء نظير الأدوات

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]:

- 
- (١) انظر مغني اللبيب ٦٠.  
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١٠٩/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ٦٠، ديوان الهذليين ١/١٩١.  
(٣) الكشف للزمخشري ٩٩٣.  
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٥.

( واختلف أهل العربية في العلة التي من أجلها لم تُخَفَضَ {هم} بـ {يوم}، وقد أُضِيفَ إليه؛ فقال بعض نحويي البصرة: أضافَ {يوم} إلى {هم} في المعنى، فلذلك لا يُنَوَّنُ "اليوم"، كما قال: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]. وقال: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]. ومعناه: هذا يومٌ فتنَّتهم. ولكنَّ لَمَّا ابتدأ الاسم، وبُنِيَ عليه، لم يُقَدَّرْ على جرِّه، وكانت الإضافةُ في المعنى إلى الفتنة، وهذا إنَّما يكونُ إذا كانَ "اليومُ" في معنى "إذ"، وإلَّا فهو قبيحٌ؛ أَلَا ترى أَنَّكَ تقولُ: لقيتُكَ زمنَ زيدٍ أميرٍ. أي: إذ زيدٌ أميرٌ. ولو قلتَ: ألقاكَ زمنَ زيدٍ أميرٍ. لم يَحْسُنْ.

**وقال غيره:** معنى ذلك أن الأوقات جُعِلَتْ بمعنى "إذ" و"إذا"، فلذلك بَقِيَتْ على نَصْبِها في الرفعِ والخفضِ والنَّصْبِ، فقال: {وَمِنْ حِزْبِ يَوْمَئِذٍ} [هود: ٦٦]، فنصبوا<sup>(١)</sup>، والموضعُ خفضٌ، فذلك دليلٌ على أَنَّهُ جُعِلَ موضعَ الأداة، ويجوزُ أن يُعْرَبَ بوجوه الإعراب؛ لأنَّه ظهرَ ظهورَ الأسماء؛ أَلَا ترى أَنَّهُ لا يعودُ عليه العائدُ كما يعودُ على الأسماء، فإنَّ عادَ العائدُ نُونَ وأُعْرِبَ ولم يُضَفْ، فقيلَ: أعجبتني يومٌ فيه تقومُ. لَمَّا أنْ خرجَ مِنْ معنى الأداة، وعادَ عليه الذِّكْرُ صارَ اسماً صحيحاً. قال: وجائزٌ في "إذ" أنْ تقولَ: أتيتُكَ إذْ تقومُ. كما تقولُ: أتيتُكَ يومَ يجلسُ القاضي. فيكونُ زمنًا معلومًا، فأما: أتيتُكَ يومَ تقومُ. فلا مُثَوَّنَةٌ فيه، وهو جائزٌ عندَ جميعهم. قال: وهذه التي تُسَمَّى إضافةً غيرَ محضةٍ.

**والصوابُ من القولِ عندي في ذلك أنْ نصبَ {يوم} وسائر الأزمنة في مثل هذا الموضع، نظيرُ نصبِ الأدوات؛ لوقوعها مواقعها، وإذْ أُعْرِبَتْ بوجوه الإعراب. فلائها ظَهَرَتْ ظهورَ الأسماء، فعومِلَتْ معاملةً لها (٢).**

يُظْهِرُ النصُّ الماضي الخِلافَ بينَ النحويِّين في {هم} لِمَ لَمْ تُخَفَضْ وقد أُضِيفَتْ

(١) قراءة {يومئذ} بفتح الميم هي قراءة نافع والكسائي، انظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني

١٢٥، وإتحاف فضلاء البشر للبتا ٢٥٧.

(٢) جامع البيان ٢٠/٢٩٧، ٢٩٨.

إلى {يوم}؟. فذهب البصريون إلى أن فتحة {يوم} فتحة نصب إعراب<sup>(١)</sup>، وذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>، والأخفش<sup>(٣)</sup>، والمبرد<sup>(٤)</sup>، إلى أن {يوم} ههنا كـ"إذا"، وإذا كان كذلك فيجوزُ فيه الإضافةُ إلى الأفعالِ الماضيةِ وإلى الأسماءِ، ولا يجوزُ أن يكون {يوم} كـ"إذا" عند سيبويه<sup>(٥)</sup>، والمبرد<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ "إذا" لا يُضافُ إلَّا إلى الأفعالِ. ويجوزُ عند الأخفش<sup>(٧)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أن فتح {يوم} فتحُ بناءٍ، كبناء الأدوات، وأنَّ {يوم} ههنا كـ"إذ" و"إذا"، مضافاً إلى الأسماءِ أو إلى الأفعالِ ولو كانت مستقبلَةً<sup>(٨)</sup>. وهو مذهب الفراءِ منهم<sup>(٩)</sup>، وهو قولُ مَنْ حكاه الطبريُّ عن غير أهلِ البصرة ورجَّحه معللاً ترجيحه أنَّ له نظيراً وهو الأدوات في بنائها.

والصوابُ من الأقوالِ في نظر الباحث قولُ البصريين إنَّ فتح {يوم} فتحُ إعرابٍ لا فتحُ بناءٍ؛ إذ لَمَّا حُمِلَ على "إذ" انحطَّ ولم يُنَوَّن. و {يوم} ههنا ظرفُ زمانٍ محمولٌ على "إذ" و"إذا"؛ لأنَّ (ظروفَ الزمانِ إذا كانت بمعنى "إذ" أضيفتُ إلى الجملِ؛ إلى الفعلِ والفاعلِ، وإلى الابتداءِ والخبرِ، كما يُفَعَّلُ بـ"إذ"، فإذا كانت بمعنى "إذا" لم تُضَفْ إلَّا إلى الفعلِ والفاعلِ، كما يُفَعَّلُ بـ"إذا")<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر الدر المصون للسمين ٤٦٥/٩.

(٣) انظر: الكتاب ١١٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٨٩٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٣٢/٤.

(٤) انظر معاني القرآن ٤٩٩/٢، ٥٠٠.

(٤) انظر المقتضب ٣٤٨، ٣٤٧/٤.

(٥) انظر: الكتاب ١١٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٨٩٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٣٢/٤،

والدر المصون للسمين ٤٦٤/٩.

(٦) انظر المقتضب ٣٤٨/٤.

(٧) انظر الدر المصون للسمين ٤٦٥، ٤٦٤/٩.

(٨) انظر نفسه ٤٦٥/٩.

(٩) انظر معاني القرآن ٣٢٦، ٣٢٧/١، و٢٢٥، ٨٣/٣.

(١٠) مشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٥٨.



# المبحث الثاني البنية

(١)

{أَسْوَرَةٌ} في قوله: {فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوَرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ}

جمع مفردُه "سِوَارٌ"

و"أساوره" جمع الجمع



قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾ [الزخرف: ٥٣]  
( واحتلف أهل العربية في واحد الأساور، والأسورة؛ فقال بعض نحويي البصرة:  
الأسورة جمع إسوار. قال: والأسورة جمع الأسورة. وقال: ومن قرأ ذلك {أسورة}،  
فإنه أراد أساوير، والله أعلم، فجعل "الهاء" عوضاً عن "الياء"، مثل "الزنادقة"، صارت  
"الهاء" فيها عوضاً من "الياء" التي في "زناديق".

وقال بعض نحويي الكوفة: من قرأ {أسورة} جعل واحدها: إسوار، ومن قرأ  
{أسورة} جعل واحدها: سوار. وقال: وقد تكون الأسورة جمع أسورة، كما يقال  
في جمع الأسقية: الأساقي. وفي جمع الأكرع: الأكارع.  
وقال آخر منهم: قد قيل في سوار اليد: يجوز فيه أسوار وإسوار، قال: فيجوز  
على هذه اللغة أن يكون "أسورة" جمعه.

وحكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: واحد الأسورة إسوار. قال:  
وتصديقه في قراءة أبي بن كعب: {فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب} فإن كان ما  
حكى من الرواية، من أنه يجوز أن يقال في سوار اليد: إسوار، فلا مؤنة في جمعه  
أسورة، ولست أعلم ذلك صحيحاً عن العرب برواية عنها، وذلك أن المعروف في  
كلامهم من معنى الإسوار: الرجل الرامي، الحاذق بالرمي من رجال العجم. وأما  
الذي يُلبس في اليد، فإن المعروف من أسمائه عندهم سوار، فإذا كان ذلك كذلك،  
فالذي هو أولى بالأسورة أن يكون جمع أسورة على ما قاله الذي ذكرنا قوله في  
ذلك (١).

يُشير النص الذي ساقه الطبري بوضوح إلى الخلاف بين النحويين في لفظ  
{أسورة}، أهي جمع أو هي مفرد؟.

فذهب أبو عبيدة من البصريين إلى أن {أساور} ( واحدها: إسوار، ومن جعلها  
سوار فإن جمعه سوار، وما بين الثلاثة إلى العشرة أسورة ) (٢). ( وحكى قطرب

(١) جامع البيان ٦١٥/٢٠.

(٢) مجاز القرآن ٤٠١/١.

إسوار، وذكر أن أساور جمع إسوار، على حذف الياء؛ لأن جمع أسوار أساوير (١)،  
 وذهب الأخفش إلى أن {أساورة} جمع لـ"إسوار وأسورة" (٢). وذهب ابن قتيبة إلى  
 أن {أساور} جمع إسوار (٣)، وذهب الزجاج إلى أن (أساور جمع أسورة، وأسورة  
 جمع سوار) (٤) وقال: (وتقرأ أساورة من ذهب، ويصلح أن يكون جمع الجمع،  
 تقول: أسورة وأساورة، كما تقول أقوال وأقوايل، ويجوز أن يكون جمع إسوار  
 وأساورة) (٥).

وحكى الكسائي من الكوفيّين (إسوار وسوار وسوار بمعنى واحد، وأساوير  
 وأساورة واحد مثل زنادقة وزناديق) (٦). وذهب الفراء إلى أن (الأساور ليس بمعلوم  
 عددها) (٧)، وأن القراءة بأساورة وأسورة صواب؛ لأن من قرأ بأساورة جعل  
 واحدها إسواراً، ومن قرأ بأسورة جعل واحدها سواراً، واحتمل - عنده - أن تكون  
 الأساورة جمع أسورة كما يقال في جمع الأسقية أساقي، وفي جمع الأكرع أكارع (٨).  
 رجح الطبري ممّا ساقه قول الفراء من أن {أسورة} جمع "سوار"؛ إذ قال في  
 مستهل تأويل قوله: {فلولا ألقي عليه أسورة من ذهب} : (يقول: فهلا ألقي على  
 موسى إن كان صادقاً أنه رسول من رب العالمين، أسورة من ذهب، وهو جمع سوار،  
 وهو القلب الذي يجعل في اليد) (٩).

وفي نظر الباحث أن "الأساور" جمع "أسورة"؛ لأنه جمع الجمع. و"أسورة" جمع  
 "سوار"؛ لأن ما كان على "فعال" يُجمع على "أفعله"، كـ"سقاء" على "أسقية"،  
 و"رداء" على "أردية". و"الأسوار" من أساورة الفرس، وهو الحاذق بالرّمي، يُجمع على

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣١/٣.

(٢) انظر معاني القرآن ٥١٥/٢.

(٤) انظر تفسير غريب القرآن ٢٦٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٣١/٣،

(٥) نفسه ٣١٧/٤.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٩٤٩.

(٧) معاني القرآن ١٤٠/٢.

(٨) انظر نفسه ٣٥/٣.

(٩) جامع البيان ٦١٤/٢٠.

أساورَ أيضاً، قال القلاخ بن حزن المنقري<sup>(١)</sup>:  
وَوَثَّرَ الْأَسَاوِرُ الْقِيَامُ الْقِيَامُ الْقِيَامُ  
الْأَنْفَاسَا  
صُعْدِيَّةٌ، تَنْتَرِعُ

(٢)

{ألفافاً} في قوله: {وَجَنَاتٍ أَلْفَافاً} جمعُ "لِفِّ" أو "لِفِيفٍ"

---

(١) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧/٢.

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَجَنَّتِ الْأَفَاةُ﴾ [البأ: ١٦]:  
( واختلفَ أهلُ العربيةِ في واحدِ الألفاءِ؛ فكانَ بعضُ نحوييِ البصرةِ يقولُ  
واحدُها لِفٌّ.

وقال بعضُ نحوييِ الكوفةِ: واحدُها: لِفٌّ ولفيفٌ. قال: وإن شئتَ كانَ الألفاءُ  
جمعاً، واحدُها جمعٌ أيضاً، فتقول: جَنَّةٌ لَفَّاءٌ، وجَنَّتٌ لَفَّاءٌ. ثُمَّ يُجْمَعُ اللَّفُّ أَلْفَافاً.  
وقال آخَرُ منهم: لم نسمعَ بـ"شجرة لَفَّةٍ". ولكنَّ واحدُها لَفَّاءٌ، وجمعُها لِفٌّ،  
وجمعُ لِفٍّ أَلْفَافٌ، فهو جمعُ الجمعِ.

والصَّوابُ من القولِ في ذلكَ أنَّ الألفاءَ جمعُ لِفٍّ أو لفيفٍ، وذلكَ أنَّ أهلَ  
التأويلِ مجمعونَ على أنَّ معناه: مُلْتَفَّةٌ. واللَّفَّاءُ هي الغليظةُ، وليس الالتفافُ من الغلظِ  
في شيءٍ، إلَّا أنَّ يُوجَّهَ إلى أنَّه غلِظُ الالتفافِ، فيكونُ ذلكَ حينئذٍ وجَّهًا<sup>(١)</sup>.

اختلفَ النحويُّونَ فيما يُظهِرُه النصُّ الذي ساقه الطبريُّ في واحدِ {أَلْفَافاً}. فذهبَ  
أبو عبيدة من البصريِّينَ إلى أنَّ ( {أَلْفَافاً}: ملتفَّةٌ من الشجرِ ليسَ بينها خِلالٌ،  
فـ{أَلْفَافاً} جمعُ الجمعِ، يُقالُ: جَنَّةٌ لَفَّاءٌ، وجَنَّتٌ لِفٌّ، وجمعُ لِفٍّ أَلْفَافٌ )<sup>(٢)</sup>، فعنده  
{أَلْفَافاً} واحدُها لِفٌّ. وعنه أيضاً قال القرطبيُّ: لفيفٌ<sup>(٣)</sup>.

وذهب ابنُ قتيبة مذهبَ أبي عبيدة غيرَ أنَّه زادَ فقال: ( كأنَّ واحدَه: أَلْفٌ وَلَفَّاءٌ،  
وجمعُه: لِفٌّ، وجمعُ الجمعِ أَلْفَافٌ )<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر "لفيف".  
وذهب الأَخفشُ إلى أنَّ {أَلْفَافاً} جمعُ، واحدُه: لِفٌّ<sup>(٥)</sup>. وحكيَ عنه: أنَّ واحدَ  
{أَلْفَافاً}: لَفَّةٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) جامع البيان ١٨، ١٧/٢٤.

(٢) مجاز القرآن ٢٨٢/٢. وانظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٥٠٩.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٢.

(٤) تفسير غريب القرآن ٥٠٩. وانظر: الكشاف للزمخشري ١١٧٢، والدر المصون للسمين ٦٥٣/١٠.

(٥) انظر معاني القرآن ٥٦٤/٢.

(٦) انظر تهذيب اللغة للأزهري ٣٢٨١/٤ مادة ( لفف ).

وذهب العكبريُّ مذهبَ الأحفش، وزاد عليه أن مثلَ له بـ "جذع، وأجداع" <sup>(١)</sup>.  
وذهب الكسائيُّ من الكوفيِّين إلى أن {ألفافاً} جمعٌ، واحدها لفيْفٌ <sup>(٢)</sup>، ولفٌ <sup>(٣)</sup>.  
وذهب ثعلبٌ إلى أن {ألفافاً} جمعٌ واحدها لَفَاءٌ، وجمعُ لَفَاءٍ: لُفٌّ، وجمعُ لُفٍّ:  
ألفافٌ، فهو جمعُ الجمع، ولم يسمع بـ "شجرة لَفَّة" <sup>(٤)</sup>، وهو ما ذكره الطبريُّ قولاً  
آخر عن بعض الكوفيِّين.

وذهب الزمخشريُّ <sup>(٥)</sup>، والقرطبيُّ <sup>(٦)</sup> إلى أن {ألفافاً} جمعٌ لا واحد له كالأوزاع،  
والأحياف.

إذا تأملنا الأقوالَ المذكورةَ وجدنا {ألفافاً} عند أكثر مَنْ ذكِرَ قوله من البصريِّين  
ومَنْ نُقِلَ عنهم غيرُ البصريِّين، أنّها جمعٌ واحدها لِفٌ. غيرَ ما ذكره القرطبيُّ عن أبي  
عبيدة من أنّه قال في واحدها: "لِيف".

وإذا تأملنا أيضاً ما نقله النّقلَةُ عن الكسائيِّ ذكرُوا أنّه قال: إنّهُ جمعٌ واحده  
"لِيف"، و ما ذكره القرطبيُّ مِنْ أنّه زاد على "لِيف": "لِف".

والطبريُّ في نقله عن البصريِّين ذكر المشهور عنهم، ولم يذكر عنهم: "لِيف"،  
والباحث متوقِّفٌ فيما ذكره القرطبيُّ عن أبي عبيدة من القول في واحد {ألفافاً}:  
لِيف.

في الوقت الذي ذكر الطبريُّ عن الكوفيِّين القولَ في واحدها "لِيف"، و"لِف".  
ولعلَّ هذا متأتٌّ له من أن أهل التّأويل قد أجمعُوا على ذلك، وأنّ جماهير أهل اللغة  
قالوا: إنّ مفردَ ألفافٍ: لِفٌ.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٧١/٢.

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٩٣٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/٢٢، والدر المصون  
للسمين ٦٥٣، ٦٥٢/١٠.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/٢٢.

(٦) انظر تهذيب اللغة للأزهري ٣٢٨١/٤.

(٥) انظر: الكشاف للزمخشري ١١٧٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٠٤/٨، والدر المصون للسمين ٦٥٢/١٠.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٢.

وفي نظر الباحث أنّ الأوجه من هذه الأقوال قول مَنْ قال: إنّ {ألفاً} جمعٌ واحدٌها "لفٌ" بكسر اللام؛ لأنّه قولُ جمهور أهل اللغة<sup>(١)</sup>.  
وأما قول الكسائي: إنّ واحدّها: "الفيف"، فيمكنُ حملُه على: شريفٍ وأشرافٍ، وشهيدٍ وأشهادٍ<sup>(٢)</sup>.  
وأما قول الزمخشريّ فيمكنُ حملُه على ما حمّله عليه مِنْ أنّ {ألفاً} جمعٌ لا واحدَ له كالأوزاع، والأخفاف.

(٣)

{أبائيل} جمعٌ لا واحدٌ لها

---

(١) انظر البحر المحيط لأبي حيّان ٤٠٤/٨.

(٢) انظر الدر المصون للسمين ٦٥٣/١٠.

قال الطبري: ( وقوله: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ [الفيل: ٣] . يقول تعالى ذكره: وأرسل عليهم ربك طيراً متفرقةً، يتبع بعضها بعضاً من نوح شتى. وهي جماعٌ لا واحد لها مثل الشمايط والعبايد ونحو ذلك .

وزعم أبو عبيدة معمر بن المثنى، أنه لم يرَ أحداً يجعلُ لها واحداً. وقال الفراء: لم أسمع من العرب في توحيدها شيئاً. قال: وزعم أبو جعفر الرؤاسي ، وكان ثقةً، أنه سمع أن واحدها "إبالة". قال: وكان الكسائي يقول: سمعتُ النحويين يقولون: إبُولٌ مثلُ العجُول. قال: وقد سمعتُ بعضَ النحويين يقول: واحدها "إبيل" (١).

يشيرُ النصُّ الذي ساقه الطبري إلى تباينِ كلماتِ أهلِ العربيةِ في {أبابيل}، أجمعٌ هي ؟ أم اسمٌ جمعٌ؟ وإذا كانت جمعاً فما واحدها؟  
( قال الخليل: واحدها إبالة وإبُول ) (٢).  
وسمع الرؤاسي أن {أبابيل} جمعٌ، واحدها إبالة (٣).  
( وحكى الرقاشي أنه سمع إبالة ) (٤)، وإليه ذهب الزمخشري (٥). وقال ابنُ خالويه: ( وقال أبو جعفر الرؤاسي: واحدها إبيل ) (٦)، وبه قال المبرد ومثله بـ "سيكين وسكاكين" (٧)، وصححه النحاس (٨).

(١) جامع البيان ٢٤/٦٢٧، ٦٢٨.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١/٤٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١/١٠٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢/٤٩١، ٤٩٢.

(٤) الدر المصون للسمين ١١/١٠٩. وانظر البحر المحيط لأبي حيان ٨/٥١١.

(٥) انظر الكشاف ١٢٢١.

(٦) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ٢٠٧.

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٦٤.

(٢) انظر نفسه.

وسمع الكسائيُّ النحويِّين يقولون: إنَّ {أباييل} جمعٌ، واحدها إِبُولٌ مثل العِجْوَلِ  
والعجاجيل<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب ابنُ الأعرابي<sup>(٢)</sup>، والقيسي<sup>(٣)</sup>.

وذهب الفراء إلى أنَّ {أباييل} اسمٌ جمعٌ لا واحد له<sup>(٤)</sup>، ولو أنَّ قائلاً قال: إنَّ  
واحدَ {أباييل} إيبالةٌ لكانَ صواباً لديه، مثل دينار ودنانير<sup>(٥)</sup>، (وحكى الفراءُ إِبالةً  
مخففةً)<sup>(٦)</sup>.

و (قال أبو عبيد: لا واحد لها)<sup>(٧)</sup>، وقال أبو عبيدة: (ولم نرَ أحداً يجعلُ لها  
واحدًا)<sup>(٨)</sup>، قال ابن عطية: (وهذا هو الصحيح)<sup>(٩)</sup>.

وذهب الأخفش إلى أنَّ {أباييل} جمعٌ لا واحد له، وأنكر على مَنْ قال إنَّ  
واحدةها إِبُولٌ، وإِبِيلٌ؛ إذ لم يجد العربُ تعرفَ له واحداً<sup>(١٠)</sup>، وقال: (وسمعتُ العربَ  
الفصحاءَ يقولون: "أرسلَ إبله أباييل"، يريد: جماعاتٍ، فلم يُتكلَّمْ لها بواحدٍ)<sup>(١١)</sup>،  
وقال: (وقال بعضُ النحويِّين: لا يكونُ للأسفارِ واحدٌ كنعو: أباييل)<sup>(١٢)</sup>، وقال: (وأما  
﴿الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]؛ فقال بعضهم: واحدها "الزباني"، وقال

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٣.

(٢) انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٠٩/١.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٨٠٣.

(٤) انظر: معاني القرآن له ٢٩٢/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ١٠٩/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي  
٤٩٢/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٥١١/٨.

(٥) انظر: معاني القرآن له ٢٩٢/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ١٠٩/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي  
٤٩٢/٢٢.

(٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٩٢/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٥١١/٨، والدر المصون للسمين  
١١٠/١١.

(٧) تهذيب اللغة للأزهري ١٠٩/١.

(٨) مجاز القرآن ٣١٢/٢. وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٩/٥، والمحزر الوجيز لابن عطية  
٢٠٠٥، والبحر المحيط لأبي حيان ٥١١/٨.

(٩) المحزر الوجيز ٢٠٠٥.

(١٠) انظر معاني القرآن ٢٩٦/١.

(١١) نفسه.

(١٢) معاني القرآن للأخفش ٥٤٢/٢.



بعضهم: "الزابن"؛ سمعتُ "الزابن" مِنْ عيسى بن عمر، وقال بعضهم: "الزبينة"،  
والعربُ لا تكادُ تعرفُ هذا، وتجعله من الجميع الذي لا واحدَ له، مثل: "أباييل"،  
تقول: "جاءت إبلي أباييل"، أي: فرَقًا، وهذا يجيءُ في معنى التكثير؛ مثل: "عباديد"  
و"شعارير" (١).

والذي يراه الباحث أنَّ {أباييل} جمع، واحده: إِبُولٌ، وإِيْلٌ، وإِبَالَةٌ؛ لأنَّ الحُجَّةَ  
مع مَنْ سَمِعَ لا مع مَنْ لم يسمع.

# الفصل الثاني: التراكيب

المبحث الأول: الرتبة (التقديم والتأخير)

المبحث الثاني: الذِّكر والإِضمار والحذف

المبحث الثالث: المطابقة

المبحث الأول  
الرُّئْبَة (التقديم والتأخير)

(١)

عَوْدُ الضَّمِيرِ {فِيهِنَّ} فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ}  
عَلَى {أَرْبَعَةَ حُرْمٍ}

قال الطبريُّ في تأويل قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]:  
(ثمَّ اختلفَ أهلُ التأويلِ في الذي عادتُ إليه الهاءُ والنونُ في قوله: {فِيهِنَّ}؛ فقال بعضهم: عادَ ذلك على "الاثنيَ العشرَ الشهر". وقال: معناه: فلا تظلموا في الشهرِ كُلِّها أنفسكم....

وقال آخرون: بل معنى ذلك: فلا تظلموا في الأربعةِ الأشهرِ الحُرْمِ أنفسكم. والهاءُ والنونُ عائدةٌ على "الأشهرِ الأربعة"....

وقال آخرون: بل معنى ذلك: فلا تظلموا في تصييرِكم حرامَ الأشهرِ الأربعةِ حلالًا، وحلالها حرامًا أنفسكم....

وأولى الأقوالِ في ذلك عندي بالصواب قولُ مَنْ قال: فلا تظلموا في الأشهرِ الأربعةِ أنفسكم، باستحلالِ حرامِها، فإنَّ اللهَ عَظَّمَهَا وَعَظَّمَ حُرْمَتَهَا.

وإنَّما قلنا: ذلك أولى بالصوابِ في تأويله؛ لقوله: {فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ}. فأخرجَ الكنايةَ عنهنَّ مُخْرَجَ الكنايةِ عن جمعِ ما بينَ الثلاثةِ إلى العشرةِ. وذلك أنَّ العربَ تقولُ فيما بينَ الثلاثةِ إلى العشرةِ إذا كُنَّ عنه: فَعَلْنَا ذلك لثلاثِ لَيالٍ خَلَوْنَ، ولأربعةِ أَيَّامٍ بَقِيْنَ. وإذا أُخْبِرَتْ عَمَّا فَوْقَ العشرةِ إلى العشرينَ قالت: فَعَلْنَا ذلك لثلاثِ عَشْرَةَ خَلَّتْ، ولأربعِ عَشْرَةَ مَضَتْ. فكانَ في قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: {فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ}. وإخراجه كنايةً عَدَدِ الشُّهُورِ التي نَهَى الْمُؤْمِنِينَ عَن ظُلْمِ أَنْفُسِهِمْ فِيهِنَّ مُخْرَجَ عَدَدِ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى العشرةِ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ عَلَى أَنَّ الهاءَ والنونَ مِنْ ذِكْرِ "الأشهرِ الأربعة" دونَ "الاثنيَ العشر"؛ لأنَّ ذلك لو كانَ كنايةً عَن "الاثنيَ العشر"

الشهر" لكان: فلا تظلموا فيها أنفسكم.

فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون ذلك كنايةً عن "الاثني العشر الشهر"، وإن كان الذي ذكرت هو المعروف في كلام العرب؟ فقد علمت أن المعروف من كلامها إخراج كناية ما بين الثلاث إلى العشر بالهاء دون النون، وقد قال الشاعر:

أصْبَحْنَ فِي قَرْحٍ وَفِي دَارَاتِهَا

سَبْعَ لَيَالٍ غَيْرَ مَعْلُوفَاتِهَا

ولم يقل: معلوفاتهن. وذلك كناية عن السبع؟

قيل: إن ذلك وإن كان جائزاً، فليس بالأفصح الأعراف في كلامها، وتوجيه كلام

الله إلى الأفصح أولى من توجيهه إلى الأنكر.

فإن قال: فإن كان الأمر على ما وصفت، فقد يجب أن يكون مباحاً لنا ظلم

أنفسنا في غيرهن من سائر شهور السنة.

قيل: ليس ذلك كذلك، بل ذلك حرامٌ علينا في كل وقتٍ وزمانٍ، ولكن الله عظم

حرمة هؤلاء الأشهر وشرّفهن على سائر شهور السنة، فخصّ الذنب فيهنّ بالتعظيم،

كما خصّهنّ بالتشريف، وذلك نظير قوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّكَاوَةِ

الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ولا شك أن الله قد أمرنا بالمحافظة على الصلوات المفروضات

كلّها بقوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾. ولم يُحِثْ تَرَكَ المحافظة عليهنّ بأمره بالمحافظة

على الصلاة الوسطى، ولكنّه تعالى ذكّره زادها تعظيماً، وعلى المحافظة عليها توكيداً،

وفي تضييعها تشديداً. فكذلك ذلك في قوله: ﴿منها أربعة حُرْمٌ ذلك الدين القيم فلا

تظلموا فيهنّ أنفسكم﴾ (١).

يشير النص الماضي إلى الخلاف بين المفسرين في عود الضمير {فيهنّ} في قوله

تعالى: ﴿إنّ عدّة الشهور... منها أربعة حُرْمٌ... فلا تظلموا فيهنّ أنفسكم﴾؛

فذاهبُ إلى أنَّ الضمير {فيهنَّ} يعودُ على قوله: {اثنا عشرَ شهرًا} <sup>(١)</sup>. وهو قول ابن عباسٍ - رضي اللهُ عنه - من مفسري الصحابة <sup>(٢)</sup>، وابن عطية <sup>(٣)</sup>.  
 وذاهبُ إلى أنَّ الضمير {فيهنَّ} عائدٌ على قوله: {أربعةٌ حُرْمٌ} <sup>(٤)</sup>. وهو قولُ قتادة <sup>(٥)</sup> من مفسري التابعين. وهو ما يُفهمُ أنَّه مذهبُ الكسائيِّ؛ إذ رويَ عنه أنَّه قال: (إِنِّي لِأَتَعَجَّبُ مِنْ فِعْلِ الْعَرَبِ هَذَا) <sup>(٦)</sup>، أي: من أنَّها تَكْنِي عَمَّا دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الشُّهُورِ: "فيهنَّ"، وعمَّا فَوْقَ الْعَشْرَةِ: "فيها". وهو الأصوبُ لدى الفراءِ مستدلًّا على صحَّةِ عَوْدِ الضمير {فيهنَّ} على قوله: {أربعةٌ حُرْمٌ} <sup>(٧)</sup>، ورجَّحه الطبريُّ؛ لأنَّ ذلك من طرائق العرب في كلامهم؛ إذ يخرجون ضمير الجمع "هنَّ" عن ما بين الثلاثة إلى العشرة من الأعداد.  
 وهو مذهب النحَّاس؛ بوصفه قولَ الأكثر، وأكثر استعمالًا <sup>(٨)</sup>. ومذهب الزمخشري <sup>(٩)</sup>، والأنباري <sup>(١٠)</sup>، والعكبري <sup>(١١)</sup>، وهو الأحسن لدى السمين الحلبي <sup>(١٢)</sup>.

والصوابُ من القولِ لدى الباحث في مرجع الضمير {فيهنَّ} ههنا هو قولُ مَنْ قال: {أربعةٌ حُرْمٌ}؛ (لَوْجَهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا أَقْرَبُ مَذْكُورٍ. والثاني: أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ

- 
- (١) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٣٦٠/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤١٩/٢، والدر المصون للسمين ٤٥/٦.
- (٢) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٨/١٠.
- (٣) انظر المحرر الوجيز ٨٤٣.
- (٤) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٣٦٠/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤١٩/٢.
- (٥) انظر المحرر الوجيز لابن عطية ٨٤٣.
- (٦) المحرر الوجيز لابن عطية ٨٤٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٠/١٠.
- (٧) انظر: معاني القرآن له ٤٣٥/١، والدر المصون للسمين ٤٥/٦.
- (٨) انظر إعراب القرآن ٣٦٦.
- (٩) انظر الكشاف ٤٣٢.
- (١٠) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٣٣٩/١.
- (١١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٤١٩/٢.
- (١٢) انظر الدر المصون ٤٥/٦.

معاملة جمع القلّة غير العاقل معاملة جماعة الإناث أحسن من معالجة ضمير الواحدة،  
والجمع الكثير بالعكس، "الأجذاع انكسرُنْ" و "الجدوع انكسرت"، ويجوز العكسُ)  
(١)

(٢)

{ مَنْ } في قوله تعالى: { إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ }

بمعنى "أي"، رفعٌ بـ { يضلُّ }

قال الطبري: ( واختلف أهل العربية في موضع "مَنْ" في قوله: { إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ } [الأنعام: ١١٧] ؛ فقال بعض نحويي البصرة : موضعه خفضٌ بنية الباء. قال: ومعنى الكلام: إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ يَضِلُّ. وقال بعض نحويي الكوفة : موضعه رفعٌ؛ لأنه بمعنى: "أي"، والرفع له "يضلُّ". والصوابُ من القول في ذلك: أَنَّهُ رُفِعَ بـ "يضلُّ"، وهو في معنى: "أي"، وغير معلوم في كلام العرب اسمٌ مخفوضٌ بغيرِ خافضٍ، فيكون هذا له نظيراً )<sup>(١)</sup>.

نخرج من النص السابق بأنَّ النحويين اختلفوا في موضع "مَنْ" في قوله: { إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ }؛ فذهبُ إلى أنَّ موضع "مَنْ" خفضٌ بحرف الجر، والمعنى: إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ يَضِلُّ. وهو قول الأخفش<sup>(٢)</sup>، ونسبه السمين إلى البصريين<sup>(٣)</sup>، وذكره أبوحيان<sup>(٤)</sup> والقرطبي<sup>(٥)</sup> من غير نسبة.

وذهبُ إلى أنَّ "مَنْ" رفعٌ بالابتداء، ولفظها لفظُ استفهامٍ والمعنى: إِنَّ رَبَّكَ أَعْلَمُ

(١) جامع البيان ٥١٠/٩ .

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٠٨/١، ٣٠٧.

(٣) انظر الدر المصون للسمين ١٢٦/٥ .

(٤) انظر البحر المحيط ٢١٣/٤ .

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ٨ / ٩ .



أَيُّ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ. وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْكِسَائِيِّ<sup>(١)</sup>، وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ؛ إِذْ قَالَ: ( مَنْ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ كَقَوْلِهِ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، إِذَا كَانَتْ "مَنْ" بَعْدَ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ وَالسُّدْرَايَةِ - مِثْلَ نَظَرْتُ وَعَلِمْتُ وَدَرَيْتُ - كَانَتْ فِي مَذْهَبِ أَيِّ )<sup>(٢)</sup>.

وَهُوَ رَأْيُ الْمُبَرِّدِ<sup>(٣)</sup>، وَالزَّجَّاجِ<sup>(٤)</sup>، وَالنَّحَّاسِ<sup>(٥)</sup>، وَالْقَيْسِيِّ<sup>(٦)</sup>، وَالْقُرْطُبِيِّ<sup>(٧)</sup>.

كَمَا ذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ {مَنْ} رَفَعٌ أَوْ نَصْبٌ بِالْفِعْلِ {يَضِلُّ} بَعْدَهَا؛ إِذْ قَالَ: ( فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا - أَيُّ بَعْدَ {مَنْ} - رَفَعَتْهَا - أَيُّ: رَفَعْتَ {مَنْ} - بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِعْلٌ يَقَعُ عَلَيْهَا نَصْبَتْهَا؛ كَقَوْلِكَ: "مَا أُدْرِي مَنْ قَامَ، تَرَفَعُ مَنْ" بِ"قَامَ"، وَ "مَا أُدْرِي مَنْ ضَرَبْتَ، تَنْصِبُهَا بِ"ضَرَبْتَ" )<sup>(٨)</sup>.

وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ، حَمَلًا عَلَى مَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ "مَنْ" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ مُقَدَّرٍ بِـ "يَعْلَمُ"<sup>(٩)</sup>، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ<sup>(١٠)</sup>، وَالْأَنْبَارِيِّ<sup>(١١)</sup>.

---

(١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢١٣/٤، والدر المصون للسمين ١٢٧/٥ .

(١) معاني القرآن ٣٥٢/١.

(٢) انظر: المقتضب ٢٩٧/٣/٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٢١٣/٤، والدر المصون للسمين ١٢٧/٥ .

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٣١/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٢١٣/٤، والدر المصون للسمين ١٢٧/٥ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢٨٢ .

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٥٠، والبحر المحيط لأبي حيان ٢١٣/٤، والدر المصون للسمين ١٢٧/٥ .

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ٨/٩ .

(٧) معاني القرآن ٣٥٢/١.

(٩) انظر: إعراب مشكل القرآن للقيسي ٢٥١، والمحرر الوجيز لابن عطية ٦٥٧ .

(٩) انظر: المسائل الحلييات ١٨١، والبحر المحيط لأبي حيان ٢١٣/٤، والدر المصون للسمين ١٢٧/٥ .

(١١) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٨٤/١ .

وذهب آخرون إلى أنها نصبٌ بـ {أعلم} بترع الخافض، كقول جرير<sup>(١)</sup>:  
تَمْرُونَ الدَّيَّارَا وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُهُمْ عَلَيَّ إِذَا لَحْرَامٌ  
وهو قول أبي الفتح عثمان بن جني<sup>(٢)</sup>.

وذهب بعضهم إلى أن {مَنْ} نصبٌ مفعولٌ به بأفعلٍ التفضيلِ {أعلم} <sup>(٣)</sup>.

والذي يبدو للباحث أن الصحيح من الأقوال قول مَنْ قال: إِنَّ {مَنْ} نصبٌ بفعلٍ  
مضمرٍ يُفسرُه مذكورٌ؛ إذ لا يُضْمَرُ الفعلُ إلَّا إذا وُجِدَ مُفسَّرٌ له، والمفسَّرُ ههنا موجودٌ  
وهو {أعلم}.

وأما قول مَنْ قال: إِنَّ {مَنْ} رفعٌ وهي استفهاميةٌ مبتدأٌ خبره {يضلُّ}، والجملةُ  
نصبٌ بـ {أعلم} أي: أعلم أيُّ الناسِ يَضِلُّ؟، فضعيفٌ؛ (لأنَّ التعليقَ فرعٌ عن جواز  
العمل، وأفعلُ التفضيلِ لا يعملُ في المفعولِ به فلا يُعَلَّقُ به) <sup>(٤)</sup>.

وأما قول مَنْ قال: إِنَّ {مَنْ} إمَّا رفعٌ بالفعلِ بعدها فقولٌ بعيدٌ؛ لأنَّ الفاعلَ إذا  
قُدِّمَ على فعله صار مرفوعًا بالابتداء، وبطل عملٌ ما تأخَّرَ فيه؛ لأنَّه تعرَّضَ بالتقدُّمِ  
لتسلُّطِ العواملِ عليه <sup>(٥)</sup>.

وأما قول مَنْ قال: إِنَّ {مَنْ} جرٌّ بجذفِ الجارِّ وإبقاءِ عمله فبعيدٌ؛ لـ (أنَّ ذلك  
لا يطرُدُ) <sup>(٦)</sup>، كما (لا يحسنُ تقديرَ حذفِ حرفِ الجرِّ، لأنَّه من ضروراتِ الشعرِ)  
<sup>(٧)</sup>.

وأما قول مَنْ قال بنصبِ {مَنْ} بـ {أعلم} فقولٌ فردٌ لا يُقاسُ عليه، فضلاً عن

(١١) انظر ديوانه ٥١٢ ورواية شطره الأوَّل في الديوان: أَمْضُونَ الرِّسْمَ وَلَا تُحَيَّا.

(١٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢١٣/٤، والدر المصون للسمين ١٢٦/٥.

(١) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٣٢٦/٥.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٢١٣/٤.

(٣) انظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ١٠٧/٢.

(٤) الدر المصون للسمين ١٢٦/٥.

(٥) مشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٥١.

اللَّبْسِ القائم بين كون {أعلم} اسم تفضيل، وبين كونه فعلاً مضارعاً.

(٣)

{كل} في قوله تعالى: {إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرِ} منصوبٌ بالفعل {خلقنا}

قال الطبري: (واختلف أهل العربية في وجه نصب قوله: {إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرِ} [القر: ٤٩]؛ فقال بعض نحويي البصرة: نصب {كل شيء} في لغة من قال: عبد الله ضربته.

قال: وهي في كلام العرب كثير. قال: وقد رفعت "كل" في لغة من رفع، ورفعت على وجه آخر. قال: {إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرِ}. فجعل {خلقناه} من صفة الشيء.

وقال غيره: إنما نصب {كل}؛ لأن قوله: {خلقناه} فعل لقوله: {إِنَّا}. وهو أولى بالتقديم إليه من المفعول، فلذلك اختير النصب، وليس قبل: "عبد الله" في قولك: "عبد الله ضربته". شيء هو أولى بالفعل، وكذلك: "إِنَّا طعامك أكلناه". الاختيار النصب؛ لأنك تريد: "إِنَّا أكلنا طعامك". الأكل أولى بـ"إِنَّا" من الطعام. قال: وأما قول من قال: {خلقناه} وصف للشيء بعيد؛ لأن المعنى: إِنَّا خلقنا كل شيء بقدر. وهذا القول الثاني أولى بالصواب عندي من الأول؛ للعلل التي ذكرناها لصاحبها (١).

ينحصرُ الكلامُ في النصِّ الذي ساقه الطبريُّ في وجه نصب "كلِّ" في قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}. فذهب البصريُّون إلى أنَّ "كُلَّ" مفعولٌ نصبٌ بفعلٍ مقدرٌ يُفسِّره الفعلُ المذكورُ، والتقديرُ فيه: "إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" (١). وهو مذهب سيبويه حيث قال: (فَأَمَّا قَوْلُهُ: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}، فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِ: "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ" (٢) وقال: (... "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ"، وَإِنَّمَا نَصَبَهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ هَذَا يُفَسِّرُهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) (٣). وهو مذهب الأخفش (٤)، والمبرد (٥)، والزجاج (٦). وإليه ذهب القيسي (٧)، والزمخشري (٨)، وابن عطية (٩)، والأنباري (١٠)، والعكبري (١١).

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ "كُلَّ" مفعولٌ نصبٌ بالفعلِ الواقعِ على الهاءِ (١٢)، والتقدير: "إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ" (١٣). وهو مذهب الفراء (١٤). ورجَّحه الطبريُّ فيما حكاه عن غير البصريِّين حاملاً

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٨٢/١ مسألة (١٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٦٦.

- (١) الكتاب ١٤٨/١. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٧١.
- (٢) الكتاب ٨١/١. وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٦٩/٤.
- (٣) معاني القرآن ٥٢٩/٢.
- (٤) انظر المقتضب ٧٤/٢.
- (٥) انظر معاني القرآن وإعراجه ٧٤/٥.
- (٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٥٢.
- (٧) انظر الكشف ١٠٦٨.
- (٨) انظر المحرر الوجيز ١٧٩٦.
- (٩) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٣٣٩/٢.
- (١٠) انظر: التبيين في إعراب القرآن ٧٣٣/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٦٧.
- (١١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٧١، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٨٢/١ مسألة (١٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٦٦.
- (١٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٧١.
- (١٣) انظر معاني القرآن ٣٧٨/٢، و١٤/٣.

ترجيحه على وجوه الكلام الوارد عن العرب صحّة وفساداً.

والناظر في إعراب الكوفيين يجد إشكالاً من حيث إنهم لم يوضحوا إعراب الهاء، غير أن فيما ذكره النحاة يجد مخرجاً، فقد ذكر الأنباري<sup>(١)</sup>، والعكبري<sup>(٢)</sup> أن الكوفيين في قولهم: "زيداً ضربته" أعرّبوا الهاء في محلّ نصب مفعولاً به، و"زيداً" أعرّبوه بدلاً من الضمير. فيمكن بهذا القول أنّهم أعرّبوا الهاء في قوله: {إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر} مفعولاً للفعل "خلق"، و"كلّ" أعرّبوه بدلاً من الهاء.

والأولى بالصواب في نظر الباحث قول البصريين؛ لأنّ الفعل "خلق" يتعدّى إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء، فلم يبق له سبيل إلى نصب "كلّ" فوجب أن يُقدّر له ما ينصبه وأولى ما كان يُقدّر ذلك المقدّر ما دلّ عليه المذكور<sup>(٣)</sup>. ولم يُظهرُوا المقدّر استغناءً بتفسيره<sup>(٤)</sup>.

وأما نصب "كلّ" بالفعل المذكور وهو "خلق" بدلاً من الضمير الواقع مفعولاً للفعل فقول ضعيف؛ لأنّه لا يجوز أن يكون البدل إلّا متأخراً عن المبدل منه، وأما هاهنا فقد تقدّم "كلّ" على الهاء؛ فلا يجوز أن يكون بدلاً منها<sup>(٥)</sup>.

(١٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨٢، ٨٣.

(١٥) انظر التبيين في مذاهب النحويين ٢٦٧.

(٢) انظر التبيين في مذاهب النحويين للعكبري ٢٦٦.

(٣) انظر كتاب سيبويه ١/٨١.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/٨٢، ٨٣.

(٤)

قوله: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا} بيان ، متعلقٌ بـ {تَرَ} من صلة قوله: {الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا مِنَ الْكِتَابِ}

قال الطبري: ( ولقوله تعالى ذِكْرُهُ: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن

مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء:٤٦] ، وجهانٍ من التأويل:

أحدهما : أن يكون معناه: ألم تر إلى الذين أُوتُوا نَصِيْبًا مِنَ الْكِتَابِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ. فيكون قوله: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا} مِنْ صِلَةِ {الَّذِينَ}. وإلى هذا القولِ كانتِ عَامَّةُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يُوجِّهُونَ قَوْلَهُ: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ}.

والآخر منهما: أن يكون معناه: مِنَ الَّذِينَ هَادُوا مَنْ يُحَرِّفُ الْكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ. فتكون "مَنْ" محذوفةً من الكلام؛ اكتفاءً بدلالة قوله: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا} عليها. وذلك أن "مَنْ" لو ذُكِرَتْ فِي الْكَلَامِ كَانَتْ بَعْضًا لـ "مَنْ"، فَكَتْفِيَّ بَدَلَالَةٍ "مِنْ" عَلَيْهَا. وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا ابْتَدَأَتْ بِـ "مِنْ" فِي مُبْتَدَأِ الْكَلَامِ، تَقُولُ: مَنَّا يَقُولُ ذَلِكَ، وَمِنَّا لَا يَقُولُهُ. بِمَعْنَى: مَنَّا مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ، وَمِنَّا مَنْ لَا يَقُولُهُ. فَتَحْذَفُ "مَنْ" اِكْتِفَاءً بَدَلَالَةٍ "مِنْ" عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ      وَآخِرُ يَشْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ

يعني: وَمِنْهُمْ مَنْ دَمَعَهُ. وكما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِمَّنَّا آلَهُ مَقَامٌ

مَعْلُومٌ﴾ [الصفات:١٦٤]. وإلى هذا المعنى كانت عَامَّةُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ

يُوجِّهُونَ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ: {من الذين هادوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ}. غير أنهم كانوا يقولون: المضمَرُ في ذلك القوم، كأنَّ معناه عندهم: من الذين هادوا قومٌ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ، ويقولون: نظيرُ قولِ النَّابِغَةِ:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَفَيْشٍ يُفَعِّعُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشَنِّ

يعني: كأنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَفَيْشٍ .

فأمَّا نحوُ الكوفيِّينَ فَيُنَكِّرُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ مَعَ "مِنْ" إِلَّا "مَنْ" أَوْ مَا أَشْبَهَهَا.

والقولُ الذي هو أَوْلَى بالصَّوابِ عندي في ذلك قولُ مَنْ قَالَ: قوله: {من

الذين هادوا} مِنْ صِلَةٍ: ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٤٤]؛ لِأَنَّ الْخَبْرَيْنِ جَمِيعًا وَالصَّفَتَيْنِ مِنْ صِفَةِ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، وَهَمَّ الْيَهُودَ الَّذِينَ وَصَفَ اللَّهُ جَلًّا ثَنَاوَهُ صِفَتَهُمْ فِي قَوْلِهِ: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ}. وبذلك جَاءَ تَأْوِيلُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، فَلَا حَاجَةَ بِالْكَلامِ - إِذْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ - إِلَى أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَتْرُوكٌ (١).

في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالََةَ وَيُرِيدُونَ

أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [٤٤] وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [٤٥] مِنَ الَّذِينَ

هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٤-٤٦] من وجوه الإعراب سبعة:

الأول: {من الذين} خبرٌ مقدَّم، و {يُحَرِّفُونَ} جملةٌ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو

المبتدأ، والتقدير: من الذين هادوا قومٌ يُحَرِّفُونَ (٢).

وهو قول بعض البصريِّين كسيبويه كما دلَّ عليه كلامه في بعض الشواهد حيثُ

قال: ( وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقول: ما مِنْهم ماتَ حتَّى رأيتُه في حالِ كذا

وكذا، وإتَّما يريدُ: ما مِنْهم واحدٌ ماتَ. ومثل ذلك قوله تعالى جدُّه: ﴿وَإِنْ مِّنْ أَهْلٍ

(١) جامع البيان ١٠١/٧-١٠٣ .

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ١٧٩، الدر المصون للسمين ٦٩٤/٣ .

الْكِنَبِ إِلَّا لِيُؤْمِنَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴿[النساء: ١٥٩] . ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أي: كأنك جَمَلٌ من جمالِ بني أُقَيْشٍ.

ومثل ذلك أيضاً قوله:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ

يريد ما في قومها أحد، ...

ومثل البيتين الأولين قول الشاعر، وهو ابن مقبل:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

إنما يريد: منهما تارةٌ أَمُوتُ وأُخْرَى ... (١).

وبنحو قول سيبويه قال الأخفش حيث قال: ( وقال: {من الذين هادُوا

يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عن مواضعه} يقول: "منهم قومٌ؛ فأضمر، "القوم" (٢) ثم أنشد ما

أنشد سيبويه من قول النابغة، وذكر الآية التي استشهد بها سيبويه في كلامه الماضي.

وإليه ذهب المبرد (٣)، والزجاج في أحد قوليه (٤)، ومحكي عن أبي علي الفارسي

(٥) وأجازه الزمخشري (٦)، وصوبه ابن عطية (٧)، وأجازه الأنباري (٨)، والعكبري (٩).

و هذا الوجه ذكره الطبري عن عامة أهل البصرة.

**الثاني:** {من الذين} خبرٌ مقدّم، والمبتدأ محذوفٌ يُقَدَّرُ موصولاً، والتقدير: "من

الذين هادُوا مَنْ يُحَرِّفُونَ" (١٠)، ومثل له بقول ذي الرُّمَّة (١):

(١) الكتاب ٢/٣٤٥، ٣٤٦. وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٤٤٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٠١/٦.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٩.

(٣) انظر المقتضب ٢/١٣٥-١٣٧.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٦.

(٥) انظر المحرر الوجيز لابن عطية ٤٤٢.

(٦) انظر الكشاف ٢٣٩.

(٧) انظر المحرر الوجيز ٤٤٢.

(٨) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ١/٢٢٢.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٢٥٣.

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٧، مشكل إعراب القرآن للقيسي ١٧٩، والتبيان في إعراب



فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ وَآخِرُ يَثْنِي عِبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ

وهو أحدُ قولي الفراء<sup>(٢)</sup>.

**الثالث:** {من الذين} تفسير وبيان للموصول في قوله: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُتُوا} (٣).

وهو قولُ آخرٍ للفراء<sup>(٤)</sup>، وأجازه الزجاج<sup>(٥)</sup>، وهو قول الزمخشري<sup>(٦)</sup>، وأجازه

الأنباري<sup>(٧)</sup>.

وهذا القول ذكره الطبريُّ عن عامَّة أهل الكوفة ورجَّحه، لموافقة قول الكوفيين

تأويل أهل التأويل من السلف.

**الرابع:** {من الذين} متعلِّقٌ بـ {نصيراً}؛ لأنَّ فعله يتعدَّى بـ "من"، قال تعالى:

﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] وقوله: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٢٩]

(٨)

وهو قول القيسي<sup>(٩)</sup>، وأجازه الأنباري<sup>(١٠)</sup>، والعكبري<sup>(١١)</sup>.

**الخامس:** {من الذين} خبرٌ لمبتدأٍ محذوف أي: "هم من الذين هادؤا"،

و{يحرِّفون} جملةٌ حالٌ من فاعل {هادؤوا}<sup>(١٢)</sup>. أجازه العكبري<sup>(١٣)</sup>.

القرآن للعكبري ٢٥٣/١.

(١١) انظر: ديوانه ١٤١/١.

(١٢) انظر: معاني القرآن ٢٧١/١، والمحزر الوجيز لابن عطية ٤٤٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي

٤٠١/٦، والدر المصون للسمين ٦٩٤/٣.

(١) انظر: المحزر الوجيز لابن عطية ٤٤٢، والدر المصون للسمين ٦٩٥/٣.

(٢) انظر معاني القرآن ٢٧١/١.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٦/١.

(٤) انظر الكشاف ٢٣٩.

(٥) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٢٢/١.

(٦) انظر: المحزر الوجيز لابن عطية ٤٤٢، والدر المصون للسمين ٦٩٦/٣.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ١٧٨.

(٨) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٢٢/١.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢٥٣/١.

(١٠) انظر الدر المصون للسمين ٦٩٥/٣.

(١١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢٥٣/١.

السادس: {من الذين} حالٌ من فاعل {يريدون}، أجازته العكبري<sup>(١)</sup>.  
السابع: {من الذين} تفسيرٌ وبيانٌ لـ {أعدائكم}، وما بينهما اعتراضٌ<sup>(٢)</sup>.

والرَّاجح في نظر الباحث الوجه الأوَّل؛ وهو جعلُ {من الذين} خبرًا مقدَّمًا لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره "من الذين هادُوا قومًا"، وجملة {يُحَرِّفُونَ} صفةٌ للمبتدأ المحذوف؛ ( لأنَّ إضمار الموصوف أسهل )<sup>(٣)</sup>.  
وكذلك قولٌ مَنْ قال إنَّ {من الذين} خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: "هم من الذين" لصحَّة التقدير معنًى وصناعةً.  
وأما قولٌ مَنْ قال إنَّ {من الذين هادُوا} خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ يُقدَّرُ بموصولٍ فقولٌ ضعيفٌ؛ ( لأنَّه لا يُحذفُ الموصولُ وتبقى صلته )<sup>(٤)</sup>، بوصف الموصول وصلته كلمةً واحدةً.

وأما قولٌ مَنْ قال إنَّ {من الذين هادُوا} تفسيرٌ وبيانٌ لِمَا قبله إذ هو صلةٌ للكلام قبله ففيه ( نظرٌ مِنْ حيثُ إنَّه قد فصلَ بينهما بثلاث جملٍ )<sup>(٥)</sup>، ومثله الوجه السابع.  
وأما قولٌ مَنْ قال بتعلُّقِ {من الذين} بـ {نصيرًا} ففيه تكلفٌ وبعُدٌ.

(١٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٢٥٣، والدر المصون للسمين ٣/٦٩٥.

(١٣) انظر الدر المصون للسمين ٣/٦٩٦.

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ٤٤٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٧.

(٣) الدر المصون للسمين ٣/٦٩٥.

المبحث الثاني  
الذِّكْرُ وَالإِضْمَارُ وَالْحَذْفُ

(١)

{اِتِّبَاعُ} في قوله: {فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ} خبرٌ لمبتدأ محذوف

تقديره: فالأمرُ فيه اتِّباعُ بالمعروف

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ

بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]:

( فإنَّ قال لنا قائلٌ: وكيف قيل: {فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ}. ولم

يقول: فاتِّباعًا بالمعروف وأداءً إليه بإحسان. كما قال: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ

الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]؟

قيل: لو كان التثنية جاءَ بالنصبِ، وكان: فاتِّباعًا بالمعروف وأداءً إليه بإحسان.

كان جائزًا في العربية صحيحًا على وجه الأمر، كما يُقال: ضَرْبًا ضَرْبًا، وإذا لقيتم

فلانًا فتبجيلًا وتعظيمًا. غير أنَّه جاءَ رفعًا، وهو أفصحُ في كلام العرب من نصبه.

وكذلك ذلك في كلِّ ما كان نظيرًا له، ممَّا يكون فرضًا عامًا - في مَنْ قد فعلَ، وفي

مَنْ لم يفعلْ إذا فعل - لا ندبًا وحثًا. ورفعُه على معنى: فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ،

فالأمرُ فيه اتِّباعُ بالمعروف، وأداءً إليه بإحسانٍ. أو: فالقضاءُ والحكمُ فيه اتِّباعُ بالمعروف.

وقال بعضُ أهلِ العربية: رَفَعُ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى: فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَعَلِيهِ

اتِّباعُ بالمعروف.

وهذا مذهبُ، والأوَّلُ الذي قلناه هو وجهُ الكلامِ. وكذلك كلُّ ما كانَ مِنْ

نظائر ذلك في القرآن، فإن رفعه على الوجه الذي قلناه، وذلك مثل قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقوله: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] (١).

هذا النص الذي ساقه الطبري يُشيرُ إلى اختلاف النحاة في توجيه الرفع في قوله: {فَاتَّبَاعٌ}.

فذهب الأخفش (٢)، والزرجاج (٣) من البصريين إلى أنه مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: فعلية أتباعٌ بالمعروف. وهو ما أشار إليه الطبري بقوله: ( وقال بعض أهل العربية )، وجعله مذهباً، ولم يرتضه. وهو قول النحاس (٤)، والعكبري (٥)، والقرطبي (٦).

وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن {أَتَّبَاعٌ} مرفوعٌ بوصفه خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: فالأمر فيها أتباعٌ بالمعروف (٧). وهو ما رجَّحه الطبري من غير حكاية عن أحد.

وهو قول الزمخشري وزاد وجهاً آخر من التقدير وهو: "فليكن أتباعٌ" (٨). وقول ابن عطية، وقدره بـ "فالواجبُ والحكمُ أتباعٌ" (٩).

والراجحُ في نظر الباحث جواز كل قولٍ من أقوال النحاة في توجيه رفع قوله:

(١) جامع البيان ٣/١١٠، ١١١.

(٢) انظر معاني القرآن ١/١٦٨.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٢١٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٧٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٨٦.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/١١٣.

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣/٨٦.

(٧) انظر معاني القرآن ١/١٠٩.

(٨) انظر الكشاف ١١٠.

(٩) انظر المحرر الوجيز ١٥٩.

{فاتباعُ بالمعروف}؛ لحاجته إلى التقدير في كل وجهٍ، واحتمال معنى كل تقديرٍ قدروه.

(٢)

رفع {جزاء} في قوله تعالى: {والذين كسبوا السيئات جزاء سيئةً بمثلها}

بمضمرة تقديره: لهم

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [يونس: ٢٧]:  
(واختلف أهل العربية في الرفع للجزاء؛ فقال بعض نحويي الكوفة: رُفِعَ بِإِضْمَارِ "لهم"، كأنه قيل: ولهم جزاء السيئة بمثلها. كما قال: ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]. والمعنى: فعليه صيام ثلاثة أيام. قال: وإن شئت رفعت "الجزاء" بالباء في قوله: {جزاء سيئةً بمثلها}.

وقال بعض نحويي البصرة: "الجزاء" مرفوعٌ بالابتداء، وخبره "بمثلها". قال: ومعنى الكلام: جزاء سيئةً مثلها، وزيدت "الباء"، كما زيدت في قولهم: بحسبك قولُ السوء. وقد أنكر ذلك من قوله بعضهم، فقال: يجوز أن تكون "الباء" في "حسب"؛ لأنَّ التأويل: إن قلتُ السوءَ فهو حسبك. فلمَّا لم تدخل في الجزاء، أُدخِلتُ في حسب. بحسبك أن تقوم: إن قمتَ فهو حسبك. فإن مُدِحَ ما بعدَ حسب، أُدخِلتُ "الباء" فيما بعدها، كقولك: حسبك يزيد. ولا يجوز بحسبك زيد؛ لأنَّ زيدًا الممدوح، فليس بتأويل جزاء.

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، أن يكون "الجزاء" مرفوعاً بإضمار، بمعنى: فلهم جزاء سيئةٍ مثلها؛ لأنَّ الله قال في الآية التي قبلها: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]. فوصفَ ما أعدَّ لأولياءه، ثمَّ عقبَ ذلك بالخبر عمَّا أعدَّ اللهُ لأعدائه، فالأشبهُ بالكلام أن يُقال: ولِلَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءٌ سَيِّئَةٌ. وإذا وُجِّهَ ذلك إلى المعنى، كانت "الباء" صلةً للجزاء (١).

يُبرِزُ النصُّ السابقُ خلافَ النحاة في الرَّافِعِ لـ "جزاء" في الآية، فذهبَ الأخفش من البصريين إلى أنَّ "جزاء" مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، خبره "مثلها"؛ إذ الباءُ فيه زائدةٌ، والتقدير: والذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءٌ سَيِّئَةٌ مثلها (٢)، وهو قولُ ابنِ كيسان (٣)، وذهبَ الأنباري إلى أنَّ {جزاء} مبتدأٌ خبره "سيئةٌ مثلها" والباءُ في {مثلها} زائدةٌ وتقدير الكلام: "وجزاء سيئةٌ سيئةٌ مثلها"؛ قياساً على نظيرٍ له وهو قوله تعالى: ﴿

وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلَهَا﴾ [الشورى ٤٠] (٤).

وذهبَ الفراء من الكوفيين إلى أنَّ {جزاء} مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بمضمرٍ تقديره: "لهم"، أي: لهم جزاء سيئةٍ مثلها، ويجوزُ عنده أيضاً أنها مبتدأٌ مرفوعٌ بالخبر {مثلها}، باعتبار أنَّ المبتدأ والخبر في كلا التقديرين يترافعان، غيرَ أنَّ الوجهَ الأوَّلَ أعجبُ إليه (٥).

وهو ما رجَّحه الطبريُّ فيما حكاه عن بعض نحوِّي الكوفة جاعلاً داعيَ ترجيحه استقامة المعنى، وما يترتَّب عليه وإنَّ كان تقديراً، فهو لَمَّا رفعَ {جزاء} بتقدير: "لهم"، جعلَ الباءَ في {مثلها} صلةً للجزاء.

وفي نظر الباحث أنَّ في قولِ البصريين قوَّةً؛ إذ هو خَلُوٌّ من التقدير؛ لأنَّ عدم

(١) جامع البيان ١٢/١٦٧، ١٦٨.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/٣٧٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٢١٩، ٤/١٧٠٥.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٤٨٦، والبحر المحيطة لأبي حيان ٥/١٥٠.

(٤) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ١/٣٤٨.

(٥) انظر معاني القرآن ١/٤٦١.

التقدير أَوْلَى من التقدير، ولو جود نظيرٍ مشابهٍ وهو قوله: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا}. .

(٣)

### {ذِكْرٌ} فِي قَوْلِهِ: {ذَكَرُ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ ذَكَرِيًّا} خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره "هذا"

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿كَهَيَعَصَّ ۝١ ذَكَرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ.

ذَكَرِيًّا﴾ [مریم: ٢١]:

( واختلفَ أهلُ العربيةِ في الرفعِ للذكر، ... فقال بعضُ نحوِّي البصرة في معنى ذلك: مِمَّا نَقَصُ عَلَيْكَ ذَكَرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ ... وقال بعضُ نحوِّي الكوفة: رُفِعَتْ الذَكَرُ بِـ {كهيعص}، وإن شئتَ أضمَرْت: هذا ذَكَرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ...

والقولُ الذي هو الصوابُ عندي في ذلك أن يُقال: الذَكَرُ مرفوعٌ بمضمِرٍ محذوفٍ، وهو "هذا" كما فعل ذلك في غيرها من السُّورِ، وذلك كقول الله جلَّ ذكْرُه:

﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١] وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] ونحو ذلك (١).

يشيرُ النصُّ الذي ساقه الطبريُّ إلى أن ثَمَّةَ خلافاً بينَ النحوَّيينِ في رافعِ {ذَكَرُ}، فما حكاه الطبريُّ عن بعضِ أهلِ البصرة أنَّ {ذَكَرُ} مبتدأ مرفوعٌ بـ "مِمَّا نَقَصُ



عليك" هو قولُ الأَخفش بنصِّه (١).

وما حكاه عن أهلِ الكوفةِ لهم فيه قولان؛ أحدهما: أنَّ {ذَكَرُ} خبرٌ مرفوعٌ  
بـ {كهيعص}، والآخر: أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره "هذا". وهذان القولانِ نصٌّ  
عليهما الفراءُ (٢)، ونقلهما عنه الطبريُّ، ورجَّح القولَ الآخرَ منهما.  
والراجحُ في نظر الباحث قولُ البصريين، والقول الآخر للكوفيِّين؛ لاستقامة المعنى  
وصحَّة الصنعة النحويَّة.

أمَّا قولُ الفراءِ إنَّ {ذَكَرُ} مرفوعٌ — {كهيعص} فبعيدٌ؛ (لأنَّ الخبرَ هو المبتدأ في  
المعنى؛ وليس في الحروف المقطَّعة ذكرُ الرحمة، ولا في ذكر الرحمة معناها) (٣).

---

(١) انظر: معاني القرآن ٤٣٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥٨، والملخص في إعراب القرآن للخطيب  
التبريزي ٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٠٦/١٣.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٦١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥٨، والملخص في إعراب القرآن للخطيب  
التبريزي ٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٠٦/١٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٤٨/٢.

(٤)

اللام في قوله: {يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ} مِنْ صِلَةٍ مَا بَعْدَ {مَنْ} و {مَنْ} نَصْبٌ بِـ {يَدْعُو} أَوْ رَفْعٌ بِالْهَاءِ فِي {ضَرُّهُ}

قال الطبري في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ﴾ (١٣) يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَى ﴿[الحج: ١٢، ١٣]:

( واختلف أهل العربية في موضع {مَنْ}، فكان بعض نحويي البصرة يقول: موضعه نصبٌ بِـ {يَدْعُو}. ويقول: معناه: يدعو لآلهةً ضرُّها أقربُ مِنْ نَفْعِها. ويقول: هو شاذٌّ؛ لأنَّه لم يُوحَدْ في الكلام: يدعو لزيداً.

وكان بعض نحويي الكوفة يقول: اللام مِنْ صِلَةٍ مَا بَعْدَ {مَنْ}. كأنَّ معنى الكلام عنده: يدعو مَنْ لضرُّه أقربُ مِنْ نَفْعِهِ. وحكي عن العرب سماعاً منها: عندي لَمَّا غيرُهُ خيرٌ مِنْهُ. بمعنى: عندي ما لغيره خيرٌ مِنْهُ. وأعطيتك لَمَّا غيرُهُ خيرٌ مِنْهُ. بمعنى: ما لغيره خيرٌ مِنْهُ. وقال: جائزٌ في كُلِّ ما لم يتبيَّن فيه الإعرابُ الاعتراضُ باللامِ دونَ الاسمِ.

وقال آخرونَ منهم : جائزٌ أن يكونَ معنى ذلك: ذلك هو الضلالُ البعيدُ، يدعو. فيكون: {يَدْعُو} صِلَةٌ {الضلالُ البعيدُ}، وتُضْمَرُ فِي {يَدْعُو} الهاءُ، ثُمَّ تستأنفُ الكلامَ باللامِ، فتقول: لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَى. كقولك في الكلامِ في مذهبِ الجِزاءِ: لَمَّا فَعَلْتَ لَهُوَ خَيْرٌ لَكَ.

فعلى هذا القول {مَنْ} في موضع رفعٍ بالهاء في قوله: {ضُرُّهُ}؛ لأنَّ {مَنْ} إذا كانت جزاءً فإنَّما يُعْرَبُها ما بعدها، واللام الثانية في: {لبئسَ المولى}. جوابُ اللامِ الأوَّلَى. وهذا القولُ الآخرُ على مذهبِ العربيةِ أصحُّ، والأوَّلُ إلى مذهبِ أهلِ التَّأويلِ أقربُ (١).

يُبرِزُ النصُّ الماضي خلافاً بين النحاة كثيرةً فيه أقوالهم، وهي مبنيةٌ على وجهين؛ أحدهما: أن يُجْعَلَ الفعلُ {يدعُو} متعدِّياً على جملة {لَمَنْ ضُرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِهِ}. والآخر: ألا يُجْعَلَ متعدِّياً عليها (٢).

فإذا جُعِلَ {يدعُو} متعدِّياً على الجملة بعده ففيه سبعة أوجه، هي على النحو الآتي:  
الأول: أن الفعلَ {يدعُو} بمعنى: "يقول" (٣)، واللام للابتداء، و{مَنْ} موصولة رفعٌ بالابتداء، و{ضُرُّهُ} مبتدأ ثانٍ، و{أقربُ} خبره، وجملة {ضُرُّهُ أقربُ} صلة {مَنْ}، وخبرُ {مَنْ} محذوفٌ، والمعنى: يقولُ للَّذي ضُرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِهِ إلهُ، وجملة {لَمَنْ ضُرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِهِ} في محلِّ نصبٍ بـ{يدعُو} بوصفها جملةٌ محكية. وهذا الوجه قولُ الأخفش (٤). وهذا الوجه الذي حكاه الطبريُّ عن بعض نحوِّي البصرة ولم يُرَجِّحْهُ.

الثاني: أن {يدعُو} مشبَّهٌ بأفعال القلوب، والكلامُ فيه كما في الوجه الأول غيرَ أن جملة {لَمَنْ ضُرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِهِ} في محلِّ نصبٍ سدَّتْ مسدًّا مفعوليَّ {يدعُو} بوصفه فعلاً مِنْ أفعال القلوب (٥).

(١) جامع البيان ١٦/٤٧٦، ٤٧٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٥٨٩، والدر المصون للسمين ٨/٢٣٨.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٣/٣٣٧، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٥٨٩، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٣٦.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/٤٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ٦١٨، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٥٧، والمحرم الوجيز لابن عطية ١٣٠٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/٣٣٣، والدر المصون للسمين ٨/٢٣٨، ٢٣٩.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٥٨٩، والدر المصون للسمين ٨/٢٣٩.

الثالث: أنَّ الفعلَ {يَدْعُو} ضُمِّنَ معنى {يَزْعُمُ}، والكلامُ فيه كالكلامِ في الوجه الذي قبله<sup>(١)</sup>.

الرابع: أنَّ الأفعالَ جميعها جائزٌ فيها التعليقُ سواءً كانتَ قلبيةً أو غيرَ قلبيةً، فـ{يَدْعُو} معلقٌ باللام، وهو قولُ يونس<sup>(٢)</sup>.

الخامس: أنَّ الفعلَ {يَدْعُو} بمعنى: {يُسَمِّي} <sup>(٣)</sup>، فاللامُ زائدةٌ، و {مَنْ} موصولٌ نصبٌ مفعولاً أوَّلاً لِـ"يُسَمِّي"، و {ضُرُّهُ أَقْرَبُ} صلةٌ {مَنْ}، والمفعولُ الثاني محذوفٌ والمعنى: يُسَمِّي الذي ضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهاً.

السادس: أنَّ {مَنْ} موصولٌ نصبٌ بـ{يَدْعُو} على المفعولية، واللامُ مُقَدِّمةٌ في غير موضعها، و{ضُرُّهُ} مبتدأ، خبره {أَقْرَبُ}، والجملة صلةٌ {مَنْ}، والمعنى: يدعو مَنْ لَضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ. وهو قول الكوفيِّين<sup>(٤)</sup>، كالكسائي<sup>(٥)</sup>، و الفراء<sup>(٦)</sup> في أحد قوليه، وهو قول أبي بكر بن الأنباري<sup>(٧)</sup>. وهذا الوجه حكاه الطبريُّ عن بعض نحويِّ الكوفة، ورجَّحه لقربه إلى مذهب أهل التأويل.

السابع: أنَّ اللامَ زائدةٌ، و {مَنْ} نصبٌ على المفعولية، وجملة {ضُرُّهُ أَقْرَبُ} مبتدأ وخبر صلةٌ {مَنْ} <sup>(٨)</sup>.

وإذا لم يُجْعَلْ {يَدْعُو} مُسَلَّطاً بالتعدية على جملة {لَمَنْ ضُرُّهُ أَقْرَبُ} كان فيه

(١) انظر: الدر المصون للسمين ٢٣٩/٨، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٣٦.

(٢) انظر الدر المصون للسمين ٢٣٩/٨.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٨/٣، والمحمر الوجيز لابن عطية ١٣٠٢، والدر المصون للسمين ٢٣٩/٨، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٣٦.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٧/٣، البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١٤٠/٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦١٨، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٥٧، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١٤٠/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٣٢/١٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢١٧/٢، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٨٩/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٣٢/١٤، والدر المصون للسمين ٢٣٩/٨.

(٧) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٩.

(٨) انظر الدر المصون للسمين ٢٣٩/٨.

أربعة أوجه وهي على النحو الآتي:

**الأول:** أن {يدعو} الثاني توكيدٌ لـ {يدعو} الأول، والمعنى: يدعو يدعو من دون الله الذي لا يضره ولا ينفعه، وجملة {ذلك هو الضلال البعيد} معترضة، واللام للابتداء، و{من} موصول رفع بالابتداء، وجملة {ضره أقرب} صلة {من}، و{لبئس} جواب قسم مقدر، وهذا القسم المقدر وجوابه خبر مبتدأ {من} <sup>(١)</sup>.

**الثاني:** أن {يدعو} حالٌ من صلة {الضلال البعيد} <sup>(٢)</sup>، وفي {يدعو} عائدٌ محذوفٌ تقديره: "يدعوه"، و {لمن ضره أقرب من نفعه} كلامٌ مستأنفٌ، وهو القول الآخر وأقواهما في العربية عند الفراء <sup>(٣)</sup>. حكاه الطبري عن آخرين من نحوي الكوفة ورجحه؛ لأنه أصح على مذهب أهل العربية تبعاً للفراء.

**الثالث:** أن يُجعلَ {ذلك} موصولاً بمعنى "الذي" نصبٌ بـ {يدعو} <sup>(٤)</sup>، والجملة الاسمية {هو الضلال} صلة، ذكر الزجاج أن النحويين أغفلوه <sup>(٥)</sup>، وذكر هذا الوجه عن أبي علي الفارسي <sup>(٦)</sup>.

**الرابع:** أن في {يدعو} مفعولاً محذوفاً، واللام في موضعها، و {من} موصولٌ رفع بالابتداء، وجملة المبتدأ والخبر {ضره أقرب} صلة، و {لبئس المولى} خبر {من}، والمعنى: يدعو إليها لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى، وهو قول المبرد <sup>(٧)</sup>. ولعل المبرد بهذا يُعربُ {لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى} نعتاً لمفعول {يدعو} المحذوف.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢١٨، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٥٨٩، والدر المصون للسمين ٨/٢٤٠.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٥٨٩.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٢١٧.

(٢) انظر نفسه ٢/٥٨٩.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٣٨.

(٦) انظر الدر المصون للسمين ٨/٢٤٠، ٢٤١.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٥٧، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٢/١٤٠.

والصوابُ في نظر الباحث من هذه الأقوال كُلها خمسةٌ من الأقوال وهي : أنَّ {يدعو} مُشَبَّهٌ بأفعال القلوب. أو أَنَّهُ ضَمَّنَ معنى: {يزعمُ}، أو أَنَّهُ بمعنى: {يُسمِّي}. أو قول المبرِّد: إنَّ في {يدعو} مفعولًا محذوفًا، وأنَّ اللامَ في موضعها، و {مَنْ} موصول رفعٌ بالابتداء، خبره {لبئسَ المولى}؛ لصحَّةِ المعنى المُقدَّر، والصناعة النحوية. أمَّا قول الأَخفش من أنَّ {يدعو} بمعنى: "يقول"، وتقدير الكلام: يقولُ لِلَّذِي ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهَهُ ففاسدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ لأنَّ (الكافرَ لا يعتقدُ في الأصنامِ أنَّ ضَرَّهَا أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهَا البتَّة) (١)، ولأنَّ إِلَهَهُ محلوفٌ عليه والمحلوف عليه لا يُحذفُ من الكلامِ قياسًا على ما استقبحته العربُ مِنْ حذفِ "زيد" مِنْ قولهم: "واللهِ لأخوكَ زيدٌ" فتقول: "واللهِ لأخوكَ"، وذلك غيرُ واردٍ في موارد أهلِ العربية (٢).

وأمَّا قول مَنْ قال: إنَّ اللامَ في غير موضعها وموضعها "لَضَرُّهُ" فمردودٌ؛ لأنَّ (لامَ الابتداء لم يُعْهَدَ فيها التقدُّمُ عن موضعها) (٣)، ولأنَّ (ما في صلة الموصول لا يتقدَّمُ على الموصول) (٤).

وأمَّا قول مَنْ قال: إنَّ اللامَ زائدةٌ - وإنَّ شهدت لهذا الوجه قراءة عبد الله بن مسعود: {يدعو مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ} - ففاسدٌ (لأنَّ زيادةَ هذه اللامِ في غاية الشذوذ) (٥)، ولأنَّ (زيادةَ اللامِ إنَّما تكونُ إذا كانَ العاملُ فرعًا، أو بتقديمِ المعمول) (٦). وأمَّا قول مَنْ قال: إنَّ {يدعو} الثاني توكيدٌ لـ {يدعو} الأول فهو (دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصلُ عدمُ التوكيد، والأصلُ أَلَّا يُفصَلَ المؤكِّدُ مِنْ توكيده ولا سيمًا في التوكيد اللفظي) (٧).

(١) الدر المصون للسمين ٢٣٩/٨.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري ٤٠٩، مِنْ كلامِ سمعه ابن الأنباري من ثعلبٍ في تخطيطه الأَخفش.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٥.

(٤) الدر المصون للسمين ٢٣٩/٨.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٥.

(٦) الدر المصون للسمين ٢٤٠/٨.

(٧) مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٦.

وأما قول مَنْ قال: إنَّ {يدعو} حالٌ مِنْ صلة {الضلال البعيد} فضعيفٌ؛ لأنَّهم قدَّروا الحال بـ "مدعوا" وفعله مبنيٌ للفاعل وكان من المناسب تقديره بـ "داعياً"، فإنَّهم إذا قدَّروا حالاً مِنْ قولهم: "جاء زيدٌ يضربُ" قدَّروه بـ "ضارب" لا بـ "مضروب" (١).

وأما قول مَنْ قال: إنَّ {ذلك} اسمٌ موصولٌ فتمتَّشٌ مع قول الكوفيِّين؛ إذ يُجيزون بإطلاق أن تكون أسماء الإشارة أسماءً موصولةً (٢)، ومخالفٌ لقول البصريِّين؛ إذ لا يُجيزون أن تكون أسماء الإشارة أسماءً موصولةً إلَّا في "ذا" بشرط وقوعها بعد "ما" أو "مَنْ" الاستفهاميَّين (٣).

### (٥)

"ما" في قوله تعالى: {وما بكم مِنْ نعمةٍ فمن الله} جزاءٌ، وفعلُ الجزاء مضمراً مقدَّراً بـ "يكن"، والفاء واقعةٌ في جواب الجزاء

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]:  
 ( اختلف أهل العربية في وجه دخول الفاء في قوله: {فمن الله}؛ فقال بعضُ البصريِّين: دخلت الفاء، لأنَّ "ما" بمتزلة "مَنْ" فجعل الخبرَ بالفاء.  
 وقال بعضُ الكوفيِّين: "ما" في معنى جزاء، ولها فعلٌ مضمراً، كأنَّك قلتَ: ما يَكُنْ بكم مِنْ نعمةٍ فمن الله؛ لأنَّ الجزاءَ لأبَدٍ له مِنْ فعلٍ مجزومٍ، إنَّ ظهرَ فهو جَزَمٌ، وإنَّ لم يظهرَ فهو مضمراً، كما قال الشاعرُ:

إِنَّ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرًا فَنَعْرِفُ لِلصَّبْرِ  
 وقال: أراد: إنَّ يَكُنِ الْعَقْلُ، فأضمره، قال: وإنَّ جعلتَ "ما بكم" في معنى "الذي" جاز، وجعلتَ صلته "بكم"، و"ما" في موضع رفعٍ بقوله: {فمن الله}. وأدخلَ الفاء، كما قال: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَقَرَّبُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]. وكلُّ

(١) انظر الدر المصون للسمين ٢٤١/٨.

(٢) انظر نفسه.

(٣) انظر: نفسه، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٣٦.

اسمٍ وُصِلَ مثل "مَنْ" و"مَا" و"الذي"، فقد يجوزُ دخولُ الفاءِ في خبره؛ لأنَّه مضارعٌ للجزاء، والجزاء قد يُجَابُ بالفاءِ، ولا يجوزُ: أحوكُ فهو قائمٌ؛ لأنَّه اسمٌ غيرُ موصولٍ، وكذلك تقول: ما لكَ لي. فإنَّ قُلْتَ: ما لكَ. جازَ أنْ تقولَ: ما لكَ فهو لي. وإنَّ أَلْقَيْتَ الفاءَ فصوابٌ (١).

رَجَّحَ الطبريُّ قولَ مَنْ حَكَى قولَه من الكوفيِّين إذ قال: ( وتَأْوِيلُ الكلامِ: ما يَكُنْ بكم في أبدانكم أَيُّها النَّاسُ، مِنْ عَافِيَةٍ وَصِحَّةٍ وَسَلَامَةٍ، وَفِي أَمْوَالِكُمْ مِنْ نَمَاءٍ فَمِنْ اللَّهِ، هُوَ الْمَنْعُ بِذَلِكَ عَلَيْكُمْ لَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَبِيَدِهِ ) (٢).

يشير ما ساقه الطبريُّ في تأويلِ قوله: {وما بكم من نعمةٍ فمن الله} إلى خلافٍ بين النحاة في {ما}، هل هي موصولةٌ أم شرطيةٌ؟.

فذهب الأَخفشُ (٣)، والزَّجَّاجُ (٤) من البصريِّين إلى أنَّ {ما} موصولةٌ، خبرها {فمن الله}. غيرَ أنَّ الزَّجَّاجَ قدَّرَ متعلِّقٌ {بكم} بـ"حلَّ" وبتقديرِ الزجاجِ قال الزمخشري (٥). وذهب الفراءُ من الكوفيِّين (٦) إلى أنَّ {ما} شرطيةٌ، ومتعلِّقٌ {بكم} فعلُ الجزاءِ تقديره "يَكُنْ"، وهو الذي رجَّحه الطبريُّ مهتدياً في ترجيحه بما ذكره أهلُ التأويلِ في معنى الآية.

والصَّوابُ في نظرِ الباحثِ ما قاله البصريُّونَ مِنْ أنَّ {ما} موصولةٌ، ومتعلِّقٌ {بكم} فعلٌ يمكنُ تقديره بـ"استقرَّ" أو "حلَّ"؛ لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ لَا يُحْدَفُ إلَّا فِي "إِنَّ" خاصَّةً وفُسِّرَ بمذكورٍ في

(١) جامع البيان ٢٥٠/١٤.

(٢) نفسه ٢٥١/١.

(٣) انظر معاني القرآن ٤١٦/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٢.

(٥) انظر الكشاف ٥٧٥.

(٦) انظر: معاني القرآن ١٠٥/٢، ١٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي

٣٣٨/١٢، والدر المصون للسمين ٢٨٣/٧.



موضعاً \_\_\_\_\_ ين: في باب

الاشتغال \_\_\_\_\_ نحو قول هـ:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، وفي قوله:

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]. وإذا تَلَّتْ

"إن"، "لا" النافية كقول الأحوص<sup>(١)</sup>:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإن لا تُطَلِّقَهَا . فَإِنَّ لم تكن "إن" متلوّةً بـ"لا"، أو كانت أداة الشرط

غير "إن" لم يُحذفِ الفعلُ إلّا ضرورةً، كقول رؤبة<sup>(٢)</sup>:

قالت بنات العمِّ يا سلمى وإن كان غنياً \_\_\_\_\_ مُعْدَمًا قالت: وإن

أي: وإن كان غنياً رضيته.

وقول عدي بن زيد العبادي<sup>(٣)</sup>:

فمتى واغلُّ يَنْبُهُمْ يُحَيُّوهُ وَتَعَطَّفَ عَلَيْهِ كَاسُ السَّاقِي<sup>(٤)</sup>.

(٥) انظر الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٢٨٣/١٥، وبلا نسبة في: الدر المصون للسمين ٢٣٩/٧، ومغني اللبيب لابن هشام ٦١٢.

(٦) انظر: ديوانه ١٨٦، وخرانة الأدب للبغدادي ١٦٠١٥/٩ و٢١٦/١١.

(١) انظر: ديوانه ١٥٦، وكتاب سيويه ١١٣/٣، والمقتضب للمبرد ٧٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧.

(٤) انظر الدر المصون للسمين ٢٣٨/٧، ٢٣٩.

(٦)

{ها} في قوله: {إنها إن تك مثقال حبة عماد، وتأنيث {تك} لتأنيث الحبة

ونصب {مثقال} خبراً وفي {تك} اسمها مضمراً،

ورفع {مثقال} اسماً لـ {تك} والخبر مضمراً

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ اِيَّهَا اِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾

[لقمان: ١٦] :

( اختلف أهل العربية في معنى الهاء والألف اللتين في قوله: {إنها}؛ فقال بعض

نحويي البصرة: ذلك كناية عن المعصية والخطيئة. ومعنى الكلام عنده: يا بُني، إنَّ

المعصية إن تك مثقال حبة من خردل، أو: إن الخطيئة.

وقال بعض نحويي الكوفة: هذه الهاء عماد. وقال: أتت {تك}؛ لأنه يُرادُ بها

الحبة، فذهب بالتأنيث إليها، كما قال الشاعر:

وتشرقُ بالقولِ الذي قد أذعتهُ      كما شَرِقَتْ صدرُ القنَاةِ من الدَّمِ

وقال صاحبُ هذه المقالة: يجوزُ نصبُ المثقالِ ورفعُه. قال: فَمَنْ رَفَعَ رَفَعَهُ بـ"تكن"، واحتملتِ النكرةُ أَلَّا يكونَ لَهَا فعلٌ في "كان" و"ليس" وأحواتها، وَمَنْ نصبَ جعلَ في "تكن" اسمًا مُضْمَرًا مجهولًا، مثل الهاءِ التي في قوله: {إِنَّهَا إِنْ تَكُ}.

قال: ومثله قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرَ﴾ [الحج: ٤٦]. قال: ولو كانَ إِنْ يَكُ مثقالَ حَبَّةٍ. كانَ صوابًا، وجاز فيه الوجهان. وأمَّا صاحبُ المقالة الأولى فإنَّ نَصْبَ {مثقال} في قوله؛ على أَنَّهُ خبرٌ وتامٌ "كان"، وقال: رفعَ بعضهم فجعلها "كان" التي لا تحتاجُ إلى خبر.

وأولى القولين بالصوابِ عندي القولُ الثاني؛ لأنَّ الله تعالى ذكره لم يعدَّ عباده أن يُوفِّيَهُمْ جزاءَ سيئاتِهِمْ دونَ جزاءِ حسناتهم، فيقال: إِنَّ المعصيةَ إِنْ تَكُ مثقالَ حَبَّةٍ مِنْ خردلٍ يأتِ بِهَا اللهُ. بل وعدَ كلا العَامِلِينَ أن يُوفِّيَهُ جزاءَ أعمالِهِمَا. فإذا كانَ ذلك كذلك كانت الهاءُ في قوله: {إِنَّهَا} بأن تكونَ عمادًا أشبه منها بأن تكونَ كنايةً عن الخطيئةِ والمعصية. وأمَّا النصبُ في "المثقال"، فعلى أنَّ في {تَكُ} مجهولًا، والرفعُ فيه على أنَّ الخبرَ مضمَّرٌ، كأنَّه قيل: إِنْ تَكُ في موضعٍ مثقالُ حَبَّةٍ؛ لأنَّ النكراتِ تُضْمَرُ أخبارُها، ثُمَّ يترجمُ عن المكان الذي فيه مثقالُ الحَبَّةِ (١).

أشار النصُّ الذي ساقه الطبريُّ إلى الخلافِ في عَوْدِ الضميرِ {ها} في {تَكُ}، والخلافِ في العلةِ التي لأجلها أُثِّتَ الفعلُ {تَكُ}، ووجهُ نصبِ {مثقال} ورفعِه. فذهب الأَخفشُ من البصريين إلى أنَّ الهاءَ كناية عن الخطيئةِ و المعصية، والمعنى: إِنْ تَكُنِ الخطيئةُ و المعصيةُ مثقالَ حَبَّةٍ، وعليه فنصبُ {مثقال} عنده خبرًا لـ"تَكُنِ" الناقصة، واسمها "الخطيئةُ". وحكى رفعَ {مثقال} عن بعضهم بوصفِ "كان" تامَّةً؛ إذ لا تحتاجُ إلى خبر، كأنَّه قال: بلغَ مثقالُ حَبَّةٍ (٢). وإليه ذهب الزجاجُ فحملَ رفعَ

(١) جامع البيان ١٨/٥٥٤، ٥٥٥.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٤٧٧، ٤٧٨.

{مَثْقَال} على معنى: إنْ تَكُ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ، وَحَمَلَ النَّصْبَ عَلَى مَعْنَى: أَنْ الَّتِي سَأَلْتَنِي عَنْهَا إِنْ تَكُ مَثْقَالَ حَبَّةٍ<sup>(١)</sup>، وَ إِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَنْبَارِيُّ أَيْضًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَدَّرَ الْمَعْنَى فِي النَّصْبِ بِ: إِنْ تَكُنِ الْخِصْلَةُ الْمَوْزُونَةُ مَثْقَالَ حَبَّةٍ، وَعَلَّلَ لِلرَّفْعِ إِذْ أُنْتُ "تَكُن" وَ {مَثْقَال} مَذْكُورًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ اكْتِسَابِ الْمُضَافِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّأْنِيثِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: "ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ"، وَكَتْرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ بِالنَّاءِ<sup>(٢)</sup> {تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ}<sup>(٣)</sup>.

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ تَأْنِيثَ {تَكُ} وَ {مَثْقَال} مُذَكَّرًا؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى "الْحَبَّةِ"، وَالْمَعْنَى لـ"الْحَبَّةِ"، فَذَهَبَ التَّأْنِيثُ إِلَيْهَا، وَحَمَلَ نَصْبَ {مَثْقَال} عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لـ{تَكُ} وَاسْمُهَا مَضْمُرٌ، وَحَمَلَ رَفْعَهُ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ لـ{تَكُ}<sup>(٤)</sup>. وَرَجَّحَهُ الطَّبْرِيُّ وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ {هَا} فِي {إِنَّهَا} عِمَادٌ، وَأَنَّ {مَثْقَال} إِذَا رُفِعَ فَفِي {تَكُ} خَبْرٌ مَضْمُرٌ. وَالرَّاجِحُ فِي نَظَرِ الْبَاحِثِ أَنَّ قَوْلَ الْأَخْفَشِ مِنْ أَنَّ {هَا} فِي {إِنَّهَا} كِنَايَةٌ عَنِ الْخَطِيئَةِ وَالْمَعْصِيَةِ هُوَ الْوَجْهُ؛ إِذْ إِنَّ سِيَاقَ الْآيَاتِ قَبْلُ وَبَعْدُ يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ وَالْأَمْرِ وَالتَّخْوِيفِ، فَنَاسِبَ عَوْدُ {هَا} إِلَى ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ عَلَى: إِنْ تَكُنِ الْخَطِيئَةُ وَالْمَعْصِيَةُ مَثْقَالَ حَبَّةٍ، حَالٌ نَصْبٍ {مَثْقَال} أَحْسَنُ مِنْ جَعْلِ اسْمِ "تَكُن" مَضْمُرًا، إِذْ لَوْ كَانَ مَضْمُرًا فَعَلَامٌ يَعُودُ؟!، وَجَعْلُ "كَانَ" تَامَّةً حَالٌ رَفْعٍ "مَثْقَال" لَاقْتِفَائِهَا بِالْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ دُونَ الْخَبْرِ أَحْسَنُ مِنْ حَيْثُ اسْتِغْنَاءُ الْكَلَامِ عَنِ تَقْدِيرِ خَبْرٍ لـ"تَكُن"؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّقْدِيرِ أَوْلَى مِنَ التَّقْدِيرِ.

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٥١/٤.

(٤) الآية (١٠) من سورة يوسف، وقراءة {تلتقطه} بالناء في أوله هي قراءة الحسن البصري ومجاهد وقتادة وأبي رجاء العطاردي. انظر البحر المحيط لأبي حيان ٢٨٥/٥.

(٣) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢١٣/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن ٣٢٨/٢، وحجة القراءات لأبي زرعة ٥٦٥.

(٧)

{ق} في قوله: {ق والقرآن المجيد} اسم، في موضع رفعٍ بمضمَر

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١] :  
( واختلفَ أهلُ العربيةِ في موضع جواب هذا القسم؛ فقال بعضُ نحوِّي البصرة:  
﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ قَسَمَ على قوله: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا نَنْقُصُ الْأَرْضَ مِنْهُمْ﴾  
[ق: ٤] .

وقال بعضُ نحوِّي الكوفة: {ق} فيها المعنى الذي أقسم به. وقال: ذُكِرَ أَنَّهَا:  
قُضِيَ وَاللَّهِ. وقال: يُقَالُ: إِنَّ "قاف" جبلٌ محيطٌ بالأرض. فإنَّ يكنْ كذلك فكأنَّه في  
موضعٍ رفعٍ، أي: هو قافٌ واللَّهِ. قال: وكانَ ينبغي لرفعه أن يظهر؛ لأنَّه اسمٌ وليسَ

بمحاء. قال: ولعلَّ القافَ وحدها ذُكِرَتْ من اسمِهِ، كما قال الشاعر:

قُلْتُ لَهَا قِمْي فَقَالَتْ قَافُ

ذَكَرَتْ القَافَ إِرَادَةَ القَافِ مِنَ الوَقْفِ، أَي: إِنِّي وَاقِفَةٌ.

وهذا القولُ الثاني عندنا أَوْلَى القَوْلَيْنِ بالصَّوابِ ؛ لأنَّه لا يُعْرَفُ في أجوبةِ الأيْمَانِ "قد"، وإنَّما تُجَابُ الأيْمَانُ إذا أُجِيبَتْ بأحدِ الحروفِ الأربعة: "اللام"، و"إن"، و"ما"، و"لا"، أو يُتْرَكُ جوابُها فيكون ساقطاً (١).

تعدَّد جوابُ القسمِ {والقرآنِ المِجِيدِ} في كلماتِ النحويِّين:

الأوَّل: أَنَّهُ {قد عَلِمْنَا ما تَنقِصُ الأَرْضُ مِنْهُمْ}.

وهو قولُ الأَخْفَشِ (٢)، وهو منسوبٌ للفرَّاءِ (٣)، وأجازهُ الزَّجَّاجُ (٤).

الثاني: أَنَّهُ محذوفٌ يَدُلُّ عليه قوله: ﴿إِذْ أَمْتَنَا وَكُنَّا نُرَابًا﴾ [ق:٣] تقديره: والقرآنِ المِجِيدِ لَتُبْعَثَنَّ.

وهو منسوبٌ إلى الأَخْفَشِ والمِبرِّدِ (٥). وهو قولُ الفرَّاءِ (٦)، والزَّجَّاجِ (٧)، وهو الأصحُّ لدى النحاسِ (٨)، وحَسَنٌ لدى ابنِ عطيةِ (٩).

الثالث: أن يكون ما قبلَ القسمِ قامَ مقامَ الجوابِ؛ لأنَّ معنى {ق}: قُضِيَ الأمرُ، فـ"قُضِيَ الأمرُ" قامَ مقامَ الجوابِ، ودلَّتْ {ق} عليه.

(١) جامع البيان ٤٠١/٢١، ٤٠٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ٥٢٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٠١٧، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٣٣، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٧٤٩، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣٢١/٢.

(٣) انظر البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣٢١/٢.

(٤) انظر معاني القرآن وإعراجه ٣٥/٥.

(٥) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٧٤٩، والدر المصون للسمين ١٧/١٠.

(٦) انظر معاني القرآن ٧٥/٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعراجه ٣٤/٥، ومعاني القرآن للنحاس ١٠١٧، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٣٣، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٧٤٩، والدر المصون للسمين ١٧/١٠.

(٨) انظر إعراب القرآن ١٠١٧.

(٩) انظر المحرر الوجيز ١٧٤٩.

قاله الفراء<sup>(١)</sup>.

**الرابع:** أن يكون {ق} اسم جبل، فيكون التقدير: "هو قافٌ والله".  
قاله الفراء أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وهذا القول والذي قبله رجحهما الطبريُّ عائداً ترجيحه إلى أنه لا يعرفُ في كلام العرب في أجوبة الأيمان "قد" كما ذهب إليه البصريُّون.

**الخامس:** أن يكون الجواب هو {بلٌ عَجِبُوا}.  
وهو منسوبٌ إلى الكوفيِّين<sup>(٣)</sup>.

**السادس:** أن يكون الجواب هو {ما يلفِظُ مِنْ قولٍ}.  
وهو منسوبٌ إلى ابن كيسان<sup>(٤)</sup>.

**السابع:** أن يكون الجوابُ هو الذي يقعُ عنه الإضرابُ بـ"بل".

قال ابنُ عطية: ( وأحسنُ ... أن يكون الجوابُ هو الذي يقعُ عنه الإضرابُ بـ"بل"، كأنه تعالى قال: "والقرآنُ الجيدُ ما رُدُّوا أمرُك بحُجَّةٍ، أو ما كذَّبوك ببرهانٍ، أو نحو هذا ممَّا لا بُدَّ لك من تقديره بعد الذي قدَّر الزجَّاجُ؛ لأنَّك إذا قلتَ: الجوابُ "التبعثنَّ" فلا بدَّ بعد ذلك أن تُقدِّرَ خبراً عنه يقعُ الإضرابُ، وهو الذي جعلناه جواباً وجاءَ في المقدَّرِ أخصر )<sup>(٥)</sup>.

**الثامن:** أن يكون جواب القسم هو ﴿ مَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ ﴾ [ق:٢٩]<sup>(٦)</sup>.

**التاسع:** أن يكون جواب القسم هو ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى ﴾ [ق:٣٧]<sup>(٧)</sup>.

(٦) انظر معاني القرآن ٧٥/٣.

(٧) انظر نفسه .

(٨) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٧٤٩، والجامع لأحكام القرطبي ٤٢٨/١٩، والدر المصون للسمين ١٧/١٠.

(٩) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٧٤٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٢٨/١٩.

(١) المحرر الوجيز ١٧٤٩.

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٧٤٩، والدر المصون للسمين ١٧/١٠.

(٣) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٧٤٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٢٧/١٩، والدر المصون للسمين ١٧/١٠.

وأصحُّ أجوبة القسم {والقرآن المجيد} في نظر الباحث ( أن يكون الجوابُ محذوفاً للدلالة؛ لأنَّ "إذا متنا" جوابٌ، فلا بُدَّ أن يكونَ {إذا} متعلِّقَةً بفعلةٍ، أي: "أُنْبَعَثُ إِذَا" (١).

أمَّا قولُ مَنْ قال: إنَّ الجواب هو {قد علمنا} فبعيدٌ؛ ( لأنَّ {قد} ليست من جواب الأقسام ) (٢).

وأمَّا مَنْ قال: إنَّ "قُضِيَ الأَمْرُ وَاللَّهُ" قامَ مقامَ الجوابِ فقوله فيه بُعْدٌ؛ إذ ( ليس يحتاجُ إلى جوابٍ؛ لأنَّ القسمَ متوسِّطٌ، كما تقول: قد كَلَّمْتُكَ وَاللَّهِ الْيَوْمَ" ) (٣).  
وأمَّا مَنْ قال: إنَّ {ق} اسمُ جبلٍ والمعنى: هو قافٌ والقرآنُ المجيدُ فليسَ بجيِّدٍ؛ لأنَّ ( قاف إذا كان اسماً للجبل فالوجهُ فيها الإعراب ) (٤).  
وأمَّا بَقِيَّةُ الأوجه فلم يتبيَّن للباحث فيها وجهٌ.

(٨)

{يَوْمَ} في قوله: {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ}

مبني على الفتح؛ في موضعٍ خبرٍ مرفوعٍ لمبتدأٍ محذوفٍ

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ١٣ **يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ**

**يُفْتَنُونَ** ﴿ [الذاريات: ١٢، ١٣] :

( واختلفَ أهلُ العربيةِ في وجهِ نصبِ "اليوم" في قوله: {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ}؛ فقال بعضُ نحويِّ البصرة: نُصِبَتْ عَلَى الوَقْتِ. والمعنى في: {أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ}. أي: متى يَوْمُ الدِّينِ؟ ففيلَ لهم: في {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ}؛ لأنَّ ذلكَ اليومَ طويلٌ، فيه الحسابُ وفيه فتنَتُهُمُ عَلَى النَّارِ.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٠١٧.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٠١٧. وانظر جامع البيان للطبري ٤٠٢/٢١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١٠١٧.

(٧) نفسه .



وقال بعض نحوي الكوفة: **إِنَّمَا نُصِبَتْ {يَوْمَ هَم}**؛ لِأَنَّكَ أَضَفْتَهُ إِلَى شَيْئَيْنِ، وَإِذَا أُضِيفَ "اليوم" و"الليلة" إلى اسمٍ له فعلٌ، وارتفعاً، نُصِبَ "اليوم"، وإن كان في موضع خفضٍ أو رفعٍ، وإذا أُضِيفَ إلى "فَعَلَّ" أو "يَفْعَلُّ"، أو إذا كان كذلك، ورفَعَهُ في موضع الرفع، وخفضَه في موضع الخفض يجوز، فلو قيل: **{يَوْمَ هَم عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ}**: فَرُفِعَ "يَوْمٌ"، لكانَ وجهًا، وَلَمْ يَقْرَأْ به أحدٌ من القُرَّاء.

وقال آخرُ منهم: **إِنَّمَا نَصَبَ {يَوْمَ هَمٌ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ}**؛ لِأَنَّهُ إِضَافَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ، فَنُصِبَ وَالتَّأْوِيلُ رَفْعٌ، وَلَوْ رَفَعَ لَجَازَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: مَتَى يَوْمُكَ؟ فَتَقُولُ: يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ. وَالرَّفْعُ الْوَجْهُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ قَابِلٌ اسْمًا، فَهَذَا الْوَجْهُ....

وَأَمَّا النَّصْبُ فِي "اليوم" فَلِأَنَّهَا إِضَافَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ، عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ قَوْلِ قَائِلِ ذَلِكَ (١).

اختلفَ النحويون في وجهِ نصبِ {يَوْمَ} في قوله تعالى: **{يَوْمَ هَم عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ}** فذهب الخليل (٢) من البصريين إلى أَنَّ {يَوْمَ} مبنيٌّ على الفتح؛ لِأَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ تُبْنَى إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ جَمَلَةً. وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُوه (٣).

وإليه ذهب الأحفش ومحلُّه عنده جرٌّ والتقدير: "في يومٍ هم على النار يُفْتَنُونَ" (٤). وإليه ذهب الزجاج أيضًا ومحلُّه عنده نصبٌ بمضمَرٍ تقديره: "يقعُ الجزاءُ يومَ هم على النار يفتنون"، أو رفعٌ (٥).

والقيسيُّ ومحلُّه لديه نصبٌ، على معنى: "الجزاءُ يومَ هم على النار يُفْتَنُونَ" (٦). والزحشرى وموضعه عنده نصبٌ بمضمَرٍ تقديره: "يقعُ يومَ هم على النار يفتنون"،

(١) جامع البيان ٢١/٤٩٧، ٤٩٨.

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٣٠، والمحرم الوجيز لابن عطية ١٧٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١١٧-١١٩، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٣٠، والمحرم الوجيز لابن عطية ١٧٦٢.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/٤٩٩، ٥٢٤.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٣٠.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٣٧.

أو رفعٌ بمضمّرٍ تقديره: "هو يومٌ هم على النار يفتنون" (١).  
والأنباريُّ ومحلُّه لديه رفعٌ على البدل من {يومٌ} في قوله: {يسألون أيّانَ يومٌ  
الدينِ} (٢).

والعكبريُّ ومحلُّه عنده رفعٌ خيراً وتقديره: "هو يومٌهم" (٣).  
كما ذهب الزجاجُ إلى أنّ {يومٌ} منصوبٌ على الظرفية حيث قال: ( ويجوزُ أن  
يكون لفظُه لفظَ نصبٍ ومعناه معنى رفعٍ ) (٤).  
وذهب الفراءُ إلى أنّ {يومٌ} مبنيٌّ؛ لأنّه أُضيفَ إلى جملة، ومحلُّه في الآية عنده جرٌّ  
أو رفعٌ، ولو قيل: "يومٌ هم على النارِ يُفتنون" لكان وجهًا عنده لم يقرأ به أحدٌ (٥).  
وذهب آخرٌ من نحوِّي الكوفة كما حكاه الطبريُّ ورجَّحه، إلى أنّ {يومٌ}  
منصوبٌ نصبَ بناءٍ؛ لأنّه مضافٌ إضافةً غيرَ محضةٍ، والرفعُ عنده هو الصحيحُ؛ بوصفه  
خبرًا كما لو كان في جواب: "متى يومٌك؟" قال: "يومٌ الخميس". ولم أقف على قائل  
هذا القول من الكوفيين.

و في نظر الباحث أنّ {يومٌ} مبنيٌّ؛ لأنّ إضافته غيرُ محضةٍ؛ لأنّه أُضيفَ إلى غير  
متمكّنٍ، وموضعه رفعٌ على البدل من {يومٌ} في قوله: {يسألون أيّانَ يومٌ الدينِ}؛  
لعدم حاجته إلى تقديرٍ مُقدَّرٍ، كما هو في الأوجه الأخرى.

---

(٦) انظر الكشاف ١٠٥٠.

(٧) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٣٢٥/٢.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٢٣/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣/٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٣٠، والمحرر الوجيز لابن عطية

١٧٦٢.

(٥) انظر: معاني القرآن ٨٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٣٠.

(٩)

{أُخْرَى} في قوله: {وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا} مبتدأ رفع بمقدّر "لكم"

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُمُ عَلَىٰ تَجْرَعٍ تُنَجِّكُم مِّنْ عَذَابِ ٱلْءَلِيمِ ۝١٠ تَوَّابُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٢ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٣﴾ [الصف: ١٠-١٣]:

( اختلف أهل العربية فيما نعتت به قوله: {وأخرى}؛ فقال بعض نحويي البصرة: معنى ذلك: "وتجارة أخرى". فعلى هذا القول يجب أن تكون {أخرى} في موضع خفض، عطفًا به على قوله: {هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم}. وقد يحتمل أن يكون رفعًا على الابتداء.

وكان بعض نحويي الكوفة يقول: هي في موضع رفع. أي: "ولكم أخرى في العاجل، مع ثواب الآخرة"، ثم قال: {نصر من الله} مفسرًا لـ "الأخرى".

والصواب من القول في ذلك عندي القول الثاني، وهو أنه معنيٌّ به: ولكم أخرى تُحبونها؛ لأنَّ قوله: {نصر من الله وفتح قريب} مُبينٌ عن أنَّ قوله: {وأخرى} في موضع رفع، ولو كان جاء ذلك خفضًا، حسن أن يُجعلَ قوله: {وأخرى} عطفًا على قوله: {تجارة}، فيكون تأويلُ الكلام حينئذٍ لو قرئ ذلك خفضًا: وعلى خلة أخرى تُحبونها. فمعنى الكلام إذا إذ كان الأمر كما وصفت: هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم؟ تؤمنون بالله ورسوله، يغفر لكم ذنوبكم، ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار، ولكم خلة أخرى سوى ذلك في الدنيا تُحبونها؛ نصر من الله لكم على أعدائكم، وفتح قريب يُعجله لكم (١).

يشير النص الذي ساقه الطبري إلى خلاف بين النحاة في توجيه إعراب {أخرى}، وفيه أقوال ثلاثة هي كالاتي:

الأول: أنها خفضٌ عطفًا على {تجارة} وهو مذهب الأخفش من البصريين (٢)، وأجازه النحاس (٣)، وهو الأوجه عند الأنباري (٤)، أي: "وتجارة أخرى" (٥)، أو أي:

(١) جامع البيان ٦١٩/٢٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٤٧، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٨١، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٨٥٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٤٨/٢٠، والبحر المحيط لأبي حيان ٢٦١/٨، والدر المصون للسمين ٣٢١/١٠.

(٢) انظر إعراب القرآن ١١٤٧.

(٣) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٣٦٤/٢.

(٥) انظر معاني القرآن له ٥٤١/٢.

"هل أدلكم على خلةٍ أخرى" (١).

**الثاني:** أنّها رفعٌ مبتدأٌ لخبرٍ محذوف، وهو مذهب الفراء من الكوفيّين (٢)، أي: ولكم أخرى (٣)، أو أي: ولكم خلةٌ أخرى (٤)، أو أي: وثمّ أخرى (٥).

وهو مذهب الزجاج، والمعنى عنده: ولكم تجارةٌ أخرى (٦)، وهو الأصحُّ عند النحاس (٧)، وهو مذهب الزمخشري والمعنى عنده: ولكم نعمةٌ أخرى (٨).

**الثالث:** أنّها نصبٌ بفعلٍ، قال بعضهم يُفسّره المذكور، وهو {تُحِبُّونَهَا} (٩)، أو بمقدّر وهو: يمنحكم، ورجّحه أبو حيّان (١٠). أو: يعطكم (١١).

والصوابُ في نظر الباحث حملُ {أخرى} على الرفعِ مبتدأً لخبرٍ تقديره: "لكم". لا على خفضٍ عطفاً على {تجارةٍ}؛ إذ ( يدلُّ على ذلك {نصرٌ من الله وفتحٌ قريبٌ} بالرفع، ولم يخفضا ) (١٢). كأنّه قال: ( ولكم إلى هذه النعمة المذكورة من المغفرة والثواب في الآجلة نعمةٌ أخرى عاجلةٌ محبوبَةٌ إليكم ثمّ فسّرها بقوله: {نصرٌ من الله وفتحٌ قريبٌ} ) (١٣).

أمّا قولُ مَنْ قال بنصبِ {أخرى} بفعلٍ مقدّرٍ فجائزٌ؛ لا ستجازة المعنى. وأمّا قولُ مَنْ قال: إنّ {أخرى} في موضعِ خفضٍ عطفاً على {تجارةٍ} فقولٌ

(١) انظر مشكل القرآن للقيسي ٦٨١.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٥٤/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١١٤٧، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٨١، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٨٥٤.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٥٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١١٤٧.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٨١.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٤٧/٢.

(٦) انظر معاني القرآن وإعراجه ١٣١/٥.

(٧) انظر إعراب القرآن ١١٤٧.

(٨) انظر الكشاف ١١٠٤.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٤٧/٢.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٢٦١/٨، والدر المصون للسمين ٣٢١/١٠.

(١١) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٤٧/٢، والدر المصون للسمين ٣٢١/١٠.

(١٢) إعراب القرآن للنحاس ١١٤٧.

(٢) الكشاف للزمخشري ١١٠٤.

ضعيف؛ ( لأنَّ هذه "الأخرى" ليست مِمَّا دَلَّتْ عليه، إِنَّمَا هي مِمَّا أُعْطِيَ تَمَنَّا وجزاءً على الإيمان والجهاد بالنفس والمال )<sup>(١)</sup>.

(١٠)

{أَحَدٌ} في قوله: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} خبرٌ مرفوعٌ بـ"هو" المقدَّر

قال الطبريُّ في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]:  
( واختلفَ أهلُ العربيةِ في الرَّافِعِ {أَحَدٌ}؛ فقال بعضهم: الرَّافِعُ له {اللهُ}،  
و{هو} عمادٌ بمنزلةِ الهاءِ في قوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩].  
وقال آخرونَ منهم: بل هو مرفوعٌ - وإنْ كانَ نكرةً - بالاستئناف، كقوله: {هذا

بعلي شيخٌ}. وقال: {هو الله}. جوابٌ لكلامٍ قومٌ قالوا له: ما الذي تعبدُ؟ قال: هو الله. ثم قيل: فما هو؟ قال: هو أحدٌ.

وقال آخرون: {أحدٌ}. بمعنى: واحد. وأنكرَ أن يكونَ العمادُ مُستأنفاً به، حتى يكونَ قبله حرفٌ من حروف الشكِّ، كـ"ظن" وأخواتها، و"كان" وذواتها، أو "إن" وما أشبهها. وهذا القولُ الثاني أشبهُ بمذاهب العربية (١).

تباينت إعرابات النحويين لقوله تعالى: {هو الله أحدٌ}؛ على النحو الآتي:  
الأوّل: إعرابُ {هو} عمادٌ، {الله} مبتدأ، خبره {أحدٌ}. قاله سيويه (٢)، والكسائي (٣).

الثاني: إعرابُ {هو} مبتدأ، خبره {الله}، و{أحدٌ} خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره "هو". قاله الفراء من الكوفيّين (٤) ورجّحه الطبري بوصفه الأحسن في مذاهب أهل العربية من حيث الصناعة والمعنى. وبهذا الوجه قال القرطبي أيضاً (٥).

الثالث: إعرابُ {هو} مبتدأ، خبره {الله}، و{أحدٌ} بدل من لفظ الجلالة. قاله الأخفش من البصريّين (٦)، وبنحوه قال الزجاج (٧). وابن خالويه (٨). وضعّفه ابن عطية (٩).

الرابع: إعرابُ {هو} ضمير الشأن مبتدأ أوّل، و{الله} مبتدأ ثانٍ، و{أحدٌ} خبر المبتدأ الثاني، والجملة {الله أحدٌ} خبرٌ {هو}. أجازه الزجاج من البصريّين (١٠)،

(١) جامع البيان ٧٣٠، ٧٢٩/٢٤.

(٢) انظر مجالس ثعلب ٤٢٢/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣، ومجالس ثعلب ٤٢٢/٢.

(٤) انظر معاني القرآن ٢٩٩/٣.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ٥٥٧/٢٢.

(٦) انظر: معاني القرآن ٥٨٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٧٨.

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه له ٢٩١/٥.

(٨) انظر إعراب ثلاثين سورةً من القرآن الكريم ٢٤٦، ٢٤٥.

(٩) انظر المحرر الوجيز ٢٠١١.

(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٩١/٥.

وقاله القيسي<sup>(١)</sup>، والزمخشري<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، والأنباري<sup>(٤)</sup>.

**الخامس:** إعرابُ {هـــــــــــــــــو} مبتدأ، و{الله} بدلٌ من الضمير {هـــــــــــــــــو}، و{أحدٌ} خبر<sup>(٥)</sup>.

وفي نظر الباحث أن في كُلِّ وجهٍ من وجوه الإعراب الماضية وجهًا مقبولًا، غيرَ إعراب الفراء من كونِ {أحدٌ} خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ لحاجته إلى التقدير، وعدمه أولى مع إمكانِ وجهٍ آخر، بله وجوهٌ أُخر.

## ( ١١ )

**رُفِعَتْ {وَصِيَّةٌ} فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ} بِـ "كُتِبَ"**

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] - بعد أن ذكر أن القراءة اختلفوا في قراءة "وصية" رفعًا ونصبًا - :  
( ثم اختلف أهل العربية في وجه رفع "الوصية" ؛ فقال بعضهم : رُفِعَتْ بمعنى: كُتِبَتْ عليهم الوصية. واعتلَّ في ذلك بأنَّها كذلك في قراءة عبد الله .

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٨١١ .

(٧) انظر الكشاف ١٢٢٨ .

(٨) انظر المحرر الوجيز ٢٠١١ .

(٩) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٤٦١/٢ .

(٥) انظر نفسه .



فتأويل الكلام على ما قاله هذا القائل: والذين يُتَوَقَّفُونَ منكم ويَدْرُونَ أزواجًا، كُتِبَ عليهم وصِيَّةٌ لأزواجهم. ثُمَّ تُرِكَ ذِكْرُ "كُتِبَ" و رُفِعَتِ "الوصِيَّةُ" بذلك المعنى، وإن كان متروكًا ذِكْرُهُ .

وقال آخرون منهم : بل "الوصِيَّةُ" مرفوعةٌ بقوله: {لأزواجهم} فتأويل:  
لأزواجهم وصِيَّةٌ .

**والقولُ الأوَّلُ أَوْلَى بالصَّوابِ في ذلك** ، وهو أن تكون الوصِيَّةُ - إذا رُفِعَتْ - بمعنى: كُتِبَ عليكم وصِيَّةٌ لأزواجكم. لأنَّ العربَ تُضْمِرُ النكراتِ مرافعها قبلها إذا أضمَّرتْ، فإذا أظهرتْ بدأتْ به قبلها فتقولُ: "جاءني رجلٌ اليومَ". وإذا قالوا: "رجلٌ جاءني اليومَ". لم يكادوا أن يقولوه إلَّا والرجلُ حاضرٌ يُشِيرُونَ إليه بـ"هذا"، أو غائبٌ قد عَلِمَ المُخْبِرُ عنه خبره، أو بحذفِ "هذا" وإضماره، وإن حذَفُوهُ لمعرفةِ السامعِ. بمعنى المتكلمِ، كما قال اللهُ تعالى ذكْرُهُ: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]، و ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١]، فكذلك ذلك في قوله: {وصِيَّةٌ لأزواجهم} (١).

يُخبرُ النصُّ السابق عن مذاهب النحويِّين في رفعِ "وصِيَّةٌ" من قوله تعالى: {وصِيَّةٌ لأزواجهم}، فذكر الطبريُّ قولين ولم ينسبهما؛ القولُ الأوَّلُ: أنَّ "وصِيَّةٌ" رُفِعَتْ بفعلٍ تقديره "كُتِبَ" ورجَّحه؛ بوصفه طريقةً من طرائق العرب في كلامهم؛ لأنهم يُضْمِرُونَ في النكراتِ مرافعها قبلها إذا أضمَّرتْ، وهو قولُ الفرَّاءِ من الكوفيِّين (٢). والقولُ الآخر: هو أنَّ "وصِيَّةٌ" رُفِعَتْ بـ"لأزواجهم"، وهو قولُ الأخفشِ من البصريِّين (٣)، ونسبه أبو زرعة إلى نحويِّ البصرة (٤)، وأجازه أبو بكر بن الأنباري (٥)، وحسنه ابن

(١) جامع البيان ٤/٣٩٧، ٣٩٨ .

(٢) انظر معاني القرآن ١/١٥٦ .

(٣) انظر معاني القرآن ١/١٩٢ .

(٤) انظر حجة القراءات ١٣٨ .

(٥) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٨٨ .

عطية<sup>(١)</sup>، ورجَّحه أبو حيان<sup>(٢)</sup>.

وهناك قولٌ ثالثٌ: وهو أنَّ "وصيةً" مرفوعةً مبتدأً، خبره محذوفٌ هو "عليهم"، والتقدير: فعليهم وصيةٌ لأزواجهم، و"لأزواجهم" نعت، وهذا القول منسوبٌ لنحويي البصرة<sup>(٣)</sup>، وقاله الزجاج من البصريين<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، والقيسي<sup>(٦)</sup>، وابن عطية وجهًا آخر لديه<sup>(٧)</sup>، والأنباري<sup>(٨)</sup>، والعكبري<sup>(٩)</sup>.

وقولٌ رابعٌ: وهو أنَّ {وصيةً} مرفوعةٌ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: هي وصيةٌ لأزواجهم، وهو قولٌ أبي بكر بن الأنباري<sup>(١٠)</sup>.

والذي يراه الباحث هو قولٌ مَنْ قال: إنَّ {وصيةً} مرفوعةٌ بـ{لأزواجهم}؛ لصحَّته من حيث الصناعة النحوية والمعنى، وعدم حاجة السياق إلى تقدير. كما يصحُّ قولٌ مَنْ قال: إنَّ {وصيةً} مرفوعةٌ بمحذوفٍ تقديره: "عليهم وصيةً"، وكذا قولٌ مَنْ قال: إنَّ {وصيةً} مرفوعةٌ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: "هي وصيةٌ لأزواجهم"، من حيث الصناعة والمعنى، وإنَّ كانا في حاجةٍ إلى تقديرٍ محذوفٍ؛ لأنَّ حذفَ المبتدأ والخبر يجوزُ مع إمكان تقديره بما يتسق ومعنى السياق.

وأما قولٌ مَنْ قال: إنَّ {وصيةً} مرفوعةٌ بفعلٍ محذوفٍ، فبعيدٌ لأنَّ حذفَ الفعل وإبقاء مرفوعه شاذٌّ إذا لم يُوجد مُفسَّرٌ، ولا مفسَّرٌ ههنا.

(٥) انظر المحرر الوجيز ٢١٧ .

(٦) انظر البحر المحيط ٢٥٤/٢ .

(٣) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ١٣٨ .

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/١ .

(٩) انظر إعراب القرآن ١٠١ .

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ١٠٩ .

(٧) انظر المحرر الوجيز ٢١٧ .

(٨) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ١٤٨/١ .

(١٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٤٣/١ .

(١٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٨٨ .

(١٢)

نصب {حُسْنًا} في قوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا} بـ "أَنْ يَفْعَلَ"

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]:

( يقول تعالى ذكره: ووصينا الإنسان فيما أنزلنا إلى رسوله بوالديه، أن يفعل بهما حسناً .

واختلف أهل العربية في وجه نصب "الحسن"؛ فقال بعض نحويي البصرة: نُصِبَ ذلك على نية تكرير {وصينا}. وكان معنى الكلام عنده: ووصينا الإنسان بوالديه، ووصيناه حسناً. وقال: قد يقول الرجل: وصيته خيراً. أي: بخير.

وقال بعض نحويي الكوفة: معنى ذلك: ووصينا الإنسان أن يفعل حسناً. ولكن العرب تُسْقِطُ من الكلام بعضه، إذا كان فيما بقي الدلالة على ما سقط، وتُعْمَلُ ما بقي فيما كان يعمل فيه المحذوف، فنُصِبَ قوله: {حسناً}، وإن كان المعنى ما وصفت {وصينا}؛ لأنه قد ناب عن الساقط. وأنشد في ذلك:

عَجِبْتُ مِنْ دَهْمَاءَ إِذْ تَشْكُونَا  
وَمِنْ أَبِي دَهْمَاءَ إِذْ يُوصِينَا  
خَيْرًا بِهَا كَأَنَّنا جَافُونَا

وقال: معنى قوله: يوصينا خيراً: أن نفعل بها خيراً. فاكتمى بـ"يوصينا" منه. وقال

ذلك نحو قوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣]. أي: بمسح مسحاً (١).

يوضح النص الذي ساقه الطبري الخلاف بين النحويين في وجه نصب {حسناً}؛

فذهب البصريون (٢) إلى أن {حسناً} مفعول منصوب على نية تكرير {وصينا}، وهو قول الأخفش (٣)، وابن قتيبة (٤).

كما ذهب الأخفش في قول له آخر إلى أن {حسناً} منصوب بتزع الخافض،

(١) جامع البيان ٣٦٢/١٨.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٤٠/١٥.

(٣) انظر معاني القرآن ٤٧٣/٢.

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن ٢٣٦.

حيث قال: ( وقد يقول الرجلُ: "وصيَّته خيراً"، أي: "بخير" )<sup>(١)</sup>.  
وذهب الكوفيون<sup>(٢)</sup> إلى أنَّ {حُسناً} منصوبٌ بـ"أَنْ يَفْعَلَ". وقال به الزجاج  
من البصريين<sup>(٣)</sup>، ورجَّحه الطبريُّ ذاكراً عنهم علَّةُ هذا الوجه، وهي أنَّ العرب تحذف  
من الكلام بعضه إذا كان في المذكور ما يدلُّ عليه.

وذهب آخرُ إلى أنَّه مصدرٌ مؤكَّدٌ لفعلٍ مضمرٍ، أي: يَحْسُنُ حُسناً<sup>(٤)</sup>.  
وذهب آخرُ إلى أنَّه مفعولٌ على التضمين، على معنى: ألزمناهُ حُسناً<sup>(٥)</sup>.  
وذهب الزمخشريُّ في {حُسناً} مذهبتين: أحدهما: أنَّه معمولٌ مفعولٌ لمصدرٍ  
محذوف، والتقدير: ووصيَّناهُ بإيتاءِ والدَيْهِ حُسناً، والآخر: أنَّه منصوبٌ انتصاباً "زيداً"  
في قولٍ مَنْ قَالَ لِمَنْ رآه مَقْبِلاً عَلَى الضَّرْبِ: زيداً، والمعنى: اضربُ زيداً<sup>(٦)</sup>.

والرَّاجح في نظر الباحث قول مَنْ حكى قوله الطبريُّ من الكوفيِّين ؛ لأنَّ الفعل  
( "وصيَّ" حكمه حكم "أمر" في معناه وتصرفه، يُقالُ: وصيَّتُ زيداً بأنْ يَفْعَلَ خيراً  
كما تقول: أمرته بأنْ يَفْعَلَ، ومنه قول الإصلاحي:

وذبيانيٌّ \_\_\_\_\_ وَصَّيَّةٌ وَصَّيْتُ بِنَيْهَا بِأَنْ

كذب القراطيف والقروف

كما لو قال: أمرتهم بأن ينتهبوها )<sup>(٧)</sup>.

أمَّا قولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ {حُسناً} مصدرٌ مؤكَّدٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: يَحْسُنُ حُسناً  
فيرُدُّه ( أنَّ عاملَ المؤكَّد لا يُحذفُ )<sup>(٨)</sup>.

(٣) معاني القرآن ٤٧٣/٢ . وانظر: ٥٠٥/٢، والدر المصون ١١/٩ إذ ذكر هذا القول بغير نسبة.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٤٠/١٥، والدر المصون للسمين ١١/٩.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢١/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٧٢٦.

(٤) انظر الدر المصون للسمين ١١/٩.

(٥) انظر نفسه.

(٦) انظر: الكشاف للزمخشري ٨١٤، والدر المصون للسمين ١١/٩.

(٧) الكشاف للزمخشري ٨١٤.

(٨) الدر المصون للسمين ١١/٩.

وأما الأقوالُ الأخرى فبعيدةٌ؛ لُبُّعِدِ المعنى ، وتكُلِّفُ التقدير.

(١٣)

اللامُ في قوله تعالى: {لإِيلَافِ قُرَيْشٍ} للتعجُّبِ،

## متعلقة بمضمّر تقديره: "اعجبوا"

قال الطبري: ( واختلفَ أهلُ العريضةِ في

المعنى الجالبِ هذه اللام في قوله:

﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]؛ فكانَ بعضُ نحوِّي البصرة يقول: الجالبُ لها قوله:

﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]. فهي في قول هذا القائلِ صلةٌ لقوله:

{جعلهم}. فالواجب على هذا القول أن يكون معنى الكلام: ففعلنا بأصحابِ الفيلِ هذا الفعلَ نعمةً مِنَّا على أهلِ هذا البيت، وإحسانًا مِنَّا إليهم، إلى نعمتنا عليهم في رحلة الشتاء والصيف. فتكون اللامُ في قوله: {لَا يَلْفُ} بمعنى "إلى"، فكأنه قيل: نعمةٌ لنعمةٍ، وإلى نعمةٍ. لأنَّ "إلى" موضع اللام، واللام موضعُ "إلى". وقد قال معنى هذا القول بعضُ أهلِ التأويل.

وكان بعضُ نحوِّي الكوفة يقول: قد قيلَ هذا القولُ، ويقالُ: إِنَّه تبارك وتعالى عَجَبَ نبيّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: اعْجَبْ يَا مُحَمَّدٌ لِنِعَمِ اللهِ عَلَى قُرَيْشٍ فِي إِيْلَافِهِمْ رَحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ. ثُمَّ قَالَ: فَلَا يَتَشَاغَلُوا بِذَلِكَ عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَاتِّبَاعِهِ. يستدلُّ

بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ [قريش: ٣].

وأولى الأقوالِ في ذلك عندي بالصواب أن يُقالَ: إنَّ هذه اللامَ بمعنى التعجبِ، وإنَّ معنى الكلام: اعجبوا لإيلافِ قريشِ رحلة الشتاء والصيف، وتركيهِم عبادةَ ربِّ هذا البيت، الذي أطعمهم من جوعٍ، وآمنهم من خوفٍ. والعربُ إذا جاءتْ بهذه اللامِ، فأدخلوها في الكلامِ للتعجبِ، اكتفوا بها دليلًا على التعجبِ من إظهارِ الفعلِ الذي يجلبها، كما قال الشاعرُ:

أغرَّكَ أن قالوا لقرّة شاعرًا      فيا لأباه من عريفٍ وشاعرٍ

فاكتفي باللام دليلًا على التعجبِ من إظهارِ الفعلِ، وإنما الكلامُ: أغرَّكَ أن قالوا: اعجبوا لقرّة شاعرًا. فكذلك قوله: {لَا يَلْفُ}.

وأما القولُ الذي قاله من حكينا قوله: إنَّها من صلة قوله: {فجعلهم كعصفٍ

مأكول}. فإن ذلك لو كان كذلك، لوجب أن يكون {إيلاف} بعض {ألم تر}، وأن لا تكون سورة منفصلة من {ألم تر}. وفي إجماع جميع المسلمين على أنهما سورتان تامتان، كل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى، ما يُبين عن فساد القول الذي قاله من قال ذلك، ولو كان قوله: {إيلاف قريش} من صلة قوله: {فجعلهم كعصف مأكول}، لم تكن {ألم تر} تاماً حتى تُوصل بقوله: {إيلاف قريش}؛ لأن الكلام لا يتم إلا بانقضاء الخبر الذي ذكر. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل (١).

اختلف النحويون فيما نصَّ عليه الطبري في متعلق اللام في قوله: {إيلاف قريش}.

فذهب الخليل وسيبويه من البصريين إلى أن متعلقها هو الفعل {فليعبدوا} حيث قال سيبويه: ( وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢] - بفتح همزة "إن" - ، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال: ونظيرها: {إيلاف قريش}؛ لأنه إنما: لذلك {فليعبدوا} (٢).

وهو مذهب الزجاج؛ إذ قال: ( وقال النحويون الذين تُرتضى عربيتهم: هذه اللام معناها متصل بما بعد {فليعبدوا} (٣)، ومذهب النحاس؛ إذ جعله أصح الأقوال (٤)، ومذهب الزمخشري (٥)، والعكبري (١).

(١) جامع البيان ٢٤/٦٤٧-٦٥٠.

(٢) الكتاب ٣/١٢٦، ١٢٧. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٦٦، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن حالويه ٢/٥٣٤، وإعراب ثلاثين سورة من القآن الكريم له أيضاً ٢١٠، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٨٠٤، وإعراب القرآن للأصفهاني ٥٥٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢/٤٩٦، والبحر المحيظ لأبي حيان ٨/٥١٤، والدر المصون للسمين ١٠/١١٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٨٠.

(٤) انظر إعراب القرآن ١٣٦٦.

(٥) انظر: الكشاف ١٢٢٢، والدر المصون للسمين ١٠/١١٢.



وزهب أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>، والأخفش<sup>(٣)</sup> إلى أن اللام في قوله: {إيلاف} متعلقٌ  
بـ {فجعلهم كعصفٍ مأكولٍ}، وبذا فهو بعضُ سورة الفيل. وهو ما نقله الطبريُّ  
عن بعض نحوِّي البصرة. وهو أحدُ قولي الفراء من الكوفيِّين<sup>(٤)</sup>.

وزهب الكسائيُّ<sup>(٥)</sup>، والفراء<sup>(٦)</sup> في قوله الآخر، والأخفش من البصريِّين فيما  
حكى عنه<sup>(٧)</sup>، إلى أن {إيلاف} متعلقٌ بمضمرٍ تقديره: {اعجبوا}. وهو ما نقله  
الطبريُّ عن بعض نحوِّي الكوفةٍ ورجَّحه بوصف العرب إذا جاءت باللام فأدخلوها في  
الكلام للتعجبِ اكتفوا بها دليلاً على التعجب من إظهار الفعل الذي يجلبها، فضلاً عن  
أن هذا القولَ مرَّجَّحٌ لدى الطبريِّ لأنَّ أهلَ التأويل قالوا به.

وفي نظر الباحث أن {إيلاف قريش} متعلقٌ بـ {فليعبُدوا}؛ إذ لا إضمار فيه  
(٨).

ويمكنُ تعلقها بمضمرٍ {اعجبوا}؛ إذ يشهدُ له من قول العرب قولهم: "لله أبوك"  
ففي اللام معنى التعجب<sup>(٩)</sup>، وقول النابغة الذبياني<sup>(١٠)</sup>:

أَتَخَذُلُ نَاصِرِي وَنُعِزُّ عَبَسًا      أَيْرُبُوعَ بَنَ غَيْظٍ لِلْمِعَنِّ

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٩٠/٢.

(١) انظر مجاز القرآن ٣١٢/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ٥٨٥/٢، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٨٠٤، والمحرر الوجيز لابن عطية ٢٠٠٦.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢٩٣/٣، وإعراب ثلاثين سورةً من القرآن لابن خالويه ٢١٠، والجامع لأحكام  
القرآن للقرطبي ٤٩٦/٢٢.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٩٧/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٥١٤/٨.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢٩٣/٣، ومجالس ثعلب ٢٢٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٦٦، وإعراب ثلاثين  
سورةً من القرآن لابن خالويه ٢١٠، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٨٠٤، وإعراب القرآن للأصفهاني  
٥٥٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٥١٤/٨.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٩٧/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٥١٤/٨.

(٨) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٦٦.

(٩) انظر نفسه.

(٩) انظر ديوانه ١٩٧.

معناه: اعجبوا للمعنى<sup>(١)</sup>.

أمّا قول مَنْ قال بتعلّقها بـ {جعلهم كعصفٍ مأكولٍ} فيردّه إجماعُ الجميع على  
الفصلِ بينَ {لإيلافهم}، وبينَ {ألَمْ تَرَ} (٢).

---

(١) انظر إعراب ثلاثين سورةً من القرآن لابن خالويه ٢١٠، ٢١١.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٦٦، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٨٠٤، والبحر المحيط لأبي حيان

(١٤)

## جوابُ القسم في قوله تعالى: {والتَّازِعَاتِ غَرْقًا} محذوفٌ

قال الطبري: ( واختلف أهل العربية في موضع جواب قوله: ﴿والتَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: ١]، فقال بعض نحويي البصرة: قوله: {والتَّازِعَاتِ غَرْقًا} قسم، والله أعلم على: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى﴾ [النازعات: ٢٦]، وإن شئت جعلتها على: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦]، ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ [النازعات: ٨]. وهو كما قال الله وشاء أن يكون في كل هذا وفي كل الأمور.

وقال بعض نحويي الكوفة: جوابُ القسم في {التَّازِعَاتِ} مِمَّا تُرِكَ؛ لمعرفة السامعين بالمعنى، كأنه لو ظهرَ كان: لَتُبْعَثَنَّ وَلَتَحَاسَبُنَّ. قال: ويدلُّ على ذلك: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا نَّخْرَةً﴾ [النازعات: ١١]. ألا ترى أنه كالجواب لقوله: لَتُبْعَثَنَّ. إذ قال: أئذا كُنَّا عِظْمًا نَّخْرَةً تُبْعَثُ؟!

وقال آخرُ منهم: نحو هذا، غيرَ أنه قال: لا يجوزُ حذفُ اللامِ في جوابِ اليمين؛ لأنها إذا حُذِفَتْ لم يُعْرَفْ موضعُها، وذلك أنَّها تلي كلَّ كلامٍ. والصَّوابُ من القولِ عندنا أنَّ جوابَ القسمِ في هذا الموضع، مِمَّا اسْتُغْنِيَ عنه بدلالةِ الكلامِ، فَتُرِكَ ذِكْرُهُ (١).

هذا النصُّ الذي ساقه الطبريُّ يشهدُ إلى  
الخلافِ في جوابِ القسمِ {والتَّازِعَاتِ}،

فذهب الأخص من البصريين إلى جواز أن يكون جواب القسم ههنا {إن في ذلك لعلبة لمن يخشى}، أو {يوم ترجف الراجفة \* تتبعها الرادفة \* قلوب يومئذ واجفة} {والنازعات} على التقديم والتأخير، أو لـ {يوم ترجف الراجفة \* تتبعها الرادفة} فحذفت اللام (١).

وذهب أبو حاتم السجستاني إلى أن جوابه: ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤] على تقدير: {فإذا هم بالساهرة} {والنازعات} هو على التقديم والتأخير (٢).  
 وذهب الفراء (٣)، وأبو بكر بن الأنباري (٤)، من الكوفيين إلى أن جواب القسم محذوف مما ترك ذكره لمعرفة السامعين به وتقديره: "التبعثن" أو "التحاسبين"؛ إذ يدل عليه قوله: {أئذا كنا عظاماً نخرة}. وهو ما نص عليه الطبري عن بعض نحويي الكوفة ورجحه بوصف ذلك من سنن كلام العرب؛ إذ تحذف من كلامها ما يعرفه السامعون بالمعنى.  
 وتبع الفراء و أبو بكر بن الأنباري في قوله \_\_\_\_\_  
 الزجاج (٥)، والنحاس (٦)، والقيسي (٧)، والزمخشري (٨)، وأبو حيان (٩)، والقرطبي (١٠).

غير أن الزجاج والقيسي استدلا على جواب القسم المتروك بقوله: ﴿يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: ١٠]، واستدل الزمخشري بدلالة ما بعده عليه من ذكر

(١) انظر معاني القرآن ٥٦٥/٢.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري ٥١٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٤/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٤١٢/٨، والدر المصون للسمين ٦٦٩/١٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢٣١/٣، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٩٤٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٤/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٤١٢/٨.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥١٩.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٦/٥، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٩٤٤.

(٦) انظر إعراب القرآن ١٢٦٥.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٧٤٩.

(٨) انظر الكشاف ١١٧٥.

(٩) انظر البحر المحيط ٤١٢/٨.

(١٠) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٤/٢٢.

يوم القيامة.

وقيل: إنَّ جواب القسم {والنازعات} هو: {إنَّ في ذلك لعبرة لمن يخشى} (١).

وقيل: هو: {هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى} [النازعات: ١٥]؛ لأنَّه في تقدير: قد أتاك (٢).

وفي نظر الباحث أنَّ الرَّاجِحَ هو قول الكوفيِّين: إنَّ جوابَ القسم في {والنازعات} متروكٌ، للعلم به، وتقديره: لَتُبْعُنَّ، يدلُّ عليه ما بعده {أئذا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً}.

أمَّا قول مَنْ قال: إنَّ الجوابَ هو {إنَّ في ذلك لعبرة لمن يخشى}، فبعيدٌ؛ لأنَّه قد فُصِّلَ بينه وبين القسم، وتباعدَ عنه (٣).

وأمَّا قول مَنْ قال: إنَّ الجوابَ هو: "اليومَ ترجفُ الرَّاجفةُ" فحذفت اللام، فبعيدٌ أيضًا؛ (لأنَّ اللامَ ليست مِمَّا يُحذفُ لأنَّها تقعُ بعدَ أكثرِ الأشياءِ، فلا يُعلمُ مِنْ أَيْنَ حُذِفَتْ، ولو جازَ حذْفُها لجاز: والله زيدٌ منطلقٌ، بمعنى اللام) (٤).

وأمَّا قول مَنْ قال: إنَّ الجوابَ هو على تقدير: {اليومَ ترجفُ الرَّاجفةُ} \* تتبعها الرَّادفةُ \* قلوبٌ يومئذٍ واجفةٌ {والنازعات} على التقديم والتأخير، فبعيدٌ أيضًا؛ لأنَّ ذلك التقديم والتأخير لا داعيَ له، وهو خلافُ الأصل.

وأمَّا قول مَنْ قال: إنَّ الجوابَ هو: {فإذا هم بالسَّاهرة} {والنازعات} على التقديم والتأخير، فـ( غلطٌ بيِّنٌ؛ لأنَّ الفاءَ لا يُبتدأُ بها {والنازعات} أوَّلَ السورة ) (٥).

وأمَّا قول مَنْ قال: إنَّ الجوابَ هو: {هل أتاك حديثُ موسى} في تقدير: قد

(١١) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٧٢/٢.

(١) انظر: الجامع في أحكام القرآن للقرطبي ٤٤/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٤١٢/٨، والدر المصون للسمين ٦٦٩/١٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢٦٥، والمحور الوجيز لابن عطية ١٩٤٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٤/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٤١٢/٨، والدر المصون للسمين ٦٦٨/١٠.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٢٦٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٢٦٦. وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٤/٢٢، والبحر المحيط لأبي

حيان ٤١٢/٨، والدر المصون للسمين ٦٦٩/١٠.

أتاك، فغلط؛ لأن {هل} لا تكون بمعنى "قد" إلا في الاستفهام خاصة كما قاله  
الزمخشري<sup>(١)</sup>.

(١٥)

### جواب القسم في قوله: {والسماء ذات البروج} محذوف

قال الطبري: ( واختلِفَ في موضع جواب القسم بقوله: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ} )

[البروج: ١] ؛ فقال بعضهم: جوابه: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ} [البروج: ١٢].

وقال بعض نحويي البصرة: موضع قسمها، والله أعلم، على: {قُتِلَ أَصْحَابُ

الْأَخْذُودِ} [البروج: ٤] أضمير اللام كما قال: {وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا} [الشمس: ١] {قَدْ

أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا} [الشمس: ٩]. يريد - إن شاء الله - : لقد أفلح من زكَّاهَا. فألقى

اللام. وإن شئت قلت: على التقديم، كأنه قال: "قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ  
البروج".

وقال بعض نحويي الكوفة: يُقَالُ: في التفسير: إن جواب القسم في قوله: {قُتِلَ}.

كما كان قسم {والشمس وضحاها} في قوله: {قد أفلح}. هذا في التفسير. قال:

ولم نجد من العرب تدع القسم بغير لامٍ يُسْتَقْبَلُ بها، أو "لا"، أو "إن"، أو "ما"، فإن

يكن ذلك كذلك، فكأنه مما ترك فيه الجواب، ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر،

كما قيل: يألئها الإنسان. في كثير من الكلام.

وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: جواب القسم في ذلك

متروك، والخبر مستأنف؛ لأن علامة جواب القسم لا تحذفها العرب من الكلام إذا

(١) انظر: الكشف ١١٦٣، والدر المصون للسمين ١٠/٥٩٠، ٦٦٩.

أَجَابَتْهُ (١).

يُبرِزُ النصُّ الماضيَ خلافَ النحاةِ في جوابِ القسمِ في قوله: {والسماءِ ذاتِ البروجِ}.

ذهبَ الأَخفشُ من البصريينَ إلى أنَّ جوابَ القسمِ في: {والسماءِ ذاتِ البروجِ} هو {قُتِلَ أصحابُ الأَخدودِ}، حيثُ أضمَرَ اللامَ، مثله قوله: {والشمسِ وضحاها} {قد أفلحَ مَنْ زَكَّاهَا}. أو: {قُتِلَ أصحابُ الأَخدودِ} {والسماءِ ذاتِ البروجِ} على التقديمِ والتأخيرِ (٢)، وهو ما نقله الطبريُّ بنصِّه عن بعضِ أهلِ البصرة. وقال بالوجه الآخر الذي ذكره الأَخفشُ أبو حاتمِ السجستاني (٣).

وجعلَ القرطبيُّ الوجهَ الأوَّلَ وهو أنَّ جوابَ {والسماءِ ذاتِ البروجِ} هو {قُتِلَ أصحابُ الأَخدودِ} قولَ الفراءِ (٤)، وليس كذلك؛ لأنَّ الفراءَ في معانيه قد رَدَّه بوصفه قولَ أهلِ التفسيرِ، ولأنَّه لم يجد من العربِ مَنْ هذا مسلكُه، ورجَّحَ غيره كما سيأتي. وقال ابنُ مالك (٥) وأبو حيَّان (٦) بالوجهِ الأوَّلِ من الوجهين اللذين ذكرهما الأَخفشُ، وقال بالقول الآخرِ منهما القيسيُّ (٧)، واختاره أبو حيَّان (٨)، والسمين (٩). وذهبَ المبرِّدُ من البصريينَ إلى أنَّ جوابَ القسمِ هو {إنَّ بطشَ ربِّكَ لشديدٌ} حيثُ قال: (واعلم أنَّ القسمَ قد يؤكِّدُ بما يصدِّقُ الخبرَ قبلَ ذكرِ المقسمِ عليه، ثمَّ يُذكرُ ما يقعُ عليه القسمِ. فمنَ ذلك قولُه عزَّ وجلَّ: {والسماءِ ذاتِ البروجِ}، واليومِ

(١) جامع البيان ٢٤/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٥٧٥.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري ٥٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٩٩، والجامع

لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢/١٨٤.

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٢/١٨٤.

(٤) انظر شرح تسهيل الفوائد ٣/٢١٣.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٧٧٧.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٧٦٣.

(٧) انظر البحر المحيط ٨/٤٤٣.

(٨) انظر الدر المصون ١٠/٧٤٣.

الموعود، وشاهد ومشهود { ثم ذكر قصة أصحاب الأخدود توكيداً. وإنما وقع القسم على قوله: { إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ } (١)، وذهب إليه الزجاج (٢)، وأجازه الأنباري (٣)، وهو ما ذكره الطبري عن بعضهم في مستهل نصّه. وذهب الفراء (٤)، وأبو بكر بن الأنباري (٥) من الكوفيّين إلى أنّ جواب القسم متروكٌ وقوله: { قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ } في موضع الجواب. وذهب إليه الزمخشري (٦)، وأجازه الأنباري (٧)، والعكبري (٨). وذهب آخرٌ إلى أنّ الجواب هو: { إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ } (٩).

وفي نظر الباحث أنّ جواب القسم محذوفٌ للعلم به. ويمكن أيضاً جعل جواب القسم هو { قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ }، على حذف اللام، إذ الأصل: لَقُتِلَ، وحسن حذف اللام ههنا للطول (١٠) كما في قول امرئ القيس (١١):

حَافَتْ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً

فاجر \_\_\_\_\_ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ  
أما قول من قال: إنّ الجواب هو { إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ } أو { إِنَّ

- 
- (١) المقتضب ٣٣٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٩٩. وانظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤٤٣/٨، والدر المصون للسمين ٧٤٣/٨.
- (١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٣٧/٥.
- (١١) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٤٢٣/٢.
- (٤) انظر: معاني القرآن ٢٥٣/٣، وإعراب القرآن للأصفهاني ٥١١.
- (٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨٤/٢٢.
- (٦) انظر الكشاف ١١٩١.
- (٤) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٤٢٣/٢.
- (٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٧٧/٢.
- (٩) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤٤٣/٨، والدر المصون للسمين ٧٤٣/١٠.
- (٧) انظر الدر المصون للسمين ٧٤٣/١٠.
- (٨) انظر: ديوانه ١٨٣، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنمري ٤٨.



بطشَ رَبِّكَ} فبعيدٌ؛ للفصلِ بين القسم وجوابه وطول الكلام بينهما.  
وأما قولُ مَنْ قال: {قتل أصحابُ الأُخدود، والسماءِ ذاتِ البروج} على تقديم  
الجواب وتأخير القسم، فغلطٌ؛ لأنَّ النحويين قد أجمعوا على أنَّه لا يجوزُ: والله قام زيدٌ  
بمعنى: قام زيدٌ والله، على اعتبار أنَّ الأصلَ في القسم إذا ابتدئَ به لم يجز أن يُلغى ولا  
يُنوى به التأخير<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثالث

# المطابقة

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٢٩٩.

(١)

أُنْتُت "الكبيرة" في قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً}

لتأنيث التولية والتحويلة

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} [البقرة: ١٤٣]:  
( وقال بعضُ نحوِّي البصرة: أُنْتُت "الكبيرة" لتأنيث "القبلة"، وإيَّاهَا عني جَلَّ  
ثناؤُه بقوله: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً}.

وقال بعضُ نحوِّي الكوفة: بل أُنْتُت "الكبيرة" لتأنيث "التولية" و"التحويلة".  
فتأويل الكلام على معنى ما تأوَّله قائلو هذه المقالة: وما جعلنا تحويلتنا إِيَّاكَ عن  
القبلة التي كُنْتَ عَلَيْهَا وَتَوَلَّيْتَنَا عَنْهَا، إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَيَّ  
عَقْبِي، وَإِنْ كَانَتْ تَحْوِيلَتُنَا إِيَّاكَ عَنْهَا وَتَوَلَّيْتَنَا لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَيَّ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ.

وهذا التأويلُ أَوْلَى التَأْوِيلَاتِ عِنْدِي بِالصَّوَابِ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ إِنَّمَا كَبَّرَ عَلَيْهِمْ تَحْوِيلُ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ الْأُولَى إِلَى الْأُخْرَى، لَا عَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَلَا  
الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ الْأُولَى وَالصَّلَاةَ قَدْ كَانَتْ وَهِيَ غَيْرُ كَبِيرَةٍ عَلَيْهِمْ. إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ مُوجَّهٌ  
تَأْنِيثَ الْكَبِيرَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَقُولُ: اجْتَرَى بِذِكْرِ الْقِبْلَةِ مِنْ ذِكْرِ التَّوْلِيَةِ وَالتَّحْوِيلَةِ؛

لدلالة الكلام على معنى ذلك (١).

يُبرزُ النصُّ السابقُ تباين آراء النحويين في علة تأنيث "كبيرة" بسبب التاء في "كانت" التي تخبر عن اسم "كان" المضمرة المؤنث، هذا التباين أوجد أقوالاً أربعة هي:

**القول الأول:** أن "كبيرة" أنثت لتأنيث "القبلة" وهو قول الأخفش (٢)، والزجاج (٣) من البصريين.

وبه قال الزمخشري (٤)، وابن عطية (٥)، والعكبري (٦)، وأبو حيان (٧)، والسمين (٨) وجهًا من الوجوه.

**القول الثاني:** أن "كبيرة" أنثت لتأنيث "التولية" و"التحويلة" نسبة الطبري إلى بعض الكوفيين ورجحه لعله دلالة السياق على معنى ذلك، ولم أفهم على رأيهم فيما بين يدي من مصادر. ورجح القيسي أن يكون التأنيث راجعاً للتولية حسب، حيث قال: ( "كبيرة" خبر "كان"، واسم "كان" مضمرة فيها بمعنى التولية، أي: وإن كانت التولية نحو المسجد الحرام لكبيرة ) (٩).

ذكره الأنباري (١٠)، ورجحه العكبري (١١)، والقرطبي (١٢)، والسمين (١).

- 
- (١) جامع البيان ٦٤٩/٢ .
- (٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٦١، وإعراب القرآن للنحاس ٦٩، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٩٨/١ .
- (٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/١٩٢، ١٩٣ .
- (١) انظر الكشاف ١٠١ .
- (٢) انظر المحرر الوجيز ١٤١ .
- (٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٩٨ .
- (٤) انظر البحر المحيط ١/٥٩٨ .
- (٥) انظر الدر المصون ٢/١٥٦ .
- (٩) مشكل إعراب القرآن ٨٦ .
- (٧) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ١/١٢٠ .
- (٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٩٨ .
- (١٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢/٤٣٨ .

ورجّح الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup> "التحويلة" وجهًا من وجوه عَوْدِ الضمير في "كانت".

وأحسبُ أنّ "التولية" و"التحويلة" لفظانِ لمعنى واحد، وزاد الزمخشريُّ لفظ "الردّة"<sup>(٤)</sup> بوصفه مرادفًا للتحويلة.

**القول الثالث :** أنّ "كبيرة" أُثنت لتأنيث "الصلاة" على تقدير: وإن كانت الصلاة لكبيرةً. رجّحه الأنباري<sup>(٥)</sup>، والعكبري<sup>(٦)</sup>، وذكره أبو حيان<sup>(٧)</sup>، والسمين<sup>(٨)</sup>.

**القول الرابع :** أنّ "كبيرة" أُثنت لتأنيث "الجملة" على تقدير: وإن كانت الجملة - ماجعلنا القبلة (جعل القبلة) - لكبيرةً، ذكره الزمخشريُّ وجهًا سائغًا<sup>(٩)</sup>، ورجّحه أبو حيان<sup>(١٠)</sup>.

والراجح في نظر الباحث أنّ الوجوه جميعها جائزةٌ لإمكان معنى ذلك .

---

(١) انظر الدر المصون ١٥٦/٢ .

(٢) انظر الكشاف ١٠١ .

(٣) انظر المحرر الوجيز ١٤١ .

(٤) انظر الكشاف ١٠١ .

(٥) انظر إعراب غريب القرآن ١٢٠/١ .

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٩٨/١ .

(٣) انظر البحر المحيط ٥٩٨/١ .

(٤) انظر الدر المصون ١٥٦/٢ .

(٩) انظر الكشاف ١٠١ .

(٦) انظر البحر المحيط ٥٩٨/١ .

(٢)

## أُنْتُت "البين" في قوله: {فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ}<sup>(١)</sup> للحال التي لها

قال الطبريُّ في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]:  
(واختلف أهل العربية في وجه تأنيث "البين"؛ فقال بعض نحويي البصرة: أضافَ  
"ذات" إلى "البين" وجعلت "ذات"؛ لأنَّ بعضَ الأشياء يُوضَعُ عليه اسمٌ مؤنَّثٌ وبعضاً  
يُذَكَّرُ، نحو: "الدار" و"الحائط"، أُنْتُتَ "الدار" و"الحائط".

وقال بعضهم: إنَّما أراد بقوله: {ذاتَ بَيْنِكُمْ} الحالَ التي للبين، فقال: وكذلك  
"ذات العشاء"، يريد الساعة التي فيها العشاء. قال: ولم يضعوا مذكراً لمؤنث، ولا  
مؤنثاً لمذكراً إلَّا للمعنى.

وهذا القولُ أولى القَوْلَيْنِ بالصَّوابِ، للعلَّةِ التي ذكرتها له (١).

النصُّ الماضي يشير إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في العلَّةِ التي لأجلها أُنْتُت

"البين"؛ فذكر الطبريُّ أنَّ بعض البصريِّين ذهب إلى أنَّ تأنيث "البين" متأتُّ من إضافة "ذات"؛ لأنَّ بعض الأشياء تُذَكَّرُ، وبعضها يُؤنَّثُ، كتذكير "الحائط" وتأنيث "الدار"، وهو قول الأخفش بنصِّه \_\_\_\_\_ في معانيه (١)، كأنَّه يريد بـ"ذات" ههنا مذكَّرًا في صورة المؤنَّث (٢).

وذكر الطبريُّ أنَّ بعضهم ذهب إلى أنَّ تأنيث "البين" متأتُّ من معنى الحال التي لها ورجَّحه. وهو قول ثعلب من الكوفيِّين، وذَكَرَ عن ابن الأعرابيِّ: تقول: أتيتُه ذات الصبوح، وذات الغبوق: إذا أتيتُه غُدوةً وعشيَّةً، وأتيتُه ذا صباح، وذا مساءً (٣). وذكَّرَ أبو عبيد عن الفراء ( يقال: لقيته ذات يومٍ، وذات ليلةٍ، وذات العويمِ، وذات الزُمَيْنِ، ولقيته ذا غبوقٍ، بغير تاء ) (٤)، وقال الزجاج من البصريِّين بنحو مَنْ حكى عن بعضهم الطبريُّ وهم بعض الكوفيِّين، حيث قال الزجاج: ( معنى {ذات بينكم} حقيقةً وَصَلِكُمْ، وَالبَيْنُ: الوصلُ، قال تعالى: {لقد تقطَّعَ بينكم} أي وصلكم.

والمعنى: اتَّقُوا اللهَ وَكوُنُوا مجتمعينَ على ما أمرَ اللهُ وَرسولُهُ، وكذلك: اللهمَّ أصلح ذاتَ البَيْنِ، أي أصلح الحالَ التي بها يجتمعُ المسلمون ) (٥). وقد بنى الطبريُّ ترجيحَ قول الكوفيِّين على ما ذكروه فيما حكى عنهم من أنَّ العرب لا تضع لفظ المذكَرَ لمؤنَّثٍ، ولا مؤنَّثًا لمذكَرٍ إلاَّ للمعنى.

ويرى الباحث أنَّ "ذات" في الآية هي نفس الشيء وحقيقته، وأنَّ "بينكم" هو معنى يشمل كلَّ الوصل والقربات والالتحامات (٦)، ( وذات ذلك هي المأمور بإصلاحها، أي: نفسه وعينه، فحضَّ اللهُ عزَّ وجلَّ على إصلاح تلك الأجزاء، فإذا

(١) انظر معاني القرآن ١/٣٤٥ .

(٢) انظر تهذيب اللغة للأزهري ٢/١٢٩٩ .

(٣) انظر نفسه .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ٢/١٢٩٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٤ ، وتهذيب اللغة للأزهري ٢/١٢٩٩ .

(٦) انظر المحرر الوجيز لابن عطية ٧٧٧ .

صلحت تلك حصل إصلاح ما يعمّها وهو البين الذي لهم (١).  
وقد تخرج لفظة "ذات" عن حقيقة الشيء ونفسه إذا كانت لزيمة ما تُضاف إليه  
كما في قوله: ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقوله: ﴿ذَاتِ الشُّوكَةِ﴾  
[الأنفال: ٧]؛ إذ هي ههنا مؤنثة، وكقولهم: "الذئبُ مغبوطٌ بذئ بطنه"، وقول أبي بكر  
الصدّيق رضي الله عنه: "إنما هو ذو بطن بنت خارجة" (٢). وعن العرب: لقيته ذا  
صباح، ولو قيل: ذات صباح، مثل: ذات يوم، لكان حسناً؛ إذ يُرادُ بهما: "وقت"،  
مضافاً إلى "يوم" و"صباح" (٣).

(٣)

"نفساً" في قوله تعالى: {فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا}

جواز توحيدهِ وجمعه

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْنَا نِسَاءَ صَدَقَاتِنَا إِذَا طَبْنَ لَكُمْ  
عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْعًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]:

( وإن قال قائل: وكيف قيل: {فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا}. وقد  
علمت أن معنى الكلام: فإن طابت لكم أنفسهن بشيء، وكيف وحدث النفسُ  
والمعنى للجميع، وذلك أنه تعالى ذكره قال: {وَأَتَوْنَا نِسَاءَ صَدَقَاتِنَا}؟ قيل: أمّا نقلُ  
فِعْلِ النفوسِ إلى أصحابِ النفوسِ، فإنَّ ذلكَ المستفيضُ في كلامِ العربِ، منَ كلامِها  
المعروفِ: ضِيقُ بهذا الأمرِ ذِراعًا وذِراعًا، وَقَرَّرْتُ بهذا الأمرِ عَيْنًا. والمعنى: ضاقَ به  
ذراعي، وَقَرَّرْتُ به عيني، كما قال الشاعر:

إِذَا التَّيَّارُ ذُو الْعَضَلَاتِ قُلْنَا  
إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعًا

(١) نفسه .

(٢) انظر نفسه .

(٣) انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٢٩٩/٢ .

فنقلَ صفةَ الذراعِ إلى ربِّ الذراعِ، ثمَّ أخرجَ الذراعَ مُفسِّرةً لموقعِ الفعلِ، وكذلك وحدَ النفسَ في قوله: {فإن طينَ لكم عن شيءٍ منه نفساً}. إذ كانت النفسُ مفسِّرةً لموقعِ الخبرِ.

وأما توحيدُ النَّفسِ فإنَّ أهلَ العربيةِ اختلفوا فيه؛ فقال بعضُ نحويِّ البصرة: أجزأ النفس من النفوس؛ لأنَّه إنَّما أرادَ الهوى، والهوى يكونُ جماعةً، كما قال الشاعر:

بِهَا جِيفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا

فَبَيْتٌ فَضٌّ وَأَمَّا جِلْدٌ فَصَلْبٌ

وكما قال الآخرُ:

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

وقال بعضُ نحويِّ الكوفة: جائزٌ في النفسِ في هذا الموضعِ، الجمعُ والتوحيدُ، فإنَّ طينَ لكم عن شيءٍ منه نفساً وأنفساً، وضِقتُ به ذرعاً وذراعاً، فيكفي المصدرُ من الاسمِ، وضقتنا به أذرعاً وذرعاً وذراعاً؛ لأنَّه منسوبٌ إليك، وإلى مَنْ تُخبرُ عنه، فاكتفى بالواحد من الجمعِ لذلك، ولم يذهب الوهمُ إلى أنَّه ليسَ بمعنى جمعٍ؛ لأنَّ قبله جمعاً.

والصَّوابُ من القولِ في ذلك أنَّ النفسَ وقعَ موقعَ الأسماءِ التي تأتي بلفظِ الواحدِ مؤدِّيةً عن معنى الجميعِ، فتجمَعُ ذلك العربُ أحياناً لمعناه، وتوحدُه أحياناً استغناءً بمعرفتهم بمعناه إذا ذُكرَ بلفظِ الواحدِ أنَّه بمعنى الجمعِ، عن الجمعِ (١).

يوضح النصُّ الماضي الخلافَ بين النحويِّين في {نفساً}؛ لِمَ جاءت في سياقِ الآيةِ موحَّدةً بعد ضميرِ نونِ النسوةِ في {طينَ} الدالُّ على الجمعِ؟ فذهب الأَخفش من البصريِّين إلى أنَّ {نفساً} وإنَّ كانت واحدةً فإنَّها أجزأتُ من الجماعة؛ لأنَّه أرادَ "الهوى"، و"الهوى" يكونُ جماعةً (٢)، وهو الذي نقله الطبريُّ عن بعضِ البصريِّين. ولعلَّه يمكنُ الباحثُ نسبةَ هذا القولِ إلى سيبويه؛ إذ

(١) جامع البيان ٦/٣٨٥، ٣٨٦.

(٢) انظر معاني القرآن ١/٢٤٥.



الشاهد الذي استشهد به الأخفش وهو قول علقمة بن عبدة الفحل<sup>(١)</sup>:

بِهَا جَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَنْفِيضُ  
وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ

قد استشهد به سيبويه على جواز الاتيان باللفظ المفرد للدلالة على الجمع ؛ إذ قال: ( وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع )<sup>(٢)</sup>.

وذهب بعض البصريين إلى أن {نفساً} أُفردت ههنا؛ لأن المراد بها "الهوى" والهوى مصدرٌ، والمصادر لا تُثنى ولا تُجمع<sup>(٣)</sup>.

وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه يجوز في {نفساً} التوحيد والجمع<sup>(٤)</sup>، وهو ما نقله عنه الطبري في الحكاية عن بعض الكوفيين، ورجحه بوصف ذلك طريقة من طرائق كلام العرب.

وذهب الزمخشري إلى أن {نفساً} قد أُفردت ( لأن الغرض بيان الجنس والواحد يدل عليه )<sup>(٥)</sup>، وبنحو قوله قال العكبري وشبهه {نفساً} بـ {درهماً} في قولهم: "عشرون درهماً"<sup>(٦)</sup>.

وذهب ابن مالك إلى أن ( الأفراد في هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبل، فأشبهه مميّز "عشرين" وأخواته )<sup>(٧)</sup>. وهو قول أبي حيان<sup>(٨)</sup>.

(٣) انظر: ديوانه ٤٠، والمفضليات ٣٩٤، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري ١٤٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٢، وخرزاة الأدب لعبد القادر البغدادي ٥٥٩/٧.

(٤) الكتاب ٢٠٩/١.

(٣) انظر الدر المصون للسمين ٥٧٤/١.

(٤) انظر معاني القرآن ٢٥٦/١.

(٥) الكشف ٢١٩. وانظر الدر المصون للسمين ٥٧٤/٣.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٣٢/١، والدر المصون للسمين ٥٧٤/٣.

(٣) شرح تسهيل الفوائد ٣٨٥/٢.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٦٢٦/٤.

وَيُرَجِّحُ الْبَاحِثُ قَوْلَ الْفَرَّاءِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ جِوَارِ الْوَجْهَيْنِ : الْإِفْرَادِ؛ إِذْ جَاءَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ، ( وَحَسَّنَ الْإِفْرَادَ ... هُنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ مُحَسِّنِ تَذْكَيرِ الضَّمِيرِ وَإِفْرَادِهِ فِي { مِنْهُ } وَهُوَ أَنَّ الْمَعْنَى: فَإِنْ طَابَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ نَفْسًا ) (١) ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ الْجَمْعَ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى \_\_\_\_\_ وَاسْتِقَامَتَهُ لَوْ قُلْنَا: "فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ أَنْفَسًا".

وَهُنَاكَ قَاعِدَةٌ لَطِيفَةٌ تَوْضِحُ حَالَ التَّمْيِيزِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ جَمْعٍ ، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لَهُ فِي الْمَعْنَى فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْرَدَ الْمَدْلُولِ أَوْ مُخْتَلَفَهُ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَزِمَ فِي التَّمْيِيزِ الْإِفْرَادَ، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي أَبْنَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ: "كَرَّمَ بَنُو زَيْدٍ أَبًا" أَي: إِنَّ لَهُمْ جَمِيعًا أَبًا وَاحِدًا مُتَّصِفًا بِالْكَرَمِ. وَإِنْ كَانَ التَّمْيِيزُ مُخْتَلَفَ الْمَدْلُولِ: فِيمَا أَنْ يُلْبَسَ فَتَجِبُ الْمَطَابَقَةُ، نَحْوُ: كَرَّمَ الْأَوْلَادُ آبَاءً، أَي: أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَبًا غَيْرَ أَبِ الْآخَرِ يَتَّصِفُ بِالْكَرَمِ، وَلَوْ أَفْرَدْتَ لِأُلْبَسَ أَنَّهُمْ كَلَّهُمْ بَنُو أَبٍ وَاحِدٍ، وَالْغَرَضُ خِلَافَهُ. وَإِنْ لَمْ يُلْبَسْ جَازَ الْوَجْهَانِ: الْمَطَابَقَةُ وَالْإِفْرَادُ (٢)، وَهُوَ مَوْضِعُ كَلَامِ الْبَحْثِ فِي الْآيَةِ.

(٤)

أُنْتَتْ { مُرْضِعَةٌ } فِي قَوْلِهِ: { يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ }  
فَرَقًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالصِّفَةِ

قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا

أَرْضَعَتْ ﴾ [الْحَجَّ: ٢]:

( وَفِي إِثْبَاتِ الْهَاءِ فِي قَوْلِهِ: { كُلُّ مُرْضِعَةٍ } اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ. وَكَانَ بَعْضُ

نَحْوِيِّ الْكُوفِيِّينَ يَقُولُ: إِذَا أُثْبِتَتِ الْهَاءُ فِي الْمُرْضِعَةِ، فَإِنَّمَا يُرَادُ أُمُّ الصَّبِيِّ الْمُرْضِعِ، وَإِذَا

(١) الدر المصون للسمين ٥٧٤/٣ .

(٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ١٧٥/٣، والدر المصون للسمين ٥٧٤/٣.

أَسْقَطَتْ، فَإِنَّهُ يُرَادُ الْمَرْأَةَ الَّتِي مَعَهَا صَبِيٌّ تُرَضِعُهُ؛ لِأَنَّهُ أُرِيدَ الْفِعْلُ بِهَا.

قال: ولو أُريدَ بها الصفة فيما يُرى لقال: مُرَضِعٌ.

قال: وكذلك كُلُّ "مُفْعِلٍ" أو "فَاعِلٍ" يكونُ لِلأَنْثَى ولا يكونُ لِلذَكَرِ، فهو بغيرِ

هاءٍ، نحو: مُقَرَّبٌ<sup>(١)</sup>، ومُوقِرٌ<sup>(٢)</sup>، ومُشَدِّنٌ<sup>(٣)</sup>، وحامل، وحائض.

وهذا القولُ عندي أَوْلَى بالصَّوابِ في ذلك؛ لأنَّ العربَ مِنْ شأنِها إسقاطُ هاءِ

التأنيثِ مِنْ كُلِّ "فَاعِلٍ" و"مُفْعِلٍ"، إذا وصِفُوا المؤنَّثَ به، ولم يكنْ للمذكَّرِ فيه حظٌّ.

فإذا أرادوا الخبرَ عنها أَنَّها ستفعلُه ولم تفعله، أثبتوا هاءَ التأنيثِ؛ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَ الصِّفَةِ

والفعلِ، منه قولُ الأعشى فيما هو واقعٌ ولم يكنْ وقعَ قبلُ:

أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ

وَأَمَّا فيما هو صفةٌ، نحو قولِ امرئِ القيسِ:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرَضِعٌ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي

تَمِّمَ مَحْوِلٌ

وَرُبَّمَا أَثْبَتُوا الهَاءَ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَرُبَّمَا أَسْقَطُوهَا فِيهِمَا، غَيْرَ أَنَّ الْفَصِيحَ مِنْ كَلَامِهِمْ

مَا وَصَفَتْ.

فتأويلُ الكلامِ إِذْنَ: يَوْمَ تَرَوْنَ أَيُّهَا النَّاسُ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ، تَنْسَى كُلُّ وَالِدَةٍ مَوْلودَ

تُرَضِعُ وَلَدَهَا عَمَّا أَرْضَعَتْ (٤).

يشيرُ النصُّ الذي ساقه الطبريُّ إلى الخلافِ بينِ النحويِّينَ فِي عِلَّةِ تَأْنِيثِ

{مرضعة} بالتاء، فذهب بعضُ البصريِّينَ إلى أَنَّ {مرضعة} أُثِّتَ بالهاءِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ

(١) يُقَالُ: أَقْرَبْتُ الْحَامِلُ، فَهِيَ مُقَرَّبٌ، أَي: دَنَا وَوَلَدُهَا، وَجَمَعَهَا مَقَارِبٌ. انظر لسان العرب لابن منظور ٣٥٦٨/٥ مادة (قرب).

(٢) يُقَالُ: أَوْقَرْتُ النَّخْلَةَ، أَي: كَثَّرَ حِمْلُهَا، وَيُقَالُ: نَخْلَةٌ مُوقِرَةٌ، وَمُوقِرٌ، وَمُوقِرٌ. انظر الصحاح للجوهري ٨٤٨/٣ مادة (وق ر).

(٣) يُقَالُ: طَبِيَّةٌ مُشَدِّنٌ، أَي: ذَاتُ شَادِنٍ يَتَّبِعُهَا، وَالشَادِنُ وَلَدُهَا إِذَا قَرِيَ وَطَلَعَ قَرْنَاهُ وَاسْتَعْنَى عَنْ أُمِّهِ. انظر لسان العرب لابن منظور ٢٢١٨، ٢٢١٧/٤ مادة (ش د ن).

(٤) جامع البيان ٤٥٤/١٦ - ٤٥٦ .

على الفعل {أرضعت}، وإذا جاء بغير الهاء فعلى معنى النسب، أي: هي ذاتُ كذا.  
قال الخليل: ( ... أرضعتهُ أمُّه أي سقته، فهي مرضعةٌ بفعلها، ومرضعٌ، أي: ذاتُ  
رضيعٍ )<sup>(١)</sup>.

وقال سيبويه: ( فزعم الخليل أنَّهم إذا قالوا: حائضٌ، فإنَّه لم يُخْرِجْهُ على الفعلِ،  
كما أنَّه حين قال: دارعٌ لم يُخْرِجْهُ على "فَعَلَّ" ... وكذلك قولهم: مُرْضِعٌ، إذا أرادَ  
ذاتَ رَضَاعٍ ولم يُجْرِها على أَرْضَعَتْ، ولا تُرْضِعُ. فإذا أرادَ ذلك قال: مُرْضِعَةٌ.  
وتقول: هي حائضةٌ غداً لا يكونُ إلَّا ذلك، لأنَّك إنَّما أجزيتها على الفعلِ، على هي  
تحيضُ غداً )<sup>(٢)</sup>.

وذهب أبو عبيدة<sup>(٣)</sup> إلى أنَّ "المرضعة" بالهاء هي الساقية، واستشهد لقيه بقول  
عبد الله بن جندل الطعان<sup>(٤)</sup>:

كُمْرُضِعَةٍ أَوْلَادٌ أُخْرَى وَضِيَعَتْ      بَنِيهَا فَلَمْ تَرْقَعْ بِذَلِكَ مَرْقَعًا  
وأنَّ "المرضع" بغير الهاء هي التي بها لبنُ رضاعٍ فهي ما أرضعت، واستشهد بقول  
امرئ القيس<sup>(٥)</sup>:

ومثلكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ      فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوَلٍ  
وإلى مذهب الخليل وسيبويه ذهب الأخفش<sup>(٦)</sup> والمبرد<sup>(٧)</sup> والزجاج<sup>(٨)</sup>.  
غير أنَّ الأخفش خالفَ فيما لم يُؤنَّثَ بالهاء، فذهب مذهب الكوفيين.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ ( الصفات المختصَّة بالمؤنَّث لا يلحقها تاء التأنيث )<sup>(٩)</sup>,

(٢) العين ٢٧٠/١، مادة (رضع). وانظر تهذيب اللغة للأزهري ١٤١٨/٢، مادة (رضع).

(٣) الكتاب ٣٨٤، ٣٨٣/٣.

(٤) انظر المذكر والمؤنَّث لأبي بكر بن الأنباري ٨٩/٢.

(٥) انظر: الحيوان للجاحظ ١٧٩/١، والحماسة البصرية لعلي بن الحسن البصري ٦٤/١.

(٦) انظر: ديوانه ١٦٨، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري ٣١.

(١) انظر معاني القرآن ٤٥٠/٢.

(٢) انظر: المذكر والمؤنَّث ١٠٣، والمقتضب ١٦٣/٣، ١٦٤.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٣٢/٣.

(٩) الدر المصون للسمين ٢٢٤/٨، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٦١٥، والإنصاف في مسائل الخلاف

و إلى أن "المرضعة" بالتاء هي الأم، و"المرضع" بغير التاء هي المستأجرة للرضاع<sup>(١)</sup>.  
قال الفراء: ( والمرضعة: الأم. والمرضع: التي معها صبيٌ تُرضعه. ولو قيلَ في الأم: مرضع؛ لأنَّ الرِّضَاعَ لا يكونُ إلَّا من الإناث فيكون مثل قولك: طامت، وحائض. ولو قيل في التي معها صبيٌ: مرضعة كان صوابًا )<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو بكر بن الأنباري في قول لبيد بن ربيعة<sup>(٣)</sup>:  
أدعُوْهُنَّ لِعَاقِرٍ أَوْ مُطْفَلٍ بُدِلَتْ لِحَيْرَانِ الْجَمِيعِ لِحَامُهَا  
( ولم تدخل في "مطفل" الهاءُ لأنَّه فعلٌ لاحظَّ للرجلِ فيه )<sup>(٤)</sup>.

وهو ما رجَّحه الطبريُّ معللاً ترجيحه أن ذلك من سنن كلام العرب.

وفي نظر الباحث أن قول البصريين هو الرَّاجِحُ ، وهو حملُ "مُرْضِعَةٍ" بالتاء على الفعل؛ لأنَّ الوصفَ تابعٌ للفعلِ، فإذا أُثِّتَ الفعلُ أُثِّتَ الوصفُ، فإذا قُلْنَا: أَرْضَعَتِ المرأةُ فهي مرضِعةٌ، فإذا لم يحملوه على الفعلِ لم تدخلهُ التاء<sup>(٥)</sup>.

---

للأنباري ٧٥٨/٢ مسألة (١١١).

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٢٩٩، والدر المصون ٢٢٣/٨.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٢١٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٨٩/٢، وتهذيب اللغة للأزهري ١٤١٨/٢، مادة (رضع).

(٣) انظر: ديوانه ١٧٨، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ٥٨٩.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٥٨٩.

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٧٦١/٢.

(٥)

الفعل {يُسْقَى} في: {وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٌ  
وغيرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى} يُذَكَّرُ عَلَى مَعْنَى: جَمِيعِ ذَلِكَ،  
وَيُؤنَّثُ لِتَأْنِيثِ الْجَنَّاتِ وَالنَّخْلِ وَالزَّرْعِ

ذكر الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُّتَجَوِّرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ  
أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَحِدٍ﴾ [الرعد:٤] ، أنَّ الْقِرَاءَةَ

اختلفوا في قراءة {يُسْقَى}، فقرأ بالتاء: {تُسْقَى}، وبالياء: {يُسْقَى}. ثم قال: (وقد اختلف أهل العربية في وجه تذكيره إذا قرئ كذلك، وإنما ذلك خبر عن الجنات والأعنان والنخيل والزرع أنها تُسْقَى بماء واحد، فقال بعض نحويي البصرة: إذا قرئ ذلك بالتاء، فذلك على "الأعنان"، كما ذكر "الأنعام" في قوله: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، وأنت بعد فقال: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

فمن قال: {يُسْقَى} بالياء جعل "الأعنان" مما يذكر ويؤنث، مثل "الأنعام". وقال بعض نحويي الكوفة: من قال: {تُسْقَى}، ذهب إلى تأنيث الزرع والجنات والنخيل، ومن ذكر ذهب إلى التثنية: ذلك كله يُسْقَى بماء واحد، أكله مختلف، حامض وحلو. ففي هذا آية.

وأعجب القراءتين إلي أن أقرأ بها قراءة من قرأ ذلك بالتاء: {تُسْقَى} بماء واحد. على أن معناه: تُسْقَى الجنات والنخل والزرع بماء واحد؛ لحيء {تُسْقَى} بعد ما قد جرى ذكرها، وهي جماع من غير بني آدم، وليس الوجه الآخر بممتنع على معنى: يُسْقَى ذلك بماء واحد. أي: جميع ذلك يُسْقَى بماء واحد عذب دون المالح (١).

يشير النص الذي ساقه الطبري إلى الخلاف بين النحاة في وجه تذكير {يُسْقَى}، ووجه تأنيث {تُسْقَى}؛

فذهب الأخفش من البصريين إلى أن تأنيث {تُسْقَى} على: وجهين: على "الجنات"، وعلى "الأعنان"، ووجه تذكير {يُسْقَى} على "الأعنان" نظير ذلك "الأنعام"؛ لأنه مما يذكر ويؤنث (٢).

وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن التأنيث في: {تُسْقَى} لتأنيث الزرع والجنات

(١) جامع البيان ١٣ / ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) انظر معاني القرآن ٤٠١/٢.

والنخل، وتذكيره {يُسْقَى} لتذكير التَّبْتِ: ذلك كله يُسْقَى بماء واحد<sup>(١)</sup>.  
وهو ما رجَّحه الطبريُّ جاعلاً ترجيحه تأنيث {تسقى} لتأنيث الجنات والنخل  
والزرع؛ لأنَّ قراءة {تسقى} بالتاء أعجبُ القراءات لديه، وتذكير {يسقى} على  
معنى: جميع ذلك؛ بوصفه غير ممتنع معنًى.

وفي نظر الباحث أنَّ في كُلِّ قولٍ من أقوال النحاة وجهًا؛ لأنَّ تأنيثَ {تُسْقَى} لتأنيث "الجنات" لا إشكال فيه، بله في "الأعناب" الذي ذكره الأخفش؛ لأنَّه مُذَكَّرٌ ولا يمكن حمل معنى الآية عليه لو رَدَدْنَا التَّأْنِيثَ فِي {تُسْقَى} إِلَيْهِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا حَمَلَ التَّأْنِيثِ عَلَيْهِ لَكَانَ "الأعناب" مَفْصُولًا عَنْ نَعْتِهِ {تُسْقَى} بِـ {وَزَرَعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ}، وَبَعْدَ عَنهِ، وَالْوَصْفُ لَا يُفْصَلُ عَنْ مَوْصُوفِهِ بِمَا هِيَ عَلَيْهِ الْآيَةُ. وَكَذَلِكَ لَوْ ذَكَرْنَا {يُسْقَى} إِذَا ذَكَرْنَا فَالْكَلَامُ يَعُودُ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ لَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى "الأعناب" لَمَا أَشْكَلَ مِنْ حَيْثُ الْمَطَابَقَةُ، وَيُشْكَلُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْمَوْصُوفِ، بِخِلَافِ لَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى مُقَدَّرٍ فَيَزُولُ بِهِ الْإِشْكَالُ.

(٦)

"التَّعْمُ" و"الْأَنْعَامُ" جَمْعَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ

قال الطبريُّ في تأويل قوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾

[النحل: ٦٦]:

(١) انظر معاني القرآن ٥٩/٢ .



( وأَمَّا قَوْلُهُ: {مِمَّا فِي بَطُونِهِ}. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَنْعَامَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهِيَ جَمْعٌ، وَالْهَاءُ فِي الْبَطُونِ مُوَحَّدَةٌ، فَإِنَّ لِأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَ؛ فَكَانَ بَعْضُ نَحْوِيِّ الْكُوفَةِ يَقُولُ: النَّعْمُ وَالْأَنْعَامُ شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا جَمْعَانِ، فَرَدَّ الْكَلَامَ فِي قَوْلِهِ: {مِمَّا فِي بَطُونِهِ} إِلَى التَّذْكَيرِ، مُرَادًا بِهِ مَعْنَى النَّعْمِ، إِذْ كَانَ يُؤَدِّي عَنِ الْأَنْعَامِ. وَيَسْتَشْهَدُ لِقَوْلِهِ ذَلِكَ بَرَجَزُ بَعْضِ الْأَعْرَابِ:

إِذَا رَأَيْتَ أَنْجُمًا مِنَ الْأَسَدِ  
جَبَهَتَهُ أَوْ الْخَرَاتِ وَالْكَتْدِ  
بَالَ سَهِيلٌ فِي الْفَضِيخِ فَفَسَدُ  
وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ فَبَرْدُ

وَيَقُولُ: رَجَعَ بِقَوْلِهِ: فَبَرْدٌ إِلَى مَعْنَى اللَّبَنِ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ وَالْأَلْبَانَ يَكُونُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ. وَفِي تَذْكَيرِ النَّعْمِ قَوْلُ الْآخَرِ:

أَكُلُّ عَامٍ نَعْمٌ تَحْوُونُهُ  
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

فَذَكَرَ النَّعْمَ .

وَكَانَ غَيْرُهُ مِنْهُمْ يَقُولُ: إِنَّمَا قَالَ: {مِمَّا فِي بَطُونِهِ}؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ: مِمَّا فِي بَطُونِ مَا ذَكَرْنَا. وَيُنَشِّدُ فِي ذَلِكَ رَجَزًا لِبَعْضِهِمْ:

مِثْلُ الْفِرَاحِ تَنْتَقَتْ حَوَاصِلُهُ

وَقَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْقُرٍ:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا \_\_\_\_\_ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فَقَالَ: كِلَاهُمَا وَلَمْ يَقُلْ: كِلَاتَهُمَا. وَقَوْلُ الصَّلْتَانَ الْعَبْدِيِّ:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمَّنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

وَعَفْرَاءُ أَدْنَى النَّاسِ مِنِّي مَوَدَّةٌ وَعَفْرَاءُ \_\_\_\_\_ رَاءُ

عَنِّي الْمَعْرِضُ الْمُتَوَانِي

وَلَمْ يَقُلْ: الْمَعْرِضَةُ الْمُتَوَانِيَّةُ. وَقَوْلُ الْآخَرِ:

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بَغِطَّةٌ وَإِذُ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفٌ  
ويقول: كُلُّ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى: هَذَا الشَّيْءُ، وَهَذَا الشَّخْصُ، وَالسَّوَادُ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،  
ويقول: مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ذَكَرَهُ: ﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَارِزَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾  
[الأنعام: ٧٨]. مَعْنَى: هَذَا الشَّيْءُ الطَّلَعُ. وَقَوْلُهُ: ﴿ كَلَّا إِنَّمَا نَذْكِرُكَ ۗ ﴾ (١١) مَعْنَى: ذَكَرَهُ. ﴿  
[عبس: ١١، ١٢]. . وَلَمْ يَقُلْ: ذَكَرَهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ:  
فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَ هَذَا الشَّيْءَ. وَقَوْلُهُ: ﴿ وَإِنِّي مُرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاطِرَةٌ بِمِ يَرْجِعُ  
الْمُرْسَلُونَ ۗ ﴾ (٣٥) فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ ﴿ [النمل: ٣٥، ٣٦] ، وَلَمْ يَقُلْ: جَاءَتْ.  
وَكَانَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ يَقُولُ: قِيلَ: { مِمَّا فِي بَطُونِهِ }؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: نُسَقِّكُمْ مِنْ أَيِّ  
الْأَنْعَامِ كَانَ فِي بَطُونِهِ اللَّبَنُ. وَيَقُولُ: "فِيهِ اللَّبَنُ" مُضْمَرٌ. يَعْنِي: أَنَّهُ يُسَقَى مِنْ أَيِّهَا كَانَ  
ذَا لَبَنٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِكُلِّهَا لَبَنٌ، وَإِنَّمَا يُسَقَى مِنْ ذَوَاتِ اللَّبَنِ.  
وَالْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ أَصْحُ مَخْرَجًا عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ الثَّلَاثِ (١).

يُوضِحُ النَّصُّ الْمَاضِي خِلَافَ النَّحْوِيِّينَ فِي الضَّمِيرِ مِنْ { مِمَّا فِي بَطُونِهِ } عِلْمًا يَعُودُ؟  
فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ مِنْهُمْ: سَبِيوِيَّةُ (٢)، وَأَبُو عَبِيدَةَ (٣)، وَالزَّجَاجُ (٤)، وَالْأَنْبَارِيُّ (٥)،  
وَهُوَ مُحَكِّمٌ عَنِ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ (٦) إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى الْأَنْعَامِ؛ لِأَنَّهُ يُذَكَّرُ  
وَيُؤنَّثُ. وَهُوَ مَا حَكَاهُ الطَّبْرِيُّ عَنِ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ وَلَمْ يُرَجِّحْهُ.  
قَالَ سَبِيوِيَّةُ: ( وَأَمَّا أَفْعَالٌ فَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ، مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: هُوَ الْأَنْعَامُ.  
وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: { نُسَقِّكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ }.

(١) جامع البيان ١٤/٢٧١-٢٧٤ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٢٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/٣٥١،  
والدر المصون للسمين ٧/٢٥٥.

(٣) انظر مجاز القرآن ١/٣٦٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/١٧٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/٣٥١.

(٥) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢/٦٤.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٩٨.

وقال أبو الخطاب: سمعتُ العربَ يقولون: هذا ثوبٌ أكياشٌ (١).  
وقال أبو عبيدة بعد أن ذكر الآية: (يُذَكَّرُ وَيُؤْتَّثُ) (٢).  
منه أن "أفعال" قد يُحْمَلُ على الجمعِ فتَوَثَّتْ.

وقال أبو عبيدة بعد أن ذكر الآية: (يُذَكَّرُ وَيُؤْتَّثُ) (٢).  
وقال الزجاج: (والأنعامُ لفظُهُ لفظُ جمعٍ، وهو اسمٌ جنسٍ يُذَكَّرُ وَيُؤْتَّثُ، يُقالُ:  
هو الأنعامُ، وهي الأنعامُ، {نُسُقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ}، وفي موضعٍ آخر: {مِمَّا فِي  
بَطُونِهَا} (٣).

وقال الأنباري: (الهاء في {بطونه} تعودُ على الأنعام، على لغةٍ مَنْ ذَكَرَهُ؛ فَإِنَّهُ  
يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، كما جاء في سورة المؤمنين: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً  
نُسُقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهَا﴾ [الآية: ٢١] (٤).

وأما الكوفيون فلهم في عَوْدِ ضميرِ الهاءِ في {بطونه} مذهبان؛  
فقد ذهب الكسائي (٥) إلى أن الضمير يعود على: "ما ذكر" والتقدير: في بطون ما  
ذكر. وجعله الفراءُ وجهًا مِنْ وجوه الصواب (٦).  
وذهب الفراءُ منهم إلى أن الأنعام في الآية ذُكِّرَ؛ لِأَنَّهُ وَ"النَّعْمُ" سواء؛ بوصفهما  
جَمْعَيْنِ (٧)، وذكر النحاس أن أبا عبيدٍ حكى هذا القول عن الكسائي (٨)؛ إذ أنشد

(١) الكتاب ٢٣٠/٣.

(٢) مجاز القرآن ٣٦٢/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٧٠/٣.

(٤) البيان في إعراب غريب القرآن ٦٤/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١٢٩/١ و١٣٠/٢ و١٠٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٤، وتهذيب اللغة  
للأزهري ٣٦١٦/٤ مادة (نعم)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٥١/١٢، والدر المصون للسمين  
٢٥٦/٧.

(٦) انظر معاني القرآن ١٠٩/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن ١٢٩/١ و١٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٤، وتهذيب اللغة للأزهري  
٣٦١٦/٤ مادة (نعم)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٥١/١٢، والدر المصون للسمين ٢٥٦/٧.

(٨) انظر إعراب القرآن ٥٠٤.

قول قيس بن حصين الحارثي<sup>(١)</sup>:

أَكَلُ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ  
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

وهذان المذهبان حكاهما الطبريُّ عن بعض نحوِّي الكوفة ورجَّحهما؛ بوصفهما أصحَّ مخرجًا على كلام العرب.

كما ذهب الكسائي أيضًا إلى أن الضمير يعود على "البعض"؛ لأنَّ "مِنْ" في قوله: {مِمَّا فِي بَطُونِهِ} دلَّتْ على التبعية، والتقدير: ما في بطون البعض الذي له لبن وليس لكلها لبن<sup>(٢)</sup>. وحكي هذا القول عن أبي عبيدة<sup>(٣)</sup>.

وفي نظر الباحث أنَّ الأصوبَ هو قول مَنْ قال: إنَّ "الأنعام" تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ؛ إذ النصُّ على الوجهين ثابتٌ في القرآن، بالتذكير في سورة النحل: {مِمَّا فِي بَطُونِهِ}، وبالتأنيث في سورة المؤمنين: {مِمَّا فِي بَطُونِهَا}. وغيره صوابٌ إذ نطقت العربُ بوجوه ما ذكروا.

---

(٣) انظر: المغرب في ترتيب المعرب لابن المطرز ٣١٤/٢، وخزانة الأدب للبغدادى ٤٠٩/١ و ١٤٤/٤.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٥١/١٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٠٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٥١/١٢.

الفصل الثالث

الأعراب

(١)

{جَنَّتْ} في قوله تعالى: {قُلْ أَوْبَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتْ تَجْرِي}، مبتدأ مرفوعٌ خبرُهُ {للذين}

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: {قُلْ أَوْبَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتْ تَجْرِي} [آل عمران: ١٥]:

( اختلف أهل العربية في الموضع الذي تنهى إليه الاستفهام من هذا الكلام ؛ فقال بعضهم : تنهى ذلك عند قوله: { مِنْ ذَلِكَ } ثُمَّ ابْتَدَأَ الْخَبْرَ عَمَّا لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ، فَقِيلَ: { لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا } فَلِذَلِكَ رَفَعَ الْجَنَّتَاتُ.

وَمَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ لَمْ يُجَزَّ فِي قَوْلِهِ: { جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } إِلَّا الرِّفْعَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ، غَيْرُ مُرَدُودٍ عَلَى قَوْلِهِ: { بِخَيْرٍ }. فَيَكُونُ الْخَفْضُ فِيهِ جَائِزًا. وَهُوَ وَإِنْ كَانَ خَبْرًا مُبْتَدَأً عِنْدَهُمْ، فَفِيهِ إِبَانَةٌ عَنْ مَعْنَى "الْخَيْرِ" الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهٗ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ: أَوْبَيْتُكُمْ بِهِ. وَ"الْجَنَّتَاتُ" عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَرْفُوعَةٌ بِاللَّامِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: { لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ }.

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ بِنَحْوِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ جَعَلْتَ اللَّامَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: { لِلَّذِينَ } مِنْ صِلَةِ الْإِنْبَاءِ، جَازَ فِي "الْجَنَّتَاتُ" الْخَفْضُ وَالرَّفْعُ؛ الْخَفْضُ عَلَى الرَّدِّ عَلَى "الْخَيْرِ"، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: { لِلَّذِينَ اتَّقَوْا } خَبْرَ مُبْتَدَأٍ....

وَقَالَ آخَرُونَ : بَلِ مَتْنَهُ اسْتِفْهَامٌ قَوْلُهُ: { عِنْدَ رَبِّهِمْ }، ثُمَّ ابْتَدَأَ: { جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ }. وَقَالُوا: تَأْوِيلُ الْكَلَامِ: "قُلْ أَوْبَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ" ثُمَّ كَأَنَّهُ قِيلَ: مَاذَا لَهُمْ؟ أَوْ مَا ذَاكَ؟ أَوْ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: مَاذَا لَهُمْ؟ أَوْ مَا ذَاكَ؟ فَقَالَ: هُوَ { جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } الْآيَةُ.

وَأَوَّلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ عِنْدِي بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ جَعَلَ اسْتِفْهَامَ مَتْنَاهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: { بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ }. وَالْخَبْرُ بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ عَمَّنْ لَهُ الْجَنَّتَاتُ بِقَوْلِهِ: { لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ }

جَنَّتْ}. فيكون مَخْرَجُ ذلك مخرج الخبر، وهو إبانةٌ عن معنى "الخير" الذي قال :  
أَوْنَبِّئْكُمْ بِهِ؟ فلا يكون بالكلام حينئذٍ حاجةً إلى الضمير (١).

يُشيرُ النصُّ السابقُ إلى أقوال النحاة: بِمِ ارتفعتُ {جَنَّتْ} في قوله تعالى: {قُلْ  
أَوْنَبِّئْكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}، فذكر  
الطبريُّ ثلاثةَ أقوالٍ لم ينسبها صراحةً إلى أصحابها، وهي على النحو الآتي:  
القول الأول: أَنَّ الاستفهام قد تنهى عند قوله: {مِنْ ذَلِكَ}، ثُمَّ جُعِلَتْ  
{جَنَّتْ} مرفوعةً مبتدأً خبره {لِلَّذِينَ}. ولم يجزْ جرُّ {جَنَّتْ} ولا نصبها على معنى  
تكرير الفعل بإسقاط الباء، و {جَنَّتْ} تأخرت عن اللام في {لِلَّذِينَ}؛ إذ لو قُدِّمَتْ  
لجاز ذلك، وهذا القول قولُ الفراء من الكوفيِّين (٢). وهو القول الراجح لدى الطبريِّ  
لعدم حاجة السياق إلى تقديرٍ مُقدَّرٍ؛ إذ في المذكور غناءٌ عن التقدير.  
وبهذا القول قال العكبري (٣).

القول الثاني: هو عين القول الأول غيرَ أَنَّهُ أجاز في {جَنَّتْ} الرفعَ مبتدأً خبره  
{لِلَّذِينَ اتَّقَوْا}، والخفضَ ردًّا على "الخير"، والوجهان جائزان إن جُعِلَتْ اللامُ التي في  
{لِلَّذِينَ} مِنْ صلةِ الإنباء، وهذا القولُ قال به الزجاجُ من البصريِّين، إذ قال: (الرفعُ  
في {جَنَّتْ} القراءة، والخفضُ جائزٌ على أن تكونَ {جَنَّتْ} بدلًا من {خير}،  
المعنى: أَوْنَبِّئْكُمْ بِجَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، ويكونُ {لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ} مِنْ  
تمامِ الكلامِ الأوَّلِ (٤)، ونسبه النحَّاسُ إلى أبي حاتم وابن كيسان، غيرَ أن ابن  
كيسان يُجيزُ وجهَ النصبِ على إعادة الفعلِ ويكونُ {لِلَّذِينَ} متعلِّقًا بـ {أَوْنَبِّئْكُمْ}،  
وهو قولُ الفراء (٥).

القول الثالث: أَنَّ منتهى الاستفهام قوله: {عِنْدَ رَبِّهِمْ}، ثُمَّ ابتداءً بقوله: {جَنَّتْ}

(١) جامع البيان ٥/ ٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) انظر معاني القرآن ١/ ١٩٣، ١٩٤.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٨٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٢٥.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحَّاس ١٢٤.

تجري مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}، ثُمَّ كَأَنَّهُ قِيلَ: ماذا لهم، أو ما ذاك؟ فقال:  
هو {جَنَّاتٌ.....}، وهو قولُ الأَخْفَشِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(١)</sup>، وأجاز مع رفع {جَنَّاتٍ}  
النصبَ على التمييز<sup>(٢)</sup>؛ بوصف اللام في {لِلَّذِينَ} زائدةً<sup>(٣)</sup>.

والذي يراه الباحث أن قولَ مَنْ قَالَ: إِنَّ {جَنَّاتٌ} مرفوعةٌ مبتدأً، والخبرُ  
{لِلَّذِينَ} هو الأصحُّ؛ لصحَّةِ هذا الوجه من حيث المعنى والصناعة.  
وأما وجهُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مرفوعةٌ خبراً مبتدأً محذوفٍ تقديره: "هي جَنَّاتٌ"، وإنْ  
كَانَ صحيحاً من حيث المعنى والصناعة، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، وَعَدَمُ التَّقْدِيرِ أَوْلَى مِنْ  
التقدير، إِذَا كَانَ فِي الظاهرِ غُنْيَةً عَمَّا يَقُومُ بِهِ الْمَعْنَى قَدَرًا.  
وأما وجهُ خفضِ {جَنَّاتٍ} نعتاً لـ {خَيْرٍ} فلا يجوز؛ (لأنَّ ذلك يُوجِبُ أَنْ  
تكون الجنةُ وما فيها ممَّا رَغِبُوا فِيهِ بَعْضًا لِمَا زَهَدُوا فِيهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَنَحْوِهَا) وهو من  
حيثُ المعنى محالٌ.

---

(١) انظر معاني القرآن ٢١٢/١ .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٢٤ .

(٣) انظر معاني القرآن ٢١٣/١ .



(٢)

{لباس} في قوله تعالى: {ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ} مبتدأ مرفوعٌ  
بخبيره {خيرٌ}، و {ذلك} نعتٌ لـ {لباس}

بعد أن ذكر الطبري أن القراءة اختلفوا في قراءة {لباس} من قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ  
التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فقرأها بعضهم بالنصب، وقرأها بعضهم بالرفع  
(١).

ثم قال الطبري: ( وأما الرفع، فإن أهل العربية مختلفون في المعنى الذي ارتفع به  
"اللباس"، فكان بعض نحويي البصرة يقول: هو مرفوعٌ على الابتداء، وخبيره في قوله:  
{ذلك خيرٌ}.

وقد استخطأه بعض أهل العربية في ذلك، وقال: هذا غلط؛ لأنه لم يعد على  
"اللباس" في الجملة عائداً، فيكون "اللباس" إذا رُفِعَ على الابتداء وجعلَ {ذلك خيرٌ}  
خبيراً.

وقال بعض نحويي الكوفة: {ولباسُ} يُرْفَعُ بقوله: ولباسُ التقوى خيرٌ. ويُجْعَلُ  
{ذلك} مِنْ نَعْتِهِ.

وهذا القول عندي أولى بالصواب في رفع "اللباس"؛ لأنه لا وجه للرفع فيه إلا أن  
يكون مرفوعاً بـ {خيرٌ}، وإذا رُفِعَ بـ {خيرٌ} لم يكن في {ذلك} وجهٌ إلا أن يُجْعَلَ  
لـ {لباسُ} نعتاً؛ لأنه لا عائداً على "اللباس" من ذكره في قوله: {ذلك خيرٌ} فيكون  
{خيرٌ} مرفوعاً بـ {ذلك}، و {ذلك} به. فإذا كان ذلك كذلك، فتأويل الكلام إذا  
رُفِعَ {ولباسُ التقوى}: ولباسُ التقوى ذلك الذي قد علمتموه خيرٌ لكم (١).

(١) انظر جامع البيان ١٠/١٢٨.

(٢) نفسه ١٠/١٢٨-١٣٠.

اختلفَ النحويُّونَ في إعرابِ {لباسٌ} في قراءةٍ مَنْ قرأه مرفوعاً على أوجه:  
**الأوَّل:** أنْ تعربَ {لباسٌ} مبتدأً أوَّلًا، و{ذلك} مبتدأً ثانيًا خبره {خيرٌ}، والمبتدأُ الثاني وخبره، خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ {لباسٌ} <sup>(١)</sup>، وهو ما حكاه الطبريُّ عن بعض أهل البصرة. وهو قولُ الأخفش من البصريِّين <sup>(٢)</sup>، وقولُ العكبري <sup>(٣)</sup>، وأبي حيَّان <sup>(٤)</sup>.  
**الثاني:** إعرابُ {لباسٌ} مبتدأً، و{ذلك} نعتٌ لـ{لباس}، و {خيرٌ} خبرُ {لباسٌ} <sup>(٥)</sup>. وهو قولُ الفراء <sup>(٦)</sup>، وأبي بكر بن الأنباري <sup>(٧)</sup>، وهو ما حكاه الطبريُّ عن بعض أهل الكوفة ورجَّحه إذْ لا وجهَ لإعرابِ {لباس} رفعاً إلاَّ هذا، وحتَّى يتواءمَ ودلالةَ السياق. وإلى هذا القول ذهب النحاس <sup>(٨)</sup>، وأجازَه العكبري <sup>(٩)</sup>.  
**الثالث:** إعرابُ {لباسٌ} مبتدأً، و{ذلك} زائدة، و {خيرٌ} خبرًا، وهو قولُ ابن قتيبة من البصريِّين <sup>(١٠)</sup>.

**الرابع:** إعرابُ {ذلك} مبتدأً أوَّلًا، و{لباسٌ} مبتدأً ثانيًا خبره {خيرٌ}، وجملة "لباسٌ التقوى خيرٌ" خبرُ {ذلك} <sup>(١١)</sup>.  
**الخامس:** إعرابُ {لباسٌ} خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ <sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٦٦، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٧٠، والكشاف للزمخشري ٣٦٠، المحرر الوجيز لابن عطية ٦٩٥.  
(٢) انظر معاني القرآن له ١/٣٢٤.  
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٣٧١.  
(٤) انظر ارتشاف الضرب ٣/١١١٦.  
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٦٦، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٧٠، والكشاف للزمخشري ٣٦٠، والمحرر الوجيز لابن عطية ٦٩٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩/١٨٧.  
(٦) انظر معاني القرآن له ١/٣٧٥.  
(٧) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٣٣٨.  
(٨) انظر إعراب القرآن ٣٠١.  
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٣٧١.  
(١٠) انظر تفسير غريب القرآن ١٦٦.  
(١١) انظر البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١/٣٠٣.

(١٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٦٦، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٧٠، والمحرر الوجيز لابن عطية ٦٩٥، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٣٧١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي

السادس: إعرابُ {لباسٌ} مبتدأٌ خبره  
{خَيْرٌ}، و {ذَلِكَ} مبتدأٌ خبره  
أو عطفَ بيانٍ<sup>(١)</sup>.

السابع: إعرابُ {لباسٌ} مبتدأٌ خبره {خَيْرٌ}، و {ذَلِكَ} فصلاً<sup>(٢)</sup>.

والأصحُّ من الأقوال في نظر الباحث الأول وهو إعرابُ {لباسٌ} مبتدأٌ، وجملة  
{ذَلِكَ خَيْرٌ} خبره؛ لأنَّ النحاةَ عدُّوا عَوْدَ الإِشَارَةِ إلى المبتدأ مغنيَةً عن الضمير<sup>(٣)</sup>،  
والإشارة أبلغُ من العبارة.

كما أنَّ بقية الأقوال فيها من الصحَّة؛ لصحَّة المعنى وسلامة الصناعة.  
ما خلا قول مَنْ قال إنَّ {ذَلِكَ} مبتدأٌ أول، و{لباسٌ} مبتدأٌ ثانٍ خبره {خَيْرٌ}،  
وجملة {لباسٌ التقوى خَيْرٌ} خبرُ {ذَلِكَ} فإنَّ فيه بُعْدًا؛ إذ لا حاجة إلى تقديم ما حقه  
التأخير، وتأخير ما حقه التقديم.

وكذا قول مَنْ قال بإعراب {ذَلِكَ} زائدة، أو فصلاً ففيهما تعسُّف؛ إذ لا يمكنُ  
أنَّ يكون اسمُ الإشارة ههنا ولا معنى له.

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٧٠، والمحزر الوجيز لابن عطية ٦٩٥، والبيان في إعراب غريب

القرآن للأنباري ٣٠٣/١، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٧١/١.

(٢) انظر البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣٠٣/١.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧/٣.

(٣)

قوله: {وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} مبتدأ وخبر، كلام تام،  
وقوله: {وإِلى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ} جملة فعلية مستقلة معطوفة على ما قبلها،

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ

تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [آل عمران: ١٠٩]:

( واختلف أهل العربية في وجه تكرير الله - تعالى ذكره - اسمه مع قوله: {وإلى  
الله تُرْجَعُ الْأُمُورُ}. ظاهراً، وقد تقدّم اسمه ظاهراً مع قوله: {وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا  
فِي الْأَرْضِ}؛ فقال بعض أهل العربية من أهل البصرة: ذلك نظير قول العرب: أمّا  
زيدٌ فذهب زيدٌ. وكما قال الشاعر:

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ      شيءٌ  
نَعَّرَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرَا

فأظهر في موضع الإضمار .

وقال بعض نحوي الكوفة: ليس ذلك نظير هذا البيت؛ لأن موضع الموت الثاني  
في البيت موضع كناية؛ لأنه كلمة واحدة، وليس ذلك كذلك في الآية؛ لأن قوله:  
{وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ}. خبر ليس من قوله: {وإِلى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ}  
في شيء، وذلك أن كل واحدة من القسيتين مفارقٌ معناها معنى الأخرى، مكنفية كل  
واحدةٍ منهما بنفسها، غير محتاجة إلى الأخرى، كما قال الشاعر: لا أرى الموت .  
محتاج إلى تمام الخبر عنه .

وهذا القول الثاني عندنا أولى بالصواب؛ لأن كتاب الله عز وجل لا توجه معانيه  
وما فيه من البيان إلى الشواذ من الكلام والمعاني، وله في الفصيح من المنطق والظاهر

من المعاني المفهوم وجهٌ صحيحٌ موجودٌ (١).

إنَّ الكلامَ الذي ساقه الطبريُّ في الآيةِ يشيرُ إلى الخلافِ بين بعضِ النحاةِ في اتِّصالِ قوله: {وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} بقوله: {وَالِلَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ}، وعدمه؛ إذ ظهر لفظُ الجلالةِ في الثانيةِ بعد ذكره في الأولى.

فذهب الأَخفشُ من البصريِّين إلى أنَّ الجملتينِ متَّصلتينِ، وأظهرَ في موضعِ الإضمارِ، والذي ذكره الطبريُّ في حكايته عن بعضِ أهلِ البصرةِ هو نصُّ كلامِ الأَخفشِ (٢).

وبقول الأَخفشِ قال الزَّجَّاجُ حيثُ قال: ( وقوله: {وَالِلَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ} ولو كانت "وإليه تُرْجَعُ الْأُمُورُ" لكانَ حسنًا ولكن إعادة اسمِ اللهِ أَفحَمٌ وأوكَدُ، والعربُ إذا جرى ذكر شيءٍ مفحَمٌ أعادوا لفظه مُظهِرًا غير مُضَمَّرٍ (٣).

وذكر الطبريُّ حكايةً عن بعضِ أهلِ الكوفةِ ورَّجَّحه أنَّه يذهبُ إلى أنَّ الجملةَ الأولى: {وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} ... {جَمَلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَهِيَ جَمَلَةٌ تَنَاهَى بِنَاؤُهَا عِنْدَ تَمَامِ مَعْنَاهَا، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهَا بِجَمَلَةٍ أُخْرَى {وَالِلَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ} وَهِيَ جَمَلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ذَاتُ بِنَاءٍ آخَرَ مُسْتَقِلٍّ لَا صِلَةَ لَهُ بِمَا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ الْبِنَاءُ وَالْمَعْنَى. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلٍ لِلْكَوْفِيِّينَ بِذَلِكَ. وَقَدْ رَجَّحَ الطَّبْرِيُّ مَسْلَكَ الْكَوْفِيِّينَ حَمَلًا لِمَعَانِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى الْفَصِيحِ مِنْ مَنْطُوقِ الْعَرَبِ لَا عَلَى شَاذِهِ، وَعَلَى ظَاهِرِهَا الْمَفْهُومِ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ وَجْهٌ صَحِيحٌ وَارِدٌ.

وذكر ابنُ عطيةَ مذهبَ الكوفيين هذا ورَّجَّحه (٤).

والقولُ الرَّاجِحُ في نظرِ الباحثِ قولُ مَنْ قالَ إِنَّ الجملتينِ لا اتَّصالَ بينهما؛ إذ كلُّ منهما مكتفيةٌ بمبناها ومعناها. والجملتانِ في الآيةِ وإنَّ أشبهتَ البيتَ - الذي جعله

(١) جامع البيان ٦٧٠/٥ .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٩/١ .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٨٣/١ .

(٣) انظر المحرر الوجيز ٣٤١ .

بعض البصريين نظيراً للآية - في قصد تفخيم النظم، قد افترقنا عنه من حيث إنهما  
جملتان مفترقتان في المعنى، فلو تكررت جمل كثيرة على هذا الحدّ لحسن فيها كلّها  
إظهار الاسم؛ لأنّ التعرّض بالضمير في ذلك ليس عرفاً، وأمّا البيت وما أشبهه  
فالتعرّض بالضمير فيه هو العرف؛ إذ الكلام في معنى واحدٍ، ولا يجوز إظهار الاسم إلّا  
في المعاني الفحمة في النفوس التي يؤمن فيها اللبس على السامع<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر المحرر الوجيز لابن عطية ٣٤١، ٣٤٢.

(٤)

{ هَذَانِ } فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ }

اسْمُ "إِنَّ" مَنْصُوبٌ بِالْأَلْفِ

ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ أَنَّ الْقَرَأَةَ اِخْتَلَفُوا فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ: { إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } [طه: ٦٣] ،  
فَمَهُمْ مَنْ قَرَأَ { إِنَّ } مُشَدَّدَةَ النُّونِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَرَأَهَا مُخَفَّفَةً . ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافَ النُّحَوِيِّينَ  
إِزَاءَ قِرَاءَتِهَا مُشَدَّدَةً فَقَالَ :

( وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي وَجْهِ ذَلِكَ إِذَا قُرِئَ كَذَلِكَ ؛ فَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ  
أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَقُولُ : { إِنَّ } خَفِيفَةٌ فِي مَعْنَى ثَقِيلَةٍ ، وَهِيَ لُغَةٌ لِقَوْمٍ يَرْفَعُونَ بِهَا ، وَيُدْخِلُونَ  
الْلامَ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّتِي تَكُونُ فِي مَعْنَى "مَا" .

وَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّيِ الْكُوفَةِ : ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، عَلَى لُغَةِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ  
كَعْبٍ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ ؛ يَجْعَلُونَ الْاِثْنَيْنِ فِي رَفْعِهِمَا ، وَنَصْبِهِمَا ، وَخَفْضِهِمَا بِالْأَلْفِ .  
وَقَالَ : أَنَشِدُنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَسَدِ عَنْ بَعْضِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

قَالَ : وَحَكَى عَنْهُ أَيْضًا : هَذَا خَطُّ يَدَا أُخِي أَعْرَفُهُ . قَالَ : وَذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا -  
أَقْبَسُ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَالُوا : مُسْلِمُونَ . فَجَعَلُوا الْوَاوَ تَابِعَةً لِلضَّمَّةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْرَبُ ، ثُمَّ  
قَالُوا : رَأَيْتُ الْمُسْلِمِينَ . فَجَعَلُوا الْيَاءَ تَابِعَةً لِكَسْرَةِ الْمِيمِ . قَالَ : فَلَمَّا رَأَوْا الْيَاءَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ  
لَا يُمَكِّنُهُمْ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا وَتَبَتَ مَفْتُوحًا ، تَرَكَوا الْأَلْفَ تَتْبَعُهُ ، فَقَالُوا : رَجُلَانِ . فِي كُلِّ  
حَالٍ . قَالَ : وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الْعَرَبُ عَلَى إِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي : كَلَا الرَّجُلَيْنِ . فِي الرِّفْعِ  
وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ ، وَهُمَا اِثْنَانِ ، إِلَّا بَنِي كِنَانَةَ ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : رَأَيْتُ كِلَيْي الرَّجُلَيْنِ ،  
وَمَرَرْتُ بِكِلَيْي الرَّجُلَيْنِ . وَهِيَ قَبِيحَةٌ قَلِيلَةٌ مُضَوًّا عَلَى الْقِيَاسِ . قَالَ : وَالْوَجْهُ الْآخَرُ ؛ أَنْ  
تَقُولَ : وَجَدتِ الْأَلْفَ مِنْ هَذَا دَعَامَةً ، وَليستِ بِلَامٍ "فَعَلٍ" ، فَلَمَّا بُنِيَتْ زِدْتَ عَلَيْهَا

نونا، ثُمَّ تُرِكَتْ الألفُ ثابتةً على حالها لا تزولُ في كُلِّ حالٍ، كما قالت العربُ:  
الذي. ثُمَّ زادوا نونا تدلُّ على الجماعِ، فقالوا: الذينَ في رفعهم ونصبهم وحفضهم،  
كما تركوا "هذان" في رفعه ونصبه وحفضه. قال: وكنانةُ يقولونَ: الذون.

وقال آخرُ منهم: ذلك من الجزمِ المرسلِ، ولو نُصِبَ لخرجَ إلى الانبساط.

وحُدِّثتُ عن أبي عبيدةَ معمرِ بنِ المُثنَّى، قال: قال أبو عمرو وعيسى بنُ عمَرَ  
ويونسُ: "إنَّ هَذاينِ لساحرانِ" في اللفظِ، وكتبَ "هذانِ" كما يزيدونَ وينقصونَ في  
الكتابِ، واللفظُ صوابٌ. قال: وزعمَ أبو الخطابِ أَنَّهُ سمعَ قوماً من بني كنانةَ وغيرهم  
يرفعونَ الأثنينِ في موضعِ الجرِّ والنصبِ. قال: وقال بشرُ بنُ هلالٍ: "إنَّ" بمعنى الابتداءِ  
والإيجابِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُا تَعْمَلُ فيما يَلِيها، ولا تَعْمَلُ فيما بعدَ الذي بعدها، فترفعُ الخبرَ،  
ولا تنصبُه كما تنصبُ الاسمَ؟ فكانَ مجازُ {إنَّ هذانِ لساحرانِ} مجازَ كلامينِ، مخرجهُ:  
إنَّه، أي: نعم. ثُمَّ قُلْتُ: هذانِ ساحرانِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُم يرفعونَ المُشركَ كقولِ ابنِ ضابئِ:

فَمَنْ يَكُ أَمسى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإِنَّني

وَقِيَّارُ بِهَا

لَعَارِبُ

وقوله:

إِنَّ السُّيُوفَ غَدُوها وَرَوَّاحُها تَرَكَتْ هِوَزَنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

قال: ويقولُ بعضهم: "إنَّ اللهَ وملائكتهُ يُصَلُّونَ على النَّبيِّ". فيرفعونَ على شركةِ  
الابتداءِ، ولا يُعْمَلونَ فيهم "إنَّ" قال: وقد سمعتُ الفصحاءَ من المُحرِّمينَ يقولونَ: إنَّ  
الحمدَ والتَّعْمَةَ لكَ والمُلْكُ، لا شريكَ لك. قال: وقرأها قومٌ على تخفيفِ نونِ "إنَّ"  
وإسكانها. قال: وهو يجوزُ؛ لأنَّهم قد أدخَلوا اللامَ في الابتداءِ وهي فَضْلٌ. قال:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

قال: وزعمَ قومٌ أَنَّهُ لا يجوزُ؛ لأنَّه خَفَّفَ نونَ "إنَّ" فلا بُدَّ له من أنْ يُدخَلَ "إِلَّا"

فيقول: "إنَّ هذانِ إلَّا ساحرانِ".

والصَّوابُ من القراءةِ في ذلك عندنا: {إنَّ} بتشديدِ نونها، {هذانِ} بالألفِ؛

لإجماعِ الحُجَّةِ مِنَ القِراءَةِ عليه، وأنَّه كذلك هو في خطِّ المصحفِ ووجهه إذا قُرئَ



كذلك مشاهمته "الذين"، إذ زادوا على "الذي" النون، وأُقرَّ في جميع أحوال الإعراب على حالة واحدة، فكذلك {إنَّ هذانِ}. زيدت على "هذا" نونٌ وأُقرَّ في جميع أحوال الإعراب على حالة واحدة، وهي لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، ومن وليهم من قبائل اليمن (١).

يوضح النصُّ السابق الخلافَ بين أهل العربية في قوله تعالى: {إنَّ هذانِ لساحرانِ}؛ فذهب البصريون (٢)، إلى أنَّ {إنَّ} مخففةٌ من الثقيلة، و{هذانِ} مبتدأ؛ لأنَّ {إنَّ} لما خُفِّفَتْ بطل عملها، واللامُ هي الفارقة بين {إنَّ} المخففة والنافية، و{ساحرانِ} خبر، وإليه ذهب الأخفش (٣).

وذهب أبو عمرو بن العلاء (٤) إلى أنَّ {إنَّ} مشددة، واسمها {هذين}، و {لساحرانِ} خبر؛ لأنَّ تثنية المنصوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب، ( وقد روي عنه أنه قال: إني لأستحيي من الله أن أقرأ: {إنَّ هذانِ} وذلك لأنه لم ير لها وجهًا من جهة العربية ) (٥).

وذهب سيبويه (٦) إلى أنَّ {إنَّ} مخففة، و {هذانِ} اسمها على لغة من أجرى المثني بالألف دائماً و {لساحرانِ} خبر.

وذهب قطرب (٧) إلى أنَّ {إنَّ} ههنا بمعنى: "أجل" وحكاها سيبويه عن العرب (٨)، وأنَّ اللامَ داخلَةً في الخبر توكيداً، والمعنى عنده: "فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى"، قالوا: "أجل" تصديقاً من بعضهم لبعض، ثمَّ قالوا: "هذانِ لساحرانِ".

(١) جامع البيان ٩٧/١٦-١٠١.

(٢) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٦١/١.

(٢) انظر معاني القرآن ٤٤٣/٢.

(٣) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ٤٥٤، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٤٩/١٥.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٠/١٥.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٤٠.

(٧) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ٤٥٥.

(٧) قال سيبويه: ( ومثل ما ذكرتُ لك قول العرب: "إنَّه"، وهم يريدون (إنَّ)، ومعناها "أجل". وقال:

وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا  
كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ )

الكتاب ١٦٢/٤. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٨٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٢/١٤.

وحكى الكسائيُّ عن عاصم عن العرب أنَّ {إنَّ} بمعنى: "نعم" <sup>(١)</sup>، وعليه  
فـ {هذان} ساحرانٍ {مبتدأ} \_\_\_\_\_  
وخر، والمعنى: نعم هذانٍ لساحرانٍ. وإليه ذهب  
الميرد <sup>(٢)</sup>، والزجاج <sup>(٣)</sup>، والأخفش الأصغر <sup>(٤)</sup>.

وذهب الكوفيون <sup>(٥)</sup> إلى أنَّ {إنَّ} نافيةٌ بمعنى "ما"، و{هذان} مبتدأ، واللام بمعنى  
"إلَّا"، و{ساحرانٍ} خبر، والمعنى: ما هذانٍ إلَّا ساحرانٍ. وذهب الكسائي <sup>(٦)</sup> إلى أنَّ  
{إنَّ} مشددةٌ، و{هذانٍ} بالألفِ على لغة بني الحارث بن كعب؛ إذ يجعلون المثنيَّ  
بالألفِ رفعًا ونصبًا وخفضًا، وإليه ذهب الأخفش من البصريين في أحد قوليِّه  
<sup>(٧)</sup>، والفرَّاء <sup>(٨)</sup>، وهو ما رجَّحه الطبريُّ جاعلاً داعيَ ترجيحه أنَّ القراءة بتشديد النون  
في {إنَّ} هي القراءة الصواب؛ لإجماع الحجة من القراء على ذلك، فضلاً عن أنَّه خطأ  
المصحف ورسمه، وأنَّ {هذان} اسمٌ {إنَّ} لأنَّ ذلك لغةٌ بعض العرب كبلحارث بن  
كعبٍ وختعم وزبيد ومن وليهم من قبائل اليمن.

(٨) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٨٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٨٥، وحجة القراءات لأبي زرعة ٤٥٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي  
٩٢/١٤.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٥، وحجة القراءات لأبي زرعة  
٤٥٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٢/١٤.

قال الزجاج: ( والذئ عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالمينا - محمد بن يزيد، وعلى  
إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه، وذكرنا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو "أنَّ"  
وقعت موقع "نعم"، وأنَّ اللام وقعت موقعها، وأنَّ المعنى: هذانٍ لهما ساحرانٍ ) معاني القرآن وإعرابه  
٢٩٦/٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٨٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٢/١٤.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٤٠، والأماي النحوية لابن الحاجب ٦٢/١.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٨٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٢/١٤.

(٧) انظر: معاني القرآن ٤٤٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٦.

(٨) انظر: معاني القرآن ١٨٣/٢، ١٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٦، حجة القراءات لأبي زرعة ٤٥٦،  
والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٥، ٩٢/١٤.

وزاد الفراء وجهًا آخر وهو أنَّ {هذان} زادوا فيها النونَ في التشبية وتركوها على حالها رفعًا ونصبًا وخفضًا، كما فعلوا في "الذي" فجمعوها فقالوا: "الذين" في الرفع والنصب والخفضِ سواءً بسواء.

وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّ اسم {إنَّ} ضمير الشأن محذوف، والتقدير: إنَّه هذانِ لساحرانِ<sup>(١)</sup>.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رأيٌ مغايرٌ لما عليه كلام النحويين؛ إذ ذهب إلى (أنَّه لَمَّا كان الإعرابُ لا يظهرُ في الواحد - وهو "هذا" - جُعِلَ كذلك في التشبية؛ ليكون المثني كالمفرد لأنَّه فرعٌ عليه) (٢)، وذكر أنَّ بني الحارث بن كعب هم أهلُ نجران، والقرآن لم يتزلُّ بلغتهم؛ لأنَّه نزل بلغته قريش، وقريشٌ وسائرُ العرب لا ينطقون أسماء الإشارة إذا تُنبت بالياء، وإنما قال ذلك النحاة قياسًا على المثني، وإلاَّ فليس في القرآن شاهدٌ يدلُّ على ما قالوه، وليس في القرآن اسمٌ مبهمٌ مبنيٌّ في موضع نصبٍ أو خفضٍ إلاَّ هذا<sup>(٣)</sup>.

والرَّاجح في نظر الباحث قولُ مَنْ قال إنَّ {هذان} اسم {إنَّ}، وجاء بالألفِ على لغةٍ مَنْ يلزم الألفَ في المثني رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ لأنَّ هذا الوجه (مِنْ أَحْسَنِ مَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ الآيَةُ؛ إذ كانت هذه اللغةُ معروفَةً، وقد حكاها مَنْ يُرْتَضَى عِلْمُهُ وَصِدْقُهُ وَأَمَانَتُهُ) (٤).

أما قولُ البصريين مِنْ أنَّ {إنَّ} مخففةٌ غيرُ عاملةٍ فقولُ له وجهٌ من حيث العربية؛ لأنَّ "إنَّ" إذا خُفِّفَتْ "إنَّ" ضعف عملها وأهمِلَتْ.

وأما قول الكوفيِّين: إنَّ {إنَّ} نافية، واللام بمعنى "إلا" لقراءة أبي بن كعبِ {إنَّ} ذانِ لساحرانِ} فهو دليلٌ مؤنس، غيرَ أنَّه مخالفٌ لرسم المصحف.

وأما قولُ مَنْ قال: إنَّ {إنَّ} ههنا بمعنى "نعم" فضعيفٌ مِنْ جهةٍ أنَّه لم يثبتْ إلاَّ

(٧) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢٩٥/٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٥/١٤.

(١) شرح شنور الذهب لابن هشام ٥١.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٢٥٥، ٢٥١/١٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٥٨٥.

شاذًّا<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ فِي {إِنْ} ضَمِيرِ الشَّأْنِ مَحذُوفًا فَضَعِيفٌ؛ لِدخُولِ اللامِ فِي الخَبَرِ، وَلِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ فِي نَحْوِ هَذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا شاذًّا، وَإِذَا ثَبَتَ فَهُوَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ<sup>(٢)</sup>.

(٥)

نصبُ {قومه} في قوله تعالى: {واختار موسى قومَه} مفعولًا بالفعل {اختار}

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]:

( واختلف أهل العربية في وجه نصبِ قوله: {قومه سبعين رجلًا لميقاتنا}؛ فقال بعضُ نحويي البصرة: معناه: واختارَ موسى مِنْ قَوْمِهِ سبعين رجلًا. فلَمَّا نُزِعَ "مِنْ" أُعْمِلَ الفعلُ، كما قال الفرزدق:  
ومِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً \_\_\_\_\_ وَجِدًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ  
وكما قال الآخر:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ      فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ  
وقال الراعي:

اخْتَرْتُكَ النَّاسَ إِذَا غَثَّتْ خِلَائِقُهُمْ      وَاعْتَلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّؤْلُ  
وقال بعضُ نحويي الكوفة: إِنَّمَا اسْتُجِيزَ وَقَوْعُ الفِعْلِ عَلَيْهِمْ إِذَا طُرِحَتْ "مِنْ"؛  
لِأَنَّهُ مَأخُوذٌ مِنْ قَوْلِكَ: هُوَ لاءُ خَيْرٍ القَوْمِ وَخَيْرٌ مِنَ القَوْمِ. فَلَمَّا جازَتْ الإِضَافَةُ مَكَانَ

(١) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ١/٦٢.

(٢) انظر نفسه.

"مِنْ" وَلَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى، اسْتَجَازُوا أَنْ يَقُولُوا: اخْتَرْتُمْكُمْ رَجُلًا. و: اخْتَرْتُ مِنْكُمْ رَجُلًا.  
وقد قال الشاعرُ:

فَقُلْتُ لَهُ اخْتَرَهَا قُلُوصًا سَمِينَةً

وقال الرَّاجِزُ:

تَحْتَ الَّتِي اخْتَارَ لَهُ اللَّهُ الشَّجَرَ

بمعنى: اختارها اللهُ له مِنْ الشَّجَرِ.

وهذا القولُ الثاني أَوْلَى عِنْدِي فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ؛ لدلالة الاختيار على طلب  
"مِنْ" التي بمعنى التبعية، وَمِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تَحْذِفَ الشَّيْءَ مِنْ حَشْوِ الْكَلَامِ إِذَا  
عُرِفَ مَوْضِعُهُ، وَكَـ\_\_\_\_\_انَ فِيمَا أَظْهَرَتْ دَلَالَةً عَلَى  
مَا حَذَفَتْ، فَهـ\_\_\_\_\_ذَا مِنْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

يوضحُ النصُّ الذي ساقه الطبريُّ اختلافَ نحاةِ البصرة والكوفة في ناصبِ {قومه} من قوله: {واختار موسى قومه سبعين رجلاً}، فذكر أن بعض البصريين يقول: إنَّه منصوبٌ بترع الخافض "مِنْ"، والمعنى عنده: واختار موسى من قومه سبعين رجلاً، وهو قول الخليل<sup>(٢)</sup>، وسيبويه<sup>(٣)</sup>، وأبي عبيدة<sup>(٤)</sup>، والأخفش<sup>(٥)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٦)</sup>، والمبرد<sup>(٧)</sup>، والزجاج<sup>(٨)</sup>.

وعلَّلَ البصريُّونَ نَصْبَ {قومه}، فذكر الخليلُ أَنَّهُ نُصِبَ؛ لِأَنَّهُ (اسمٌ سقطَ منه حرف الجر في موضعٍ لا يصحُّ تسلُّطُ الفعلِ عليه، فوجب إضماره كقولك: اللهُ

(١) جامع البيان ١٠/٤٧٣، ٤٧٤.

(٢) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/٣٥.

(٣) انظر الكتاب ١/٣٧، ٣٨.

(٤) انظر مجاز القرآن ١/٢٢٩.

(٥) انظر معاني القرآن ١/٣٣٨، ٣٣٩.

(٦) انظر تفسير غريب القرآن ١٧٣.

(٧) انظر المقتضب ٢/٣٢٠، ٣٤١، ٤/٣٣٠.

(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٧، ٣٠٨.

لأفعلن، وكنقوله: وبلدة وكنقول رؤبة: خير، إذا قيل له: كيف أصبحت؟ وشبهه (١).  
وذكر غير الخليل علة نصب {قومه} في كلام جماعة قول سيبويه: ( وإنما فصلَ  
هذا أنها أفعال تُوصَلُ بحروف الإضافة، فنقول: اخترتُ فلانًا من الرجال، وسَمَّيْتَهُ  
بفلانٍ، كما نقول: عرَّفْتُهُ بهذه العلامة وأوضحتُهُ بها، وأستغفرُ اللهَ مِنْ ذلك، فلَمَّا  
حذفوا حرفَ الجرِّ عَمِلَ الفعلُ. ومثل ذلك قول الممنس: تَمَسَّ:

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ      وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

يريد: على حبِّ العراق ... (٢).

وذكر الطبري أن بعض الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ {قومه} منصوبٌ قياسًا على قولهم:  
"هؤلاء خيرُ القوم" و"هؤلاء خيرٌ من القوم"، فلمَّا لم يتغيَّر المعنى استجازوا أن يقولوا:  
"اخترتكم رجلاً" و"اخترتُ منكم رجلاً"، وهو قول  
الفراء (٣)، وذكر ثعلب تقدير الآية (٤). ورَجَّحَ ذلك  
الطبري لأنّ من عادة العرب حذف بعض كلامها من كلامها إذا عُرف موضعه.

والذي يُرَجِّحُه الباحث هو قول البصريّين؛ لما علَّل به سيبويه وغيره، لا لِمَا علَّل به  
الخليل ( وهذا وإن كان يقابله قياسٌ حجّة سيبويه إلّا أنّهُ أخصُّ منه من حيث كان  
أصل سيبويه يصحُّ أن يُعَدَّى الفعل إلى ما حُذِفَ عنه حرف الجرِّ. وليس الفرع  
كذلك، والأصل والفرعُ فيما قاسَ عليه كذلك، فحصل الفرقُ في قياس سيبويه إلّا أنّهُ  
يمكن أن يُلغَى ذلك الفرقُ وهو أن يُقال: أمّا قولُ رؤبة: "خيرٌ" فشاذاً لا ينبغي أن يُعوَّلَ  
عليه في حمل اللغة الفصيحة. وأمّا "الله" في القسم فقد جاء النصبُ والخفضُ، والنصبُ  
هو الوجه، فالقياس عليه إذن أقوى من القياس على الآخر. وأمّا قوله: "وبلدة"  
فالمنازعة في أنّ الخفض ليس بإضمار "رُبّ" وإنما هو بالواو التي بمعنى "رُبّ"، وإذا  
احتُمِلَ ذلك صار الأصلُ مُنازعًا فيه فلا يصحُّ القياسُ كيفَ والخفضُ بإضمار حرفٍ

(٩) الأملِي النحوية لابن الحاجب ٣٥/٤ .

(٢) الكتاب ٣٨/١ .

(٣) انظر معاني القرآن ٣٩٥/١ .

(٤) انظر مجالس ثعلب ٦٥٦/٢ .

الجرُّ قليلٌ شاذٌّ باتِّفاقٍ؟! وإذا ثبتَ ذلكَ فالقياسُ على ذلكَ مع إمكانِ القياسِ على ما هو الكثيرُ الشائعُ غيرِ سائغٍ. فإذاً القولُ ما قاله سيبويه (١) وغيره من البصريين؛ (لَمَّا يُوَدِّي من إضمارِ حرفِ الجرِّ وإعماله، وهو قليلٌ شاذٌّ فلا ينبغي أن يُحْمَلَ عليه مع إمكانِ ما هو الكثيرُ الشائعُ) (٢).

أمَّا قياسُ الفراءِ - الذي رجَّحه الطبري - على ما استجازه العربُ من قولهم: "هؤلاءُ خيرُ القومِ" و"خيرُ من القومِ"؛ بوصفِ المعنى قائماً غيرَ متغيِّرٍ، فأجاز: "اخترتُ القومَ"، و"اخترتُ من القومِ" فبعيدٌ قياسُه فيما يظهر للباحث.

(٦)

## نصبُ {قُرَّأْنَا} في قوله تعالى: {كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرَّأْنَا عَرَبِيًّا} بالفاعلِ {فُصِّلَتْ}

قال الطبريُّ في تأويلِ قوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرَّأْنَا عَرَبِيًّا ﴾ [فصلت: ٣]

( وقوله: {قُرَّأْنَا عَرَبِيًّا}. يقول تعالى ذِكْرُهُ: فُصِّلَتْ آيَاتُهُ هَكَذَا. وقد اختلفَ أهلُ العربيةِ في وجهِ نصبِ "القرآن"؛ فقال بعضُ نحويي البصرة: قوله: {كِتَابٌ فُصِّلَتْ}: الكتابُ خيرٌ لمبتدأ، أخبرَ أنَّ التثنيةَ كتابٌ، ثمَّ قال: {فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرَّأْنَا عَرَبِيًّا} شَعَلَ الفَعْلُ بِالآيَاتِ حَتَّى صَارَتْ بِمَثَلَةِ الْفَاعِلِ، فَنُصِبَ "القرآن". وقال: {بشيراً ونذيراً}. على أنَّه صفةٌ، وإنْ شئتَ جَعَلْتَ نَصْبَهُ عَلَى الْمَدْحِ، كَأَنَّهُ حِينَ ذَكَرَهُ أَقْبَلَ فِي مَدْحِهِ، فَقَالَ: ذَكَرْنَا قُرَّأْنَا عَرَبِيًّا بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَذَكَرْنَا قُرَّأْنَا عَرَبِيًّا. وَكَانَ فِيمَا مَضَى مِنْ ذِكْرِهِ، دَلِيلٌ عَلَى مَا أُضْمِرَ. وقال بعضُ نحويي الكوفة: نَصَبَ {قُرَّأْنَا} عَلَى الْفَعْلِ، أَي: فُصِّلَتْ آيَاتُهُ كَذَلِكَ.

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٣٥/٤ .

(٢) نفسه .

قال: وقد يكونُ النصبُ فيه على القطع؛ لأنَّ الكلامَ تامٌّ عندَ قوله: {آياته}. قال ولو كانَ رفعاً على أنه من نعتِ "الكتاب" كانَ صواباً، كما قال في موضعٍ آخر: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ﴾ [ص: ٢٩] قال: وكذلك قوله: {بشيراً ونذيراً} فيه ما في {قرآناً عربياً} (١).

تعددت أوجه نصبِ {قرآناً} لدى النحاة على النحو الآتي:  
الأول: أنه منصوبٌ على المفعولية بالفعل {فُصِّلَتْ}، وهو قولُ الكسائيِّ (٢)، والفراء (٣) من الكوفيِّين. وهو وجهٌ ثانٍ أجازه الأنباري (٤).  
الثاني: أنه منصوبٌ على المدح (٥)، وهو قول للأخفش من البصريِّين (٦)، وقول الزمخشري (٧)، وهو وجه ثالث لدى الأنباري (٨).  
الثالث: أنه منصوبٌ على الاختصاص (٩)، وهو قول الزمخشري (١٠).  
الرابع: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ، قُدِّرَ بـ "ذَكَرْنَا" عند الأخفش (١١). وقيل: بإعادة الفعل، أي: فُصِّلْنَا (١٢).

---

(١) جامع البيان ٣٧٥/٢٠، ٣٧٦.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٠٧، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٩٢.

(٣) انظر: معاني القرآن له ١١/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠٧، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٩٢.

(٤) انظر البيان في إعراب غريب القرآن له ٢٨٢/٢.

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٩٢، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٦٤٦، والدر المصون للسمين ٥٠٥/٩.

(٦) انظر: معاني القرآن له ٥٠٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٩/١٨.

(٣) انظر الكشاف ٩٦٤.

(٨) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٨٢/٢.

(٩) انظر الدر المصون للسمين ٥٠٥/٩.

(١٠) انظر الكشاف ٩٦٤.

(١١) انظر: معاني القرآن له ٥٠٤/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٩/١٨.

(١٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٩/١٨، والدر المصون للسمين ٥٠٥/٩.



**الخامس:** أنه منصوبٌ على المصدرية<sup>(١)</sup>، أي: تقرأه قرآنًا.  
**السادس:** أنه منصوبٌ على الحال<sup>(٢)</sup>، وهو قول الكسائي<sup>(٣)</sup>، والفراء<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.  
وهو قول الزجاج من البصريين<sup>(٦)</sup>، وقول القيسي<sup>(٧)</sup>، وهو الوجه الأول من الوجوه التي أجازها الأنباري<sup>(٨)</sup>، والعكبري<sup>(٩)</sup>.  
أشار الطبريُّ إلى الأوجه؛ الثاني والثالث والخامس فيما حكاه عن بعض أهل البصرة. وأشار إلى الوجهين الأول والسابع فيما حكاه عن بعض أهل الكوفة، ورجَّح الأول في مستهل حديثه في تأويل الآية، ثم ذكر الخلاف.

والأوجه في نظر الباحث من هذه الأوجه هو الأول والسابع؛ لعدم حاجتهما إلى تقدير، وحاجة الأوجه الأخرى إلى تقدير فعلٍ، وعدم التقدير أولى من التقدير.

- 
- (١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٦٤٦، والدر لمصون للسمين ٥٠٥/٩.  
(٢) انظر: الكشف للزمخشري ٩٦٤، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٦٤٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٩/١٨، والدر لمصون للسمين ٥٠٥/٩.  
(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٩٠٧.  
(٤) انظر: معاني القرآن ١٢، ١١/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠٧،  
(٥) قال القيسي: ( ولم يُجزِ الكسائي والفراء نصبه على الحال، ولكن نصبه عندهما بـ {فُصِّلَتْ}، أي: فصلت آياته كذلك. وأجازا في الكلام الرفع على النعت لـ "الكتاب" ) مشكل إعراب القرآن ٥٩٢.  
قلت: وفي معاني القرآن للفراء أنه أجاز الأوجه الثلاثة: النصب على الحال، والنصب بـ {فُصِّلَتْ}، والرفع على النعت مطلقًا. وذكر النحاس في إعراب القرآن ٧٠٩ الأوجه الثلاثة عن الكسائي والفراء.  
(٦) انظر: إعراب القرآن ومعانيه ٢٨٧/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠٧.  
(٧) انظر مشكل إعراب القرآن له ٥٩٢.  
(٨) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٢٨٢/٢.  
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٩٤/٢.

(٧)

{فَتَّيْنِ} في قوله تعالى: {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ} [النساء: ٨٨]:

منصوبٌ على فِعْلٍ "مَالِكٌ"

قال الطبريُّ في تأويلِ قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]:  
( واختلفَ أهلُ العربيةِ في نصبِ قوله: {فَتَّيْنِ}؛ فقال بعضهم: هو منصوبٌ على الحال، كما تقولُ: "مَالِكٌ قائماً". بمعنى: مَالِكٌ في حالِ القيامِ، وهذا قولُ بعضِ البصريِّين .

وقال بعضُ نحويِّ الكوفيِّين : هو منصوبٌ على فِعْلٍ "مَالِكٌ". قال: ولا تُبالِ كانَ المنصوبُ في "مَالِكٌ" السائرَ معنا. لأنَّه كالفِعْلِ الذي يُنصَبُ بـ "كانَ" و"أظنُّ" وما أشبههما .

قال: وكلُّ موضعٍ صلَّحتُ فيه فِعْلٌ وَيَفْعَلُ من المنصوبِ جازَ نصبُ المعرفةِ منه

والنكرة، كما يَنْصِبُ "كان" و"أظنُّ"؛ لِأَنَّهِنَّ نواقصُ في المعنى، وإنَّ ظنَّنتَ أَنَّهُنَّ تامَّاتٌ.

وهذا القولُ أَوْلَى بالصَّوابِ في ذلك؛ لأنَّ المطلوبَ في قولِ القائلِ: مالِكُ قائمًا. القيامُ، فهو في مذهبِ كانَ وأخواتِها وظنَّ وصواحيبِها (١).

يُشيرُ ما نقله الطبريُّ إلى خلافِ النحويِّين في نصبِ {فَتَيْتَيْنِ} مِنْ قولهِ تعالى: {فما لكم في المنافقينَ فَتَيْتَيْنِ}، وإلى تباينِ أقوالهم؛ فقد ذهبَ البصريُّون إلى أنَّ {فَتَيْتَيْنِ} منصوبٌ على الحالِ مِمَّا قبلَهُ الكافُ والميمُ في {مالِكُم}، وبما قبلَهُ {مالِكُم} (٢). قال سيبويه: ( ... قولك: ما شأنك قائمًا، وما شأنُ زيدٍ قائمًا، وما لأخيك قائمًا. فهذا حالٌ قد صار فيه، وانتصبَ بقولك: ما شأنك كما ينتصبُ قائمًا في قولك: هذا عبدُ اللهِ قائمًا، بما قبلَهُ. ...

وفيه معنى لِمَ قمتَ في ما شأنك ومالك. قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ

مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] ....

وأما العاملُ فيه فبمترلةٍ "هذا عبدُ اللهِ"؛ لأنَّ "مَنْ" مبتدأٌ قد بُنيَ عليه اسمٌ ... (٣). وقال الأَخفش: ( فَتَيْتَيْنِ } منصوبٌ على الحالِ كما تقولُ: "مالِكُ قائمًا؟"، أي: مالِكُ في حالِ القيامِ؟ (٤)، وهو ما نقله الطبريُّ بنصِّه عنه فتأمَّلْه!.

وذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ {فَتَيْتَيْنِ} منصوبٌ بوصفه خيرًا لـ {مالِكُم}، كخبرِ كانَ وظنَّ وأخواتِهما (٥).

قال الفراء: ( فنصب {فتيتين} بالفعل، تقول: مالِكُ قائمًا، كما قال اللهُ تبارك

(١) جامع البيان ٢٨٧/٧ .

(٢) انظر الدر المصون ٦٠/٤ .

(٣) الكتاب ٦١/٢ ، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٢/٢ .

(٤) معاني القرآن ٢٦٣/١ . وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٠٥/٦ .

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٩ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٠٥/٦ ، والدر المصون للسمين

وتعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ﴾ [المعارج: ٣٦]، فلا تُبَالِ أكان المنصوب معرفةً أو نكرةً؛ يجوزُ في الكلام أن تقول: مالك الناظر في أمرنا، لأنه كالفعل الذي يُنصبُ بكان وأظنُّ وما أشبههما. وكلُّ موضعٍ صلحت فيه فَعَلٌ وَيَفْعَلُ من المنصوب جاز نصبُ المعرفة منه والنكرة؛ كما تنصبُ كان وأظنُّ؛ لأنَّهنَّ نواقصُ في المعنى وإن ظنَّنتَ أَنَّهُنَّ تامَّاتٌ. ومثل "مال" و"مابالك" و"ماشأئك". والعملُ في هذه الأحرف بما ذكرتُ لك سهلٌ كثيرٌ... (١). وهو ما لحَّصه الطبريُّ في نقله عن بعض الكوفيِّين فتأمَّل! ورجَّحه حملاً على "كان" و"ظنَّ" وأخواتهما.

ويُرجِّحُ الباحثُ من هذا الخلافِ قولَ البصريِّينَ مِنْ كَوْنِ {فَتَيْنِ} حالاً لا خبراً، للالتزامِ بمجيئها في هذا التركيبِ نكرةً (٢).

(٨)

**{حِفْظًا} في قوله تعالى: {وحفظًا من كلِّ شيطانٍ ماردٍ} مفعولٌ لأجله منصوبٌ بـ: "وحفظًا زيناها"، والواو زائدةٌ**

قال الطبريُّ في تأويلِ قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ (٦) وَحِفْظًا

مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴿[الصفات: ٦-٧]:

( وقد اختلفَ أهلُ العربيةِ في وجهِ نصبِ قوله: {وحفظًا}؛ فقال بعضُ نحويِّ البصرة: قال: {وحفظًا}؛ لأنه بدلٌ من اللفظِ بالفعلِ، كأنه قال: وحفظناها حفظًا. وقال بعضُ نحويِّ الكوفة: إنما هو مِنْ صِلَةِ التزيينِ؛ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا حِفْظًا لها وأدخَلَ الواوَ على التكريرِ؛ أي: وزيناها حفظًا لها. فجعله من التزيينِ....، وتأويل الكلام: وحفظًا لها من كلِّ شيطانٍ عاتٍ خبيثٍ زيناها (٣).

(١) معاني القرآن ١/٢٨١ .

(٥) انظر الدر المصون للسمين ٤/٦٠ .

(٣) جامع البيان ١٩/٤٩٨ .

يُشيرُ هذا النصُّ الذي ساقه الطبريُّ إلى خلافِ النحاةِ في إعرابِ {حفظًا} نصبًا. فذهب أبو عبيدة<sup>(١)</sup>، والأخفش<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup> من البصريين إلى أنَّ {حفظًا} مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ تقديره: "وحفظناها حفظًا"، وإليه ذهب القيسيُّ<sup>(٤)</sup>، وابنُ عطية<sup>(٥)</sup>، والعكبريُّ<sup>(٦)</sup>، والقرطبيُّ<sup>(٧)</sup>، وضعَّفه الزمخشريُّ<sup>(٨)</sup>.

وذهب مَنْ حكى عنه الطبريُّ من الكوفيِّين - ولم أقف عليه - إلى أنَّ {حفظًا} منصوبٌ مفعولًا لأجله والواو زائدةٌ؛ إذ التقدير لديهم: وحفظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ زَيْنًا، ورجَّحه الطبريُّ في مستهلِّ كلامه في تأويل الآية حيث قال: ( وقوله: {حفظًا}. يقول تعالى ذكره: وحفظًا للسماء الدنيا زيناها بزينة الكواكب )<sup>(٩)</sup>، وأجازه الزمخشريُّ<sup>(١٠)</sup>، وضعَّفه ابنُ عطية<sup>(١١)</sup>.

وذهب الزمخشريُّ إلى ترجيح أنَّ {حفظًا} منصوبٌ حملًا على المعنى المتقدم، والتقدير لديه: إِنَّا خَلَقْنَا الْكَوَاكِبَ زِينَةً لِلْسَّمَاءِ وَحَفْظًا مِنَ الشَّيَاطِينِ، كما قال جلَّ

شأنه: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥]<sup>(١٢)</sup>، وذهب إليه ابنُ هشام<sup>(١٣)</sup>.

(١) انظر مجاز القرآن ١٦٦٦/٢، ١٩٧.

(٢) انظر معاني القرآن ٤٩٠/٢، ٥٠٥.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٢٥/٤.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٥٦٥.

(٥) انظر المحرر الوجيز ١٥٧٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٦٧٣/٢.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ١١/١٨.

(٨) انظر الكشف ٩٠٢.

(٩) جامع البيان ٤٩٨/١٩.

(١٠) انظر الكشف ٩٠٢.

(١١) انظر المحرر الوجيز ١٥٧٢.

(١٢) انظر الكشف ٩٠٢.

(١٣) انظر معني اللبيب ٢٢٦.

والوجهان الأولان في نظر الباحث هما الصواب؛ لصحة المعنى المترتب على التقدير؛ إذ في الوجه الأول نصب {حفظاً} مصدرًا بفعلٍ تقديره: "وحفظناها" لقرب {حفظاً} من هذا الفعل من حيث اللفظ. وفي الوجه الثاني يجعل {حفظاً} منصوبًا بالفعل {زيتًا} مفعولًا لأجله مساغًا صحيحًا معنًى.

(٩)

"إذ" في قوله تعالى: {إذ كنتم أعداء... فأصبحتم بنعمته...}

ظرف زمانٍ بمعنى "حين" للمفعول المذكور {نعمة}

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً

فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]:

( واختلف أهل العربية في قوله: {إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم}؛ فقال بعض

نحويي البصرة في ذلك: انقطع الكلام عند قوله: {واذكروا نعمت الله عليكم}. ثم

فسر بقوله: {فألف بين قلوبكم}. وأخير بالذي كانوا فيه قبل التأليف، كما تقول:

أمسك الحائط أن يميل.

وقال بعض نحويي الكوفة: قوله: {إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم}. تابع قوله:

{واذكروا نعمت الله عليكم}. غير منقطعة منها.

والصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّ قَوْلَهُ: {إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ} مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ: {وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} غَيْرُ مَنْقُوعٍ عَنْهُ.  
وتأويلُ ذلك: واذكروا أيها المؤمنون نعمةَ الله عليكم التي أنعمَ بها عليكم حينَ كنتم أعداءً، أي: بشركِكُمْ، يقتلُ بعضُكم بعضاً عصبيةً، في غير طاعةِ الله ولا طاعةِ رسوله، فألَّفَ الله بالإسلامِ بينَ قلوبِكُمْ، فجعلَ بعضُكم لبعضٍ إخواناً - بعدَ أن كنتم أعداءً - تتواصلون بألفةِ الإسلامِ، واجتماعِ كلمتِكُمْ عليه (١).

أشار الطبريُّ في نصِّه السابق إلى الخلافِ بينَ بعضِ نحاةِ البصرة والكوفة في الآيةِ الماضية؛ فذكر أن بعضَ البصريين وهو الأخفش (٢) يرى أن قوله تعالى: {وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} قد انقطع، ثُمَّ جُعِلَتْ جَمَلَةٌ {فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ} بعد ذلك جملةً تفسيريةً.

وإلى مذهب الأخفش ذهب ابنُ مالك (٣).

وذكر الطبريُّ عن بعض الكوفيين ورَّجَّحه جاعلاً داعيَ ترجيحه اتساق المعنى بين ما قبل {إِذْ} وبين ما بعدها، - ولم أجد قائلًا منهم فيما بينَ يديَّ من مصادرٍ قد قال بذلك - أنه جعلَ قوله: {وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} من صلةِ {إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ} لا انقطاعَ بينهما؛ إذ إنَّ {إِذْ} في {إِذْ كُنْتُمْ} ظرفيةٌ بمعنى "حين" نصبٌ بـ {وَاذْكُرُوا}، ثُمَّ عطفٌ بتبديلِ حالهم من العداوة والقتلِ بينهم إلى التأليفِ والأخوةِ. وإليه ذهب ابنُ هشامٍ (٤).

وذهب الحوفيُّ إلى أنَّ {إِذْ} مفعولٌ به منصوبٌ بـ {وَاذْكُرُوا} (٥).

والرَّاجِحُ فِي نَظَرِ الْبَاحِثِ أَنَّ {إِذْ} ظَرْفٌ زَمَانِيٌّ بِمَعْنَى "حِينَ" لِلْمَفْعُولِ {نِعْمَةٌ}؛

(١) جامع البيان ٥/٦٤٩، ٦٥٠.

(٢) انظر معاني القرآن ١/٢٢٨.

(٣) انظر شرح تسهيل الفوائد ١/٣٤٥.

(٤) انظر مغني اللبيب ٩١.

(٥) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣/٢١، والدر المصون للسمين ٣/٣٣٣.

لأنه مستقيمٌ معنًى وصناعةً. كما يجوزُ أن يكونَ {إذ} بدلاً من {نعمة} في محلِّ نصب. أمَّا حملُ جملةِ {فألَّفَ بين قلوبكم} على التفسير؛ بوصفها قد انقطعتُ عمَّا قبلها فقولٌ فيه ضعفٌ؛ لأنَّ الكلامَ ظاهرٌ فيه الاتِّصالُ، والفاءُ في {فألَّفَ} تبيِّنُ عطفاً على الحال التي كانَ الناسُ عليها قبلُ وهي العداوةُ، فتلتها بالإسلام حالُ الألفةِ، ثمَّ الأخوةُ في الدين، وبذا يظهرُ اتِّصالُ الكلامِ بعضه ببعض.

وأما قولُ مَنْ قال: إنَّ {إذ} مفعولٌ لـ {اذكروا} ففيه نظرٌ؛ لأنَّ الفعلَ {اذكروا} قد تسلَّطَ على مفعوله {نعمة}، وإنَّما يكونُ {إذ} مفعولاً فيما لم يذكُرْ {نعمة}،

كقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرْتُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦] <sup>(١)</sup> والغالبُ في {إذ} أن تكون مفعولاً به بتقدير "اذكر" في أوائل القصص في التزويل نحو قوله:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾

[البقرة: ٣٤]، وقوله: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠] <sup>(٢)</sup>.

---

(٤) انظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢/٢٠٧، والتنزيل والتكميل لأبي حيان ٧/٢٩٢، ٢٩٣، ومغني

الليبي لابن هشام ٩١.

(٤) انظر مغني الليبي لابن هشام ٩١.



(١٠)

نصبُ {سواء} في قوله تعالى: {في أربعة أيامٍ سواءٍ للسائلين} على الحال  
أورفعه خبرًا بـ "ذلك"، أوجرُه نعتًا للأربعة أو للأيام

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُوسًا مِّن فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ

فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]:

( وقد اختلف أهل العربية في وجه نصب {سواء}؛ فقال بعض نحويي البصرة :  
مَنْ نصبه جعله مصدرًا، كأنه قال: استواءً. قال: وقد قرئ بالجرِّ، وجعلَ اسمًا  
للمستويات، أي: في أربعة أيامٍ تامَّةٍ.

وقال بعض نحويي الكوفة : مَنْ خفضَ {سواءً} جعلها مِنْ نعتِ الأيام، وإنْ  
شئتَ مِنْ نعتِ الأربعة، ومَنْ نصبها جعلها مُتَّصِلَةً بالأقوات. وقال: وقد تُرْفَعُ كأنه  
ابتداءً، كأنه قال: ذلك سواءٌ للسائلين. يقول: لِمَنْ أرادَ علمه.

والصوابُ من القولِ في ذلك أن يكونَ نصبه إذا نُصبَ حالًا من الأقوات، إذ

كانت {سواء} قد شُبِّهَتْ بالأسماء النكرة، فقليل: مررتُ بقومٍ سواءٍ. فصارت تُتَّبَعُ النكرات، وإذا تبعَت النكرات انقطعتُ من المعارف، فُنصِبَتْ، فقليل: مررتُ بإخوتك سواءً. وقد يجوزُ أن يكونَ إذا لم يَدْخُلْها تثنيةٌ ولا جمعٌ أن تُشَبَّهَ بالمصادر. وأمَّا إذا رُفِعَتْ فَإِنَّمَا تُرْفَعُ ابتداءً بضميرٍ ذلك ونحوه. وإذا جُرَّتْ فعلى الإتيانِ للأيام، أو للأربعة (١).

اختلفَ النحاةُ فيما يظهرُ من النصِّ الماضي في {سواء} إذا نُصِبَتْ، وإذا رُفِعَتْ، وإذا جُرَّتْ. فذهب البصريُّون إلى أنَّ {سواء} إذا نُصِبَتْ فُتَنَصَّبُ على المصدر. بمعنى: "استواءً"، وإذا جُرَّتْ فُتَجَرُّ على نعت الأيام على معنى: مستوياتٍ، وإذا رُفِعَتْ فُتْرَفَعُ خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هي".

قال سيبويه: ( هذا درهمٌ سواءٌ، كأنَّه قال: هذا درهمٌ استواءً. فهذا تمثيلٌ وإن لم يتكلَّم به. قال عزّ وجلّ: { في أربعة أيّامٍ سواءٍ للسائلين } . وقد قرأ ناسٌ: { في أربعة أيّامٍ سواءٍ }، قال الخليل: جعله بمنزلة مستوياتٍ. وتقول: هذا درهمٌ سواءٌ، كأنَّك قلتَ: هذا درهمٌ تامٌّ (٢).

وقال أبو عبيدة في {سواء} بالنصب: ( مجازٌ نصيبها مجازُ المصدر ) (٣). وقال الأخفش بنحو ما قال سيبويه وهو ما نقله عنه الطبريُّ نصّاً فيما حكاه عن بعض أهل البصرة (٤)، وهو قول المبرد (٥)، والزجاج (٦) من البصريين، وذهب إليه القيسيُّ غير أنَّه جعلَ {سواء} حالَ رفعها مبتدأً خبره {السائلين} (٧). وذهب

(١) جامع البيان ٢٠/٣٩٠، ٣٩١.

(٢) الكتاب ١١٩/٢. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٩٠٩.

(٣) مجاز القرآن ٢/١٩٦.

(٤) انظر معاني القرآن ٢/٥٠٤، ٥٠٥.

(٥) انظر المقتضب ٤/٣٠٤، ٣٠٥.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٨٨.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٥٩٣.

العكبري مذهب سيويه<sup>(١)</sup>.

وذهب الفرّاء من الكوفيّين إلى أنّ {سواء} بالنصب حالٌ من الأقوات، وبالجر نعتٌ للأيام أو للأربعة، وبالرفع ابتداءً<sup>(٢)</sup>، وماحكاها الطبريُّ عن بعض نحوّي الكوفة هو نصُّ الفرّاء، ورجّحه.

وفي نظر الباحث أنّ قولَ البصريّين هو الرَّاجحُ لاستقامة وجوه المعنى، والتقدير. أمّا إعرابُ الفرّاء من الكوفيّين {سواء} بالنصب حالًا من "الأقوات" فـ ( فيه نظر؛ لأنّ المعنى: إنّما هو وصفُ الأيام بأنّها سواءٌ، لا وصفُ الأرض بذلك، وعلى هذا جاء التفسير. ويدلُّ على ذلك قراءةُ {سواء} بالجرّ<sup>(٣)</sup> صفةً للمضاف أو المضاف إليه )<sup>(٤)</sup>.

وأما رفعُ {سواء} عند القيسيّ مبتدأً خبره {للسائلين}، ففيه نظرٌ أيضًا؛ بوصفه مبتدأً نكرة ولا مسوّغٌ للابتداء بها ههنا<sup>(٥)</sup>.

---

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٩٤.

(٢) انظر معاني القرآن ٣/١٢، ١٣.

(٩) القراءة بجرّ {سواء} هي قراءة يعقوب. انظر التذكرة في القراءات لابن غلبون ٢/٦٥٧.

(٤) الدر المصون للسمين ٩/٥٠٩.

(٥) انظر نفسه ٩/٥١٠.

( ١١ )

نَصْبُ {رَفِيقًا} فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَحَسُنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا} عَلَى التَّفْسِيرِ

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]:  
( وَأَمَّا نَصْبُ الرَّفِيقِ فَإِنَّ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ مُخْتَلِفُونَ فِيهِ، فَكَانَ بَعْضُ نَحْوِيِّ الْبَصْرَةِ يَرَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَيَقُولُ: هُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كَرَّمَ زَيْدٌ رَجُلًا. وَيَعْدِلُ بِهِ عَنْ مَعْنَى: نَعَمَ الرَّجُلُ، وَيَقُولُ: إِنَّ "نَعَمَ"، لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ فِيهِ أَلْفٌ وَوَاوٌ، أَوْ عَلَى نَكْرَةٍ.

وكان بعض نحويي الكوفة يرى أنه منصوبٌ على التفسير، ويُنكرُ أن يكونَ حالًا، ويستشهدُ على ذلك بأنَّ العربَ تقولُ: كَرَّمَ زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ، وَحَسُنَ أَوْلَئِكَ مِنْ رُفَقَاءِ. وَأَنَّ دَخُولَ "مِنْ" دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الرَّفِيقَ مُفَسَّرَةٌ. قَالَ: وَحُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ: نَعَمْتُمْ رَجَالًا. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: وَحَسَنْتُمْ رُفَقَاءَ.

وهذا القولُ أولى بالصواب؛ للعلّة التي ذكرناها لقائله. وقد ذكّر أنّ هذه الآية نزلت؛ لأنّ قومًا حزّبوا على فقد رسول الله صلى الله عليه وسلّم حذرًا أن لا يروّه في الآخرة (١).

يُنْبئ ما ساقه الطبري عن الخلاف بين النحاة في إعراب {رفيقًا}؛ فذهب من ذكره من البصريين إلى أنّه منصوبٌ على الحال وهو قول الأَخفش (٢).

وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوبٌ على التمييز (٣)، وهو ما رجّحه الطبري لأنّه جاء على طريقة العرب في كلامهم. كما رجّح قول الكوفيين العكبري (٤)، وابن مالك (٥).

والقول عند الباحث أنّ {رفيقًا} منصوبٌ على التمييز؛ إذ ( فيه احتمالان، أحدهما: أن يكون منقولًا من الفاعلية وتقديره: "وحسن رفيق أولئك"، فالرفيق على هذا غير المميّز، ولا يجوز دخول "من" عليه .

والثاني: ألا يكون منقولًا، فيكون نفس المميّز، وتدخل عليه "من"، وإنّما أتى به هنا مفردًا لأحد معيّنين: إمّا لأن الرفيق كالحليط والصديق في وقوعها على المفرد والمتنّى والمجموع بلفظ واحد، وإمّا اكتفاءً بالواحد عن الجمع لفهم المعنى، وحسن ذلك كونه فاصلةً. ويجوز في "أولئك" أن يكون إشارةً إلى من يُطع الله ورسوله، وإنّما جمّع على معناها، وعلى هذا فيحتمل أن يُقال: إنّ راعى لفظ "من" فأفرد في قوله: {رفيقًا}، ومعناها فجمّع في قوله: {أولئك}، إلّا أنّ البداءة في ذلك بالحمل على اللفظ أحسن،

(١) جامع البيان ٢١٣/٧ .

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٦١/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٣، مشكل إعراب القرآن للقيسي ١٨٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٥٠/٦،

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٥٠/٦ .

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢٥٨/١.

(٢) انظر شرح تسهيل الفوائد ٣٨٤/٢.

وعلى هذا فيكون قد جمعَ فيها بينَ الحَمَلِ على اللفظِ في {يُطْع}، ثُمَّ على المعنى في {أولئك} ثُمَّ على اللفظِ في {رَفِيقًا} (١).

(١٢)

نصبُ {أحياءٍ وأمواتًا} في قوله تعالى: {أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا\* أَحْيَاءً  
وَأَمْوَاتًا} بوقوع {كفَاتًا} عليه

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾  
[المرسلات: ٢٥، ٢٦]:

( واختلفَ أهلُ العربيةِ في الذي نصبَ {أحياءٍ وأمواتًا}؛ فقال بعضُ نحويِّ  
البصرة: نُصِبَ على الحال. وقال بعضُ نحويِّ الكوفة: بل نُصِبَ ذلك بوقوع  
الكفات عليه، كأنك قُلْتَ: ألم نجعلِ الأرضَ كفاتٍ أحياءٍ وأمواتٍ. فإذا نُوتتْ  
نُصِبَتْ، كما يَقْرَأُ مَنْ يَقْرَأُ: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾  
[البلد: ١٤، ١٥]. وهذا القولُ أشبهُ بالصوابِ (٢).

(١) الدر المصون للسمين ٤/٢٤، ٢٥. وانظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢/٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) جامع البيان ٢٣/٥٩٨.

لنحويين في نصب {أحياء} أقوال، هي على النحو الآتي:

**الأول:** أنه منصوبٌ بـ {كفائاً} بوصفه مصدرًا عاملاً، وهو قولُ الفرّاء من الكوفيّين حيث قال: ( ونصبك الأحياء والأموات بوقوع الكفات عليه، ... وكما يُقرأ: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ [المائدة: ٩٥] - بنصب "مثل" - ، ومثله: ﴿فَدْيَةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] (١).

وهو قول الزجاج من البصريين (٢)، وضعفه القيسي (٣)، ورجّحه الزمخشري (٤)، وابن عطية (٥)، وهو وجهٌ لدى الأنباري (٦)، والعكبري (٧).

**الثاني:** أنه منصوبٌ على الحال من {الأرض}، وقولُ أبي عبيدة مُتضمّنٌ له (٨)، وهو قولُ الأخفش من البصريين (٩)، والنحاس (١٠)، وضعفه ابن عطية (١١).

**الثالث:** أنه منصوبٌ على الحال من الضمير، وهو قول القيسي وقدره ( "تجمعهم الأرضُ في هاتينِ الحالينِ" ) (١٢). وأجازه الزمخشري وقدره: ( تكفتم أحياءً وأمواتاً ) (١٣).

(٢) معاني القرآن ٢٢٤/٣. وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٠٧/٢١.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٠٩/٥.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٧٤٢.

(٤) انظر الكشف ١١٦٩.

(٥) انظر المحرر الوجيز ١٩٣٥.

(٢) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٤٠٨/٢.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٧٠/٢.

(٤) انظر مجاز القرآن ٢٨١/٢.

(٩) انظر: معاني القرآن ٥٦٢/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٠٧/٢١.

(١٠) انظر إعراب القرآن ١٢٥١.

(١١) انظر المحرر الوجيز ١٩٣٥.

(١٢) مشكل إعراب القرآن ٧٤٢.

(١٣) الكشف ١١٦٩، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٩٧/٨.

وبنحو تقدير القيسي وجَّهه الأنباري في وجه من الوجوه لديه <sup>(١)</sup>.  
**الرابع:** أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ على—————يه "كفات"، وهو  
"تكفت"، أجازته النحاس <sup>(٢)</sup>، وهو قول آخر لدى الزمخشري <sup>(٣)</sup>، وقول أبي حيان <sup>(٤)</sup>.  
**الخامس:** أنه منصوبٌ مفعولاً ثانياً لِـ{نجعل} ذكره العكبري <sup>(٥)</sup>، والسمين <sup>(٦)</sup>.  
**السادس:** أنه منصوبٌ على البدل من {الأرض}، ذكره الأنباري <sup>(٧)</sup>.  
**السابع:** أنه تمييزٌ، كما يُقال: "عندي نَحْيٍ سَمْنَا و راقودٌ حَلَّا" <sup>(٨)</sup>.  
وفي نظر الباحث أن توجيه نصب {أحياء} يظهر بعد تفسير المعنى، وفي المعنى  
قولان:

**أحدهما:** أن معنى "الكفات": الأوعية، وهي جمع مفردُها "كَفَتْ"، و{أحياء} كنايةٌ عمَّا ينبتُ منها.  
**والثاني:** أن "الكفات" مفردٌ مصدرٌ، و"كَفَتْه" إذا ضمَّه وجمعه. والتقدير: ذا كفاتٍ، كما يُقال: "زيدٌ عدلٌ". و{أحياء} مرادٌ بهم بنو آدم.  
فعلى التفسير الأول {أحياء} صفةٌ لِـ{كفاتًا}، وكأنه قيل: أوعيةٌ حيَّةٌ. أو حالٌ من {الأرض}.  
أمَّا كونها حالاً من {كفاتًا} ففيه ضعفٌ؛ لأنَّ الحال لا تجيء من نكرةٍ إلَّا بشروطٍ وهي ههنا منتفأةٌ فيما يظهر.  
وعلى التفسير الثاني {أحياء} مفعولٌ محذوفٌ دلَّ عليه {كفاتًا}، والتقدير: ألم نجعل الأرضَ كِفَاتًا تجمعُ أحياءً وأمواتًا.

(١) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٤٠٨/٢.

(٢) انظر إعراب القرآن ١٢٥١.

(٣) انظر الكشاف ١١٦٩.

(٤) انظر البحر المحيط ٣٩٧/٨.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٧٠/٢.

(٦) انظر الدر المصون ٦٣٧/١٠.

(٧) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٤٠٨/٢.

(٨) انظر ثلاث مسائل لابن هشام ٦١.



أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ {أَحْيَاءَ} مَفْعُولٌ لـ {كَفَاتًا} نَفْسَهُ، فَبَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْدَرًا  
بـ "أَنَّ" وَالْفِعْلُ، وَلَا بـ "مَا" وَالْفِعْلُ.  
وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ بِنَصْبِ {أَحْيَاءَ} عَلَى التَّمْيِيزِ فِيهِ نَظْرٌ!؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ، وَلِأَنَّ  
"النَّحْيَ" وَ"الرَّافُودَ" كَمَا مِثْلُ بَهْمَا لَيْسَا نَفْسَ "السَّمَنِ"، وَ"الْحَلِّ"، بَلْ مَحَلُّ لِهَمَا (١).

(١٣)

نَصَبُ {كِتَابًا مُؤَجَّلًا} عَلَى الْمَصْدَرِ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي قَبْلَهُ

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾

﴿كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]:

(واختلف أهل العربية في المعنى النَّاصِبِ قَوْلَهُ: {كِتَابًا مُؤَجَّلًا}؛ فَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّ

الْبَصْرَةِ: هُوَ تَوْكِيدٌ، وَنَصَبُهُ عَلَى: كَتَبَ اللَّهُ كِتَابًا مُؤَجَّلًا. قَالَ: وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ فِي

الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ: {حَقًّا}، إِنَّمَا هُوَ: أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا. وَكَذَلِكَ ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾ [الروم: ٦]،

﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٨٢]، وَ﴿صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]،

﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. إِنَّمَا هُوَ: صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا. فَهَكَذَا تَفْسِيرُ كُلِّ

(١) انظر ثلاث رسائل لابن هشام ٦٠، ٦١.

شَيْءٌ فِي الْقُرْآنِ مِنْ نَحْوِ هَذَا، فَإِنَّهُ كَثِيرٌ.

وقال بعض نحويي الكوفة : في قوله: {وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله}:  
معناه: كتب الله آجال النفوس، ثم قيل: {كتاباً مؤجلاً}. فأخرج قوله: {كتاباً  
مؤجلاً} نصيباً من المعنى الذي في الكلام، إذ كان قوله: {وما كان لنفس أن تموت إلا  
 بإذن الله} قد أدى عن معنى {كتب}. قال: وكذلك سائر ما في القرآن من نظائر  
 ذلك، فهو على هذا النحو.

وقال آخرون منهم : قول القائل: زيد قائم حقاً. بمعنى: أقول زيد قائم حقاً؛ لأن  
 كل كلام قول، فأدى المقول عن القول، ثم خرج ما بعده منه، كما تقول: أقول قولاً  
 حقاً، وكذلك "ظناً" و"يقيناً"، وكذلك: {وعد الله حقاً}، وما أشبهه .

والصواب من القول في ذلك عندي أن كل ذلك منصوب على المصدر، من  
 معنى الكلام الذي قبله؛ لأن في كل ما قبل المصادر - التي هي مخالفة ألفاظها ألفاظ  
 ما قبلها من الكلام - معاني ألفاظ المصادر، وإن خالفها في اللفظ، فنصبها من معاني  
 ما قبلها دون ألفاظها (١).

يُشيرُ النصُّ الذي ذكره الطبريُّ إلى أن النحاة اختلفوا في الناصبِ لمثلِ قوله:  
 {كتاباً مؤجلاً}.

فذهب جُلُّ البصريين إلى أن {كتاباً} منصوبٌ على التوكيدِ بفعلٍ مُقدَّرٍ من  
 المصدرِ هو "كتب".

قال سيبويه: (واعلم أن نصب هذا الباب ... يُنصبُ على إضمارِ فعلٍ غيرِ  
 كلامِكِ الأوَّلِ ... كأنه قال: أُحِقُّ حقاً، فجعله بدلاً كظننا من أظنُّ، ولا أقول قولك،  
 وأقول غير ما تقول، وأتجدُّ جدك، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، وادعُوا دعاءً حقاً،  
 وصبغ الله صبغةً، ولكن لا يظهرُ الفعلُ؛ لأنه صار بدلاً منه) (٢).

وهذا المذهبُ هو مذهبُ الأَخفش؛ إذ ما نقله الطبريُّ عن بعضِ نحويي أهلِ

(١) جامع البيان ٦/١٠٧، ١٠٨ .

(٢) الكتاب ١/٣٨٣، ٣٨٤ .

البصرة هو كلام الأخص في معانيه بنصه<sup>(١)</sup>.

وهو مذهب المبرد<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، والعكبري<sup>(٥)</sup>،  
والقرطبي<sup>(٦)</sup>.

وذهب مَنْ حكى الطبريُّ عنه من الكوفيِّين إلى أنَّ {كتاباً} منصوبٌ مِنْ معنى  
الكلام قبله، ورجَّحه. وهو ما يُفهمُ مِنْ كلامِ الفراءِ في معنى قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ  
عَلَيْكُمْ﴾ حيث قال: ( وقوله: {كتاب الله عليكم} كقولك: كتاباً من الله عليكم ...  
كأنه منصوبٌ بشيءٍ مضمَرٍ قبله )<sup>(٧)</sup>. ومِمَّا قاله الفراءُ أيضاً في معنى قوله تعالى:  
﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾ ( ونصبت قوله: {وعدَّ الله حقاً} بخروجه  
منهما )<sup>(٨)</sup>.

وذهب آخرون إلى أنَّ {كتاباً} منصوبٌ على الإغراء، والتقدير: الزموا  
كتاباً مؤجلاً<sup>(٩)</sup>. ذكره سيبويه عن بعض النحويِّين حيث قال: ( وقد زعم بعضهم أنَّ  
{كتاب الله} نصبٌ على قوله: "عليكم كتاب الله" )<sup>(١٠)</sup>، وذكره الفراءُ عن بعض  
أهلِ النحو ولم يَرجِّحه<sup>(١١)</sup>، وأجازه الزجاج حيث قال: ( وقوله: {كتاب الله  
... وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر، ويكون {عليكم} مفسراً له، فيكون  
المعنى: الزموا كتاب الله )<sup>(١٢)</sup>.

(٣) انظر معاني القرآن ٢٣٤/١، ٢٣٥.

(٤) انظر المقتضب ٢٦٨، ٢٣٣/٣.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/١، ٢٩/٢.

(٦) انظر الكشاف ١٩٨.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢١٢/١.

(٨) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٤٨/٥.

(٩) معاني القرآن ٢٦٠/١.

(١٠) معاني القرآن ٢٥٧/١.

(١١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٧٦/٣، والدر المصون للسمين ٤١٩/٣.

(١٢) الكتاب ٣٨٢/١.

(١٣) انظر معاني القرآن ٢٦٠/١.

(١٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٠٠، ٢٩/٢.

وذهب ابن عطية إلى أن { كتاباً } منصوبٌ على التمييز<sup>(١)</sup>.

والمُتَخَيَّرُ لدى الباحث من هذه الأقوال الأربعة قول البصريين من نصب { كتاباً } بفعلٍ مقدرٍ من مادته، والمعنى: كتبَ اللهُ كتاباً؛ لأنه عاملٌ قويٌّ. أمَّا قولُ الفراء من نصبه بالمعنى من الكلام قبله فبعيدٌ؛ لضعفه عاملاً في غيره. وأمَّا قولُ مَنْ قال إنه منصوبٌ على الإغراء بمعنى: الزموا كتابَ اللهِ فبعيدٌ أيضاً؛ إذ ( ليسَ المعنى على ذلك )<sup>(٢)</sup>.

وأمَّا قولُ مَنْ قال إنه منصوبٌ على التمييز فهو ( غير مستقيم؛ لأنَّ التمييز منقولٌ وغير منقول، وأقسامه محصورةٌ وليس هذا شيئاً منها. وأيضاً فأين الذات المبهمة التي تحتاج إلى تفسير )<sup>(٣)</sup>.

---

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٣٦٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٧٦/٣، والدر المصون للسمين ٤١٩/٣.

(٨) الدر المصون للسمين ٤١٩/٣.

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٧٦/٣، والدر المصون ٤١٩/٣.

(١٤)

{ما} في قوله تعالى: {كأنوا قليلاً من الليل ما يهجعون}  
في موضع رفع بـ {قليلاً}

ذكر الطبري أن أهل التأويل اختلفوا في تأويل قوله تعالى: ﴿كَأَنُورًا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]؛ فقال بعضهم: معناه: كانوا قليلاً من الليل لا يهجعون. وقالوا: {ما} بمعنى الجحد.

وقال آخرون: بل معنى ذلك: كأنوا قليلاً من الليل يهجعون، ووجهها {ما} التي في قوله: {من الليل ما يهجعون} إلى أنها صلة. ومن جعل {ما} صلة، فإنه لا موضع لها، ويكون تأويل الكلام على مذهبه: كأنوا يهجعون قليل الليل، وإذا كانت {ما} صلة كان "القليل" منصوباً بـ {يهجعون}.

وقد يجوز أن يكون {ما} في موضع رفع، ويكون تأويل الكلام: كانوا قليلاً من الليل هجوعهم.

وقال آخرون: بل معنى ذلك: أنهم كانوا يصلُّون العتمة. وعلى هذا التأويل {ما} في معنى الجحد.

وقال آخرون: بل معنى ذلك: كان هؤلاء المحسنون قبل أن تُفرضَ عليهم الفرائض قليلاً من النَّاس. وقالوا: الكلامُ بعدَ قوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ [الذاريات: ١٦]، {كانوا قليلاً}: مستأنفٌ بقوله: {من الليلٍ ما يهجعون}. فالواجبُ أن تكونَ {ما} على هذا التأويل بمعنى الجحد. وأولى الأقوال بالصحة في تأويل قوله: {كانوا قليلاً من الليلٍ ما يهجعون}. قول مَنْ قال: كانوا قليلاً من الليلٍ هجوعهم<sup>(١)</sup>.

يشيرُ ما ذكره الطبريُّ إلى خلافِ المفسِّرين في تأويل قوله تعالى: {كانوا قليلاً من الليلٍ ما يهجعون}، ممزوجاً كلامه بأقوالِ النحويِّين في توجيهه تأويل الآية، والبحثُ معنيُّ يبحثُ أقوال النحاة في ذلك.

فقد ذهبَ أبو عبيدة من البصريِّين إلى أن {ما} زائدةٌ للتأكيد والمعنى إلغاؤها، وبذلك يكونُ {قليلاً} مفعولاً به لـ {يهجعون}؛ إذ قال: ( {كانوا قليلاً من الليلٍ ما يهجعون} أي: يهجعون قليلاً من الليلِ )<sup>(٢)</sup>. وهو قولُ الزجاج أيضاً<sup>(٣)</sup>. وذهب الفراء<sup>(٤)</sup> من الكوفيِّين إلى أنَّها مصدريةٌ، فهي والفعل مصدرٌ رفعٌ بـ {قليلاً} والتقدير: كانوا قليلاً من الليلِ هجوعهم<sup>(٥)</sup>. ورجَّحه الطبريُّ. كما أجاز الفراء ما ذهب إليه أبو عبيدة من كونِ {ما} صلةً لا محلَّ لها، ونصب {قليلاً} بـ {يهجعون} مفعولاً له.

(١) انظر جامع البيان ١/٢١، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٩.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٢٦.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٤٤.

(٣) انظر معاني القرآن له ٣/٨٤.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٣١، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٣٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩/٤٧٩، والبحر المحيط لأبي حيان ٨/١٣٥، والدر المصون للسمين ١٠/٤٥.

وذهب آخرون إلى أنّ {ما} مصدرية، فهي و الفعل مصدرٌ رفعٌ على البدل من المضمّر في {كان}، و {قليلاً} خبر {كان}، والتقدير: كان هجوعُهم من الليل قليلاً<sup>(١)</sup>.

وذهب آخرون إلى أنّ {ما} زائدة، و{قليلاً} نعتٌ لظرفٍ محذوف، واسم {كان} المضمّر فيها وهو الواو، و{يهجعون} خبر {كان} والتقدير: كانوا وقتاً قليلاً يهجعون<sup>(٢)</sup>.

وذهب آخرون إلى أنّ {ما} زائدة، و{قليلاً} نعتٌ لمصدرٍ محذوف، والتقدير: كانوا هجوعاً قليلاً يهجعون<sup>(٣)</sup>.

وذهب آخرون إلى أنّ {ما} موصولة، وعائدها محذوفٌ، والتقدير: كانوا قليلاً من الليل من الوقت الذي يهجعون فيه<sup>(٤)</sup>.

وذهب آخرون إلى أنّ {ما} نافية؛ إذ تمّ الكلام عند قوله: {قليلاً} ووقف عنده واستأنف الكلام بـ{ما يهجعون}<sup>(٥)</sup>.

والذي أوّلَى بالقول لدى الباحث من هذه الأقوال قولٌ مَنْ قال إنّ {ما} مصدرية فتسبك والفعل بعدها بمصدرٍ في محلِّ رفعٍ على البدل من المضمّر الواو، و {قليلاً} خبر {كان}، والتقدير: كان هجوعُهم قليلاً من الليل، وكذلك قولٌ مَنْ قال إنّ {ما} زائدةٌ للتأكيد فيعرب {قليلاً} مفعولاً لـ{يهجعون}؛ لأنّ الصنعة النحوية فيه أظهر،

---

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٣٧، ٦٣٨، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣٢٥/٢، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٢٤/٢، والدر المصون للسمين ٤٥/١٠.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٣٧، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣٢٥/٢، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٢٤/٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٣١، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٣٧، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٣٢٥/٢، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٢٤/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ١٣٥/٨، والدر المصون للسمين ٤٥/١٠.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٣٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٧٨/١٩، ٤٧٩، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٢٤/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ١٣٤/٨، والدر المصون للسمين ٤٥/١٠.

والإعراب فيه سهلٌ حسن.

أَمَّا إعرابُ {قليلًا} صفةً لمصدرٍ أو ظرفٍ ففيه تكلفٌ؛ لحاجته إلى تقدير.  
وأَمَّا إعرابُ {ما يهجعون} رفعًا بـ {قليلًا} فلا يجوز؛ (لأنَّ {قليلًا} موصوفٌ  
بقوله تعالى: {من الليل}، وما كان مِنْ هذا النحو موصوفًا كاسم الفاعل والصفة  
المشبهة به، فإنه لا يجوز إعماله؛ لأنه إنما عملٌ يشبه الفعل، والصفة تُخرجه عن شبه  
الفعل) (١).

وأَمَّا وجهُ إعرابِ {ما} نافية؛ بوصفها مُستأنفًا بها فيبَعُدُ؛ (لأنه لا يخلو إمَّا أن  
يكونَ {من الليل} صفةً لـ {قليلًا}، أو متعلِّقًا بـ {يهجعون} بعد حرف النفي،  
فبطل أن يكونَ صفةً لـ {قليل}؛ لأنه يكونَ ظرفَ زمانٍ، وظروف الزمان لا تكونُ  
أخبارًا عن الجثث، وإن جعلته متعلِّقًا بـ {يهجعون} بعد حرف النفي قدّمتَ ما في  
حيِّز النفي عليه، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنه لا يجوزُ أن تقول: زيدًا ما ضربتُ؟ ولا  
يجوز هذا إلَّا أن يُقال: إنَّ {من الليل} ظرفٌ، فيجوزُ فيه ما لا  
يجوزُ في المفعولِ الصَّحيح، فهذا  
وجهٌ (٢).

(١) البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٢/٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٢/٣٢٥، ٣٢٦. وانظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري



(١٥)

{مَنْ} في قوله تعالى: {إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ} خَفَضَ عَلَى الْبَدَلِ

قال الطبري: ( واختلف أهل العربية في معنى قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ [النساء: ١١٤] ؛ فقال بعض نحويي البصرة : معنى ذلك: لا خير في كثيرٍ من نجواهم إلا في نجوى مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ، كأنه عطف بـ "مَنْ" على "الهاء والميم" التي في {نجواهم}. وذلك خطأً عند أهل العربية؛ لأنَّ "إِلَّا" لا تُعْطَفُ على "الهاء والميم" في مثل هذا الموضع مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَنْلِهِ الْجَمْعُ. وقال بعضُ نحويي الكوفة : قد تكونُ "مَنْ" في موضع خفضٍ ونصب. أمَّا الخفضُ فعلى قولك: لا خيرَ في كثيرٍ من نجواهم إلا فيمنَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ. فتكون النجوى على هذا التأويل: هم الرجال المناجون، كما قال جلُّ ثناؤه: ﴿مَّا يَكُونُ مِنَ نَّجْوَى

ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴿[المجادلة: ٧]﴾. وكما قال: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: ٤٧]. وأمَّا النَّصْبُ، فعلى أن تجعل النجوى فعلاً فيكون نصباً؛ لأنّه حينئذٍ يكون استثناءً منقطعاً؛ لأنَّ "مَنْ" خلاف "النجوى"، فيكون ذلك نظير قول الشاعر:

... .. وما بالرَّبعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا

وقد يحتمل "مَنْ" على هذا التأويل أن يكون رفعاً، كما قال الشاعر:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ      إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العيسُ

وأولى هذه الأقوال بالصواب في ذلك أن تجعل "مَنْ" في موضع خفضٍ بالرّدّ على النجوى، وتكون النجوى بمعنى جمع المتناجين، خرج مخرج السّكرى والجرحى والمرضى، وذلك أن ذلك أظهر معانيه، فيكون تأويل الكلام: لا خير في كثير من المتناجين يا محمد من الناس، إلّا في مَنْ أمرَ بصدقةٍ أو معروفٍ أو إصلاحٍ بين الناس، فإن أولئك فيهم الخير (١).

إنّ الخلاف الذي أشار إليه الطبري يكمن في قوله: {إِلَّا مَنْ أَمْرٌ}؛ إذ منشأه من "النجوى"؛ إذ فيها وجهان:

أحدهما: أنّها هي التناجي أي: هي مصدرٌ، فعلى هذا يكون في قوله: {إِلَّا مَنْ أَمْرٌ} وجهان: الأول: أنّه استثناءٌ منقطعٌ في موضع نصبٍ؛ لأنَّ {مَنْ} للأشخاص وليست من جنس التناجي. والثاني: أنّ في الكلام حذف مضافٍ، تقديره: "إلّا نجوى مَنْ أَمْرٌ" فعلى هذا يجوز: أن يكون {مَنْ} في موضع جرٍّ بدلاً من {نجواهم}، وأن يكون في موضع نصبٍ على أصل باب الاستثناء، ويكون متصلاً.

والوجه الآخر: أنّ النجوى هي القوم الذين يتناجون، ومنه قوله: {وإذ هم نجوى}، فهنا جمعٌ كقتلى وسكرى وصرعى، فعلى هذا الوجه فتكون {مَنْ} استثناءً متصلاً: في موضع جرٍّ، أو نصبٍ (٢).

(١) جامع البيان ٧/ ٤٨٢، ٤٨٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٥، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٦٨/١، والجامع لأحكام

فأما البصريُّون، فقد ذهب أبو عبيدة إلى أن "النجوى" مصدرٌ، و{مَنْ} نصبٌ على الاستثناء المنقطع<sup>(١)</sup>.

وذهب الأخفش إلى أن "النجوى" مصدرٌ، وفي الكلام حذفٌ، تقديره: "إلَّا نجوى مَنْ أمرًا"، فتكون {مَنْ} جرًّا على البدل، أو نصبًا على الاستثناء المتَّصل<sup>(٢)</sup>. وإلى مذهب أبي عبيدة والأخفش ذهب الزجاج<sup>(٣)</sup>.

وأما الكوفيُّون، فقد ذهب الفراء إلى جواز أن تكون "النجوى" جمعًا، فتكون {مَنْ} في محلِّ جرٍّ على البدل، ويكون الاستثناء حينئذٍ متَّصلًا، وأن تكون "النجوى" مصدرًا، فتكون {مَنْ} نصبًا على الاستثناء المنقطع؛ حيث قال الفراء في معنى الآية: ( {مَنْ} في موضع خفضٍ ونصبٍ؛ الحفضُ: إلَّا فيمَنْ أمرٌ بصدقَةٍ. والنجوى هنا رجالٌ؛ كما قال: ﴿وَإِذْهُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء:٤٧] ... وأما النَّصْبُ فأنَّ تجعلَ النجوى فعلًا. فإذا استثنيتَ الشيءَ مِنْ خلافِهِ كانَ الوجهُ النَّصْبَ ... )<sup>(٤)</sup>. ورجَّحه الطبريُّ لاستجازة المعنى فيه.

وإلى مذهب الفراء ذهب النَّحَّاس<sup>(٥)</sup>، والقيسي<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وابن عطية<sup>(٨)</sup>، والأنباري<sup>(٩)</sup>.

و في نظر الباحث القولُ بجواز الوجوه جميعها ؛ إذ هي منقولةٌ عن العرب، وصحيحةٌ معنًى وصناعةً.

---

القرآن للقرطبي ١٢٥/٧.

(٣) انظر مجاز القرآن ١/١٣٩، ١٤٠.

(٤) انظر معاني القرآن ١/٢٦٦.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٨٦.

(١) معاني القرآن ١/٢٨٧، ٢٨٨.

(٢) انظر إعراب القرآن ٢٠٥.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ١٨٨، ١٨٩.

(٤) انظر الكشاف ٢٦٠.

(٥) انظر المحرر الوجيز ٤٨١.

(٦) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ١/٢٣١.

(١٦)

الفعل {يُؤْمِنُوا} في قوله تعالى: {رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ  
عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا} جزمٌ على الدعاء

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: {رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ}

فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ [يونس: ٨٨]:

( واختلفَ أهلُ العربية في موضع {يُؤْمِنُوا}؛ فقال بعضُ نحويِّ البصرة : هو  
نصبٌ؛ لأنَّ جوابَ الأمرِ بالفاء، أو يكونُ دعاءً عليهم إذا عَصَوْا. وقد حُكيَ عن قائل  
هذا القول أنه كان يقولُ: هو نصبٌ، عطفاً على قوله: {لِيُضِلُّوا عن سبيلك}.

وقال آخرُ منهم - وهو قول نحويِّ الكوفيِّين - : موضعه جزمٌ على الدعاء من

موسى عليهم، بمعنى: فلا آمنوا، كما قال الشاعر:

فلا يَنْبَسِطُ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْكَ مَا أَنْزَوَى  
تَلَقَّ نَبِيَّيَ إِلَّا وَأَنْفُكَ

## رَاغِمٌ

بمعنى: فلا انبسطَ من بين عينيك ما انزوى، ولا لقيتني. على الدعاء.  
وكان بعضُ نحوِّي الكوفة يقول: هو دعاء، كأنه قال: اللهم فلا يؤمنوا. قال:  
وإن شئت جعلتها جواباً لمسألته إياه؛ لأنَّ المسألة خرجت على لفظ الأمر، فتجعلُ  
{فلا يؤمنوا}، في موضع نصبٍ على الجواب، وليس بسهلٍ، قال: ويكونُ كقولِ  
الشاعر:

يا ناقُ سِيرِي عَنَّا فسيحاً إلى سليمانَ فنستريحاً

قال: وليسَ الجوابُ بسهلٍ في الدعاء؛ لأنه ليسَ بشرطٍ.  
والصوابُ من القولِ في ذلك أنه في موضعِ جزمٍ على الدعاء، بمعنى: فلا آمنوا.  
وإنما اخترتُ ذلك لأنَّ ما قبله دعاءٌ، قوله: {ربنا اطمسْ على أموالهم واشدّدْ على  
قلوبهم}، فالحاقُ قوله: {فلا يؤمنوا}. إذ كان في سياقٍ ذلك بمعناه أشبهُ وأولى (١)

يتضحُ من النصِّ الماضي خلافُ النحويين في توجيهِ إعرابِ: {فلا يؤمنوا} هل هو  
نصب أم جزمٌ؟

فذهب الأخفش (٢) من البصريين إلى أنه منصوبٌ على جوابِ الدعاء . وأجازه  
من الكوفيّين الفراء وجهاً آخر (٣). وذهب المبرّد (٤) إلى أنه منصوبٌ عطفاً على  
{ليُضِلُّوا}، وأجازه الأخفش (٥)، والزجاج (١)، وأبو حيان (٢).

(١) جامع البيان ١٢/٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/٣٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٣٦.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/٤٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٣٦،  
والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤١/١١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٦، إعراب القرآن للنحاس ٤٠٥، ومشكل إعراب القرآن  
للقيسي ٣٣٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٠/١١.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٣٧٨، إعراب القرآن للنحاس ٤٠٥، المحرر الوجيز ٩٢٣، والدر المصون

وذهب الكسائي<sup>(٣)</sup>، والفراء<sup>(٤)</sup> من الكوفيّين إلى أنّه جزم على الدعاء. ورجّحه الطبريُّ جاعلاً داعي ترجيحه دلالة السياق.

وأجازه من البصريّين أبو عبيدة<sup>(٥)</sup>، والزجاج<sup>(٦)</sup>. وإليه ذهب ابن هشام<sup>(٧)</sup>.

وأظهر هذه الأقوال في نظر الباحث أنّ {فلا يؤمنوا} جزم على الدعاء؛ لدلالة ما قبلها {ربنا اطمس} و {واشدّد} عليه، وفي ما ذكر من النصّب على جواب الدعاء، والعطف وجهٌ جائزٌ يحتمله السياق والمعنى.

---

.٢٦٠/٦

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٦/٣، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٢٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٠/١١.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٦٧٠/٤.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٠٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٣٦، المحرر الوجيز لابن عطية ٩٢٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤١/١١، والدر المصون للسمين ٢٦١/٦.

(٨) انظر: معاني القرآن ٤٧٧/١، والمحرر الوجيز لابن عطية ٩٢٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤١/١١، والبحر المحيظ لأبي حيان ١٨٦/٥، والدر المصون للسمين ٢٦١/٦.

(٩) انظر: مجاز القرآن ٢٨١/١، إعراب القرآن للنحاس ٤٠٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٣٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤١/١١، والبحر المحيظ لأبي حيان ١٨٦/٥.

(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٦/٣.

(١١) انظر مغني اللبيب ٢١٧.

(١٧)

الفعل "تقربا" في قوله تعالى: {وَلَا تُقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا  
مَجْرُومًا، وَ"تكونا" منصوبٌ بالفاء

قال الطبري: ( اختلف أهل العربية في تأويل قوله: ﴿وَلَا تُقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا

مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] ؛ فقال بعض نحويي الكوفيين : تأويل ذلك: ولا تقربا هذه  
الشجرة، فإنكما إن قربتُما كنتما من الظالمين. فصار الثاني في موضع جواب الجزاء.

وجواب الجزاء يعملُ فيه أوَّلُه، كقولك: إنْ تَقَمَّ أَقَمَّ، فتجزم الثاني بجزم الأول. فكَذلكِ قولُه: {فتكونا}، لَمَّا وقعت الفاء في موضع شرطِ الأوَّلِ نُصِبَ بها، وصيِّرَتْ بمنزلةِ "كي" في نصبِ الأفعالِ المُستقبلة، للزومِها الاستقبال، إذ كان أصلُ الجزاءِ الاستقبال.

وقال بعضُ نحوِّي أهلِ البصرة: تأويل ذلك: لا يَكُنْ منكما قُربُ هذه الشجرة، فَأَنْ تكونا من الظالمين. غيرَ أَنَّهُ زعم أن "أَنْ" غير جائزٍ إظهارها مع {لا}، ولكنها مضمرةٌ لا بدَّ منها ليصحَّ الكلامُ بعطفِ اسمٍ - وهي "أَنْ" - على اسمٍ. كما غيرُ جائزٍ في قولهم: "عسى أنْ يفعلَ": "عسى الفعلُ". ولا في قولك: "ما كان لِيَفْعَلَ": "ما كان لأنْ يَفْعَلَ".

وهذا القولُ الثاني يفسدُه إجماعُ جميعهم على تخطئة قول القائل: "سرَّني تقومُ يا هذا"، وهو يريد: سرَّني قيامُك. فكذلك يجبُ أنْ يكونَ خطأً على هذا المذهب قول القائل: "لا تَقُمْ" إذا كانَ المعنى: لا يَكُنْ منك قيامٌ. وفي إجماعِ جميعهم على صحَّة قول القائل: "لا تَقُمْ"، وفساد قول القائل: "سرَّني تقومُ". بمعنى: سرَّني قيامُك، الدليلُ الواضحُ على فساد دعوى المُدَّعي أنْ مع {لا} التي في قولُه: {ولا تقربا هذه الشجرة} ضميرَ "أن"، وصحَّة القولِ الآخِرِ (١).

يُظهِرُ النصُّ الماضي خلافاً بينَ النُّحاةِ في إعرابِ الفعلينِ {تقربا} و{تكونا} من قولِه تعالى: {ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين}؛ فذهب البصريُّون (٢) وهو قول الخليل وسيبويه (٣) والأخفش (١) إلى أنْ {تقربا}

(١) جامع البيان ١/٥٥٧، ٥٥٨.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبَّاري ٥٥٧/٢ المسألة ٧٦، والدر المصون للسمين ١/٢٨٦.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١/١٠٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥.

قال سيبويه: (اعلم أنْ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أنْ.... وتقول: ألم تأتينا فتحدِّثنا إذا لم يكن على الأول. وإنْ كانَ على الأول جزمَتْ. ومثل النصب قولُه:

ألم تسأل فتخبرك الرُّسومُ على فِرْتاج، والطلُّ القديمُ

وإنْ شئتَ جزمَتْ على أوَّل الكلام.



مجزومٌ بالنهي، و{تكونا} منصوبٌ بإضمار "أن" لأنَّ جواب النهي بالفاء نصبٌ، وعند أبي عمر الجرميِّ {تكونا} منصوبٌ بالفاء نفسها<sup>(٢)</sup> وإليه ذهب بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup>. ومذهب الكوفيِّين<sup>(٤)</sup> أنَّ {تقربا} جزمٌ بالنهي، و {تكونا} منصوبٌ بالخلاف، وهو مذهب الفراء<sup>(٥)</sup>. وأجاز الجميع عطفَ {تكونا} جزمًا على {تقربا}<sup>(٦)</sup>. والذي ذكره الطبريُّ من قول البصريِّين والكوفيِّين هو في العلة التي لأجلها انتصب الفعل {تكونا}؛

فالبصريُّون<sup>(٧)</sup> ومنهم سيبويه<sup>(٨)</sup> والأخفش<sup>(٩)</sup> يرون أنَّ {تكونا} منصوبٌ (لأنَّ الأصل في الفاء أن يكونَ حرفَ عطفٍ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنَّها تدخل تارةً تدخل على الأسماء وتارةً على الأفعال،... فوجب أن لا تعمل، فلمَّا قصدوا أن يكونَ الثاني في غير حكم الأول وحولَ المعنى حوَّلَ إلى الاسم، فاستحال أن يُضمَّ الفعلُ إلى الاسم، فوجب تقدير "أن"؛ لأنَّها مع الفعلِ بمتزلة الاسم، وهي الأصل

---

وتقول : لا تمدُّها فتشققها ، إذا لم تحمل الآخر على الأوَّل . وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ لَا تَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ طه ٦١ . وتقول : لا تمدُّها فتشققها ، إذا أشركتَ بين الفعلين في لم ) الكتاب ٣٤،٢٨/٣ .

- (١) انظر معاني القرآن ٦٥،٦٦/١ .
- (٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٧/٢، والدر المصون للسمين ٢٨٦/١ .
- (٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٧،٥٥٨/٢، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٣٥٠/٣ .
- (٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٧/٢، الدر المصون للسمين ٢٨٦/١ .
- (٥) قال الفراء : ( إن شئت جعلتَ {فتكونا} جوابًا نصبًا،.... ومعنى الجواب والنصب لاتفعل هذا فيُفعل بك مجازةً، فلمَّا عطفَ حرفٌ على غير ما يُشاكله وكان في أوَّلِه حادثٌ لا يصلحُ في الثاني نُصبٌ ) معاني القرآن ٢٧،٢٦/١ .
- (٦) انظر: كتاب سيبويه ٣٤/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٧،٢٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧،٦٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥ .
- (٧) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٨/٢ .
- (٢) انظر الكتاب ٢٨/٣ .
- (٣) انظر معاني القرآن ٦٦/١ .

في عوامل النصب ( <sup>(١)</sup> ). وعلة نصب {تكونا} عند أبي عمر الجرمي بالفاء بوصفها خارجةً عن بابها العطف ( <sup>(٢)</sup> ). وأمّا علة النصب عند الكوفيّين ( <sup>(٣)</sup> ) والفراء ( <sup>(٤)</sup> ) فيوصف الجواب {تكونا} مخالفاً لما قبله وهو النهي {لا تقربا}، ولذلك رجّح الطبريُّ هذا القولَ تبعاً عندما أعرب الآية حيث قال: ( {تكونا}... في موضع نصبٍ إذ كان حرفاً عطفَ عليه على غير شكله، لمّا كان في {ولا تقرباً} حرفٌ عاملٌ فيه لا يصلحُ إعادته في {فتكونا} ) ( <sup>(٥)</sup> )، ومرجّحه في ذلك طرائق النحاة، فجعل الطبريُّ إجماع النحاة على صحّة تركيب الكلام دليلاً إلى ترجيح قول الكوفيّين، ودليلاً إلى فساد قول البصريّين.

والراجع في نظر الباحث قول البصريّين؛ لأنّ العطفَ في الفاء أصلٌ ( <sup>(٦)</sup> )، وإذا كانت الفاء حرفَ عطفٍ لزمها أن لا تعمل في ما بعدها؛ لأنّ (الأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنّها تدخلُ تارةً على الأسماء وتارةً على الأفعال) ( <sup>(٧)</sup> )، وقد دخلت ههنا على الفعلِ ونُصب، ونصبه بأن مضمرةً؛ لأنّ الفعل المضارع يطردُ فيه النصبُ بعد الفاء في جواب نفيٍ أو طلبٍ وهو الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني ( <sup>(٨)</sup> )، والآية ههنا نهيٌ {لا تقربا}.

أمّا قول الكوفيّين الذين قالوا إنّ الناصبَ لـ {تكونا} هو الخلافُ فيردُّه أن ( الذي أوجبَ نصبَ الفعلِ هاهنا بتقدير "أن" هو امتناعه من أن يدخلَ في حكم الأوّل ( <sup>(٩)</sup> ).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٨/٢

(٢) انظر نفسه ٥٥٩/٢ .

(٦) انظر نفسه ٥٥٨/٢ .

(٧) انظر معاني القرآن ٢٧/١ .

(٨) جامع البيان ٥٥٨/١ .

(٩) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٨/٢ .

(١٠) نفسه .

(١) انظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٨/٤ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٧/٢ .

وأما قولُ أبي عمر الجرميِّ وبعض الكوفيِّين إنَّ الناصبَ لـ {فتكونا} هو الفاء  
نفسها فيردُّه أنَّ الفاء لو كانت هي الناصبةُ لجاز دخول واو العطف وفاؤه، كما  
تدخلُ على واو القسم، نحو: ما أنتَ بصاحبي فأكرمك، فأحدثك، كما جاز: واللهِ  
والرحمنِ لأفعلنَّ، وهذا ما لا يجوز<sup>(١)</sup>.

---

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبائي ٥٥٩/٢، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٧/٤.

## الباب الثاني

اختيار الطبري آراء الكوفيين

من غير ذكر الخلاف

الفصل الأول: المفردات

الفصل الثاني: التراكيب

الفصل الثالث: الأعراب

## تمهيد

في هذا الباب إيراد المسائل التي رجَّحها الطبري وهي آراء كوفية، لكن تختلف عن مسائل الباب الماضي في أنها مسائل لم يُعَنَّ فيها الطبري بذكر الخلاف؛ لأنها - فيما تبدو الباحث - مسائل لا تؤثر على معرفة وجوه تأويل الآي، ولا على وجوه الإعراب تأثيراً يؤدي إلى فسادها، بل عمد الطبري إلى تبنيها إمّا لأنها تعضد وجه القراءة القرآنية التي أجمع عليها القراء، أو يرى رجحانها، وإمّا لأنها توافق رسم المصحف؛ بوصفه توقيفياً، وإمّا لعدم الاقتصار على لغة دون أخرى؛ بوصف لغات العرب حجة يُحتجُّ بها في جملتها في تخريج وجه أو حمل على معنى، وإمّا لأنها صورة من صور الجدل النحوي، وإمّا لسهولة الرأي ويُسرّه، وإمّا لبعده عن وجه من وجوه التقدير أو التأويل التي في ظاهر السياق غناء عنهما، وإمّا لإمكان معني مؤنس. ولذا جاءت مسائل هذا الباب قليلةً مُفرَّقةً في ثنايا تفسيره، لم يتفطن لها من بحث عموم مسائل تفسير الطبري نحوياً في حدود علم الباحث.

وقد جاءت قسمةُ فصول هذا الباب على النحو الذي عليه الباب الأوّل؛ إذ يجمع مسألهما جامعٌ واحدٌ وهو الآتي:

الفصل الأوّل: المفردات.

الفصل الثاني: التراكيب.

الفصل الثالث: الأعراب.

فإلى مسائل هذا الباب...

# الفصل الأوّل: المفردات

المبحث الأوّل: الدلالة والمعنى النحويّ

المبحث الثاني: البنية

# المبحث الأول

## الدلالة والمعنى النحويّ

(١)

{تلك} في قوله تعالى: {وما تلك بيمينك يا موسى}

اسم إشارة بمعنى الاسم الموصول

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]:  
( يقولُ تعالى ذِكْرُهُ: وما هذه التي هي بيمينك يا موسى؟ فالباءُ في قوله:  
{بيمينك} مِنْ صِلَةِ {تلك}. والعربُ تصلُّ "تلك" و"هذه" كما تصلُّ "الذي". ومنه  
قولُ يزيد بن مُفَرِّغٍ:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ      أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

كأنه قال: والذي تحملين طليقاً (١).

ذهبَ الطبريُّ فيما ساقه في تفسيره إلى ترجيح قول الكوفيِّين (٢)؛ إذ ذهبوا إلى أنَّ  
أسماءَ الإشارةِ تكونُ بمعنى الأسماءِ الموصولة (٣).

قال الفراء: ( وقوله: {وما تلك بيمينك يا موسى} ... ومعنى: {تلك} هذه.  
وقوله: {بيمينك} في مذهبِ صلة لـ {تلك}؛ لأنَّ تلك وهذه توصلانِ كما توصلُ  
الذي قال الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ      أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وعَدَسٌ زَجْرٌ لِلْبَغْلِ يَرِيدُ: الذي تحملين طليقاً (٤).

وقال في معنى قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥] بعد أن

(١) جامع البيان ٤٢/١٦.

(٢) انظر النحو وكتب التفسير لرفادة ٥٩٥/١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٧١٧/٢ مسألة (١٠٣)، والبيان في إعراب غريب القرآن

١١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤، ٢٥، وشرح الرضي على الكافية ٣/٢٤، وارتشاف الضرب

لأبي حيان ١٠١٠/٢، والدر المصون للسمين ١/٤٧٧، ٨/٢٣، ٢٤، وائتلاف النصرة للزيدي ٦٧.

(٤) معاني القرآن ١٧٧/٢. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٥٧٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤١/١٤.



ذكر أن تُجْعَلَ "ما" في موضع نصب، أو في موضع رفع، والرفع من وجهين؛ ( أحدهما أن تجعل "ذا" اسماً يرفع "ما"، كأنك قلت: ما الذي ينفقون. والعرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي؛ فيقولون: ومن ذا يقول ذلك؟ في معنى: من الذي يقول ذلك؟ وأنشدوا:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ ..... (١)

كما استدلل الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمُ﴾ [البقرة: ٨٥]، وبقوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النساء: ١٠٩]؛ إذ قالوا: إنَّ {هؤلاء} في الآيتين بمعنى: "الذين" (٢).

وهو مذهب الزجاج من البصريين؛ إذ قال في معنى قوله: {وما تلك يمينك ياموسى} : ( {تلك} اسم مبهم يجري مجرى "التي"، ويوصل كما يوصل "التي"، المعنى: ما التي يمينك ياموسى ) (٣). وأجازه الزمخشري (٤)، وهو مذهب ابن عطية (٥).

ومذهب البصريين أن أسماء الإشارة لا تأتي بمعنى الأسماء الموصولة (٦)، متمسكين بالأصل واستصحاب الحال؛ إذ الأصل في أسماء الإشارة دلالتها على الإشارة، والموصولات لا تدلُّ على الإشارة البتة.

(١) معاني القرآن ١/١٣٨.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٧١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٨. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٧٩، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٣٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/٤١.

(٤) انظر: الكشف ٦٥٣، والدر المصون للسمين ٨/٢٣.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١٢٤٨، والدر المصون للسمين ٨/٢٣.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٧١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤، ٢٥، وشرح الرضي على الكافية ٣/٢٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ٦٨.

ذُكِرَ أَنَّ البصريين لا يميزون أن تكون أسماء الإشارة بمعنى الموصولة إلَّا في واحدٍ منها حسبُ وهو "ذا" وبشروطٍ. انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/١٠١٠، والدر المصون للسمين ١/٤٧٧، ٨/٢٣.

وهو مذهب المبرّد؛ إذ قال النحّاس: ( وسمعتُ عليّ بن سليمان يقول: سمعتُ أبا العباس يُنكرُ هذا القول، ويقول: لا يجوزُ أن تُوصلَ الأسماءَ المبهمةَ )<sup>(١)</sup>.  
وهو مذهب الأنباري<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup>.

والراجحُ في نظر الباحث قولُ البصريّين؛ لأنَّ الأصلَ في أسماء الإشارة أن تكونَ دالّةً على الإشارة، والأسماءُ الموصولة ليست في معناها؛ فلا تُحمَلُ عليها من حيث هو تمسُّكٌ بالأصل<sup>(٤)</sup>، وتطرُق الاحتمال في الشواهد التي استشهد بها الكوفيّون، والدليل إذا تطرُق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وعليه يُعرَبُ الجارُّ والمجرور {بيمينك} الذي في قوله: {وما تلكَ بيمينك} في موضع نصب حال<sup>(٥)</sup>، كأنّه قال في الآية: "أيُّ شيءٍ هذه كائنةً بيمينك"<sup>(٦)</sup>، أو قال: "ما تلكَ كائنةً بيمينك"<sup>(٧)</sup>. وتُعرَبُ {تحمّلين} في شاهد الشعرِ في موضع الحال، كأنّه قال: "وهذا محمولًا طليقًا"، ويحتملُ إعرابها صلةً لموصولٍ محذوفٍ؛ إذ يجوزُ حذفه في الضرورة، كأنّه قال: "وهذا الذي تحمّلين طليقًا"<sup>(٨)</sup>.

---

(١) إعراب القرآن ٥٧٩.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٩/٢، والبيان في إعراب غريب القرآن ١١٥.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ٥٦٢/٢.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٧١٩/٢.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٧٢١/٢، والبيان في إعراب غريب القرآن له أيضًا

١١٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٦٢/٢.

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٧٢١/٢.

(٧) انظر البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١١٥/٢.

(٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٧٢١/٢.

(٢)

{ مِنْ } فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ }

لاِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ

تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]:

( يعني بقوله: { أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى } : ابْتَدَى أَسَاسَهُ وَأَصْلَهُ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ وَطَاعَتِهِ. { مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ } ابْتَدَى بِنَاؤِهِ، { أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ } . يَقُولُ: أَوْلَى أَنْ تَقُومَ فِيهِ مُصَلِّيًّا لِلَّهِ.

وقيل: معنى قوله: { مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ } : مِنْذُ أَوَّلِ يَوْمٍ، كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: لَمْ أَرَهُ مِنْ يَوْمٍ كَذَا. بِمَعْنَى: مِنْذُ، وَ{ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ } يُرَادُ بِهِ: مِنْ أَوَّلِ الْأَيَّامِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: لَقِيتُ كُلَّ رَجُلٍ. بِمَعْنَى: كُلَّ الرَّجَالِ (١).

يُبرِّزُ النَّصُّ السَّابِقُ تَرْجِيحَ الطَّبْرِيِّ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّ { مِنْ } فِي الْآيَةِ تَصْلِحُ أَنْ تَكُونَ لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ وَجَعَلَهُ فِي صَدَارَةِ مَا أَوَّلَ بِهِ الْآيَةَ مَرْضِيًّا هَذَا الْقَوْلَ، ثُمَّ يَذَكِّرُ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّ { مِنْ } فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى: "مِنْذُ" بِصِيغَةِ التَّمْرِيضِ: "قِيلَ" الَّتِي تَشْعُرُ الْقَارِئُ تَضْعِيفَ قَوْلِ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَعَدَمَ ارْتِضَاءِ الطَّبْرِيِّ هَذَا الْقَوْلَ.

تَذَكَّرُ كَتَبُ النُّحَاةِ أَنَّ الْقَوْلَ بِجَعْلِ { مِنْ } فِي الْآيَةِ لَابْتِدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ هُوَ قَوْلُ

الكوفيّين<sup>(١)</sup>، مستدلّين بجملةٍ من الأدلّة المسموعة، كآية مسألتنا هذه، ودخول "مِنْ" على "قبل" و"بعد" وهما ظرفاً زماناً.

وهو قول الفراء<sup>(٢)</sup>، وأحد قولي الأخفش<sup>(٣)</sup> والمبرد<sup>(٤)</sup> وابن درستويه<sup>(٥)</sup>، وهو قول الزمخشري<sup>(٦)</sup>، وابن عطية<sup>(٧)</sup>، والعكس——بيري<sup>(٨)</sup>، وابن مالك<sup>(٩)</sup>، وأبي حيّان<sup>(١٠)</sup>، وابن هشام<sup>(١١)</sup>.

وذهب البصريّون إلى أنّ {مِنْ} لا يجوزُ استعمالُها في الزمان<sup>(١٢)</sup>، وحملوا "مِنْ" في الشواهد على "مذ" لعلّة النظر؛ إذ لا تدخل "مذ" على الأمكنة فكذلك لا تدخل "مِنْ" الأزمنة<sup>(١٣)</sup>، ثمّ أوّلوا شواهد الكوفيّين على تقدير حذف مضاف<sup>(١٤)</sup>.

وهو مذهب سيبويه<sup>(١٥)</sup>، والأخفش<sup>(١)</sup>، والمبرد<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup>، والورّاق

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبّاري ١/٣٧٠ مسألة (٥٤)، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٦٤، وارتشاف الضرب لأبي حيّان ٤/١٧١٨، ومغني اللبيب لابن هشام ٣١٣، وائتلاف النصرّة للزيدي ١٤٢، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ١٣٦.

(٢) انظر تهذيب اللغة للأزهري ٤/٣٤٥٣ مادة (مَنْ، مِنْ).

(٣) انظر: معاني القرآن ١/٣٦٥، ومغني اللبيب لابن هشام ٣١٣.

(٣) انظر: المقتضب ٤/١٣٦، والأصول في النحو لابن السراج ١/٤٠٩، وارتشاف الضرب لأبي حيّان ٤/١٧١٨، ومغني اللبيب لابن هشام ٣١٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان ٤/١٧١٨، ومغني اللبيب ٣١٣، والجني الداني للمرازي ٣٠٩.

(٥) انظر الكشاف ٤٤٩.

(٦) انظر المحرر الوجيز ٨٨٢.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٤٣٠.

(٩) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٤٤.

(٩) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٧١٨.

(١١) انظر أوضح المسالك ٣/٢١.

(١١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبّاري ١/٣٧٠، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٤٣٠، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٦٣، وأوضح المسالك لابن هشام ٣/٢١، وائتلاف النصرّة للزيدي ١٤٢.

(١٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبّاري ١/٣٧١، والمقاصد الشافية للشاطي ٢/١٧٦.

(١٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبّاري ١/٣٧٥.

(١٥) انظر: الكتاب ٤/٢٢٤، والأصول في النحو لابن السراج ١/٤٠٩.

(٤)، و الأنباري (٥).

والراجح في نظر الباحث قول الكوفيين؛ لدخولها صراحةً في آية المسألة، وفي قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (( فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ )) (٦)، وفي قول النابغة الذبياني (٧):

تُخَيِّرُنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمِ  
حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ (٨).

وفي قول زهير (٩):

لِمَنْ الدَّيْمُ بَقُنَا بِقُنَا الْحِجْرِ  
أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ (١٠).

كما ( يدلُّ على جواز دخول "من" على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على "قبل" التي يُرادُ بها الزمان، وهو كثيرٌ في القرآن وغيره ) (١١).

وأما تقدير البصريين في الآية: "من تأسيس أول يومٍ فضعيفٌ؛ ( لأنَّ التأسيس المُقدَّر ليسَ بمكانٍ حتَّى تكونَ "من" لا ابتداءً غايته ) (١٢).

---

(١) انظر معاني القرآن ٣٦٥/١.

(٢) انظر المقتضب ١٨٢/١.

(٣) انظر الأصول في النحو ٤٠٩/١.

(١٨) انظر علل النحو ٢٠٨.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٢/١، والبيان في إعراب غريب القرآن ٣٤٤/١.

(١) انظر صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، برقم (١٠١٩).

(٢) انظر: ديوانه ٦٠، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري ٢٠٥ وفيه لفظ "تورثن" بدل من "تخيرون"، ومغني اللبيب لابن هشام ٣١٣.

(٨) انظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ١٣٢/٣، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٢، ٢١/٣.

(٤) انظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لثعلب ٨٦، وشعر زهير بن أبي سلمى للأعلم الشنتمري ١١٤، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم أيضاً ٣٢٣ وفيهما لفظ "شهر" بدل من "دهر".

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٧١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤.

(١١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٣٠/٢.

(١٢) نفسه.

(٣)

### {أو} في قوله تعالى: {أو كصيب من السماء} بمعنى الواو

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]:  
( فَإِنْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: أَخْبِرْنَا عَنْ هَذَيْنِ الْمَثَلَيْنِ، أَهْمَا مَثَلَانِ لِلْمُنَافِقِينَ، أَوْ أَحَدُهُمَا؟  
فَإِنْ يَكُونَا مَثَلَيْنِ لِلْمُنَافِقِينَ، فَكَيْفَ قِيلَ: {أَوْ كَصَيْبٍ} و"أو" تأتي بمعنى الشكِّ في  
الكلام، ولم يقل: "وكصيب". بالواو التي تُلْحِقُ المثلَ الثَّانِيَّ بِالمِثْلِ الأوَّلِ؟ أَوْ يَكُونُ مِثْلُ  
القَوْمِ أَحَدَهُمَا، فَمَا وَجْهُ ذِكْرِ الآخِرِ بـ{أو} وقد عَلِمْتَ أَنَّ "أو" إذا كَانَتْ فِي  
الكلامِ، فَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الشَّكِّ مِنَ المُخْبِرِ فِيمَا أَخْبَرَ عَنْهُ، كَقَوْلِ القَائِلِ:  
"لَقِيتُ أَحْوَكَ أَوْ أَبوك". وَإِنَّمَا لَقِيَهُ أَحَدُهُمَا، وَلَكِنَّهُ جَهَلَ عَيْنَ الَّذِي لَقِيَهُ مِنْهُمَا، مَعَ  
عِلْمِهِ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ لَقِيَهُ، وَغَيْرُ جَائِزٍ فِي اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ الشَّكُّ فِي شَيْءٍ،  
أَوْ عَزُوبُ شَيْءٍ عَنْهُ فِيمَا أَخْبَرَ أَوْ تَرَكَ الخَبَرَ عَنْهُ.

قيل له: إنَّ الأمرَ في ذلك بخلافِ الذي ذهبَ إليه، و"أو" وإنَّ كَانَتْ فِي بعضِ  
الكلامِ تأتي بمعنى الشكِّ، فَإِنَّهَا قَدْ تَأْتِي دَالَّةً عَلَى مِثْلِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الواو، إِمَّا بِسَابِقٍ مِنَ  
الكلامِ قَبْلَهَا، وَإِمَّا بِمَا يَأْتِي بَعْدَهَا، كَقَوْلِ تَوْبَةَ بْنِ الحُمَيْرِ:

وقد زَعَمْتَ ليلي بِأَنِّي فاجرٌ لِنَفْسِي نُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

ومعلومٌ أَنَّ ذلكَ مِنْ تَوْبَةٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الشَّكِّ فِيمَا قَالَ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ "أو"  
فِي هَذَا المَوْضِعِ دَالَّةً عَلَى مِثْلِ الَّذِي كَانَتْ تَدُلُّ عَلَيْهِ "الواو" لو كَانَتْ مَكَانَهَا، وَضَعَهَا

موضِعَها. وكذلك قولُ جرير:

نَالَ الخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا      كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وكما قال الآخرُ:

فَلَوْ كَانَ البُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا      بَكَيتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَوْ عِفَاقٍ

عَلَى المَرَّائِنِ إِذْ مَضَيَا جَمِيعًا      لِشَأْنِهِمَا بِحُزْنٍ وَاشْتِيَاقٍ

فقد دلَّ بقوله: "على المرَّائِنِ". أَنَّ بُكَاءَهُ الذي أرادَ أَنْ يَكَيِّهَهُ لم يَرِدْ أَنْ يقصدَ به أَحَدَهُما دونَ الآخرِ، بل أرادَ أَنْ يَكَيِّهَهُما جَمِيعًا. فكذلك ذلك في قولِ اللهِ جَلَّ ثناؤُهُ: {أَوْ كَصَيِّبٍ}. لَمَّا كَانَ معلومًا أَنَّ {أَوْ} دَالَّةٌ في ذلك على مثلِ الذي كانت تدلُّ عليه "الواو" لو كانت مكانها، كانَ سواءً نطقَ فيه بـ{أَوْ} أو بالواو. وكذلك وجهُ حذفِ المثلِ مِنْ قولهِ: {أَوْ كَصَيِّبٍ} لَمَّا كَانَ قولُهُ: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] دالًّا على أَنَّ معناه: كمثلِ صَيِّبٍ. حذفَ المثلَ واكتفى بدلالةِ ما مضى من الكلامِ في قولهِ: {كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا} على أَنَّ معناه: أو كمثلِ صَيِّبٍ - مِنْ إعادةِ ذِكْرِ المثلِ؛ طَلَبَ الإيجازَ والاختصارَ (١).

هذا النصُّ الذي ساقه الطبريُّ يشيرُ إلى ترجيحِهِ قولَ الكوفيِّينَ؛ إذ ذهبوا إلى أَنَّ "أو" تأتي بمعنى الواو (٢)، مستدلِّين لقولهم بجملةٍ من الشواهد كما سيأتي فيما نقلتُ.

وهو مذهب الكسائي (٣). ومذهبُ الفراءِ، ففي معنى قولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ

ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [إنسان: ٢٤] ذكرُ الفراءِ بيتيَّ مالكِ بنِ عمرو:

لَا وَجْدُ ثَكْلِي كَمَا وَجَدْتُ وَلَا      وَجْدُ عَجُولٍ

أَضَلَّهَا رَبُّعُ

أَوْ وَجْدُ شَيْخٍ أَضَلَّ نَاقَتَهُ      يَوْمَ تَوَافَى الحَجِيجُ

(١) جامع البيان ١/٣٥٤-٣٥٦.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٧٣، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٢/٤٧٨، وارتشاف الضرب

لأبي حيان ٤/١٩٩١، ومغني اللبيب لابن هشام ٧٤، ٧٥، والدر المصون للسمين ١/١٦٧.

(٣) انظر تهذيب اللغة للأزهري ١/٢٢٨ مادة (أو).

## فاندفعوا

ثم ذكر أنه أراد بقوله: "أو وجدُ شيخٍ": ولا وجد شيخ. وذكر أيضاً أنه قد يكون في العربية معنى "أو" قريباً من معنى "الواو" في قولهم: "لا تطيعنَّ منهم مَنْ أثمَّ أو كفر"، وكقولك للرجل: "لأعطينك سألت، أو سكتَ" (١). وهو قولُ ثعلب (٢).

وقولُ الأخفش، وأبي عمر الجرميِّ من البصريين (٣).

قال الأخفش في معنى قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]: (وليس قوله: {أو أشدُّ}؛ كقولك: "هو زيدٌ أو عمرو"؛ إنما هذه: "أو" التي في معنى "الواو" (٤)، وقال في معنى قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]: (لأنَّ {أو} ههنا في معنى "الواو" (٥).

وذهب البصريون إلى أنَّ "أو" لا تكونُ في معنى الواو (٦)، حاملين شواهد الكوفيِّين على التأويل.

وهو مذهب سيويه (٧)، والمبرد (٨)، وقول الزجاج؛ إذ قال في معنى قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]: (ودخولُ "أو" ههنا لغير معنى الشكِّ ولكنها "أو" التي تأتي بمعنى الإباحة ... ولا يصلحُ أن تكون ههنا بمعنى "الواو"،

(١) انظر معاني القرآن ٣/٢١٩، ٢٢٠.

(٢) انظر تهذيب اللغة للأزهري ٢٢٨/١ مادة (أو).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٩٩١، ومعني اللبيب لابن هشام ٧٤، والجنى الداني للمراي ٢٣٠.

(٤) معاني القرآن ١/١١٥.

(٥) نفسه ١/٢٦٧.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٧٨، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٣٢.

(٧) انظر الكتاب ٣/١٧٩-١٨٧.

(٨) انظر المقتضب ١/١٤٨، ١٤٩.



وكذلك قوله: {مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً} {أو كصيبٍ} (١).

وذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ "أو" في قوله: {أو كصيبٍ} عاطفةٌ للشك (٢).

وذهب ابنُ عطيةٍ إلى أنَّها عاطفةٌ للتخيير (٣).

والرَّاحُ من القولِ في {أو} جواز مجيئها بمعنى الواو في الأدلَّة المسموعة التي استشهد بها الكوفيُّون؛ إذ أتى معناها صراحةً، وكما أنَّ الأصلَ في كلِّ حرفٍ دلالته على المعنى الذي وُضِعَ له فلا يُمنَعُ مجيءُ بعض الحروف لمعانٍ أخرى فرعيةً تُستفادُ من القرائن، وأنَّ تأويل البصريِّين للشواهد لا يخلو من تعسُّفٍ وتكلفٍ ظاهرين.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٠، ١٤١.

(٢) انظر الكشاف ٥٣.

(٣) انظر المحرر الوجيز ٦١.

(٤)

## جواز مجيء واو العطف زائدة

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ

مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿١٦﴾ وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ [الأنبياء: ٩٦، ٩٧]:

( والواو في قوله: {واقترَبَ الوعدُ الحقُّ} مُقْحَمَةٌ، ومعنى الكلام: حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ

يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ اقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ. وذلك نظير قوله: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٣﴾

وَوَدَّيْنَهُ ﴾ [الصفات: ١٠٣، ١٠٤]. معناه: نادَيْنَاهُ. بغير واو، كما قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَىٰ      بِنَا بَطْنُ حَبْتِ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ

يريد: فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ انْتَحَىٰ بِنَا (١).

وقال في آيتي الصفات اللتين أشار إليهما في نصّه السابق: ( وقوله: ﴿ وَوَدَّيْنَهُ أَنْ

يَتَابِرْهِمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقَت الرُّبِيَا ﴿﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]. وهذا جوابُ قوله: {فَلَمَّا} أسلما}. ومعنى الكلام: فَلَمَّا أسلما وتلّه للجبينِ نادَيْنَاهُ: أن يا إبراهيم. وأُدخِلت الواو في ذلك كما أُدخِلت في قوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]. والعربُ تفعلُ ذلك، فتُدخِلُ الواوَ في جوابِ "فَلَمَّا"، و"حَتَّى إِذَا"، وتُلقِيها (١).

هذانِ النَّصَّانِ اللذانِ ساقهما الطبريُّ يدلّانِ على ترجيحه مذهبَ الكوفيّين في جوازِ مجيء الواوِ العاطفةِ زائدةً (٢).

وهو قول الكسائي (٣)، والفراء (٤).

وقول بعض البصريين كالأخفش (٥)، ونسبه الأنباري (٦) إلى المبرّد. وهو قول ابن برهان (٧).

وزهب البصريّون إلى أنّ واوِ العاطفة لا تأتي زائدةً، وجواب الشرطِ عندهم في الشواهد محذوفٌ (٨).

(١) نفسه ٥٨٦/١٩.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٤٧، ٨٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٢٩، ٢٣٤، ٢٧٤، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٥٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٥٦ مسألة (٦٤)، والبيان في إعراب غريب القرآن له أيضاً ٢/١٣٦، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٦٨٨، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٥٠، وائتلاف النصره للزبيدي ١٤٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦١١، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٥٧٠.

(٤) انظر: معاني القرآن له ٢/٢١١، ٣٩٠، وإعراب القرآن للنحاس ٦١١.

(٥) انظر: معاني القرآن له ٢/٤٩٧، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٥٦، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٩٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٥٠، وائتلاف النصره للزبيدي ١٤٨.

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٥٦.

وفي المقتضب ٢/٧٧، ٧٨ خطأ المبرّد مذهب الكوفيّين، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٧٤ قال الزجّاج: ( سمعتُ محمد بن يزيد يذكر أنّ الجواب محذوفٌ، وأنّ المعنى: حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا... إلى آخر الآية، سَعِدُوا، قال: فالمعنى في الجواب: حَتَّى إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ صَارُوا إِلَى السَّعَادَةِ ).

(٧) انظر: شرح اللمع له ١/٢٣٨، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٥٦، وائتلاف النصره للزبيدي ١٤٨.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٢٩، ٤/٢٣٤، ٢٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٨٤٧،

وهو قول الخليل<sup>(١)</sup>، وسيبويه<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>،  
والنحاس<sup>(٥)</sup>، والقيسي<sup>(٦)</sup>، وابن الشجري<sup>(٧)</sup>، والأنباري<sup>(٨)</sup>.

والصوابُ من القول لدى الباحث قولُ البصريين؛ لأنَّه استمسكُ بالأصل؛ إذ  
وُضِعَ الواوُ لمعنى، ولا يمكنُ صرفُ الأصلِ إلى غيره، والحكمُ بزيادة الواوِ<sup>(٩)</sup>. ( )  
وحُذِفَ الجوابُ؛ لأنَّ في الكلامِ دليلاً عليه<sup>(١٠)</sup>، فضلاً عن أنَّ ( حَذَفَ الأَجْوِبَةَ فِي  
هذِهِ الأَشْيَاءِ أَبْلَغُ فِي المَعْنَى )<sup>(١١)</sup>.  
أَمَّا قولُ الكوفيِّين فبِعيْدُ؛ ( لأنَّ زيادَةَ الواوِ لم تثبتْ فِي شَيْءٍ مِنَ الكلامِ الفصيحِ،  
وحذِفَ الأَجْوِبَةُ كَثِيرٌ )<sup>(١٢)</sup>.

---

٨٩٠، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٥٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٥٦/٢، وشرح

الرضي على الكافية ٣٩٣/٤، وائتلاف النصر للزبيدي ١٤٨.

(١) انظر: كتاب سيبويه ١٠٣/٣، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٥٨٣، ١٦٢٦،

(٢) انظر: الكتاب ١٠٣/٣، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٥٨٣.

(٣) انظر: المقتضب ٧٧/٢، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢٧٤/٤، وإعرااب القرآن للنحاس ٨٩٠.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعراجه ٢٧٥/٤، وإعرااب القرآن للنحاس ٦١٢، وأمالي ابن الشجري ١٢١/٢.

(٥) انظر إعرااب القرآن ٦١٢، ٨٤٧.

(٦) انظر مشكل إعرااب القرآن ٤٥٣، ٥٧٠، ٥٨٦.

(٧) انظر أمالي ابن الشجري ١٢٠/٢-١٢٢.

(٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٩/٢، والبيان في إعرااب غريب القرآن ٢٧٤، ٢٥٦/٢.

(٩) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٥٩/٢،

(١٠) أمالي ابن الشجري ١٢١/٢.

(١١) نفسه.

(١٢) نفسه ١٢٢/٢.

(٥)

"إِنْ" إِذَا جَاءَتْ بَعْدَهَا اللَّامُ تُكُونُ بِمَعْنَى "مَا"

وَاللَّامُ بِمَعْنَى "إِلَّا"

ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ يُوَجِّهُ تَأْوِيلَ {إِنْ} إِلَى "مَا"، وَتَأْوِيلَ اللَّامِ الَّتِي فِي {لَمَنِ الضَّالِّينَ} إِلَى "إِلَّا". وَمِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مَنْ يُوَجِّهُ تَأْوِيلَ {إِنْ} إِلَى "قَدْ". وَسَكَتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ أَيَّ تَرْجِيحٍ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ (١).  
غَيْرَ أَنَّهُ رَجَّحَ فِي مَوَاضِعَ مَتَفَرِّقَةٍ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ جَعَلَ "إِنْ" إِذَا جَاءَتْ بَعْدَهَا اللَّامُ بِمَعْنَى "مَا"، وَاللَّامُ بِمَعْنَى "إِلَّا".

فَقَالَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]:  
(يَقُولُ: وَمَا وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ إِلَّا فَاسِقَةً عَنِ طَاعَةِ رَبِّهِمْ، تَارِكِينَ عَهْدَهُ وَوَصِيَّتَهُ) (٢).

(١) انظر جامع البيان ٥٢٤/٣.

(٢) نفسه ٣٤٠/١٠.

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغْفِيلِينَ﴾ [يونس: ٢٩]:

( يقول: ما كنا عن عبادتكم إيانا دون الله إلا غافلين، لا نشعرُ به ولا نعلمُ )<sup>(١)</sup>.

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: ١٠٨]:

( ما كان وعدُ ربنا من ثواب وعقاب، إلا مفعولاً حقاً وقيناً )<sup>(٢)</sup>.

هذه النصوصُ الثلاثةُ مُخْبِرَةٌ بترجيح الطبري قولَ مَنْ قال بجعلِ "إِنْ" إذا جاءت

بعدها اللامُ بمعنى "ما"، واللامُ بمعنى "إلا". وهو قول الكوفيِّين<sup>(٣)</sup>.

قال الفراء: ( ومعنى "إِنْ ضَرَبْتُ لَزِيدًا" كمعنى قولك: "ماضَرَبْتُ إِيَّا زِيدًا" )<sup>(٤)</sup>.

وإلى مذهب الكوفيِّين ذهب الزجاجُ من البصريِّين<sup>(٥)</sup>، والخطيب التبريزي<sup>(٦)</sup>.

وذهب البصريُّون إلى أنَّ "إِنْ" مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، واللامُ بعدها لامُ التَّأَكِيدِ<sup>(٧)</sup>.

قال سيبويه: ( واعلم أنَّهم يقولون: "إِنْ زِيدٌ لَذَاهِبٌ"، "وَإِنْ عَمْرُوٌ لِحَيْرٍ مِنْكَ"، لَمَّا

خَفَّفَهَا جَعَلَهَا بِمِثْلَةِ "لَكِنْ" حِينَ خَفَّفَهَا، وَأَلْزَمَهَا اللَّامَ لَمَّا تَلْتَبَسَ بِـ"إِنْ" الَّتِي هِيَ

بِمِثْلَةِ "مَا" الَّتِي تَنْفِي بِهَا.

ومثل ذلك قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}، إِنَّمَا هِيَ لِعَلِيهَا حَافِظٌ.

وقال تعالى: {وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ} وَإِنَّمَا هِيَ: لَجَمِيعٍ، وَ"مَا" لِعَوْدٍ.

وقال تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}، {وَإِنْ نَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ} (٨).

(١) نفسه ١٧٢/١٢.

(٢) نفسه ١٢٠/١٥.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٠١، وأمالي ابن الشجري ٣/٢، ١٤٦/٥٦٤، والإنصاف في

مسائل الخلاف للأنباري ٦٤٠/٢ مسألة (٩٠)، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٢٧٤، والموفي في

النحو الكوفي للكنغراوي ١٦٠.

(٤) معاني القرآن ٣٩٥/٢. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٦، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٧٩.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٣٥/١، ١٥/٣، ٢١٦.

(٦) انظر الملخص في إعراب القرآن ١٩٠.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٧٠١، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦٣، ٥٦٤، والإنصاف في مسائل

الخلاف للأنباري ٦٤٠/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٢٧٤.

(٨) الكتاب ١٣٩/٢، ١٤٠. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٦، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٧٩.

وقال الأحفش في معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٧٤]: (باب "إنَّ" و"أنَّ" ... وتكون خفيفةً في معنى الثقيلة وهي مكسورة، ولا تكون إلَّا وفي خبرها اللام ... )<sup>(١)</sup>.

وقال في معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]: (وهذه {إنَّ} التي تكون للإيجاب، وهي في معنى الثقيلة؛ إلَّا أنَّها ليست بثقيلة؛ لأنَّك إذا قلت: "إنَّ كان عبدُ الله لظريفًا"، فمعناه: "إنَّ عبدَ الله لظريفٌ قبل اليوم"، فـ"إنَّ" تدخلُ في هذا المعنى، وهي خفيفةٌ )<sup>(٢)</sup>.

وهو قولُ المبرد<sup>(٣)</sup>، والنحاس<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن الشجري<sup>(٦)</sup>، وابن عطية<sup>(٧)</sup>، و الأنباري<sup>(٨)</sup>، والعكبري<sup>(٩)</sup>، وابن مالك<sup>(١٠)</sup>، وابن هشام<sup>(١١)</sup>.

والراجحُ في نظر الباحث قولُ البصريين إنَّ "إنَّ" إذا جاءت بعدها اللام فهي مخففةٌ من الثقيلة، واللام بعدها للتأكيد؛ لأنَّ لهما نظيرًا في كلام العرب، وإجماع النحويين على جواز تخفيف "إنَّ"<sup>(١٢)</sup>.

وأما قول الكوفيين فمرجوحٌ؛ لأنَّ مجيء "اللام" بمعنى "إلَّا" ليس لها نظيرٌ في كلام

(١) معاني القرآن ١/١١٦، ١٢٠.

(٢) نفسه ٢/٥٤٧.

(٣) انظر المقتضب ٢/٣٦٠.

(٤) انظر إعراب القرآن ٨٦.

(٥) انظر الكشاف ١٢١.

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٣/١٤٦، ١٤٧.

(٧) انظر المحرر الوجيز ١٧٩.

(٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤٢.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٥.

(١٠) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٥.

(١١) انظر أوضح المسالك ١/٣٢٧.

(١٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٦٤٢.

العرب، فضلاً عن كون اللبس بين "إن" المخففة والنافية قائماً، لذا كان القولُ بتخفيف "إن" في هذا الموضع مزيلاً له وفرقاً بين الخفيفة والنافية (١).

## المبحث الثاني البنية

---

(١) انظر نفسه ٦٤٣/٢.



(١)

{كلتا} في قوله تعالى: {كلتا الجنّين} أصله "كلّ"

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّةِ إِنَّا أَنْتَ أَكْلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]:  
( وقال: {كلتا الجنّين}. ثمّ قال: {آتت}. فوحّد الخبر؛ لأنّ "كلتا" لا تُفردُ  
واحدتها، وأصله "كلّ"، وقد تُفردُ العربُ "كلتا" أحياناً، ويذهبون بها وهي مُفردةٌ إلى  
التشبية، قال بعضُ الرُّجّاز:

فِي كِلْتِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٍ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ  
يريدُ بـ "كلت": "كلتا". وكذلك تفعلُ بـ "كلتا" و"كلا" و"كلّ"؛ إذا أُضِيفَتْ  
إلى معرفةٍ وجاءَ الفعلُ بعدهنَّ، يُجْمَعُ وَيُوحَدُ (١).

هذا النص يفيدُ ترجيحَ الطبريِّ مذهبَ الكوفيِّين في "كلا" و"كلتا"؛ لأنهم يذهبون ( إلى أن "كلا، وكلتا" فيهما تثنيةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ، وأصلُ "كلا": "كلُّ" فَخُفَّتْ اللام، وزيدت الألفُ للتثنية، وزيدت التاءُ في "كلتا" للتأنيث، والألفُ فيهما كالألف في "الزبدان"، و"العمران" ولزم حذفُ نونِ التثنيةِ منهما للزومهما الإضافة )<sup>(١)</sup>.

واستدلَّ الكوفيُّون لمذهبهم بأدلةٍ؛ منها قول الشاعر:

فِي كِلْتِ رَجَلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةً .....

ومنها أنَّ الألف في "كلا" و"كلتا" حالُ نصبِهما مُضَافَيْنِ إلى ضميرٍ تنقلبُ ياءً، وأنه يُؤكِّدُ بهما المثني؛ إذ لا يُؤكِّدُ الاثنان بواحد<sup>(٢)</sup>.

وهو قول الفراء<sup>(٣)</sup>، والخطيب التبريزي<sup>(٤)</sup>.

ومذهبُ البصريِّين ( أنَّ فيهما إفراداً لفظياً وتثنيةً معنويةً، والألفُ فيهما كالألفِ في "عصاً، ورحاً" )<sup>(٥)</sup>، مستدلِّين لقولهم بأنَّ الضميرَ مرَّةً يُرَدُّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، ومرَّةً أخرى يُرَدُّ إليهما مثني حملاً على المعنى، وأنَّ "كلا" و"كلتا" يلزمان صورةً واحدةً في وجوه الإعراب جميعها رفعاً ونصباً وجرّاً وذلك إذا أُضيفاً إلى اسمٍ ظاهر، وأمَّا لا يُضَافانِ إلَّا إلى المثني إذ لو كانت تثنيتهما لفظيةً لَمَا جاز إضافتهما إلى المثني؛ لأنَّ المثني لا يُضَافُ إلى نفسه<sup>(٦)</sup>.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٣٩/٢ مسألة (٦٢). وانظر: أسرار العربية له أيضاً ٢٥٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٣/١٣، وشرح الرضي على الكافية ٩٣/١، والدر المصون للسمين ٣٣٩/٧، واثتلاف النصره للزبيدي ٥٥.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٣٩/٢، والدر المصون للسمين ٣٣٩/٧.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٤٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٤٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٣/١٣.

(٢) انظر الملخص في إعراب القرآن ٢٠٧.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٣٩/٢. وانظر: أسرار العربية له أيضاً ٢٥٨، والدر المصون للسمين ٣٣٩/٧، واثتلاف النصره للزبيدي ٥٥.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٤٩.

وهو قول الخليل<sup>(١)</sup>، وسيبويه<sup>(٢)</sup>، والأخفش<sup>(٣)</sup>، والمبرد<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن الشجري<sup>(٦)</sup>، والأنباري<sup>(٧)</sup>، والعكبري<sup>(٨)</sup>، والرضي<sup>(٩)</sup>، وابن مالك<sup>(١٠)</sup>.

والرَّاجِحُ في نظر الباحث قول البصريين؛ لاعتمادهم على المسموع الكثير وهو لذلك أظهر وأبين، ولأنَّ (الضمير تارة يُرَدُّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وتارة يردُّ إليهما مثنيَّ حملًا على المعنى)<sup>(١١)</sup>.

أمَّا قول الكوفيَّين إنَّ لفظي "كلا وكلتا" مثنيَّ فيردُّه (أنَّه لو كان مثنيَّ؛ لوجب أن تكون ألفه في النصب والجر ياءً مع الاسم الظاهر)<sup>(١٢)</sup>، فضلًا عن أنَّ (معنى مخالفٌ لمعنى "كل"؛ لأنَّ "كُلًّا" للإحاطة، و"كِلَا" يدلُّ على شيءٍ مخصوصٍ)<sup>(١٣)</sup>.  
وأمَّا موضع الشاهد في الشعر وهو "في كِلْتِ" الذي يستشهد به الكوفيون لقولهم، فحمُّه على حذف الألف للضرورة، وما كان حملُه على الضرورة لا يمكنُ جعله حُجَّةً<sup>(١٤)</sup>.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٤١٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥٤٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٦٤/٣، ٤١٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٤٢، والمحرر الوجيز لابن عطية ١١٩١.

(٧) انظر معاني القرآن ٤٣٠/٢.

(٤) انظر المقتضب ٢٤١/٣-٢٤٣.

(٥) انظر الكشاف ٦٢٠.

(١٠) انظر أمالي ابن الشجري ٢٩٠/١-٢٩٢.

(١١) انظر: أسرار العربية ٢٥٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٩/٢.

(١٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٥٣٨/٢.

(١٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٩١/١.

(١٠) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٥٨.

(١١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٤١/٢.

(١٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٣/١٣.

(١٣) نفسه.

(١٤) انظر نفسه ٢٧٤/١٣.

(٢)

## الكاف في قوله تعالى: {إِيَّاكَ} ضميرٌ نصبٌ

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] :  
( إنَّ الكاف التي مع {إِيَّا} هي الكاف التي كانت تتصلُّ بالفعلِ - أعني بقوله: {نَعْبُدُ} - لو كانت مؤخَّرةً بعد الفعل، وهي كنايةٌ اسمِ المخاطبِ المنصوبِ بالفعلِ، فكثُرَتْ بِـ{إِيَّا} متقدِّمةً، إذ كانت الأسماءُ إذا انفردت بأنفسها لا تكونُ في كلامِ العربِ على حرفٍ واحدٍ، فلمَّا كانت الكافُ مِنْ: {إِيَّاكَ} هي كنايةٌ اسمِ المخاطبِ التي كانت تكونُ كافًا وحدها متَّصلةً بالفعلِ، إذا كانت بعد الفعلِ، ثُمَّ كَانَ حَظُّهَا أَنْ تُعَادَ مع كُلِّ فعلٍ اتَّصَلَتْ به، فيُقالُ: اللهمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ، ونَسْتَعِينُكَ، ونُحْمَدُكَ، ونُشْكِرُكَ. وكانَ ذلكَ أفصحَ في كلامِ العربِ من أن يُقالَ: اللهمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ ونَسْتَعِينُ ونُحْمَدُ. كانَ كذلكَ إذا قُدِّمَتْ كنايةُ اسمِ المخاطبِ قبلَ الفعلِ موصولةً بِـ{إِيَّا}،

كَانَ الْأَفْصَحُ إِعَادَتَهَا مَعَ كُلِّ فِعْلٍ، كَمَا كَانَ الْفَصِيحُ مِنَ الْكَلَامِ إِعَادَتَهَا مَعَ كُلِّ فِعْلٍ، إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِهِ، وَإِنْ كَانَ تَرَكُّ إِعَادَتِهَا جَائِزًا (١).

يُوضِحُ النَّصُّ الَّذِي سَاقَهُ الطَّبْرِيُّ تَرْجِيحَهُ مَذْهَبًا مِنْ مَذْهَبِي الْكُوفِيِّينَ فِي {إِيَّاكَ}. فَقَدْ اختلفَ النُّحَوِيُّونَ فِي {إِيَّاكَ} اختلفًا تَبَايَنَتْ فِيهِ آرَائِهِمْ.

فَذَهَبَ الْخَلِيلُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّ {إِيَّا} اسْمٌ مَظْهَرٌ نَابَ مِنْابِ الضَّمِيرِ (٢)، أَوْ مَضْمَرٌ (٣) أُضِيفَ إِلَى الْكَافِ؛ إِذْ قَالَ: (لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إِيَّاكَ نَفْسَكَ لَمْ أُعْتَفَ، لِأَنَّ هَذِهِ الْكَافَ مَجْرُورَةٌ) (٤)، (وَأَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ) (٥).

وَذَهَبَ سَبِيوِيهِ إِلَى أَنَّ {إِيَّا} اسْمٌ مَضْمَرٌ، وَالْكَافَ حَرْفٌ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ (٦)، حَيْثُ قَالَ: (اعْلَمْ أَنَّ عِلْمَةَ الْمَضْمَرِينَ الْمَنْصُوبِينَ {إِيَّا} مَا لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْكَافِ الَّتِي فِي رَأْيِكَ، وَكَمَا الَّتِي فِي رَأْيِكُمَا، وَكَمَا الَّتِي فِي رَأْيِكُمْ، ... فَإِنَّ قُدْرَتَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي مَوْضِعٍ لَمْ تَوْقِعْ {إِيَّا} ذَلِكَ الْمَوْضِعَ ... فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتَ {إِيَّاكَ} هَاهُنَا مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَافِ) (٧). وَبِقَوْلِهِ قَالَ الْمُبَرِّدُ (٨).  
وَلِلْأَخْفَشِ فِيمَا يَبْدُو لِلْبَاحِثِ مَذْهَبَانِ فِي {إِيَّاكَ}؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ (اسْمٌ بِكَمَالِهِ،

(١) جامع البيان ١/١٦٤.

(٢) انظر: علل النحو للوراق ٤١٦، وشرح الحمل لابن عصفور ٢/٢٢٢، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري ٢/٢٩٥ مسألة (٩٨)، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٣٠.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري ٢/٢٩٥، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤٣، والتبيين في إعراب القرآن للعكبري ١/١٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٣٠.

(٤) كتاب سبويه ١/٢٧٩. وانظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٥.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٧٩، والتبيين في إعراب القرآن للعكبري ١/١٠، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٣٠.

(٧) الكتاب ١/٢٧٩.

(٨) انظر المقتضب ٣/٢١٢.

(٩) علل النحو للوراق ٤١٦.

وذلك أنَّ {إِيَاءَ} لما نابت عن الكاف في قولك: ضربتُك، كانت اسمًا بكاملها، وأنَّ مابعدَ {إِيَاءَ} من الكاف والياء والهاء لا موضع لها من الإعراب، وأنَّها متعلِّقةٌ بـ{إِيَاءَ}، كما تتعلَّق "التاء" مِن "أنت" بـ"أن" (١).

قال الأخفش: ( وأما قوله: {إِيَاءَ} نعبدُ. ولم يقل: أنت نعبدُ، لأنَّ هذا موضع نصب، ولم يُقدَّر في موضعِ النصبِ على الكاف أو الهاء أو ما أشبه ذلك من الإضمار؛ الذي يكونُ للنصبِ جُعلَ {إِيَاءَ} أو {إِيَاءَ}، أو نحو ذلك ممَّا يكونُ في موضعِ نصبٍ ) (٢).

ومذهب الأخفش الآخر هو مذهب الخليل نفسه أنَّه اسمٌ مُظهرٌ مضافٌ (٣).  
وزهد المبردُ - فيما ذكَّرَ عنه - إلى أنَّ {إِيَاءَ} اسمٌ مبهمٌ أضيفَ للتخصيص (٤).  
وزهد الزجاجُ مذهبَ الخليلِ مِن كونِ {إِيَاءَ} اسمٌ مُظهرٌ نابٍ منابَ المضمر (٥)  
غيرَ أنَّ {إِيَاءَ} لدى الزجاج لا تُضَافُ إلَّا إلى المضمراتِ حَسْبُ، إذ قال: ( وموضعُ الكافِ خفضٌ بإضافةِ {إِيَاءَ} إليها، و{إِيَاءَ} اسمٌ للمضمرِ المنصوبِ إلَّا أنَّه يُضَافُ إلى سائرِ المضمراتِ، نحو: إِيَاءَ ضربتُ، وإِيَاءَ ضربتُ، وإِيَاءَي حَدَّثتُ، ولو قلتُ: "إِيَاءَ زيدٍ" كان قبيحًا؛ لأنَّه خُصَّ به المضمر ) (٦).

وأما الكوفيُّون فلهم في {إِيَاءَ} مذهبان مشهوران: أحدهما: أنَّ {إِيَاءَ} عمادٌ ودعامةٌ (٧)، وأنَّ الكاف هو الضمير كما في "أكرمْتُك"؛ إذ لَمَّا أريدَ فصلُها عن العامل ولم تكن كافيةً بنفسها أُتِيَ بـ"إِيَاءَ" لتعتمد عليها فصارت بمترلة الحرف

(٧) معاني القرآن ١/١٥٠.

(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٣٠.

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٥، والمحور الوجيز لابن عطية ٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٦٩٥.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٦٩٥.

(٣) معاني القرآن وإعراجه ١/٥٤،٥٣.

(٧) انظر: علل النحو للوراق ٤١٧، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٦٩٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٣٠.

الواحد<sup>(١)</sup>، وهو مذهب الفراء<sup>(٢)</sup>، وابن كيسان<sup>(٣)</sup>.

والمذهب الآخر للكوفيّين: أن {إِيَّاكَ} بكماله هو الضمير<sup>(٤)</sup>؛ إذ لو لم تكن كذلك - عند أصحاب هذا القول - لكان الحُكْمُ على بعضها أنه اسمٌ، وعلى بعضها الآخر أنه حرفٌ وهذا محضُ تحكُّمٍ.

والرَّاجِحُ في نظر الباحث قولُ سيبويه من القول إنَّ {إِيَّا} هو الضمير، والكاف حرفٌ لا موضع له؛ لأنَّ النحاة قد أجمعوا على أنَّ واحدًا منهما ضميرٌ منفصلٌ، ولن يكونَ إلَّا {إِيَّا}؛ لأنَّ الكاف لو كان ضميرًا منفصلًا لجاء على حرفٍ واحدٍ، وذلك لا يجوز؛ لأنَّه على حرفٍ واحدٍ، وهو ما لا نظيرَ له في كلام العرب، وحمله على ما له نظيرٌ في كلامهم أوَّلَى على ما لا نظيرَ له، ولذا فالكافُ حرفٌ خطابٌ لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه لو كان له موضعٌ من الإعراب لَحَرَّ بالإضافة، ولا إضافة ههنا لأنَّ الكافَ ضميرٌ، والضمائرُ لا تُضافُ بوصفها معرفةً؛ لأنَّ الأسماءَ تُضافُ لتعريفها<sup>(٥)</sup>.

أمَّا قول مَنْ قال إنَّ {إِيَّاكَ} اسمٌ مظهرٌ فيرُدُّه أنه لو كان مظهرًا كما ذكر قائلُ هذا القولِ لَمَا اقتَصِرَ فيه على نوعٍ واحدٍ من الإعراب وهو النصبُ، والاقتصارُ دليلٌ على أنه مضمَّرٌ لا مظهرٌ، زيادةً على ذلك أنه لا يُعَلَّمُ من الأسماءِ المظهرةِ مقتصرٌ فيه على نوعٍ واحدٍ من الإعراب إلَّا الظروف نحو: "ذاتَ مرَّةٍ" و"بُعَيْدَاتِ بَيْنَ"، ونوعًا من المصادر نحو: "سبحانَ، ومَعَاذَ". و{إِيَّا} ليسَ ظرفًا ولا مصدرًا فيلحق بهذه الأسماءِ زيادةً على ذلك أنَّ {إِيَّاكَ} لو كان اسمًا مظهرًا لجازَ أن يُقالَ: "ضربتُ إِيَّاكَ"، كما

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٦٩٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٢/٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٣٠/٢، والجنى الداني للمراي ٥٣٧.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٦٩٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٣٠/٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف

للأبنازي ٦٩٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٣٠/٢.

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٦٩٦/٢.

يُقَالُ: "ضربتُ زيدًا"، فلمَّا لم يَجْزُ ذلك دَلَّ على أَنَّهُ ليس باسمٍ مظهرٍ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ {إِيَّاكَ} اسمٌ مضمَّرٌ مضافٌ فبعيدٌ؛ (لأنَّ هذا الضميرَ ما وقعَ إلَّا معرفةً، ولم يقعَ قطَّ نكرةً)<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّهُ اسمٌ مبهمٌ مضافٌ للتخصيصِ فبعيدٌ أيضًا؛ (لأنَّ المبهَمَ معرفةً، والمعرفةُ لا تُضافُ؛ لأنَّه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره)<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ الكافَ هو الضميرُ، و{إِيَّا} عمادٌ فيظهرُ بُعدهُ (وذلك أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يُبْنَى الاسمُ منفصلاً على حرفٍ واحدٍ، فلذلك لم يَجْزُ أَنْ يُقَدَّرَ هذا التقدير ... وَأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ الكَلِمَةِ تَبَعًا لِأَقْلَاهَا، لِأَنَّ ذلكَ نقضٌ ما يُبْنَى عليه الكلام)<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ {إِيَّاكَ} بكماله هو الضميرُ فبعيدٌ أيضًا؛ (لأنَّ الكافَ في {إِيَّاكَ} بمنزلة التاء في "أنت")<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر نفسه ٦٩٧/٢، ٦٩٨.

(٢) نفسه ٦٩٦/٢.

(٣) نفسه.

(٤) علل النحو للوراق ٤١٧.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٧٠٢/٢.



(٣)

### جواز إضافة الشيء إلى ما اتَّحدَ به معنًى

قال الطبريُّ في تأويل قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]:

( وأولى القراءتين بالصوابِ قراءة مَنْ قرأ: { فدية طعام } <sup>(١)</sup>، بإضافة "الدية" إلى "الطعام"، وترك تنوينها وحذف "الطعام"؛ لأنَّ "الدية" اسمٌ للفاعل، وهي غيرُ "الطعام" المفديِّ به الصوم، وذلك أنَّ الفدية مصدرٌ من قولِ القائل: فديتُ صومَ هذا اليوم بطعامِ مسكين، أفديه فديةً. كما يُقال: جَلَسْتُ جَلْسَةً، ومشيتُ مَشِيَةً. فـ"الْفِدْيَةُ" فِعْلَةٌ، و"الطعامُ" غيرُها.

---

(١) القراءةُ بإضافةِ الفديةِ إلى الطعامِ هي قراءةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ. انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ١٧٦. ونسبت إليهما وإلى ابن ذكوان في: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٧٩، والتلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري ٢١٦، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٢٦/٢.

فإذ كان ذلك كذلك، فبيّن أن أصحّ القراءتين إضافة الفدية إلى الطعام. وواضح خطأ قول من قال: إن ترك إضافة الفدية إلى الطعام أصحّ في المعنى، من أجل أن الطعام عنده هو الفدية. فيقال لقائل ذلك: قد علمنا أن الفدية مقتضية مُفدياً ومُفدى به وفدية، فإن كان الطعام هو الفدية، والصوم هو المُفدى به، فأين اسم فعل المفتدي الذي هو فدية؟. إن هذا القول بين خطأه غير مُشكّل (١).

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [يوسف: ١٠٩]:  
 (وأضيفت "الدار" إلى "الآخرة"، وهي "الآخرة"؛ لاختلاف لفظيهما، كما قيل:  
 ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، وكما قيل: أتيتك عام الأول، وبارحة الأولى، وليلة الأولى، ويوم الخميس، وكما قال الشاعر:  
 أتمدح فقعساً وتذم عبساً      ألا لله أمك من هجين  
 ولو أقوت عليك ديار عبس      عرفت الذل عرفان اليقين  
 يعني: عرفاناً به يقيناً (٢).  
 والنص الماضي هو كلام الفراء بنصه (٣).

وقال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [القيمة: ٥]:  
 (وأضيف "الدين" إلى "القيمة"، والدين هو القيم، وهو من نعتة؛ لاختلاف لفظيهما) (٤).

هذه النصوص التي ساقها الطبري توضح أنه رجح قول الكوفيّين من الخلاف في مسألة: هل يُضَافُ الشيءُ إلى ما اتَّحدَ به معنى؟؛ إذ ذهبوا إلى جواز ذلك حال اختلاف لفظيهما (٥)، مستدلّين ببعض شواهد القرآن كما سيأتي في النقل عن الفراء.

(١) جامع البيان ٣/١٨١، ١٨٢.

(٢) جامع البيان ١٣/٣٨١.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٥٥، ٥٦.

(٣) جامع البيان ٢٤/٥٥٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٣٦ مسألة (٦١)، والبيان في إعراب غريب القرآن له أيضاً ٣٧/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٨٠٦، ١٨٠٧.

وبما ورد عن العرب من قولهم: "صلاة الأولى"، و"مسجد الجامع"، و"بلّة الحمقاء"، و"حبة الخضراء"، و"ليلة القمر"، و"باب الحديد"، وبقول الراعي النميري<sup>(١)</sup>:

وقرّب جانب الغـ \_\_\_\_\_ ربّي يـ أدو

مدبّ السّيلِ واجتنب الشّعاراً<sup>(٢)</sup>.

وهو قول الكسائي<sup>(٣)</sup>، والفراء<sup>(٤)</sup>، وابن الطراوة<sup>(٥)</sup>.

قال الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢]:

( جُعِلَت "الدار" ههنا اسماً، وجُعِلَت "الآخرة" مِنْ صِفَتِهَا، وَأُضِيفَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ<sup>(٦)</sup>. وَمِثْلُهُ مِمَّا يُضَافُ إِلَى مِثْلِهِ فِي الْمَعْنَى قَوْلُهُ: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ}، وَالْحَقُّ هُوَ الْيَقِينُ؛ كَمَا أَنَّ الدَّارَ هِيَ الْآخِرَةَ. وَكَذَلِكَ: أَتَيْتَكَ بَارِحَةَ الْأُولَى، وَالْبَارِحَةَ الْأُولَى. وَمِنْهُ: يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَلَيْلَةَ الْخَمِيسِ. يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ؛ كَمَا اخْتَلَفَ الْحَقُّ وَالْيَقِينُ، وَالدَّارُ وَالْآخِرَةُ، وَالْيَوْمُ وَالْخَمِيسُ. فَإِذَا اتَّفَقَا لَمْ تَقُلِ الْعَرَبُ: هَذَا حَقُّ الْحَقِّ، وَلَا يَقِينُ الْيَقِينِ؛ لِأَنَّهِمْ يَتَوَهَّـمُونَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي اللَّفْظِ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي الْمَعْنَى )<sup>(٧)</sup>.

وقال في قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]:

( وقد يجوزُ في العربية أن تُضَيَّفَ "النبات" إلى "كلّ شيء" وأنت تريدُ بـ "كلّ

---

واتلاف النصره للزبيدي ٥٤، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ٥١.

(٥) انظر ديوانه ١٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٣٧/٢.

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٣٧/٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٧٠/١١.

(٨) انظر معاني القرآن ١/٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٧، ٥٦، ٥٥٥/٢، ١٥٩، ١٦٨، ٢٨٦، ٣٧١، ٤١/٣، ٧٦،

١٠٩، ٢٨٢. وارتشاف الضرب ٤/١٨٠٦.

(٩) انظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٣٦، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٨٠٧،

وابن الطراوة النحوي لشيخنا د. عياد ١٥٣.

(١) يعني الآية (١٠٩) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾.

(٧) معاني القرآن ١/٣٣٠، ٣٣١.

شيء": "النبات" أيضاً، فيكون مثل قوله: {إنَّ هذا لهو حقُّ اليقين} (١).  
وغير هذين الموضعين مما نصَّ عليه الفراء على جواز إضافة الشيء إلى ما اتَّحد  
به معنىً كثير.

وذهب البصريون إلى أنه لا تجوز إضافة الشيء إلى ما اتَّحد به معنى (٢)؛ لأنَّ  
الإضافة إنما يُرادُ بها التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرَّفُ بنفسه؛ إذ لو تعرَّفَ  
بنفسه لكان عن الإضافة في غناء، وإذا لم يتعرَّفَ كان بإضافته إلى اسمه أبعد من  
التعريف، فلزم عدم جواز ذلك كما لو اتَّفَقَ لفظُهما (٣).

قال الأخفش في قوله تعالى: {وعلى الذين يطيقونه فديةٌ طعامٌ مسكينٍ}:  
( وقد قرئت: {فديةٌ طعامٌ مسكينٍ}، وهذا ليس بالجيِّد؛ إنما "الطعام" تفسيرٌ  
للفدية، وليست "الفدية" بمضافةٍ إلى "الطعام" ) (٤).  
وقال في قوله: {حقُّ اليقين}:

( فأضاف إلى {اليقين}؛ كما قال: {دينُ القيِّمة}، أي: ذلك دينُ المِلَّةِ القيِّمة؛  
وذلك حقُّ الأمرِ اليقين، وأمَّا "هذا رجلُ السَّوء"؛ فلا يكون فيه: هذا الرجلُ السَّوءِ،  
كما يكون في "الحقُّ اليقين"؛ لأنَّ "السَّوء" ليسَ بـ"الرجل"، و"اليقين" هو "الحقُّ" )  
(٥).

وقال الزجاج في معنى قوله تعالى: {وذلك دينُ القيِّمة}:  
( أي: وذلك دينُ الأُمَّةِ القيِّمةِ بالحقِّ ) (٦).

(١) معاني القرآن ٣٤٧/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٠١، ١٣٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٣٦/٢،  
واتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٠٧/٤، وائتلاف النصر للزبيدي ٥٤.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٣٧/٢، ٤٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٣.

(٤) معاني القرآن ١٧٠/١.

(٥) معاني القرآن ٥٣٤/٢.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٧/٥.

والرَّاحِحُ في نظر الباحث قولُ الكوفيِّين؛ لكثرة شواهد ما استشهدوا له في جواز إضافة الاسم إلى ما اتَّحدَ به معنَى مِمَّا يجعلُ تأويلها تعسُّفاً ظاهراً<sup>(١)</sup>، ولجواز حملِ إضافة الاسم إلى ما اتَّحدَ به معنَى إذا اختلفَ لفظُهُما على ما اختلفَ لفظُهُ ومعناه، فكما يجوزُ هناك جاز ههنا<sup>(٢)</sup>، وإجازة العرب عطف الشيءِ على نفسه إذا اختلف اللفظان وإن كان العطفُ على المغايرةِ هو الأصل، والمضاف و المضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه<sup>(٣)</sup>.

#### (٤)

### الفعلُ المضارعُ يرتفعُ بأحرف المضارعة، وتجرُّده من الناصب والجازم

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ

إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]:

( وأما رفعُ "لا يعبدون"<sup>(٤)</sup> فبالياء التي في "يعبدون". ولم تُنصبْ بـ"أن" التي

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٢٨٨، وابن الطراوة النحوي لشيخنا د. عباد بن عيد الشيبني ١٥٣.

(٤) انظر الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ١٣٦.

(٥) انظر حاشية يس على التصريح ٢/٣٤.

(٤) القراءة بالياء {يعبدون} هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد

١٦٣، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٧٤، وتجيير التيسير في القراءات العشر لابن

تصلحُ أن تدخلَ مع "لا يعبدون إلا الله". لآئها إذا صلح دخولها على فعلٍ فحذفتُ ولم تدخل، كان وجهُ الكلامِ فيه الرَّفَعُ؛ كما قال جلِّ ثناؤه: ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُوَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر: ٦٤]. فرُفِعَ {أعبدُ} - إذ لم تدخلَ فيها "أن" - بالألفِ الدَّالَّةِ على معنى الاستقبال، وكما قال الشاعرُ:

أَلَا أَيُّهَا \_\_\_\_\_ ذَا الرَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ  
اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

فرُفِعَ "أحضرُ" - وإنَّ كانَ يصلحُ دخولَ "أن" فيها إذ حذفتُ - بالألفِ التي تأتي بمعنى الاستقبال (١).

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿ فَنادَتْهُ الْمَلَكَةُ وَهُوقَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ [آل عمران: ٣٩]:

( وقوله: {يُصَلِّي} في موضع نصبٍ على الحال من القيام، وهو رفعٌ بالياء (٢).

وقال في تأويل قوله: ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهَلًا وَمِنَ الصّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٦]:

( فـ {يُكَلِّمُ} وإنَّ كانَ مرفوعًا؛ لآئهِ صورةٌ "يفعلُ" بالسَّلَامَةِ من العواملِ فيه، فإنَّه في موضعِ نصبٍ (٣).

هذه النصوص المنقولة عن الطبريِّ تشيرُ صراحةً إلى ترجيحه قولِي الكوفيِّين؛ إذ النحاة مختلفون في عامل رفع الفعلِ المضارع.

فذهب البصريُّون إلى أنَّه يرتفعُ بوقوعه موقعَ الأسماء؛ لأنَّ قيامَ الفعلِ مقامَ الاسمِ عاملٌ معنويٌّ فأشبهه الابتداء، فكما أنَّ الابتداءَ يوجبُ الرَّفَعُ فكذلك ما أشبهه، ولآئهِ بقيامه مقامَ الاسمِ يكونُ قد وقعَ في أقوى أحواله، فأعطِي أقوى الإعرابِ وهو

الجزري ٢٩٠.

(١) جامع البيان ١٨٩/٢.

(٢) نفسه ٣٦٦/٥.

(٣) جامع البيان ٤١١/٥، ٤١٢.

الرفع<sup>(١)</sup>، ولأنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً، ولذلك لا يرتفعُ بعد النواصب والجوازم؛ إذ لا يسوغُ وقوع الاسم بعدها، ويسوغُ دونها<sup>(٢)</sup>.

وأما الكوفيون فلهم في رفعه مذاهب: فقد ذهب الكسائيُّ منهم إلى أنه يرتفعُ بالزائد في أوَّلِهِ وهو حرف المضارعة، واستدلَّ لمذهبه ببناء الفعلِ قبل دخول الأحرَف الزوائد عليه، وأنَّ عاملَ رفعه هي الزوائد الداخلة على الفعل<sup>(٣)</sup>.

وذهب الفرَّاء إلى أنه يرتفعُ بتجرُّده من الناصبِ والجازم<sup>(٤)</sup>، واستدلَّ لمذهبه بأنَّ دخول التجرُّد مثل النواصب والجوازم، فإذا دخَلَ نُصِبَ أو جُزِمَ، وإذا لم يدخُل لا رُفِعَ<sup>(٥)</sup>.

وذهب ثعلبٌ إلى أنه مرفوعٌ بنفس المضارعة<sup>(٦)</sup>.

وذهب الأعلَمُ إلى أنه يرتفعُ بالإهمال<sup>(٧)</sup>.

وللوقوف على صحَّة مذهب البصريين والكوفيين أسوق بعضاً من نصوصهم.

**أولاً: البصريون:**

قال سيبويه: ( هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء :

اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدئٍ أو موضع اسمٍ بُنيَ على مبتدئٍ أو في موضع اسمٍ مرفوعٍ غيرِ مبتدئٍ ولا مبنيٍّ على مبتدئٍ، أو في موضع اسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ، فإنَّها مرتفعةٌ، وكيونتتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٥٥٢/٢.

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٠/١.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٥٥٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧، وشرح الرضي على الكافية ٢٣١/٢.

(٤) انظر: علل النحو للوراق ١٨٧، ١٨٨، وأسرار العربية للأبنازي ٥٢، ٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف له أيضاً ٥٥٠/٢، ٥٥١، مسألة (٧٤)، وشرح الرضي على الكافية ٢٨/٤، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٦، ٥/٤، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ١١٤.

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٥٥١/٢.

(٧) انظر الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ١١٤.

(٨) انظر همع الهوامع للسيوطي ٥٢٧/١.

وعَلَّتُهُ: أن ما عملَ في الأسماء لم يعملَ في هذه الأفعال على حدِّ عملِهِ في الأسماء كما أن ما يعملُ في الأفعالِ فينصبُها أو يجزمها لا يعملُ في الأسماء. وكيونتها في موضع الأسماء ترفعُها كما يرفعُ الاسمَ كينونته مبتدأً. فأمَّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقولُ زيدٌ ذاك ... (١).

وقال النحَّاس: ( ﴿ تَعَبَّدُ ﴾ [الفاتحة:ه] فعلٌ مستقبلٌ وهو مرفوعٌ عند الخليل وسيبويه لمضارعتة الأسماء) (٢).

وقال الأخفش في معنى قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا

تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [البقرة:٨٣]، وقوله:

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾ [البقرة:٨٤]

( فرفعَ هذا - يعني: {تعبدون} و {تسفكون} - ، لأنه كُلُّ ما كانَ من الفعلِ على "يفعلُ هو"، و"تفعلُ أنت"، و"أفعلُ أنا"، و"نفعُلُ نحنُ"؛ فهو أبداً مرفوعٌ؛ لا تعملُ فيه إلَّا الحروفُ التي ذكرتُ لك من: حروفِ النصبِ، أو حروفِ الجزمِ، والأمرِ، والنهيِ، والمجازاة. وليسَ شيءٌ من ذلك ههنا، وإنما رُفِعَ لموقعه في موضع الأسماء) (٣).

وقال المبرد: ( اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفعُ بوقوعها مواقعَ الأسماء، ... فوقوعها مواقعَ الأسماء هو الذي يرفعُها.

فلها الرفعُ؛ لأنَّ ما يعملُ في الاسمِ لا يعملُ في الفعلِ. فهي مرفوعةٌ لِمَا ذكرتُ لك حتَّى يدخلَ عليها ما ينصبُها، أو ما يجزمُها) (٤).

وقال ابنُ السراج: ( الفعلُ يرتفعُ بموقعه موقعَ الأسماء) (٥).

ثانياً: الكوفيون:

(١) الكتاب ٩/٣، ١٠.

(٢) إعراب القرآن ١٤.

(٣) معاني القرآن ١/١٣٣.

(٤) المقتضب ٥/٢.

(٥) الأصول في النحو ١٤٦/٢.



قال النحَّاسُ: ( قال الكسائيُّ: الفعلُ المستقبَلُ مرفوعٌ بالزوائدِ التي في أوَّلِهِ، وقال  
الفراءُ: هو مرفوعٌ بسلامتِهِ من الجوازم والنواصب ) (١).

وإلى مذهب الكسائي ذهب أبو بكر بن الأنباري إذ قال في شرح قول عنترة (٢):  
يُخْبِرُكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيْعَ \_\_\_\_\_  
أَغْشَى الْوَعَى وَأَعْفُ عِنْدَ الْمَعْنَمِ

( وأغشى مرتفعٌ بالألف ) (٣).

وقال في شرح قول الحارث بن حلزة (٤):

إِذْ تَمَنَّوْنَهُمْ عُرُورًا فَسَاقَتْ \_\_\_\_\_  
هُمُ إِلَيْكُمْ أُمْنِيَّةٌ أَشْرَاءُ

( وتمنَّوْنَهُمْ مرفوعٌ في اللفظِ بالتاء ) (٥).

وقال في شرح قول لبيد بن ربيعة (٦):

أَسْهَلْتُ وَأَنْتَصَبْتُ كَجِدْعِ مُنِيفَةٍ \_\_\_\_\_  
جَرْدَاءٍ يَحْصِرُ دُونَهَا جُرْمُهَا

( ويحصرُ مرفوعٌ في اللفظِ بالياء ) (٧).

قال الفراءُ: في معنى قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ

إِلَّا اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣]:

( رُفِعَتْ { تعبدون } لأنَّ دخول "أن" يصلح فيها، فلمَّا حُذِفَ النَّاصِبُ رُفِعَتْ،

كما قال الله: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤] (قرأ الآية) وكما قال: ﴿ وَلَا

تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ ﴾ [المدثر: ٦] وفي قراءة عبد الله "وَلَا تَمُنُّنَ أَنْ تَسْتَكْبِرَنَّ"، فهذا وجهٌ من

(١) إعراب القرآن ١٤. وانظر شرح الرضي على الكافية ٢٨/٤.

(٤) انظر: ديوانه ١٤٧، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٣٤٥.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٤٥.

(٦) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ٤٩٠، ومنتهى الطلب من أشعار

العرب لابن ميمون ٨٣/٢.

(٧) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ٤٩٠.

(٨) انظر: ديوانه ١٧٦، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ٥٨٣.

(٩) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ٥٨٣.

الرفع، فلمَّا لم تأتِ بالتَّاصِبِ رفعتَ (١).  
إذا تأملنا كلامَ الطبريِّ وجدناه تارةً يقولُ بقولِ الكسائيِّ، وتارةً أخرى يقولُ  
بقولِ الفراءِ، فهو متأرجحٌ بينَ القولينِ لا يخرجُ عنهما.  
والرَّاجحُ في نظرِ الباحثِ قولُ الفراءِ: إنَّ الفعلَ المضارعَ مرفوعٌ لتجرُّده من  
الناصبِ والجازمِ؛ ( حتَّى يسلمَ من الاعتراضاتِ الواردة على مذهبِ البصريينِ ) (٢).  
أمَّا قولُ البصريينِ: إنَّ الفعلَ المضارعَ مرفوعٌ لوقوعه موقعَ الأسماءِ، فيردُّه أنَّ  
الفعلَ المضارعَ لو كان مرتفعاً لوقوعه موقعَ الأسماءِ لَمَا كان مرفوعاً بعد "لو"  
وحروفِ التحضيضِ بوصفها مختصَّةً بالأفعالِ، والفعلُ المضارعُ بعدها ليس في موضعِ  
الاسمِ وهو مرفوعٌ بعدها، فقالوا: "لو يقومُ زيدٌ قمتُ" و"هَلَّا تفعلُ ذاكُ" (٣).  
وأما قولُ الكسائيِّ: إنَّ الفعلَ المضارعَ مرفوعٌ بأحرفِ المضارعةِ الزائدةِ في أوَّلِهِ  
فقولٌ بعيدٌ؛ لأنَّ لازمَ قوله أَلَّا تدخلَ عليه عواملُ النصبِ والجزمِ؛ إذ لا تدخلُ عواملُ  
على عواملٍ أخرى هذا من وجهٍ، ومِنْ وجهٍ ثانٍ أنَّ من لازمِ قوله أن لا ينتصبَ الفعلُ  
المضارعُ بالناصبِ، ولا ينجزمُ بالجازمِ، وقد انتصبَ بالناصبِ، وانجزمُ بالجازمِ مع  
وجودِ هذه الزوائدِ فدَلَّ على بُعْدِ قوله، ومِنْ وجهٍ ثالثٍ أنَّ هذه الزوائدِ بعضُ الفعلِ  
المضارعِ، لا تنفكُ عنه، وهي متمِّمةٌ لمعناه، فلو كانت هي العاملةُ الرفعِ فيه للزمَ من  
ذلك القولُ: إنَّ الشياءَ يعملُ في نفسه، وذلك ليس بشيءٍ (٤).

(٥)

{الحُبُّكَ} في قوله تعالى: {والسَّمَاءِ ذَاتِ الحُبِّكَ}  
جمعٌ واحدهُ "حِبَاكُ" و"حبيكةٌ"

(١) معاني القرآن ٥٣/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٣١. وانظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٦/٤، وجمع الهوامع ٥٢٦/١، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس لدرين ٧٤٠.

(٣) انظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٦/٤.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٣/٢، ٥٥٤.

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُوبِ﴾ [الذاريات: ٧]:  
( وهو - يعني: الحُبُّك - جمعُ حَبَاكٍ وحببيكةٍ )<sup>(١)</sup>.

ما نصَّ عليه الطبريُّ في { الحُبُّك } مِنْ أَنَّهُ جمعٌ واحدُه "حَبَاكٌ" و"حَبِيكَةٌ" هو ما ذهبَ إليه الكسائيُّ<sup>(٢)</sup> والفرَّاءُ<sup>(٣)</sup> من الكوفيِّين.  
وإلى مذهبهما ذهب الزجَّاج من البصريِّين<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابنُ عطيةٍ وزاد على "حَبَاكٌ" و"حببيكةٌ": "حَبَاكٌ" بفتح الحاء<sup>(٦)</sup>. والقرطبي<sup>(٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>.

أمَّا البصريُّون فقد ذهب الخليل إلى أنَّ "الحُبُّك" جمعٌ مفردُه "الحبيك"<sup>(٩)</sup>، وذهب الأحفش إلى أنَّ "حُبُّك" جمعٌ مفردُه "حَبَاكٌ"<sup>(١٠)</sup>.  
وأمَّا الجوهريُّ فجعل جمع "الحَبَاكِ": "حُبُّك"، وجمع "الحبيكة": "حَبَائِكُ"<sup>(١١)</sup>، وهو مذهب ابن فارس<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) جامع البيان ٤٨٦/٢١.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٢٩، ومعاني القرآن للكسائي لعيسى شحاته ٢٣٧.

(٣) انظر: معاني القرآن ٨٢/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٢٩، وتهديب اللغة للأزهري ٧٢٩/١ مادة (حبك)، ولسان العرب لابن منظور ٧٥٨/٢ مادة (حبك).

(٤) انظر معاني القرآن وإعراجه ٤٣/٥.

(٥) انظر الكشاف ١٠٤٩.

(٦) انظر المحرر الوجيز ١٧٦١.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤٧٣/١٩.

(٨) انظر الدر المصون ٤١/١٠.

(٩) انظر العين ٦٦/٣.

(١٠) انظر معاني القرآن ٥٢٤/٢.

(١١) انظر: الصحاح ١٥٧٨/٤، ولسان العرب ٧٥٨/٢ مادة (حبك).

(١٢) انظر مجمل اللغة ٢٦١/١.

وأما ابن منظور فكأنما جمع الأقوال إذ قال: ( و"الحبيكة" كلُّ طريقةٍ من حصل  
الشعر أو البيضة، والجمعُ "حبيك"، و"حباك"، و"حباك" كسفينَةٍ وسفين وسفائن  
وسُفن )<sup>(١)</sup>.

والراجحُ في نظر الباحث صحَّةُ الأقوال جميعها لسماعها عن العرب، وأقواها  
القول: إنَّ { الحُبُّك } جمعٌ مفردُه: حِبَاكُ، كَمِثَالٍ ومُثَلِّ، وحبيكةٌ، كطريقةٍ وطُرُق؛  
لاطرادِ "فُعَل" في الاسم الرباعيِّ الذي قبل لامه غيرِ المعتلَّةِ مدَّةً<sup>(٢)</sup>.

---

(٢) لسان العرب ٧٥٨/٢ مادة (حيك).

(٢) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢٨٠/٤.

# الفصل الثاني: التراكيب

المبحث الأول: الرُّبُوبَةُ (التقديم والتأخير)

المبحث الثاني: الذِّكْرُ والإِضْمَارُ والحَذْفُ

المبحث الثالث: المطابقة

# المبحث الأول الرُّتبة (التقديم والتأخير)

(١)

المبتدأ والخبر يترافعان

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿الْمَ ۝ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢، ١]:  
 ( و {ذلك} مرفوعٌ بـ {الم}، و {الم} به، ... ثمَّ يكونُ {ذلك الكتابُ}  
 خبرًا مُستأنفًا، فيُرفعُ حينئذٍ {الكتابُ} بـ {ذلك}، و {ذلك} بـ {الكتابُ} ) (١).

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالْوِزْنَ يُوزِنُهُ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]:  
 ( الوزن مصدرٌ مِنْ قولِ القائل: وزنتُ كذا وكذا، أزيته وزناً وزنةً مثل:  
 وعدته أعده وعداً وعدةً. وهو مرفوعٌ بـ {الحقُّ}، و {الحقُّ} به. ومعنى الكلام:  
 الوزن يومَ نَسألُ الذين أُرسلَ إليهم والمرسلين الحقُّ ) (٢).

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: ٢٢]:  
 ( وفي الكلام محذوفٌ استغنيَ بدلالة ما ظهرَ الكلامُ منه، وهو مرفوعٌ  
 {خصمانِ}، وذلك {نحنُ}. وإِنما جاز تركُ إظهارِ ذلك مع حاجة الخصمَيْنِ إلى  
 المرافع ... ) (٣).

هذه النصوصُ - وغيرها كثيرٌ - من تفسير الطبري تدلُّ على ترجيحه قولَ  
 الكوفيِّين في رافعِ المبتدأ، ورافعِ الخبر؛ إذ اختلفَ النحويُّون في ذلك.  
 فذهب جمهورُ البصريِّين إلى أنَّ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء (٤)؛ لأنَّه عاملٌ معنويٌّ  
 مختصٌّ بالاسم فكان عاملاً كالفعل، واللفظُ إِنَّمَا عمل لاختصاصه، فلزم أن يعمل  
 المعنى لاختصاصه أيضاً (٥). وذهب آخرونَ منهم إلى أنَّه يرتفعُ بما في نفسِ المتكلمِ مِنْ  
 معنى الإخبار؛ لأنَّ العوامل في صناعة النحويِّين ليست حقيقيَّةً، وإِنَّمَا هي أدلَّةٌ على

(١) جامع البيان ١/٢٣٥.

(٢) نفسه ١٠/٦٧.

(٣) نفسه ٢٠/٥٤، ٥٥.

(٤) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٠٨٥.

(١) انظر التبيين عن مذاهب النحويِّين للعكبري ٢٢٥.

المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلاً<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في رافع الخبر؛ فقائلٌ منهم: إنَّه يرتفعُ بالابتداءِ وَحْدَهُ؛ لأنَّ الابتداءَ يقتضي اسميّن، وقد عمل في أحدهما فلزم عمله في الآخر مثله في ذلك مثلُ "كان"، و"إن"<sup>(٢)</sup>. وقائلٌ آخرُ: إنَّه يرتفعُ بالابتداءِ وَحْدَهُ مستدلّين بأنَّ المبتدأَ لفظٌ، وهو أحدُ جزأيّ الجملة، فعمل فيما يلزمه كالفعل مع الفاعل<sup>(٣)</sup>. وقائلٌ: إنَّه يرتفعُ بالابتداءِ والمبتدأَ معاً؛ بوصف الخبر واقعاً بعد الابتداءِ والمبتدأ، فلزم من ذلك أن يكونا عاملين فيه، ولأنَّ كلاً من الابتداءِ والمبتدأَ عاملٌ ضعيفٌ فيقوى أحدهما بالآخر<sup>(٤)</sup>.

وذهب الكوفيّون إلى أنَّ المبتدأَ يرفعُ الخبرَ، والخبرُ يرفعُ المبتدأَ؛ فهما يترافعان<sup>(٥)</sup>، بدليل التلازم؛ إذ إنَّ المبتدأَ لا بدَّ له من خبرٍ، والخبرُ لا بدَّ له من مبتدأ، فلزم من ذلك عملُ كلِّ منهما في الآخر<sup>(٦)</sup>.

وللوقوف على كلام كلا الفريقين أسوقُ بعضَ نصوصٍ كلِّ منهما وبعضَ شواهد الإعراب، وهي على النحو الآتي:

### أولاً: البصريّون:

قال سيبويه موضعاً المبتدأَ وعاملَ رفعه: (واعلم أنَّ الاسمَ أوَّلُ أحواله الابتداء، وإنَّما يدخلُ النَّاصِبُ والرَّافِعُ سوى الابتداءِ والجارِّ على المبتدأ. ألا ترى أنَّ ما كان

---

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٤٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٤٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٣٠.

(٤) انظر المصدرين السابقين ٤٧/١، و ٢٣١.

(٥) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٣١.

(٥) انظر: علل النحو للوراق ٢٦٣، ٢٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٢، وأسرار العربية للأبنازي ٨٤، والإنصاف في مسائل الخلاف له أيضاً ٤٤/١ مسألة (٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٢٤، ٢٢٥، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٧/١-٢٧٢، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٢٥٧/٣-٢٧٠، وارتشاف الضرب له أيضاً ١٠٨٥/٣، وائتلاف النصره للزبيدي ٣٠، ٣١.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٤٥، ٤٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٢٧، وشرح المفصل ٨٤/١.



مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلقاً، إن شئت أدخلت "رأيت" عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة (١).

وقال في عامل رفع الخبر، وهو - عنده - المبتدأ: ( فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، ... فـ"هذا" اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو "عبد الله". ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل "هذا" فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده (٢).

وقال الأخفش في بيان المبتدأ وبم يرتفع، وبم يرتفع الخبر؛ فذكر أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، فقال: ( وأما قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] فرفعه على الابتداء، وذلك أن كل اسم ابتدأه لم توقع عليه فعلاً من بعده فهو مرفوع. وخبره إن كان هو هو فهو أيضاً مرفوع؛ نحو قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] وما أشبه ذلك. وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ، فافهمها.

فإنما رفع المبتدأ ابتداءً وإياه. والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم. كما كانت "إن" تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر. وقال بعضهم: "رفع المبتدأ خبره". وكل حسن؛ والأول أقيس (٣).

وقال الأخفش أيضاً في قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ﴾ [البقرة: ١٨]: ( فرفع على قوله: "هم صم بكم عمي"، رفعه بالابتداء (٤).

(١) الكتاب ١/٢٣، ٢٤.

(٢) نفسه ٢/٧٨. وانظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٢٧، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ١/٢٦٩، ٢٧٠، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٣/٢٥٧.

(٣) معاني القرآن ١/٩. وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٠٨٥.

(٤) معاني القرآن ١/٥٤.

وقال المبردُ موضحاً أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء،  
والخبرُ مرفوعٌ بالابتداء و المبتدأ: ( ... زيدٌ منطلقٌ. فـ"زيدٌ"  
مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ رفعٌ بالابتداء والمبتدأ ) (١)،  
وقال: ( فأما رفعُ المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التنبيه والتعريفُ  
عن العوامل غيره، وهو أولُ الكلام، وإنما يدخلُ الجارُّ والناصبُ والرافعُ سوى  
الابتداء على المبتدأ.

والابتداء والمبتدأ يرفعانِ الخبرَ (٢).

وفي موضعٍ آخر صرحَ المبردُ أنَّ رافعَ الخبرِ هو المبتدأ وحده إذ قال: ( فإنَّ سَمَّيتَ  
رجلاً "زيدُ الطويلُ"، و"الطويلُ" خبرٌ، قلتُ: رأيتُ زيدُ الطويلُ، ومررتُ بزيدُ الطويلُ

...

وأما حيثُ كانَ - يعني "الطويلُ" - خبراً فإنه وقعَ مرفوعاً بالمبتدأ؛ كما كانَ  
المبتدأُ رفعاً بالابتداء (٣).

وقال ابنُ السراج: ( المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف،  
وكان القصدُ فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكونُ ثانيه خبره ولا يستغني  
واحدٌ منهما عن صاحبه، وهما مرفوعانِ أبدًا فالمبتدأُ رفعٌ بالابتداء، والخبرُ رفعٌ بهما )  
(٤).

### ثانيًا: الكوفيون:

قال الرضي: ( وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان ) (٥).

قال الفراءُ في بيان مذهبه في ترافع المبتدأ والخبر عند معنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ

(١) المقتضب ٤٨/٢. وانظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٧١/١.

(٢) المقتضب ١٢٦/٤.

(٣) نفسه ١٢/٤. وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٨٥/٣.

(٤) الأصول في النحو ٥٨/١. وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٨٥/٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١.

قَبْلَهُ كَتَبَ مُوسَى ﴿ [هود: ١٧]: ( رفعت "الكتاب" " مِنْ " ) (١).

وقال: ( وقوله: ﴿ نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى ﴾ [المعارج: ١٦]، مرفوعٌ (٢) على قولك: إِنَّهَا لظي، إِنَّهَا نَزَاعَةٌ للشَّوَى، وَإِنْ شئتَ جعلتَ الهاءَ عماداً، فرفعتَ لظي بنزاعاً، ونزاعاً بلظي (٣).

وقال ثعلبٌ في قول الله عزَّ وجلَّ:

﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ [المدثر: ٩]: ( فـ"يومئذٍ" مرفوعٌ "فذلك" ) (٤).

وقال أبو بكر بن الأنباري في قول امرئ القيس:

مُهْفَهْفَةٌ بِيضَاءٍ غَيْرِ مُفَاضَةٍ تَرَأْبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّحْنَجَلِ

( والترائبُ ترتفعُ بمصقولة، ومصقولة بالترائب ) (٥).

والرَّاجِحُ لدى الباحث من أقوال النحاة في رافع المبتدأ قولُ مَنْ قال إنَّ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء؛ بوصفه عاملاً معنوياً؛ لأنَّ العواملَ - لفظيَّةٌ كانت أو معنويَّةٌ - في صناعة النحويِّين هي دلالاتٌ وأماراتٌ تكونُ بعدم شيءٍ كما تكونُ بوجود شيءٍ (٦).

والراجحُ في رافع الخبر أنَّه يرتفعُ بالابتداء والمبتدأ معاً؛ لأنَّ الاسمَ وإنَّ كانَ لا يعملُ فقد تقوى شيئاً بالابتداء (٧).

(١) معاني القرآن ٦/٢.

(٢) والقراءة برفع {نَزَاعَةٌ} هي قراءة القراء جميعهم غير حفص إذ قرأها بالنصب {نَزَاعَةٌ}. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٦٥١، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٢١٤، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٩٠/٢، وإتحاف فضلاء البشر للبناء ٤٢٤.

(٣) معاني القرآن ٣/١٨٤.

(٤) مجالس ثعلب ٢٠/١.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٥٩.

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٦/١.

(٧) انظر نفسه ٤٧/١.

أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ يَتَرَفَعَانِ فَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ ( أَنْ  
يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَى الْمَحَالِ مُحَالٌ )<sup>(١)</sup>. وَ  
( لِأَنَّ الْخَبَرَ قَدْ يَكُونُ جَامِداً ، وَالْجَامِدُ لَا يَعْمَلُ )<sup>(٢)</sup>، وَلِأَنَّ الْخَبَرَ قَدْ ( يَكُونُ فِعْلاً،  
فَلَوْ عَمِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ لَكَانَ فَاعِلاً )<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الإِنصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ لِلْأَنْبَارِيِّ ٤٨/١ .

(٢) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ لِأَبِي حَيَّانَ ٢٦٥/٣، ٢٦٦ .

(٣) نَفْسُهُ ٢٦٦/٣ .

(٢)

قوله: {لا يأتون} في قوله تعالى: {قل لئن اجتمعت الإنس  
والجن... لا يأتون...} رفع، جواب قسم لـ {لئن}

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا

بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]:

( وقوله عز وجل: { لا يأتون } رفع، وهو جواب لقوله: {لئن}؛ لأن العرب إذا  
أجابت "لئن" بـ "لا" رفعوا ما بعدها؛ لأن "لئن" كاليمين، وجواب اليمين بـ "لا"  
مرفوع، وربما جزم؛ لأن "لئن": "إن" التي يُجابُ بها، زيدت عليه لام، كما قال  
الأعشى:

لئن مُنيت بنا عن غب معركة لا تُلفنا من دماء القوم ننتفل (١).

هذا النص الذي ساقه الطبري يشير إلى ترجيحه قول الفراء من الكوفيين؛ إذ  
ذهب إلى أن {لا يأتون} رفع؛ لأنه جواب قسم؛ إذ إن من سنن كلام العرب إذا  
أجابوا "لئن" بـ "لا" رفعوا ما بعدها، وربما - عند الفراء - يكون الفعل {لا يأتون}  
جزماً بوصفه جواب شرط لـ "إن" التي زيدت فيها اللام (٢).

وأما البصريون فإنهم يذهبون في الآية وشاهد الشعر الذي ذكره الطبري إلى أن  
{لا يأتون} جواب شرط؛ لأن فعل الشرط ماضٍ، إذ لو كان فعل الشرط مضارعاً  
لزم أن يكون جواب الشرط مجزوماً. ولو كان {لا يأتون} جواب قسم للزم أن

(١) جامع البيان ٧٧/١٥.

(٢) انظر معاني القرآن ١٣٠/٢، ١٣١.

تكون اللام داخلهً عليه ظاهرةً أو مضمرة<sup>(١)</sup>.

ففي ما نقل سيويوه عن شيخه الخليل في حديثٍ مائعٍ يُصَوَّرُ لنا مذهبهما في مثل آية مسألتنا هذه حيث قال: ( وزعم أنه لا يحسنُ في الكلامِ "إن تَأْتِي لأفعلن"، مِنْ قَبْلِ أَنْ "لأفعلن" تجيءُ مبتدأةً. ألا ترى أَنَّ الرجلَ يقول: "لأفعلن كذا وكذا". فلو قُلْتَ: "إن تَأْتِي لأكرمَنَّك، وإن لم تَأْتِي لأُعْمَنَّك"، جاز لأنَّه في معنى: "لئن أَتَيْتَنِي لأكرمَنَّك، ولئن لم تَأْتِي لأُعْمَنَّك"، ولا بُدَّ مِنْ هذه اللامِ مضمرةً أو مُظْهَرةً لأنَّها لليمين، كَأَنَّكَ قُلْتَ: والله لئن أَتَيْتَنِي لأكرمَنَّكَ.

فإن قُلْتَ: "لئن تَفَعَّلَ لأفعلن" فَبِح، لأنَّ "لأفعلن" على أَوَّلِ الكلامِ، وَقَبِحَ في الكلامِ أَنْ تَعْمَلَ "إن" أو شيءٌ من حروفِ الجزاءِ في الأفعالِ حتى تجزَمَ في اللفظِ ثمَّ لا يكونُ لها جوابٌ ينجزمُ بما قبله. ألا ترى أَنَّكَ تقول: "أتيك إن أَتَيْتَنِي" ولا تقول: "أتيك إن تَأْتِي"، إِلا في شعرٍ، لأنَّكَ أَخْرَْتَ "إن" وما عَمَلْتَ فيه ولم تَجْعَلْ لـ"إن" جوابًا ينجزمُ بما قبله.

فهكذا جرى هذا في كلامهم. ألا ترى أَنَّهُ قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧] لَمَّا كانت "إن" العاملة لم يحسن إِلا أَنْ يكونَ لها جوابٌ ينجزمُ بما قبله. فهذا الذي يُشَاكِلُهَا في كلامهم إذا عملت.

وقد تقول: "إن أَتَيْتَنِي آتِيكَ"، أي: "أتيك إن أَتَيْتَنِي". قال زهير:  
وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ  
وَلَا يَحْسُنُ "إن تَأْتِي آتِيكَ"، مِنْ قَبْلِ أَنْ "إن" هي العاملة. وقد جاء في الشعر:  
يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ  
أي: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ.

.....

وقد يُقال: إن أَتَيْتَنِي آتِيكَ، وإن لم تَأْتِي أَجْرِيكَ، لأنَّ هذا في موضعِ الفعلِ المجزومِ،

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٢/٦٢٨، والدر لمصون للسمين ٧/٤٠٧.

وكأَنَّهُ قال: إِنَّ تَفْعَلَ أَفْعَلُ ..... (١).

ومفهومُ كلامِ الطبريِّ في ما مضى قبلُ أنَّ الفراءَ يذهب في { لا يأتون } أنَّه جوابُ قسمٍ محذوفٍ دلَّ عليه اللام. وإلى مذهبِ الفراءِ ذهب كثيرٌ من النحويين كالأخفش (٢)، والزمخشري (٣)، وابن عطية (٤)، والأنباري (٥)، والعكبري (٦)، والرضي (٧).

والراجحُ في نظرِ الباحث أنَّ ( اللام في {لئن} : موطئةٌ للقسم، و {إن} حرف شرط، وجوابه محذوفٌ قام مقامه قوله: { لا يأتون } . ولا يجوزُ أن يكون { لا يأتون } بمثابةً للشرط؛ لإثباتِ النون في { يأتون }، وإثما هو جواب قسمٍ مقدَّرٍ هيأته اللام في {لئن}، والتقدير: قل لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا. يمثل هذا القرآن، فو الله لا يأتون. مثله، ونحو هذا قول الشاعر:

لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقيلها (٨).

---

(١) الكتاب ٦٥/٣-٦٨.

(١) انظر معاني القرآن ٥٣٩/٢.

(٢) انظر الكشاف ٦٠٨.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١١٦٥.

(٤) انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٧٨، ٧٧/٢.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٥٢٩/٢.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩.

(٧) البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ٧٨، ٧٧/٢.

المبحث الثاني  
الذِّكْرُ وَالْإِضْمَارُ وَالْحذف



(١)

## موضع {بسم الله} نصب بفعلٍ، متعلق به

قال الطبريُّ في تأويل قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]:  
( إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذِكْرُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ أَدَّبَ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَعْلِيمِهِ تَقَدَّمَ ذِكْرَ أَسْمَاءِهِ الْحُسْنَى أَمَامَ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ، وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ فِي وَصْفِهِ بِهَا قَبْلَ جَمِيعِ مُهِمَّاتِهِ، وَجَعَلَ مَا أَدَّبَهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ وَعَلَّمَهُ إِيَّاهُ، مِنْهُ لَجَمِيعِ خَلْقِهِ سُنَّةً يَسْتُنُّونَ بِهَا، وَسَبِيلًا يَتَّبِعُونَهُ عَلَيْهَا، فِي افْتِتَاحِ أَوَائِلِ مَنْطِقِهِمْ، وَصُدُورِ رِسَائِلِهِمْ وَكُتُبِهِمْ وَحَاجَاتِهِمْ، حَتَّى أَعْنَتْ دَلَالَةً مَا ظَهَرَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: {بِسْمِ اللَّهِ}. عَلَى مَا بَطَّنَ مِنْ مُرَادِهِ الَّذِي هُوَ مَحذُوفٌ.

وذلك أن الباء من: {بسم الله}. مُقْتَضِيَةٌ فِعْلًا يَكُونُ لَهَا جَالِبًا، وَلَا فِعْلَ مَعَهَا ظَاهِرًا، فَأَعْنَتْ سَامِعَ الْقَائِلِ: {بسم الله}. معرفته بمراد قائله من إظهار قائل ذلك مراده قولاً؛ إذ كان كلُّ ناطقٍ به عند افتتاحه أمرًا قد أحضر منطوقه به - إمَّا معه، وإمَّا قبله بلا فصل - ما قد أغنى سامعه من دلالة شاهدة على الذي من أجله افتتح قيله به، فصار استغناء سامع ذلك منه عن إظهار ما حذف منه، نظير استغناءه إذا سمع قائلًا قيل له: ما أكلت اليوم؟ فقال: طعامًا. عن أن يُكرَّرَ المسئول مع قوله: طعامًا أكلت. لِمَا قد ظهر لديه من الدلالة على أن ذلك معناه بتقدم مسألة السائل إياه عمَّا أكل. فمعقولٌ إذن أن القائل إذا قال: {بسم الله الرحمن الرحيم}. ثم افتتح تاليًا سورة، أن إتباعه: {بسم الله الرحمن الرحيم} تلاوة السورة، مُنبئٌ عن معنى قوله: {بسم الله الرحمن الرحيم}. ومفهومٌ به أنه مُريدٌ بذلك: أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. وكذلك

قوله: باسمِ الله. عند هوضه للقيامِ أو عند قعوده وسائر أفعاله، يُنبئُ عن معنى مُرادِه بقوله: باسمِ الله. وأنه أراد بقیه: باسمِ الله: أقـــــ باسمِ الله، وأقـــــ باسمِ الله. وكذلك سائر الأفعال (١).

يوضحُ النصُّ الذي ساقه الطبريُّ ترجيحَه قولَ بعض الكوفيِّين من القولِ في متعلِّق الجارِّ والمجرورِ {بسمِ الله}، مِنْ أَنَّهُمَا متعلِّقانِ بفعلٍ؛ لأنَّ النحويِّين اختلفوا في متعلِّقِ {بسمِ الله}، فذهب البصريُّون إلى أنَّ الجارِّ والمجرورِ في موضعِ رفعٍ، لأنَّه خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ، تقديره: ابتدائي بسمِ الله، وذهب الكوفيُّون وهو قولُ الفراءِ إلى أَنَّهُ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مقدرٍ؛ تقديره: ابتدأتُ بسمِ الله (٢).

وذهب الكسائيُّ إلى أنَّ الباءَ في {بسمِ الله} لا موضعَ لها (٣).

ونسب ابنُ عطية قولَ البصريِّين إلى سيبويه (٤).

قال أبو عبيدة: ( وَمِنْ مجازِ المضمَرِ استغناءً عن إظهاره قال: {بسمِ الله} ففيه ضميرٌ مجازُه: هذا بسمِ الله. أو بسمِ الله أوَّلُ كُلِّ شيءٍ ونحو ذلك ) (٥).  
وقال ثعلبٌ: ( قوله: {بسمِ الله الرحمن الرحيم}، أي: ابدأ بهذا، وقُلْ هذا ) (٦).

وَحَمَلُه على قولِ الكوفيِّين أقربُ؛ لأنَّه المشهورُ، وأقربُ إلى المعنى.

(١) جامع البيان ١/١١٢، ١١١.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١، وإعراب ثلاثين سورةً من القرآن الكريم لابن خالويه ٢٠، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٢٩، ٣٠. وإعراب القرآن للأصفهاني ٥، والمحزر الوجيز لابن عطية ٣٥، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١/٣٩، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٦، ٧، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٥٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١، وإعراب ثلاثين سورةً من القرآن الكريم لابن خالويه ٢٠.

(٤) انظر المحزر الوجيز ٣٦.

(٥) مجاز القرآن ١/١٢، وانظر ١/٢٠.

(٦) مجالس ثعلب ١/٨٦.

(٢)

الضميرُ {هو} في قوله تعالى: {وهو بالأفقِ الأعلى}  
عطفٌ على الضميرِ المستترِ في قوله: {فاستوى}

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿ذُومِرَةً فَاسْتَوَىٰ ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۗ﴾

[النجم: ٦، ٧]:

( يقول: فاستوى هذا الشديدُ القويُّ وصاحبُكم محمدٌ بالأفقِ الأعلى. وذلكَ لما أُسْرِيَ برسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، استوى هو وجبريلُ عليهما السلامُ بمطلعِ الشمسِ الأعلى. وعطفَ الأعلى. وعطفَ بقوله: {وهو} على ما في قوله: {فاستوى} من ذكرِ محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وأكثرُ كلامِ العربِ إذا أرادوا العطفَ في مثلِ هذا الموضعِ أن يُظهِرُوا كنايةَ المعطوفِ عليه، فيقولوا: استوى هو وفلانٌ. وقلما يقولون: استوى وفلانٌ. وقد ذكرَ الفراءُ عن بعضِ العربِ أنه أنشده:

ألم تر أن التبعَ يصلبُ عودُه  
ولا يستوي والخروجُ المتقصفُ

فردَّ "الخروج" على ما في "يستوي" من ذكرِ "التبع"، ومنه قولُ الله: ﴿أءذا كنا

تراباً وءاباً وءاناً﴾ [النمل: ٦٧]. فعطفَ بالآباءِ على المكنى في: {كنا} من غيرِ إظهارِ

"نحن"، فكذلك قوله: {فاستوى \* وهو} ... (١).

قال السمين الحليُّ: ( وهذا الوجه ... إنما يتمشى على قول الكوفيِّين لأنَّ فيه

العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فاصل، وهذا الوجه منقول عن  
الفرّاء والطبري<sup>(١)</sup>.

إذا رجّح الطبري قول الفرّاء من الكوفيّين، والمسألة محلّ خلاف بين النحويّين  
البصريّين والكوفيّين.

فقد ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوزُ العطفُ على الضميرِ المرفوعِ إلّا على قُبْحِ  
(٢)؛ لأنّه لا يخلو من أن يكون الضميرُ مقدّرًا في الفعل أو ملفوظًا به، فإن كان مقدّرًا  
فيه فكأنّما عطف اسمًا على فعلٍ نحو: "قامَ زيدٌ"، وإن كان بارزًا فكأنّما عطفَ اسمًا  
على فعلٍ أيضًا نحو: "قمتُ زيدٌ"<sup>(٣)</sup>.

وذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوزُ<sup>(٤)</sup>، مستدلّين بآية مسألتنا هذه وأدلةٍ أُخرَ منها<sup>(٥)</sup>:  
قول عليّ رضي الله عنه: كنتُ أسمعُ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلم يقول:  
( ( كنتُ وأبو بكرٍ وعمر، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمر، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمر ))<sup>(٦)</sup>.  
وقول الفاروق عمر رضي الله عنه: (( وكنْتُ وجارٍ لي من الأنصار ))<sup>(٧)</sup>.  
وقول بعض العرب: "مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدم"<sup>(٨)</sup>.  
وقول جرير<sup>(٩)</sup>:

- 
- (١) الدر المصون ٨٥/١٠. وانظر المحرر الوجيز لابن عطية ١٧٧٨.
- (١) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٤٤، وأسرار العربية للأنباري ١٤٩، ١٥٠، والإنصاف في  
مسائل الخلاف له أيضًا ٤٧٥/٢ مسألة (٦٦)، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٢، وائتلاف النصره  
للزيدي ٦٣، ٦٤.
- (٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤٧٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١.
- (٣) انظر: أسرار العربية للأنباري ١٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف له أيضًا ٤٧٤/٢، والبيان في إعراب  
غريب القرآن له أيضًا ٣٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٢، وائتلاف النصره للزيدي  
٦٣، ٦٤.
- (٤) انظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٣٧٣/٣، ٣٧٤.
- (٥) انظر صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، برقم (٣٦٧٧).
- (٦) انظر صحيح البخاري، كتاب المظالم، برقم (٢٤٦٨).
- (٧) انظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٣٧٣/٣.
- (٨) انظر ديوانه ٤٥١.

ورجا الأخطيل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له

لِين\_\_\_\_\_الا

كما استدلل الكوفيون لمذهبهم من القياس؛ إذ وجدوا أن الضمير المرفوع يُحمَلُ على المنصوب، فكما يجوز العطف على الضمير المنصوب المتصل من غير فاصل جاز ههنا العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل<sup>(١)</sup>.

جوز هذا المذهب الكسائي على الإطلاق<sup>(٢)</sup>، والفراء<sup>(٣)</sup> جوزّه فيما يتبين فيه عمل<sup>(٤)</sup>.

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه إذا كان ثمة توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح<sup>(٥)</sup>.

وفيما يأتي أسوق كلام كلا الفريقين من البصريين والكوفيين؛

قال سيبويه: ( وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح، لأنك لو قلت: اذهب وزيدٌ كان قبيحاً، حتى تقول: اذهب أنت وزيدٌ )<sup>(٦)</sup>.

وقال: ( لو قلت: اقعد وأخوك، كان قبيحاً حتى تقول: أنت؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر. فإذا قلت: ما صنعت أنت، ولو تركت هي، فأنت بالخيار إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول )<sup>(٧)</sup>.

وقال الأخفش في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِغُونَ﴾

[المائدة: ٦٩]: ( وقال في موضع آخر: ﴿وَالصَّٰبِغِينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، والنصب: القياس على العطف على ما بعد {إن} . فأمّا هذه فرفعها على وجهين: كأن قوله: {إن الذين

(٩) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٧٧، ٤٧٨.

(٢) انظر أسرار العربية للأنباري ١٥٠.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٥٠، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٤٤، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٧٧٨، وأسرار العربية للأنباري ١٥٠، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ٦٣، ٦٤.

(٣) انظر أسرار العربية للأنباري ١٥٠.

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٧٤، ٤٧٥.

(٦) الكتاب ١/٢٧٨.

(٧) نفسه ١/٢٩٨.

أمثوا { في موضع رفع في المعنى؛ لأنه كلامٌ مبتدأ، لأنَّ قوله: "إنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ، وزيدٌ مُنْطَلِقٌ" مِنْ غيرِ أنْ يكونَ فيه "إنَّ" في المعنى سِوَاء. فَإِنْ شئتَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ شَيْئًا جَعَلْتَهُ عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا قُلْتَ: "إنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ وعمرو"، وَلَكِنَّهُ إِذَا جُعِلَ بَعْدَ الْخَبْرِ فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَكْثَرُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا كَانَ قَبْلَهُ فِعْلٌ شَبَّهَ فِي اللَّفْظِ بِمَا يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ فِي الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ وَهُوَ {الَّذِينَ هَادُوا} أَجْرَاهُ عَلَيْهِ فَرَفَعَهُ بِهِ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى؛ ذَلِكَ أَنَّهُ تَجِيءُ أَشْيَاءٌ فِي اللَّفْظِ لَا تَكُونُ فِي الْمَعْنَى، مِنْهَا قَوْلُهُمْ: "جُحْرُ ضَبِّ خَرَبٍ" . . . . . ؛ فَقَدْ يَجُوزُ أَشْبَاهُ هَذَا، وَالْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ (١).

وقال المبرد: ( واعلم أن هذه الأسماء ما كان منها مصدرًا، أو موضوعًا موضع المصدر فإن فيه الفاعل مضمراً؛ لأنه كالفعل المأمور به. تقول: رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا، وَعَلَيْكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَحَاكَ، فَإِنْ حَذَفْتَ التَّوَكِيدَ قَبْحٌ، وَإِعْرَابُهُ بِالرَّفْعِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: قُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ كَانَ حَائِزًا عَلَى قُبْحٍ حَتَّى تَقُولَ: قُمْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ... ) (٢).

وقال في حديثه عن قولهم: "إنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ وعمرو"، وعمرُو " فذكر أن نصبه من وجهٍ واحدٍ وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب، وعلى ذلك وجه الكلام ومجراه، وأمَّا رَفْعُهُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا حَمَلُهُ عَلَى مَوْضِعِ "إنَّ" (٣)؛ ( والوجه الآخر في الرفع: إنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ وعمرو: أن يكونَ مَحْمُولًا عَلَى الْمَضْمَرِ فِي مُنْطَلِقٍ. وَهَذَا أَبَعْدَ الْوَجْهَيْنِ، إِلَّا أَنْ تَوَكَّدَهُ فَيَكُونُ وَجْهًا جَيِّدًا مُخْتَارًا؛ نَحْوُ: إنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ هُوَ وعمرو ) (٤).

وأما الفراء من الكوفيِّين فقد تطابقت عبارته مع عبارة الطبريِّ معنًى، مِنْ غيرِ أنْ يَشِيرَ الثَّانِي إِلَى أَنَّهَا عِبَارَةٌ الْفَرَّاءِ سِوَى مَا ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ مِنْ أَنَّ الْفَرَّاءَ ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ أَنْشَدَهُ بَيْتًا وَذَكَرَهُ.

قال الفراء في معنى آية سورة النجم: ( وقوله: { فاستوى } استوى هو وجبريلُ

(١) معاني القرآن ١/٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) المقتضب ٣/٢١٠.

(٣) انظر نفسه ٤/١١١.

(٤) نفسه ٤/١١٢.

بالأفقِ الأعلى لَمَّا أُسْرِيَ به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمرَ الاسمَ في {استوى}، وردَّ عليه {هو}، وأكثرُ كلامِ العربِ أن يقولوا: استوى، هو وأبوه - ولا يكادون يقولون - استوى وأبوه، وهو جائزٌ؛ لأنَّ في الفعلِ مضمراً ..... (١).

وقال ثعلبٌ في قوله \_\_\_\_\_: "عبدُ الله حدَّثني وعمرو": (يكـون نسقاً على \_\_\_\_\_ ما في حدَّثني) (٢).

والراجحُ في نظر الباحث قولُ البصريين؛ إذ لو عُطِفَ بـ{وهو} على {فاستوى} لكانَ بمتزلة عطفِ الاسمِ على الفعلِ، وذلك لا يجوزُ (٣)، ولذلك فـ(الواو في {وهو} واو الحال، والجملة بعدها من المبتدأ والخبر، في موضع نصبٍ على الحال من المضمِرِ في {استوى} (٤). و (هذا قولٌ مَنْ تجبُّ به الحجَّةُ من العلماء، والمعنى عليه، والإعرابُ يُقَوِّيه) (٥).

أمَّا ما استشهد به الفراء والطبريُّ من البيتِ والآيةِ ففيهما نظرٌ؛ لما يقتضيه المعنى وصناعة النحو. فالبيتُ بعطفِ "الخروج" على: "استوى هو والخروج" بعيدٌ؛ لِمَا ذَكَرَ سَلَفًا؛ إذ كأنَّه عطفَ الاسمَ "الخروج" على الفعلِ "استوى" وهو لا يجوز. وأمَّا تشبيههم مقاتلهم بآية النمل: {أثدا كُنَّا تُرَابًا أَبَاؤُنَا} فـ (غلطٌ مِنْ جَهْتَيْنِ: إحداهما؛ أَنَّهُ قد طال الكلامُ ههنا وقامَ المفعولُ به مقامَ التوكيدِ. والجهةُ الأخرى أَنَّ النونَ والألفَ قد عُطِفَ عليهما ههنا، وقولك: "قُمْنَا وزيدٌ"، أسهلٌ مِنْ قولك: "قامَ وزيدٌ"، وأيضاً فليسَ المعنى على ما ذكر) (٦)، كما أَنَّ الشواهدُ نطقَتْ صراحةً مِنْ غيرِ تأويلٍ بما ذهبَ إليه البصريُّون، كقوله \_\_\_\_\_ اللهُ

(١) معاني القرآن ٩٥/٣. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٥٠، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٦٤٤.

(٢) مجالس ثعلب ١٤٦.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبناري ٤٧٧/٢.

(٤) البيان في إعراب غريب القرآن للأبناري ٣٣١/٢.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٠٥٠.

(٦) نفسه.





(١)

"قاعد" لفظ مؤنث، حُذِفَتْ تَأْوُهُ لاختصاص المؤنث به

قال الطبري في تأويل قوله:

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]:

( و "القواعد" جمع قاعدة، يُقالُ للواحدة من قواعد البيت: قاعدة. وللواحدة من قواعد النساء - وهنَّ عجائزهنَّ - قاعدة. فتلقى هاء التانيث؛ لأنها "فاعل" من قول القائل: قد قعدت عن الحيض. ولا حظ للذكور، كما يُقال: امرأة طاهر وطامث؛ لأنه لا حظ في ذلك للذكور، ولو عُنيَ به القعود الذي هو خلاف القيام لقيام قاعدة. ولم يجر حينئذ إسقاط هاء التانيث. وقواعد البيت أساسه (١).

يُظهِرُ النصُّ الذي ساقه الطبريُّ ترجيحه مذهب الكوفيِّين؛ لأنَّهم ذهبوا إلى أنَّ تاء التانيث إنما حُذِفَتْ مِنْ: طالق، وطامث، وحائض، وحامل لا اختصاص المؤنث به (٢). قال الفراء: ( وقوله: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ} يُقَالُ: هِيَ أَسَاسُ الْبَيْتِ. وَاحِدُهَا قَاعِدَةٌ، وَمِنَ النِّسَاءِ اللَّوَاتِي قَدِ قَعَدْنَ عَنِ الْحَيْضِ قَاعِدٌ بغير هاء.

(١) جامع البيان ٥٤٨/٢.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٧٥٨/٢ مسألة (١١١)، وشرح الرضي على الكافية

٣٣٠/٣، والدر المصون للسمين ٢٢٤/٨، واتلاف النصره للزبيدي ٦٩.

ويقال لامرأة الرجل قعيدته (١).

وقال: ( والقياسُ فيه مستمِرٌّ أن يُفَرَّقَ بين الفعلِ المذكَرِ والمؤنَّثِ بالهاءِ، إلَّا أنَّ العربَ قالت: "امرأةٌ حائضٌ" و"طاهرٌ" و"طامثٌ" و"طالقٌ" و"شاةٌ حاملٌ" و"ناقَةٌ عائدٌ"، للتي عاذَ بها ولُدُّها، فلم يُدخِلُوا فيهنَّ الهاءَ. وإتْمَا دعاهم إلى ذلك أن هذا وصفٌ لا حظٌّ فيه للذكَرِ في الحيضِ والطمثِ، وما ذكرنا حظُّ، لم يحتاجوا إلى فرقٍ (٢).

وقال في معنى قوله: ﴿

تَذْهَلُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴿ [الحج: ٢]: ( والمرضعةُ: الأمُّ. والمُرْضِعُ: التي معها صَبِيٌّ تُرْضِعُهُ. ولو قيلَ في الأمِّ: مَرْضِعٌ لأنَّ الرِّضَاعَ لا يكونُ إلَّا من الإناثِ فيكونُ مثل: طامث، وحائض ) (٣).

وهو مذهب الأَخْفَشِ من البصريِّين؛ إذ قال في معنى قوله تعالى: ﴿تذهلُ كلُّ مرضِعةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾: ( وذلك أنَّه أرادَ - والله أعلم - الفعل، ولو أراد الصفةَ فيما نرى لقال: "مرضِع"، وكذلك كلُّ "مُفْعِلٍ" و"فاعِلٍ" يكونُ للأنثى ولا يكونُ للذَكَرِ؛ فهو بغيرِ "هاءٍ"؛ نحو: "مُتَقَرِّبٍ" و"مُوقِرٍ"؛ "نُخْلَةٌ مُوقِرٌ"، و"مُشَدِّنٍ"، معها "شادنٌ"، و"حاملٌ" و"حائضٌ" و"فاركٌ"، و"طامثٌ" و"طالقٌ" (٤). وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري (٥).

وذهب البصريُّون إلى أنَّ علامة التأنِيثِ إنَّما حُدِفَتْ مِنْ نحو: طالق، وطامث، وحائض لأنَّهم قصدوا النسبَ ولم يُجْرَوْهُ على الفعلِ. وذهب بعضهم إلى أنَّهم حذفوا

(١) معاني القرآن ٧٨/١. وانظر المذكَر والمؤنَّث لأبي بكر بن الأنباري ١٣٠/١، ١٣١.

(٤) المذكَر والمؤنَّث للفراء ٥٨. وانظر ص ٦٤، ١١٦، ١١٧.

(١) معاني القرآن ٢/٢١٤.

(٢) معاني القرآن ٢/٤٥٠.

(٣) انظر: المذكَر والمؤنَّث ١/١٣٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٥٨٩.

علامة التأنيث منه لأنَّهم حملوه على المعنى كأنَّهم قالوا: "شيءٌ حائضٌ" (١).  
والمذهبُ الأوَّلُ مذهبُ الخليل؛ إذ زعم ( أنَّهم إذا قالوا: "حائضٌ" فإنَّه لم يُخْرِجْهُ  
على الفعلِ، كما أنَّه حين قال: "ذَارِعٌ" لم يُخْرِجْهُ على "فَعَلٌ"، وكأنَّه قال: "دِرْعِيٌّ".  
فإنَّما أَرَادَ ذاتَ حَيْضٍ، ولم يَجِئْ على الفعلِ ) (٢).

والمذهبُ الآخرُ مذهبُ سيبويه؛ إذ قال: ( هذا بابٌ ما يكونُ مُذَكَّرًا يوصَفُ به  
المؤنَّثُ وذلك قولك: امرأةٌ حائضٌ، وهذه طامثٌ، كما قالوا: ناقةٌ ضامرٌ، يوصَفُ به  
المؤنَّثُ وهو مذكَّرٌ. فإنَّما الحائضُ وأشباهه في كلامهم على أنَّه صفةٌ شيءٍ، والشيءُ  
مُذَكَّرٌ، فكأنَّهم قالوا: هذا شيءٌ  
حائضٌ، ثمَّ وصفوا به المذكَّرَ بالمؤنَّثِ  
فقالوا: رَجُلٌ نُكْحَةٌ ) (٣).

وإلى مذهب الخليل ذهب المبرِّد؛ إذ قال: ( هذا بابٌ ما يُبْنَى عليه الاسمُ لمعنى  
الصناعة لتدلَّ من النسبِ على ما تَدلُّ عليه الياءُ وذلك قولك لصاحب الثيابِ:  
ثَوْبٌ ... وإنَّما أصلُ هذا لتكريرِ الفِعْلِ ...  
فإنَّ كانَ ذا شيءٍ، أي: صاحب شيءٍ بُنِيَ على "فاعلٍ"؛ كما بُنِيَ الأوَّلُ على  
"فَعَّالٍ".

وكذلك كلُّ مؤنَّثٍ نعتٍ بغيرِ هاءٍ؛ نحو: طامثٌ، وحائضٌ، ومُتَمِّمٌ، وطالقٌ.  
فما كانَ مِنْ هذا مَبْنِيًّا على فِعْلٍ فهو كقولك: ضَرَبْتُ فهي ضاربةٌ ...  
وما كانَ على غيرِ فِعْلٍ فعلى معنى النسبِ الذي ذكَّرتُ لك. وذلك أنَّك تريدُ:  
لها حَيْضٌ ومعها طلاقٌ. وتأويله: هي ذاتُ كذا ) (٤).  
وقال: ( أمَّا ما كانَ مِنَ المذَكَّرِ نعتًا لمؤنَّثٍ، فهو قولك: "امرأةٌ طالقٌ"، و"بكرٌ  
ضامرٌ"، و"امرأةٌ مُتَمِّمٌ" إذا جاءت بتوَمِّينٍ. وكذلك: "ظبيةٌ مُطْفَلٌ"، و"مُشَدِّنٌ"،

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبَّاري ٧٥٨/٢، وائتلاف النصره للزبيدي ٦٩.

(٢) كتاب سيبويه ٣٨٤، ٣٨٣/٣. وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٣٠/٣.

(٣) كتاب سيبويه ٣٨٤، ٣٨٣/٣. وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٣٠/٣.

(٤) المقتضب ١٦١/٣-١٦٤.

و"مُتَلِّ"، و"امرأة مُرْضِعٌ"...

وإنَّما جاءَ هذا بغيرِ هاءٍ؛ لأنَّه ليسَ على فِعْلٍ، فمجازُه مجازُ النسبِ (١).  
وإليه ذهب الزجاجُ أيضاً؛ إذ قال في معنى قوله تعالى: {يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلُّ  
مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ} ( وْمُرْضِعَةٌ جَارٍ عَلَى الْمَفْعِلِ عَلَى مَا أَرْضَعَتْ، وَيُقَالُ: امْرَأَةٌ  
مُرْضِعٌ أَي: ذَاتُ رِضَاعٍ رَضَعَتْ وَلِـــــــدَهَا أَوْ أَرْضَعَتْ غَيْرَهُ وَالْقَصْدُ  
قَصْدَ "مَلْبِنٍ" أَي: ذَاتُ لَبُونٍ وَلَبِنٍ (٢). وإليه ذهب الأنباري (٣).

والراجحُ في نظر الباحث في هذه المسألة مذهب البصريين، فقولهم الأوَّل الذي  
حملوا فيه "حائض، وطامث، وطالق" ونحوها في معنى ذات حيض، وطمث، وطلاق  
على معنى النسب، غير محمولٍ على الفعل؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ مُتَابِعٌ لِلْفِعْلِ، فإذا أُثِّتَ  
الفعلُ أُثِّتَ اسْمُ الْفَاعِلِ، نحو: ضربت المرأةُ تضربُ فهي ضاربةٌ، فإذا وُضِعَ على  
النسبِ لم يكنْ جارياً على فعله ومتابِعاً له. فلو حملوه على فعله لدخلته تاءُ التانيث؛  
فقالوا: حاضت فهي حائضةٌ، وطمشت فهي طامثةٌ، وطلقت فهي طالقةٌ (٤).

أمَّا القول الآخر للبصريين: إنَّما حذفوا تاءُ التانيث من "حائض" و"طامث"  
و"طالق" فلا تُنْهَمُ حملوه على المعنى، أي: شيءٌ حائضٌ، وشيءٌ طامثٌ، وشيءٌ طالقٌ؛  
لأنَّ الحملَ على المعنى في كلام العرب أكثرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى (٥)، مِنْ ذَلِكَ مَثَلًا:  
قول الشاعر (٦):

إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمَّنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ  
فَالْفِعْلُ "ضُمَّنَا" ذُهِبَ بِهِ إِلَى مَعْنَى السَّخَاءِ فِي السَّمَاةِ، وَإِلَى مَعْنَى

(٣) المذكور والمؤث له ١٠١، ١٠٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٣٢.

(٥) انظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤث له ٨٣، ٨٤.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٧٦١.

(٥) انظر نفسه ٢/٧٧٧.

(٣) البيت بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/١٢٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٦.

الكرم في المروءة<sup>(١)</sup>.

وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

هنيئاً لسعدٍ ما اقتضى بعدَ وَقَعْتِي      بِنَاقِ سَعْدِ  
والعَشْرِ      يَـئِـةً بَارِدُ

فقوله: "بارد" محمولٌ على معنى العَشِيِّ<sup>(٣)</sup>.

وقول طفيل الغنوي<sup>(٤)</sup>:

إذ هي أَحْوَى، مِنَ الرَّبِيعِ، حَاجِبُهُ      وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ  
الْحَاكِمِ      مَكْحُولُ

فقال: "مكحول" حملاً على معنى "عضو"<sup>(٥)</sup>.

أما قول الكوفيِّين فبعيدٌ مِنْ ثلاثةِ أوجه:

أولها: لو كان دخولُ تاءِ التأنيثِ للفصلِ بينِ المذكرِ والمؤنثِ لكانَ ينبغي ألاً  
تدخلَ في قوله: {مرضعة}؛ لأنَّ {مرضعة} وصفٌ لا يكونُ في المذكرِ<sup>(٦)</sup>.

وثانيها: لو كانَ عدمُ لحاقِ التاءِ بنحو: "حائض، وطامث، وطالق" للاختصاصِ  
لما قالت العربُ: رجلٌ عاقرٌ، وامرأةٌ عاقرٌ، وناقَةٌ ضامرٌ، وبكرٌ ضامرٌ<sup>(٧)</sup>.

وثالثها: لو كانَ عدمُ لحاقِ التاءِ بنحو: "حائض، وطامث، وطالق" الاختصاصِ  
لما لحقت بالفعلِ وقالوا: المرأةُ حاضٌ، وطمِثٌ، وطلقٌ، فلمَّا لم يَجْزُ حذفُ التاءِ من  
الفعلِ دلَّ على بعده<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٧٦٣/٢، ٧٦٤.

(٥) البيت بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٢٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٦.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٧٦٨/٢، ٧٦٩.

(٧) انظر: ديوانه ٥٥، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٧.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٧٧٥/٢، ٧٧٦.

(٦) انظر نفسه ٧٧٧/٢.

(٧) انظر: المقتضب للمبرد ١٦٤/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٧٧٧/٢.

(٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ٧٨١/٢.

## الفصل الثالث

# الأعاريب

(١)

{بشراً} في قوله تعالى: {ما هذا بشراً}

خبر {ما} منصوبٌ بحذف الخافض

قال الطبريُّ: ( وقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. يقول: قُلْن: ما هذا

ببشراً.

..... وأما نصبُ "البشرا"، فمن لغة أهلِ الحجاز، إذا أسقطوا الباءَ من الخبرِ

نصبُوه، فقالوا: ما عمرو قائماً. وأما أهلُ نجدٍ فإنَّ مِنْ لغتِهِم رفعه، يقولون: ما عمرو

قائمٌ. ومنه قولُ بعضهم حيثُ يقولُ:

لَشَتَّانَ مَا أَنُوي وَيَنُوي بنو أبي جميعاً فما هذان مُستَوِيانِ

تَمَنُّوا لِي الموتَ الذي يَشعَبُ الفتى وكلُّ فتى والموتُ يَلتَقِيانِ

وأما القرآن فجاءَ بالتَّصْبِ في كُلِّ ذلك، لأنَّه نزلَ بِلِغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ (١).

يُقرِّرُ الطَّبْرِيُّ في نَصِّهِ السَّابِقِ المَسْئُوقِ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ؛ إِذِ يروُنَ أَنَّ "ما" في لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ لا تَعْمَلُ في الحَبْرِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِحَذْفِ حَرْفِ الخَافِضِ (٢). وَهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ (٣)، وَثَعْلَبِ (٤).

ومذهبُ البَصْرِيِّينَ أَنَّ "ما" عَامِلَةٌ عَمَلِ "ليس"، تَعْمَلُ في خَبَرِها النِّصْبِ (٥). وَهُوَ مَذْهَبُ الخَلِيلِ (٦).

وسيبويه (٧)، والأخفش (٨)، والمبرد (٩)، والزجاج (١٠)، والنحاس (١١)، والزمخشري (١٢)، وابن عطية (١٣)، وابن الشجري (١٤)، والأنباري (١٥)، والعكبري (١٦)، وابن

---

(١) جامع البيان ١٣/١٤٠، ١٤١.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١٦٥/١ مسألة (١٩)، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٥٦، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٩٧/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٣، ٤٢/٢، ١٣٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٠، ١١١٦.

(٤) انظر مجالس ثعلب ٦٦٤/٢، ٦٦٥.

(٥) انظر: مجالس ثعلب ٦٦٥، ٤٢٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١٦٥/١.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ٨٧/٣.

(٧) انظر: الكتاب ٥٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٧/٣.

(٨) انظر معاني القرآن ١٣٦/١.

(٩) انظر المقتضب ١٨٨/٤.

(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٠٦/٥.

(١١) انظر إعراب القرآن ١١١٦، ٤٥٠.

(١٢) انظر الكشاف ٥١٤.

(١٣) انظر المحرر الوجيز ٩٩٢، ١٨٣١.

(١٤) انظر أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢.

(١٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٦/١، والبيان في إعراب غريب القرآن ٣٥٥/٢.

(١٦) انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٤٢/٢.



مالك<sup>(١)</sup>، وابن هشام<sup>(٢)</sup>.

والراجحُ في نظر الباحث قول البصريين؛ لأنَّ "ما" لَمَّا أشبهت "ليس" بدخولها على جملة المبتدأ والخبر، وبنفيها ما في الحال، عملت عملها فنصبت الخبر<sup>(٣)</sup>.  
أمَّا قول الكوفيَّين إنَّ نصبَ {بشراً} في قوله: {ما هذا بشراً} بحذفِ الخافض، على اعتبار أنَّ الأصل "ما زيدٌ بقائمٍ" فيردُّه أنَّ الباءَ في قولهم: "ما زيدٌ بقائمٍ" دخلتْ لوجهين؛ أحدهما: لتوكيد نفي "ما"، والآخر: لتكونَ "الباء" نظير "اللام" في خبر "إنَّ" في قولهم: "إنَّ زيداً لقائمٌ"<sup>(٤)</sup>.

(٢)

نصبُ {زهرة} في قوله تعالى:

{وَلَا تُمدِّنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مامَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}

على الحال

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمدِّنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مامَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ

زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]:

( وَنَصَبَ {زهرة الحياة الدنيا} على الخروج من الهاء التي في قوله: {به} . مِنْ:

(١) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٥٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٤٦/١، ومغني اللبيب ٢٩٩.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبنازي ١٦٦/١.

(٤) انظر نفسه ١٦٧/١.

{مَتَّعْنَا بِهِ} . كما يُقَالُ: مررتُ بِهِ الشريفَ الكريمَ. فنصبَ الشريفَ الكريمَ على فعلٍ: مررتُ. فكذلك قوله: {إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} تُنْصَبُ عَلَى الْفِعْلِ بِمَعْنَى: مَتَّعْنَاهُمْ بِهِ زَهْرَةً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزِينَةً لَهُمْ فِيهَا. وَذَكَرَ الْفَرَّاءُ بَعْضَ بَنِي فُقَيْعٍ أَنْشَدَهُ:

أَبْعَدَ الَّذِي بِالسَّفْحِ سَفْحِ كَوَاكِبٍ رَهِينَةَ رَمْسٍ مِنْ تَرَابٍ  
وَجَنَنُ دَلِّ

فنصبَ "رهينة" على الفعلِ مِنْ قَوْلِهِ: أَبْعَدَ الَّذِي بِالسَّفْحِ. وهذا لا شكَّ أَنَّهُ أضعفُ في العملِ نصبًا مِنْ قَوْلِهِ: {مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ}. لأنَّ العاملَ في الاسمِ الذي هو "رهينة"، حرفٌ خافضٌ لا ناصبٌ (١).

ذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ فِي نَصْبِ {زَهْرَةَ} وَجوهًا مِنَ الإِعْرَابِ، هِيَ عَلَى النُّحُوِّ الآتِي:  
الأوَّلُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ؛ بِوصفِ {مَتَّعْنَا} مضمَّنًا مَعْنَى "أَعْطَيْنَا"، فـ{أَزْوَاجًا} مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ {زَهْرَةَ} مَفْعُولٌ ثَانٍ (٢).

الثاني: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ {أَزْوَاجًا}: إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: ذَوِي زَهْرَةٍ، وَإِمَّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ، جُعِلُوا نَفْسَ الزَّهْرَةِ (٣). وَصَوَّبَهُ ابْنُ هِشَامٍ (٤).

الثالث: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مضمَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ {مَتَّعْنَا}، تَقْدِيرُهُ: جَعَلْنَا لَهُمْ زَهْرَةً (٥)، وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَّاجِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ (٦)، وَالنَّحَّاسِ (١)، وَالخَطِيبِ التَّبْرِيْزِيِّ (٢)،

(١) جامع البيان ١٦/٢١٥.

(٢) انظر: الكشف للزمخشري ٦٧٠، والبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١٢٧/٢، والدر المصون للسمين ١٢٢/٨.

(٣) انظر: الكشف للزمخشري ٦٧٠، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٧٣/٢، والدر المصون للسمين ١٢٢/٨، ١٢٣.

(٤) انظر مغني اللبيب ٥٢٣.

(٥) انظر: البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١٢٧/٢، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٧٣/٢، والدر المصون للسمين ١٢٣/٨.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٠/٣، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٤٥، ٤٤٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/١٦٢.

وأجازته ابن عطية<sup>(٣)</sup>، وصوبه ابن هشام أيضاً<sup>(٤)</sup>.

**الرابع:** أنه منصوبٌ على الذمِّ<sup>(٥)</sup>، أي: أذمُّ زهرة. صوبه ابن هشام أيضاً<sup>(٦)</sup>.

**الخامس:** أنه منصوبٌ على الاختصاص<sup>(٧)</sup>، أي: أعني زهرة. وصوبه ابن هشام

أيضاً<sup>(٨)</sup>.

**السادس:** أنه منصوبٌ على البدل من موضع الموصول {ما}<sup>(٩)</sup>.

**السابع:** أنه منصوبٌ على البدل من محلّ الجار والمجرور {به}<sup>(١٠)</sup>.

واختاره ابن هشام<sup>(١١)</sup>.

**الثامن:** أنه منصوبٌ على الحال<sup>(١٢)</sup> من {ما} الموصولة أو من {به}، وهو قول

الفراء من الكوفيّين<sup>(١٣)</sup>، ورجّحه الطبري؛ إذ عبارته هي عبارة الفراء نفسها، وحسنه

القيسي<sup>(١٤)</sup>، وأجازته ابن عطية<sup>(١)</sup>، وهو قول القرطبي وحسنه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر إعراب القرآن ٥٩٧.

(٢) انظر الملخص في إعراب القرآن ٢٨٤.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١٢٧٢.

(٨) انظر مغني اللبيب ٥٢٣.

(٥) انظر: الكشاف للزمخشري ٦٧٠، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٧٣/٢، والدر المصون ١٢٣/٨.

(١٠) انظر مغني اللبيب ٥٢٣.

(١١) انظر الكشاف للزمخشري ٦٧٠.

(١٢) انظر مغني اللبيب ٥٢٣.

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٤٦، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٧٤/٢، والجامع

لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٢/١٤، والدر المصون للسمين ١٢٣/٨.

(١٠) انظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٤٦، والملخص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي ٢٨٤،

والكشاف للزمخشري ٦٧٠، والتبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١٢٨/٢، والتبيان في إعراب

القرآن للعكبري ٥٧٣/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٢/١٤، والدر المصون للسمين ١٢٣/٨.

(١) انظر ثلاث رسائل ٥٧.

(١٢) انظر: الملخص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي ٢٨٥، والتبيان في إعراب غريب القرآن للأنباري

١٢٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٧٤/٢، والدر المصون للسمين ١٢٣/٨.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٩٦، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٤٦، والملخص في إعراب القرآن للخطيب

التبريزي ٢٨٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٢/١٤.

(١٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٤٦، ومغني اللبيب لابن هشام ٥٢٢.

التاسع: أنه منصوبٌ على التمييز لـ {ما} الموصولة، أو للهاء في {به}، وهو منسوبٌ<sup>(٣)</sup> أو محكيٌّ عن الفراء<sup>(٤)</sup>.

العاشر: أنه منصوبٌ صفةً لـ {أزواجًا}<sup>(٥)</sup>.

الحادي عشر: أنه منصوبٌ على المصدر، أو على موضع زينة، مثل: ﴿صُنِعَ

اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٦] ذكره القيسي<sup>(٦)</sup>، والقرطبي<sup>(٧)</sup>.

والرَّاجِحُ من الأقوال الماضية لدى الباحث خمسة، وهي:  
الأول، بوصفه مفعولًا ثانيًا؛ لجواز تضمين الفعلِ {مَتَّعْنَا} الفعلَ "أعطى".  
والثاني، أنه بدلٌ مِنْ {أزواجًا}؛ ( مجازًا للمبالغة )<sup>(٨)</sup>.  
والثالث، أنه منصوبٌ بفعلٍ تقديره "جعل"؛ لدلالة الفعلِ {مَتَّعْنَا} عليه<sup>(٩)</sup>.  
والرابع، أنه منصوبٌ على الذمِّ، والتقدير: أذمُّ؛ (لأنَّ المقام يقتضيه)<sup>(١٠)</sup>.  
والخامس، أنه منصوبٌ على الاختصاص، بتقدير أعني؛ ( بيانًا لـ {ما} أو للضمير )<sup>(١١)</sup>.

أمَّا بقية الوجوه فغيرُ مُسَلِّمٍ بها.

فأمَّا القول السادس: إنَّ {زهرة} بدل من {ما}، فلا يكون؛ ( لأنَّ {لنفتنهم} متعلِّقٌ بـ {مَتَّعْنَا}، فهو داخلٌ في صلةِ {ما}، {ولنفتنهم} داخلٌ أيضًا في الصلة، ولا

(١) انظر المحرر الوجيز ١٢٧٢.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٦١، ١٦٢.

(٧) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٢٣، والدر المصون للسمين ٨/١٢٣.

(٤) انظر: البيان في إعراب غريب القرآن للأبباري ٢/١٢٨، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٥٧٤.

(٥) انظر: البيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٥٧٣، والدر المصون للسمين ٨/١٢٤.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٤٤٦.

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٦٢.

(١٢) مغني اللبيب لابن هشام ٥٢٣.

(١) انظر مغني اللبيب ٥٢٣.

(١٠) نفسه.

(١١) نفسه.

يتقدّم المبدل على ما هو في صلته؛ لأنّ البدل لا يكون إلّا بعد تمام الصلة من المبدل منه (١).

وأما القول السابع: إنّ {زهرة} بدلٌ من الهاء في {به} فيردّه ما ردّ القول السادس، ولأنّ (زيادة الإبدال من العائد) (٢)، ولأنّ (المبدل منه في نيّة الطّرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير) (٣).

وأما القول الثامن: إنّ {زهرة} منصوبٌ على الحال، فيبعد؛ لأنّه معرفةٌ. وحمله على أنّ {زهرة} منوثة نكرة، وإثما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فقولٌ متكلفٌ وغريبٌ (٤)، وأما حمله على نظيره من الشعر من قول أبي الأسود الدؤلي (٥):

فألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ  
وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

فيردّه أنّه إلى ضرورة الشعر أقرب.

وأما القول التاسع: إنّ {زهرة} منصوبٌ تمييزًا لـ {ما} أو للهاء من {به} فهو - وإن كان له وجهه لدى الكوفيّين؛ لأنّه يجوزُ عندهم تعريف التمييز (٦) - فبعيدٌ؛ لأنّه معرفةٌ، والتمييز لا يأتي معرفةً (٧).

وأما القول العاشر: إنّ {زهرة} منصوبٌ نعتًا لـ {أزواجًا} فبعيدٌ أيضًا؛ لأنّه معرفةٌ (٨)؛ إذ تلزم المطابقة بين النعت ومنعوته، وههنا قد اختلفا فجاء المنعوتُ {أزواجًا} نكرةً، والنعتُ معرفةً.

وأما القول الحادي عشر: يجوز نصبه على المصدر حملًا له على قوله تعالى: {صنّع

---

(١) مشكل إعراب القرآن للقيسي ٤٤٦. وانظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٢٣، وثلاث رسائل له أيضًا ٥٧.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٥٢٣.

(٣) نفسه.

(٤) انظر ثلاث رسائل لابن هشام ٥٧.

(٥) انظر: ديوانه ١٢٣، وكتاب سيبويه ١٦٩/١، ومعاني القرآن ٢٠٢/٢.

(٦) انظر: ثلاث رسائل لابن هشام ٥٧، والدر المصون للسمين ١٢٤/٨.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٧٤/٢.

(٨) انظر نفسه ٥٧٣/٢.

الله، وقوله: {وَعَدَ اللهُ} ففيه نظرٌ كما قال القيسي<sup>(١)</sup>، والقرطبي<sup>(٢)</sup>، ولم يتبين للباحث فيه وجهٌ.

(٣)

### المفردُ العلمُ المنادى مرفوعٌ

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦]:

( {اللهم} وهو منادى، وحُكْمُ المنادى المفرد غير المضافِ الرفْعُ )<sup>(٣)</sup>.

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿يَبْشُرِي هَذَا غُلْمًا﴾ [يوسف: ١٩] - بعد أن ذكرَ أنَّ

---

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٤٤٦.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٦٢.

(٣) جامع البيان ٥/٢٩٩.

في قوله: {يا بشرى} قراءتين؛ ومنهما إرسال الياء وترك الإضافة - ( وإذا قرئ ذلك كذلك، احتمال وجهين من التأويل: أحدهما: ما قاله السُّدِّيُّ، وهو أن يكون اسم رجلٍ دعاه المُسْتَقْبِي بِاسْمِهِ، كما يُقال: يازيدُ، ويا عمرو. فيكون {بُشْرَى} في موضع رفعٍ بالنداء.

والآخر: أن يكون أراد إضافة البُشْرَى إلى نفسه، فحذف الياء وهو يريدُها، فيكون مفردًا وفيه نيةُ الإضافة، كما تفعلُ العربُ في النداء فتقول: يا نفسُ اصبري، ويا نفسُ اصبري، ويا بُنْيَّ لا تفعلُ، ويا بُنْيَّ لا تفعلُ. فَتُفْرَدُ وترفعُ وفيه نيةُ الإضافة، وتضيفُ أحيانًا فتكسر، كما تقول: يا غلامُ أقبلُ، ويا غلامُ أقبلُ (١).

هذانِ النَّصَّانِ اللذانِ ذكرهما الطبريُّ يوضحانِ ترجيحَه مذهبِ الكوفيِّين؛ إذ ذهبوا إلى أنَّ المنادى إذا كانَ علمًا مفردًا فهو مُعْرَبٌ مرفوعٌ، وهو قول الكسائي والرياشي (٢)، وذهب الفراءُ إلى أنَّه مبني؛ لوقوعه موقعِ المبني (٣).

قال الرضي: ( وقال الكسائي: المنادى المفرد المعرفة مرفوعٌ لتجرُّده من العوامل اللفظية، ولا يعني أنَّ التجرُّد فيه عاملُ الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المرادُ به أنَّه لم يكن فيه سبب البناء حتَّى يُبْنَى فلا بُدَّ فيه من الإعراب، ثمَّ لو جرَّرنَاهُ لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذِفَ الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف، فرفعناه ولم نُنوِّئه ليكونَ فَرْقًا بينه وبين ما رُفِعَ بعاملِ رافع ) (٤).

وذهب البصريُّون إلى أنَّ المنادى المعرفة المفرد مبنيٌ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ؛

(١) نفسه ٤٥، ٤٦/١٣.

(٣) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٨٣/٤.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٢٣/١ مسألة (٤٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين

للعكبري ٤٤٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٠/١، وائتلاف النصرة للزبيدي ٤٥، والموفي في النحو

الكوفي للكنغراوي ٦٤.

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٤٩/١.

بوصفه مفعولاً<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: ( اعلم أن النداء... والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب )<sup>(٢)</sup>.

وقال الأخفش: ( هذا بابُ الدعاء، وهو قوله: ﴿يَتَّادِمُ اسْكُنْ﴾ [البقرة: ٣٥] و:

﴿يَتَّادِمُ أَنْبَهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿يَفْرَعُونَ إِنِّي رَسُولٌ﴾ [الأعراف: ١٠٤]؛ فكلُّ هذا

إنَّما ارتفع؛ لأنَّه اسمٌ مفردٌ، والاسمُ المفردُ مضمومٌ في الدعاء؛ وهو في موضع نصبٍ  
(٣).

وقال المبرد: ( فإن كان المنادى واحداً مفرداً معرفةً بُنيَ على الضمِّ، ولم يلحقه

تنوينٌ؛ وإنَّما فعلَ ذلك به؛ لخروجه عن الباب، ومضارعتة ما لا يكون مُعرباً )<sup>(٤)</sup>.

وقال الزجاجي: ( القولُ عندي قولُ الخليل وأصحابه. وتلخيصُ ذلك: أن الاسم

المنادى المفرد العلم مبنيٌّ على الضمِّ، لمضارعتة عند الخليل وأبي عمرو وأصحابهما

للأصوات )<sup>(٥)</sup>.

قد يعترضُ على الباحث معترضٌ فيما ذُكِرَ عن الطبريِّ في هذه المسألة فيقول:

ربَّما أراد الطبريُّ بقوله: ( الرفعُ )، و( في محلِّ رفعٍ ): الرفعُ المذكورُ في عبارات

البصريِّين التي نقلها الباحث عنهم وهو (البناء على الضمِّ).

ردُّ الباحث على المعترض: إنَّما أراد الطبريُّ في ما ذكر ( الرفع ) لا ( البناء على

الضمِّ )؛ إذ لم يحترز في عبارته باحترازاتٍ توضَّحه كما في عبارات البصريِّين: (

والمفردُ رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوبٍ )، و( فكلُّ هذا إنَّما ارتفع... وهو في

موضعٍ نصبٍ ) فلتأمَّلْ!.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٢٣/١، وائتلاف النصره للزبيدي ٤٥.

(٢) الكتاب ١٨٢/٢.

(٤) معاني القرآن ٦٥/١.

(٤) المقتضب ٢٠٤/٤.

(٦) أمالي الزجاجي ٨٣.



وفي نظر الباحث أنّ الراجح هو قولُ البصريّين؛ وهو بناءُ المنادى المعرفة المفرد على الضمِّ في محلِّ نصبٍ.

( وإِنَّمَا بُنِيَ الْمَفْرَدُ عَلَى الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ عَرَقًا فِي الْإِعْرَابِ ) (١).  
واختيرَ البناءُ تشبيهُاً له بكافِ الخطاب من حيثُ الخطابُ، والتعريفُ، والإفْرَادُ (٢).

واختيرَ الضمُّ فرقاً بينه وبين المضاف (٣).  
وهو في محلِّ نصبٍ؛ ( لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ: "يَا زَيْدٌ": "أَدْعُو زَيْدًا"، أَوْ "أُنَادِي زَيْدًا"، فَلَمَّا قَامَتْ "يَا" مَقَامَ "أَدْعُو" عَمِلَتْ عَمَلَهُ...  
والذي يدلُّ على أنَّه في موضعِ نصبٍ أنّك تقول: في وصفه: "يا زيدُ الظريفُ"  
بالنصبِ حملاً على الموضع، كما تقول: "يا زيدُ الظريفُ" بالرفعِ حملاً على اللفظ (٤).

(٤)

الفعل {يقول} في قوله تعالى: {حَتَّى يَقُولَ} منصوبٌ بـ {حَتَّى} نفسها

قال الطبريُّ في تأويل قوله تعالى: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٥١/١.

(٢) انظر: أسرار العربية للأنباري ٢٠٧، والإنصاف في مسائل الخلاف له أيضاً ٣٢٤/١.

(٣) انظر: أسرار العربية للأنباري ٢٠٨، والإنصاف في مسائل الخلاف له أيضاً ٣٢٦/١، وشرح الرضي

على الكافية ٣٥١/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٢٦/١، ٣٢٧.

الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ، مَتَى نَصَرَ اللَّهُ ﴿البقرة: ٢١٤﴾:

( وفي قوله: { حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ } وجهان من القراءة؛ الرفع، والنصب. فمن رفع "يقول"، فإنه لما كان يحسن في موضعه "فعل" بطل عمل "حتى" فيها، لأن "حتى" غير عاملة في "فعل"، وإنما تعمل في "يفعل"، وإذا تقدمها "فعل"، وكان الذي بعدها "يفعل"، وهو مما قد فعل وفُرع منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متطاول، فالصحيح من كلام العرب حينئذ الرفع في "يفعل"، وإبطال عمل "حتى" عنه، وذلك كقول القائل: قمتُ إلى فلانٍ حتى أضربُه. فالرفع هو الكلام الصحيح في "أضربُه"، إذا أراد: قمتُ إليه حتى ضربته. إذا كان الضرب قد كان وفُرع منه، وكان القيام غير متطاول المدّة. فأما إذا كان ما قبل "حتى" من الفعل على لفظ "فعل" متطاول المدّة، وما بعدها من الفعل على لفظ غير مُنْقَصٍ، فالصحيح من الكلام نصب "يفعل" وإعمال "حتى"، وذلك نحو قول القائل: "ما زال فلانٌ يطلبُك حتى يُكَلِّمَكَ"، و"جعل ينظرُ إليك حتى يُشَبِّتَكَ". فالصحيح من الكلام الذي لا يصحُّ غيره النصب بـ "حتى"، كما قال الشاعر:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيَّهُمْ      وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بَأَرْسَانِ  
فنصب "تكل" والفعل الذي بعد "حتى" ماضٍ؛ لأن الذي قبلها من المَطْوِ متطاولٌ (١).

يشير النصُّ بوضوح إلى ترجيح الطبري قول الكوفيّين في نصب الفعل المضارع بـ "حتى" (٢)، والكلام في نصب الفعل المضارع الواقع بعد "حتى" فيه خلافٌ بين النحويّين؛

فقد ذهب البصريّون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد "حتى" منصوبٌ بـ "أن" مضمرة (٣)، مستدلّين لمذهبهم بجملة من الأدلّة، منها قول الشاعر (٤):

(١) جامع البيان ٦٣٨/٣، ٦٣٩.

(٢) انظر النحو وكتب التفسير لرفيدة ١/٥٩٥، ٥٩٦.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٩٨/٢ مسألة (٨٣)، وشرح الرضي على الكافية

٥٥، ٥٣/٤، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٦١، ١٦٦٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٥٤.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٩٩/٢، ولم أجد في غيره.

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهَيْقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى المصيفِ وَيَعْلُو القَعْدَانُ  
 إذْ جَرَّ "المصيف"، وعطفَ عليه "يغلو"، فلو كانت "حتى" ناصبةً لـ "يغلو" لوجبَ أنْ  
 لا يأتيَ الفعلُ منصوبًا بعدَ الجرِّ؛ لأنَّ "حتى" لا تكونُ جارَّةً وناصبَةً في موضعٍ واحدٍ،  
 والمعطوفُ يجري في إعرابه على المعطوفِ عليه، فما بعدَ الواوِ مجرورٌ بتقدير "أن"  
 ناصبةً للفعلِ "يغلو"، والمصدرُ المؤوَّلُ في محلِّ نصبٍ معطوفٍ على المجرورِ "المصيف"  
 قبله (١).

كما استدللَّ البصريُّونَ لمذهبهم بأنَّ "حتى" من عواملِ الأسماءِ، فإذا اختصَّت  
 بالأسماءِ فلا يجوزُ جعلُها من عواملِ الأفعالِ؛ لأنَّ عواملِ الأسماءِ لا تكونُ عواملَ  
 للأفعالِ، فلزمَ من ذلكِ نصبُ الفعلِ بعدها منصوبًا بـ "أن" مضمرةً، ولزمَ تقديرُها  
 لأنَّها والفعلُ بمترلة المصدرِ الذي يدخلُ عليه الجارُّ (٢).

قال سيبويه: (واعلمَ أنَّ "أن" لا تظهرُ بعدَ "حتى" و"كي"، كما لا يظهرُ بعدَ  
 "أمَّا" الفعلُ في قولك: "أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ"، ... واكتفوا عن إظهارِ "أن" بعدهما  
 بعلمِ المخاطبِ أن هذينِ الحرفينِ لا يُضَافانِ إلى فعلٍ، وأنَّهما ليسا مِمَّا يعملُ في الفعلِ،  
 وأنَّ الفعلَ لا يحسُنُ بعدهما إلَّا أنْ يُحمَلَ على "أن"، فـ "أن" ههنا بمترلة الفعلِ في  
 "أمَّا"، وما كانَ بمترلة "أمَّا" مِمَّا لا يظهرُ بعده الفعلُ، فصارَ عندهم بدلًا من اللفظِ  
 بـ "أن" (٣).

وقال الأخفشُ: (ما انتصبَ بعدَ "حتى" إنَّما ينتصبُ بضميرِ "أن" قال تعالى:  
 ﴿حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٣١]، و ﴿حَتَّى تَتَّبِعَ مَلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، إنَّما هو:  
 "حتى أن يأتي"، و"حتى أن تتبع"، وكذلك جميعُ ما في القرآنِ من "حتى"، وكذلك:  
 ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾، أي: حتى أن يقولَ ... (٤).

(٣) انظر نفسه ٦٠٠،٥٩٩/٢.

(٤) انظر: نفسه ٦٠٠،٥٩٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٤٠، ومغني اللبيب لابن هشام ١٦٩.

(٣) الكتاب ٧/٣. وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٦٦١، ١٦٦٢.

(٤) معاني القرآن ١/١٢٧.

وقال المبرّد: ( وأما قوله: {وزُلِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} فَإِنَّهَا تُقْرَأُ بِالنَّصْبِ  
والرَّفْعِ. .... والنَّصْبُ عَلَى مَعْنَى: إِلَى أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ ) (١).

وقال النحّاس في إعراب آية هذه المسألة: ( وكذا قال الخليل وسيبويه في نصبهم  
ما بعدها على إضمار "أن"، إِنَّمَا حَذَفُوا "أَنَّ" لِأَنَّهَمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ "حَتَّى" لَيْسَتْ مِنْ  
عوامل الأسماء ) (٢).

وقال الزجاج في معنى قوله: ﴿حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]: ( والخليل وسيبويه  
وجميع مَنْ يوثقُ بعلمه يقولون: إِنَّ النَّاصِبَ لِلْفِعْلِ بَعْدَ {حَتَّى} "أَنَّ"، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَطْهَرُ  
مَعَ {حَتَّى}، وَدَلِيلُهُمْ أَنَّ {حَتَّى} غَيْرُ نَاصِبَةٍ هُوَ أَنَّ {حَتَّى} بِإِجْمَاعِ خَافِضَةٍ ) (٣).  
وذكرَ أيضًا عنهما كلامًا نحو هذا في معنى قوله: {وزُلِّلُوا حَتَّى يَقُولَ} (٤).  
وهو قولُ الأزهرِيِّ (٥)، وأبي عليِّ الفارسي (٦)، والقيسي (٧)، والزمخشري (٨)،  
وابن عطية (٩)، والأنباري (١٠)، وابن مالك (١١).

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع المنصوب بعد "حتى" منصوبٌ بـ "حتى"  
نفسها (١٢)، مستدلّين لمذهبهم بأن "حتى" لا تخلو من أحدٍ حالّين: أحدهما أن تكون

(١) المقتضب ٤٢/٢.

(٣) إعراب القرآن ٩٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٧٧/١.

(٤) انظر نفسه ٢٤٥/١، ٢٤٦.

(٥) انظر تهذيب اللغة ١/٧٣٥ مادة (حتى).

(٧) انظر المسائل العضديات ٧٢.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ١٠٢.

(٨) انظر الكشف ١٢٦.

(٩) انظر المحرر الوجيز ١٨٨.

(١٠) انظر: أسرار العربية ٢٩٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦٠١، ٦٠٢.

(١٢) انظر شرح تسهيل الفوائد ٤/٢٤.

(١٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٥٩٧، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٤/٢٤،  
وشرح الرضي على الكافية ٤/٥٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٦٦٢، واثتلاف النصر للزبيدي

بمعنى "كي"، والآخر أن تكون بمعنى "إلى أن"، فإن كانت بمعنى "كي" فقد قامت مقامها؛ إذ "كي" تنصب فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام "أن" وهي ناصبةً فكذلك ما قام مقامها<sup>(١)</sup>.

وهو قول الكسائي<sup>(٢)</sup>، والفرّاء<sup>(٣)</sup>، وأبي بكر بن الأنباري<sup>(٤)</sup>، وعبارة الطبري فيما حكاه عن بعض أهل الكوفة هي نصُّ الفرّاء في معانيه. وتبع الكوفيّين الزجاجُ من البصريّين<sup>(٥)</sup>، والنحاسُ<sup>(٦)</sup>، وابنُ هشام<sup>(٧)</sup>.

والرّاجحُ في نظر الباحث أنَّ الفعلَ المضارعَ المنصوبَ بعد "حتّى" منصوبٌ بـ"أن" مضمرة؛ لأنَّ النحاة قد أجمعوا على أن "حتّى" من عوامل الأسماء، وإذا كانت كذلك فلا يجوزُ أن تكونَ مِنْ عواملِ الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تكونُ عواملَ الأفعال، والعكسُ صحيح. ولزمَ تقديرُ "أن" دونَ غيرها؛ لأنَّها أمُّ الباب في نواصب الفعل المضارع، وكانت هي الأولى في التقدير بعد "حتّى" من غيرها، ولأنَّها مع الفعل بمنزلة الاسم الذي يدخلُ عليه "حتّى"<sup>(٨)</sup>، ولتبقى "حتّى" على أصلها جارةً وبقاؤها على أصلها أولى.

زيادةً على أن النحاة قد أثبتوا تقدير الناصب في قول ميسون<sup>(٩)</sup>:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

---

١٥٣، ١٥٤، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ١١٦.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٩٨/٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٠، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٦٢/٤.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٣٢/١، ١٣٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٦٢/٤.

(٥) انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٧٣.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٧٧/١.

(٧) انظر إعراب القرآن ٦٢.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٨-١٦١، ومغني اللبيب ١٣٥.

(٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٩٨/٢.

(١٠) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢٦٦، وحرزاة الأدب لعبد القادر البغدادي ٥٠٤/٨، ٥٢٣، ٥٧٤.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٤٥/٣.

وفي قول طرفه (١):

أَلَا أَيُّهَا \_\_\_\_\_ ذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ  
اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلِدِي (٢).

أَمَّا حَمَلُ "حَتَّى" عَلَى "كِي" فَفِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ "كِي" لَا تَنْصَبُ بِنَفْسِهَا مَطْلَقًا، وَإِنَّمَا  
تَنْصَبُ بِنَفْسِهَا تَارَةً، وَتَارَةً بِتَقْدِيرِ "أَنَّ"، وَحَمَلُهَا عَلَى أَحَدِ حَالَيْهَا لَيْسَ بِأَوْلَى مِنْ  
الْآخَرِ، بَلْ حَمَلُهَا عَلَى النِّصْبِ بِـ"أَنَّ" مَضْمَرَةٌ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ حَرْفٌ جَرٌّ،  
وَحَمَلُ "حَتَّى" جَارَةً عَلَى "كِي" الْجَارَةَ مِنْ بَابِ أَوْلَى (٣).

وَأَمَّا حَمَلُ "حَتَّى" عَلَى "إِلَى أَنْ" فَفِيهِ بُعْدٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ  
أَنْ تَظْهَرَ "أَنَّ" بَعْدَ "حَتَّى"، وَلَوْ كَانَتْ بَدَلًا عَنْهَا لَمَّا جَازَ ظَهْرُهَا بَعْدَهَا؛ إِذْ لَا يَجُوزُ  
الْجَمْعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ (٤).

---

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٣.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٥٤،٥٣/٤.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري ٥٧٧/٢.

(٥) انظر نفسه ٦٠٠/٢.

(٥)

## عاملُ النصبِ في الفعلِ المضارعِ بعدِ واوِ المعيةِ الصِّرفِ

قال الطبريُّ في تأويلِ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ

وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]:

( وفي قوله: {وتكتموا الحقَّ} وجهانِ من التأويلِ؛... والوجه الآخرُ منهما: أن يكونَ النهيُّ من الله تعالى ذكره لهم عن أن يلبسوا الحقَّ بالباطل، ويكون قوله: {وتكتموا الحقَّ} خبراً منه عنهم بكتماهم الحقَّ الذي يعلمونه. فيكون قوله حينئذٍ: {وتكتموا} منصوباً لانصرافه عن معنى قوله: {ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل}. إذ كانَ قوله: {ولا تلبسوا الحقَّ} نهيّاً، وقوله: {وتكتموا} خبراً معطوفاً عليه غيرَ جائزٍ أن يُعادَ عليه ما عمِلَ في قوله: {تلبسوا} من الحرفِ الجازم، وذلك الذي يُسميه النَّحْوِيُّونَ صَرْفاً. ونظيرُ ذلك في المعنى والإعراب قولُ الشاعر:

لا تَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

فنصبَ "تأتي" على التأويلِ الذي قلنا في قوله: {وتكتموا}؛ لأنَّه لم يُرد: لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ ولا تاتٍ مثله. وإنَّما معناه: لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وأنتَ تأتي مثله. فكانَ الأوَّلُ نهيّاً والثاني خبراً، إذ عطفه على غيرِ شكله (١).

وقال في تأويلِ قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا

مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]: ( وَنَصَبَ {ويعلم الصَّابرين} على الصِّرفِ. والصِّرفُ: أن يجتمعَ فِعْلانِ ببعضِ حروفِ النسقِ، وفي أوَّلِهِ ما لا يحسُنُ إعادتهُ مع حرفِ النسقِ، فينصبُ الذي بعدَ حرفِ العطفِ على الصِّرفِ؛ لأنَّه مصروفٌ عن معنى الأوَّلِ، وذلك يكونُ مع جحدٍ أو استفهامٍ أو نهيٍ في الكلام، وذلك كقولهم: "لا يسعني شيءٌ ويضيقُ عنك". لأنَّ "لا" التي مع "يسعني" لا يحسُنُ

(١) جامع البيان ١/٦٠٧، ٦٠٨.

إعادتها مع قوله: "ويضيقَ عنك". فلذلك نُصِبَ (١).

هذان النصَّانِ اللذانِ ساقهما الطبريُّ يُظهِرانِ تَرجيحَه قولَ الكوفيِّينِ في ناصبِ الفعلِ المضارعِ الواقعِ بعدَ واوِ المعيةِ؛ لأنَّهم يذهبونَ إلى أنَّه منصوبٌ على الصِّرفِ (٢).

وهو مذهبُ الفراءِ (٣). ومذهبُ الزجاجِ من البصريِّينِ (٤).

**وذهبُ البصريُّونَ إلى أنَّه منصوبٌ بتقديرِ "أنَّ" (٥).**

وهو مذهبُ الخليلِ (٦)، وسيبويه (٧)، والأخفش (٨)، والمبرد (٩)، وابنِ السَّراجِ

(١٠).

وإليه ذهب القيسيُّ  
والزَّمخشاريُّ (١٢)، وابنِ عطية (١٣)،  
والأنباريُّ (١١).

(١) جامع البيان ٩٢/٦.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٨، ١٥٥، ١٨١، والمحرر الوجيز لابن عطية ٨٢، ٣٦٢، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبَّاري ٥٥٥/٢ مسألة (٢٢٩)، والدر المصون للسَّمين ٣٢٢/١، ٤١١/٣، وائتلاف النصرَة للزبيدي ١٢٧، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ١١٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/٣٤، ١١٥، ٢٢١، ٢٩٢، ٣٩١، ٤٠٨، ٢٦٣/٢، ٢٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٥٤، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ١١٧.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٧/١.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٨، ١٨١، والمحرر الوجيز لابن عطية ٣٦٢، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبَّاري ٥٥٥/٢، والدر المصون للسَّمين ٣/٤١١، وائتلاف النصرَة للزبيدي ١٢٧.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١١٤.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٤١-٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١١٤.

(٨) انظر: معاني القرآن ١/٦٦-٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١١٤.

(٩) انظر المقتضب ٢/٢٤-٢٦.

(١٠) انظر الأصول في النحو ٢/١٥٤، ١٥٥.

(١١) انظر مشكل إعراب القرآن ١٥٤.

(١٢) انظر الكشاف ٧٤، ١٩٧.

(١٣) انظر المحرر الوجيز ٨٢.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٦، والبيان في إعراب غريب القرآن ١/٨٠، ١/١٩٥.



والعكبري<sup>(١)</sup>، وابن مالك<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>.

وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنه منصوبٌ بالواو نفسها بوصفها خارجةً عن باب العطف<sup>(٤)</sup>.

والذي يترجَّحُ للباحث قولُ البصريين إنَّ الفعل المضارع بعد الواو منصوبٌ بـ"أن" مضمرةً؛ (لأنَّ الأصل في الواو أن تكونَ حرفَ عطفٍ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختصُّ؛ لأنها تدخلُ تارةً على الاسم وتارةً على الفعل... وإِنَّمَا لَمَّا قَصَدُوا أن يكونَ الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضمَّ الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أن" لأنها مع الفعل بمترلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل)<sup>(٥)</sup>.

أمَّا قولُ الكوفيِّين فبعيدٌ؛ لأنَّ الصرْفَ لو جاز أن يكونَ عاملاً في الفعل المضارع الواقع بعد الواو (لجاز أن يُقالَ: إنَّ زيداً في قولك: "أكرمتُ زيداً" لم ينتصبْ بالفعل، وإِنَّمَا انتصبَ بكونه مفعولاً، وذلك محالٌ؛ لأنَّ كونه مفعولاً يوجبُ أن يكونَ "أكرمتُ" عاملاً فيه النصب، فكذلك هاهنا: الذي أوجبَ نصبَ الفعلِ هاهنا بتقدير "أن" هو امتناعه من أن يدخلَ في حكم الأوّل، كما أن الذي أوجبَ نصبَ "زيد" في قولك: "أكرمتُ زيداً" وقوع الفعل عليه)<sup>(٦)</sup>.

وأمَّا قولُ الجرميِّ إنَّ العاملَ النصبَ في الفعل المضارع بعد الواو هي الواو نفسها؛ بوصفها خرجت عن باب العطف فبعيدٌ أيضاً؛ (لأنَّه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخلَ عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليلٌ على بطلان

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٢١٠.

(٢) انظر تسهيل الفوائد ٢٣٢.

(٣) انظر أوضح المسالك ٤/١٦١-١٦٦.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأبّاري ٢/٥٥٥، وشرح الرضي على الكافية ٤/٥٤، وائتلاف النصرّة للزيدي ١٢٧.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأبّاري ٢/٥٥٦.

(٦) نفسه ٢/٥٥٧.

ما ذهب إليه (١).

## الباب الثالث

استخدام الطبري مصطلحات

النحو الكوفي

## تمهيد

سأتناول في هذا الباب مصطلحات النحو الكوفي التي استعملها الطبري في تفسيره، وهي أول ما يتلقاه القارئ لدى قراءته في تفسير الطبري، وهي أظهر مظاهر التزعة النحويّة الكوفيّة لديه؛ لكثرة جرياتها، وغناء استعمالها.

وكلمة مصطلح لم تصل إلى مدلولٍ محدّدٍ إلاّ بعد أن مضى عليها زمنٌ طويلٌ<sup>(١)</sup>. فقد كان المصطلحُ ذا دلالةٍ خاصّةٍ؛ إذ كان بعضُ أفراد النحويّين يدئون به على معانٍ عنّت لهم ورأوها.

فأبو الأسود الدؤليّ بدت لديه أولى إرهاصات المصطلح النحويّ من خلال دلالاته على بعض معاني الكلم ووظائفها؛ كعلامات الإعراب، وباب التعجّب، وباب الفاعل والمفعول، وباب المضاف، وباب حروف الرفع والنصب والجر والحزم، وباب الإمالة، والجرّ بلولا ونحوها من مصطلحات<sup>(٢)</sup>.

وتلاميذ أبي الأسود كيجي بن يعمر، وعنبسة بن معدان، ونصر بن عاصم، وابن هرمز، قد دلّوا ببعض المصطلحات التي أطلقوها على بعض الوظائف والمعاني النحويّة، كالرفع، والنصب، والوضع، والتنوين، ونقط الإعجام وغيرها<sup>(٣)</sup>.

وكانت لعيسى بن عمر مصطلحاتٌ مستعملةٌ أراد بها الدلالة على بعض الوظائف والمعاني النحويّة، كالعطف على المحل، وإضمار الفعل، والإغراء والتحذير، والنصب على المدح أو الذم، وإضمار الحرف<sup>(٤)</sup>.

ثمّ تلت هذه الصورة صورةٌ يمكنُ وصفها بأنّها بداية نضج المصطلح النحويّ، ونقطة اتّفاق جمهرةٍ منهم عليها. هذه الصورة هي التي بدت عند الخليل والتي أوضحها سيبويه عن شيخه الخليل في كتابه. ومن أعلام هذه المصطلحات؛

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٠٧، ٢٠٨، والمصطلح النحوي للقوزي ٢١.

(٢) انظر المصطلح النحويّ للقوزي ٣٠-٤٢.

(٣) انظر نفسه ٤٣-٥٠.

(٤) انظر نفسه ٥١-٦٠.

الحركات، والرفع والنصب والخفض والجزم والكسر والوقف والسكون، والتنوين، والإمالة، والروم، والإشمام، والتضعيف، والفاعل، والمفعول به، والظرف، والحال، والاستثناء، والنداء، والاستغاثة، والندبة، والترخيم، والتوكيد، والتميز، والبدل، والعطف، والنعته، والصفة المشبهة، والإضافة، والقسم، والنسب، والتحقيق<sup>(١)</sup>.

ثم تلت هذه الصورة صورة أوضح منها في إضافة جملة أخرى من المصطلحات فوق مصطلحات الخليل حتى غدت منظومة، هذه الصورة التي بعجها سيويه في كتابه؛ ومن جملة هذه المصطلحات؛ الوصف، واسم الآلة، والمجرد والمزيد، والمركب المزجي، والاشتغال، والفعل اللازم والمتعدي، وأسماء الإشارة، والمفعول لأجله، والفعل المحذوف، والفتح، والهمزة، وتاء التأنيث، واللام الفارقة، والحرف المتحرك، وحروف الإضافة، والحشو، والمفعول المطلق، وعطف النسق، وعطف البيان، والتوكيد، والحال، والظرف، والفاعل، ونائب الفاعل وغيرها<sup>(٢)</sup>.

ثم ظلّ النحاة بعدها عيالاً على ما انتهى إليه سيويه من مصطلحات اصطلاحها في كتابه.

ولما كان نحو النحاة نحوين: بصرياً وكوفيّاً ( لقد أفاد المصطلح النحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة؛ إذ نظر كل فريق إلى مصطلحات كتاب سيويه نظرة الناقد، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها، حتى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار )<sup>(٣)</sup>.

وكانت الخصومة على المصطلح لدى الكوفيين لاسيما الفراء منهم قائمة على:

١- إبراز مصطلحات كوفية ذات دلالة مقابلة لدلالة مصطلح البصريين.

٢- رفض مصطلحات البصريين، وإرساء مصطلحات كوفية جديدة.

لذا بدت هذه الصورة من المخالفة بين مصطلحات البصريين والكوفيين عند الفراء واضحة في معانيه، واستعملها الطبري بغناء في تفسيره تبعاً للفراء. هذه المصطلحات سنذكرها في هذا الباب مرتبة ترتيب حروف الهجاء بغية سهولة الوصول إليها.

(١) انظر المصطلح النحوي للقوزي ٨٩-١٢٢.

(٢) انظر نفسه ١٢٢-١٤٤.

(٣) نفسه ١٥٦.

(١)

## مصطلح الإجراء وعدمه

### الاسم المُجْرَى وغير المُجْرَى

أطلق الكوفيون مصطلح الإجراء وعدمه، والاسم المجرى وغير المجرى، وما يُجرى وما لا يُجرى على الاسم المنصرف وعلى الممنوع من الصرف عند البصريين<sup>(١)</sup>. واستعمال الكوفيين هذا المصطلح لم يمنعهم من استعمال مصطلح البصريين في عباراتهم، غير أنها قليلة، لا تُذكر عند استعمالهم مصطلح ما يُجرى وما لا يُجرى. والبصريون كذلك استعملوا مصطلح ما يُجرى وما لا يُجرى كما عند سيبويه في كتابه<sup>(٢)</sup>، وقال المبرد: ( هذا باب ما يُجرى وما لا يُجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه واختلاف الأسماء، وما الأصل فيها؟ )<sup>(٣)</sup>. وإنما العبرة بما غلب على اصطلاح كل فريق.

في قوله تعالى: ﴿ أَهْبَطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآسَأْتُمْ ﴾ [البقرة: ٦١]:

قال سيبويه: ( هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف )<sup>(٤)</sup>. وقال: ( هذا باب أسماء الأرضين : إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثًا، أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان، فهو بمتلة: قَدْر، وشمس، ودعد. وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل: {أهبطوا مصر}، إنما أراد مصر بعينها )<sup>(٥)</sup>.

فسيبويه يشير في نصّه إلى أنّ {مصر} ممّا يجوز صرفه ومنعه، والمنع إذا كان

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٥٢، ٤٥٣، ودراسة في النحو الكوفي للديرة

٢٣٣، وفي اللغة عند الكوفيين للراجحي ١٠٥، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦٦.

(٢) انظر الكتاب ٢٠٣/٣..

(٣) المقتضب ٣٠٩/٣.

(٤) الكتاب ١٩٣/٣.

(٥) نفسه ٢٤٢/٣.

علمًا على أرض معيّنة بعد شياع.

وقال الأخفش: ( وأما قوله: {اهبطوا مصرًا} وقال:

{ادخلوا مصر إن شاء الله} [يوسف: ٩٩]، فزعم بعض الناس أنه يعني فيهما "مصر" بعينها، ولكن ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو نحو: "هند، وجمل"، فمن العرب من يصرفه، ومنهم من لا يصرفه، وقال بعضهم: أمّا التي في "يوسف" فيعني بها "مصر" بعينها، والتي في "البقرة" يعني بها "مصرًا" من الأمصار (١).

وقال الفراء من الكوفيين: ( كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ - يعني: مصرًا - ، وأسماء البلدان لا تنصرف حفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا حفت منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل دعد وهد وجمل. وإنما انصرفت إذا سمي بها النساء؛ لأنها تُرَدَّد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود. فإن شئت جعلت الألف التي في {مصرًا} ألفًا يوقف عليها، فإذا وصلت لم تُنَوَّن فيها، كما كتبوا {سَلَسِلًا} و {قَوَارِيرًا} [الإنسان: ٤، ١٥] بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما. وإن شئت جعلت {مصر} غير المصر التي تُعرَف، يريد اهبطوا مصرًا من الأمصار، فإن الذي سألتم لا يكون إلّا في القرى والأمصار. والوجه الأوّل أحبُّ إليّ؛ لأنّها في قراءة عبد الله {اهبطوا مصر} بغير ألف، وفي قراءة أبيّ: {اهبطوا فإنّ لكم ما سألتم واسكنوا مصر} وتصديق ذلك في سورة يوسف بغير ألف: {ادخلوا مصر إن شاء الله آمين} وقال الأعمش وسئل عنها فقال: هي مصر التي عليها صالح بن عليّ (٢).

وقال أبو بكر بن الأنباري: ( و"مصر"؛ مؤنثة لا تُجرى. قال الله تبارك وتعالى:

{اليس لي ملك مصر} [الزخرف: ٥١]، وقال: {ادخلوا مصر إن شاء الله آمين} فلم يُجر {مصر} للتأنيث. وقال عامر بن وائلة الكناني لمعاوية:

(١) معاني القرآن ١/١٠٥، ١٠٦.

(٢) معاني القرآن ١/٤٣، ٤٢.

ما مِنْ أَناسٍ بَيْنَ مِصْرَ وَعِجَالٍ وَأَبِينَ إِلَّا قَدْ تَرَكَنا لَهُمِ وَثِراً  
وَنَحْنُ قَتَلنا الأَزْدَ أَزْدَ شَنْوَاءَةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدُ عَلَي لَذَّةِ حَمْرًا  
وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {اهْبُطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ ما سَأَلْتُمْ} فَإِنَّ مَعنَاهُ: اهْبُطُوا  
مِصْرًا مِنَ الأَمصارِ، فَذلِكَ أَجْرَى مِصْرًا، وَقَرَأَ سَلِيمانُ الأَعْمَشُ: {اهْبُطُوا مِصْرًا} فَلَمْ  
يُجْرِها، وَقَالَ: هِيَ مِصْرُ الَّتِي عَلَيْها صالِحُ بنِ عَلِيٍّ فَلَمْ يُجْرِها لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ (١).

وقال الطبري في تأويل الآية مستعملًا مصطلح الإجراء متابعًا في ذلك حديث  
الفراء: ( ثُمَّ اختلفت القراءة في قراءة قوله: {اهبٹوا مصرًا}. فقرأته عامَّة القراءَة:  
{اهبٹوا مصرًا} بتنوين "المصر" وإجرائه. وقراه بعضهم بترك التنوين وحذف الألف  
منه. فأما الذين نوتوه وأجروه، فإنهم عنوا به مصرًا من الأمصار لا مصرًا بعينه.  
فتأويله على قراءتهم: اهبٹوا مصرًا من الأمصار؛ لأنكم في البرِّ والبدو، والذي طلبتم  
في البوادي والفيافي، وإنما يكون في القرى والأمصار؛ فإنَّ لكم إذا هبطتموه ما سألتم  
من العيش. وقد يجوز أن يكون بعض من قرأ ذلك بالإجراء والتنوين، كان تأويل  
الكلام عنده: اهبٹوا مصرًا البلدة التي تُعرف بهذا الاسم، وهي مصرُ التي خرجوا  
عنها. غير أنه أجراها ونوتها أتباعًا منه خطَّ المصحف؛ لأنَّ في المصحف ألفًا ثابتةً في  
"مصر" فيكون سبيلُ قراءته ذلك بالإجراء والتنوين سبيلُ قراءة من قرأ: {كانت  
قواريرًا\* قواريرًا من فضةٍ} منونةً، أتباعًا منه خطَّ المصحف.

وأما الذي لم يُنَوَّن "مصر"، فإنه لا شكَّ أنَّه عنى "مصر" التي تُعرف بهذا الاسم  
بعينها دون سائر البلدان غيرها (٢).

(١) المذكر والمؤنث ٣٨، ٣٧/٢.

(٢) جامع البيان ٢٢٢، ٢١/٢.



(٢)

## مصطلح الترجمة والتكرير والتبيين والرد

"الترجمة والتكرير والتبيين والرد" هذه المصطلحات تطلق عند الكوفيّين على ما سَمَّاه البصريُّون البدل<sup>(١)</sup>.

قال الأشموني: ( وأما الكوفيُّون فقال الأخفش: يُسمُّونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمُّونه بالتكرير )<sup>(٢)</sup>.

ولعلَّ الكوفيِّين سَمَّوا البدل ترجمةً ( لأنَّه يترجم عن متبوعه أي يشير إليه ويدلُّ عليه )<sup>(٣)</sup>. وسمَّوه ترجمةً وتبييناً لأنَّه ( ترجمةٌ عن المراد بالمبدل منه، والتبيين له )<sup>(٤)</sup>.  
و تسمية الكوفيِّين البدل عند المخزوميِّ ( ترجمةٌ وتبييناً أوَّلَى من تسميته: بدلاً، لأنَّ ملاحظة المعنى في مصطلح الكوفيِّين أبينُّ منها في مصطلح البصريِّين، لأنَّ البصريِّين إنَّما يعنون بكلمة "البدل": إبدال كلمةٍ من كلمةٍ أخرى في الحكم، لأنَّها المقصودةُ به، وهو اعتبارُ يكادُ يكونُ لفظياً محضاً، كما يفهمُ من قول ابن مالك:  
التَّابِعُ المقصودُ بالحُكْمِ بلا واسطةٍ هُوَ المُسمَّى: بدلاً )<sup>(٥)</sup>.  
وذلك غيرُ مُسلِّمٍ به للمخزوميِّ؛ لأنَّ تسمية البدل أظهرُ وأبينُّ من الترجمة

---

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٣، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٢٣، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو للمخزومي ٣٨٣، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٠١، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١٣٥، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦٣، والنحو وكتب التفسير لرفيدة ٥٨٤/٢.

(٢) شرح الأشموني ٤٣٥/٢.

(٣) الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي، هامش (٢) ص ٦٠.

(٤) شرح الأشموني ٤٣٥/٢.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ٣٨٤.

والتبيين. فقولنا: "جاء أبو حفص عُمرًا"، أن نقول: "عُمرٌ بدلٌ منْ" أبو حفصٍ "أظهرُ في الدلالة من قولنا: ترجمةً وتبيين.

ففي قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧]:

قال الأخفش من البصريين: ( وقوله: {غير المغضوب عليهم} هؤلاء صفةُ {الذين أنعمت عليهم}؛ لأنَّ "الصراط" مضافٌ إليهم فهم جرٌّ للإضافة وأجريت عليهم {غير} صفةً أو بدلًا... والبدلُ في {غير} أجودُ من الصفة (١).  
وقال الفراء من الكوفيين: ( وتخفضُ {غير} على التكرير: "صراطٍ غيرِ المغضوبِ عليهم" ) (٢).

وقال الطبريُّ في الآية مستعملًا مصطلح التكرير: ( والوجه الآخر من وجهي الخفض فيها، أن يكونَ {الذين} بمعنى المعرفة المؤقتة، وإذا وُجِّهَ إلى ذلك، كانت {غير} مخفوضةً بنية تكرير الصراط الذي خُفِّضَ {الذين} عليها، فكأنَّك قلتَ: صراطٍ غيرِ المغضوبِ عليهم ) (٣).

وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ

اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]:

قال الأخفش البصري في {فئة}: ( على الابتداء؛ رفع، كأنه قال: "إحداهما فئةٌ تقاتلُ في سبيلِ الله"، وقرئتُ جرًّا على أوَّلِ الكلام؛ على البدل؛ وذلك جائزٌ. قال الشاعر:

و كنتُ كذبي رجلينِ رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ بها ريبٌ من الحدَّانِ  
فرفع، ومنهم من يُجرُّ على البدل ... ) (٤).

وقال الفراء الكوفي في الآية مستعملًا مصطلح الردِّ: ( {فئةٌ تُقاتلُ} قرئتُ بالرفع؛ وهو وجهُ الكلام على معنى: إحداهما تقاتلُ في سبيلِ الله .... كما قال الشاعر:

(١) معاني القرآن ١/١٦، ١٧.

(٢) معاني القرآن ١/٧.

(٣) جامع البيان ١/١٨١.

(٤) معاني القرآن ١/٢١٠.

فكنتُ كذبي رَجَلَيْنِ: رَجُلٌ صَحِيحَةٌ ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشلتُ  
ولو خفضتَ لكانَ جيِّداً: تردُّه على الحفضِ الأول؛ كأنَّك قلتَ: كذبي رَجَلَيْنِ: كذبي  
رجلٌ صحيحٌ ورجلٌ سقيمٌ. وكذلك يجوزُ خفضُ الفئة والأخرى على أوَّل  
الكلامِ (١).

وقال الطبريُّ في الآية: ( ورُفِعَتْ: {فئةٌ تقاتلُ في سبيلِ الله} . وقد قيل قبل ذلك:  
{في فئتينِ} ... على الابتداء ... وكذلك الحفضُ في قوله: {فئةٌ} جائزٌ على الردِّ على  
قوله: {في فئتينِ التقتا}: في فئَةٍ تقاتلُ في سبيلِ الله (٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِى﴾ (٢٩) هَرُونَ أَخِي [طه: ٢٩، ٣٠]:  
قال الزجَّاجُ من البصريين: ( يجوزُ أن يكونَ نصبُ {هارون} من جهتينِ:  
إحدهما: ... ، ويجوزُ أن يكونَ: {هارون} بدلاً من قوله: {وزيراً} ويكونُ المعنى:  
اجعلْ لي وزيراً من أهلي ثمَّ أبدل {هارون} من "وزير" ... (٣).  
وقال الفراءُ من الكوفيِّين مستعملاً مصطلحَ الترجمة: ( وقوله: {هارون أخى} إنْ  
شئتَ أوقعتَ {اجعلْ} على {هارون أخى} ...، وإنْ شئتَ جعلتَ {هارون أخى}  
مترجماً عن الوزير، فيكونُ نصباً ... (٤).  
وقال الطبريُّ متابعاً الفراءُ في استعمالِ مصطلحِ الترجمة: ( وفي نصبِ {هارون}  
وجهان؛ أحدهما: أن يكونَ منصوباً بقوله: {واجعلْ} ... والآخر: أن يكونَ {هارون}  
منصوباً على الترجمة عن "الوزير" (٥).

(١) معاني القرآن ١/١٩٢.

(٢) جامع البيان ٥/٢٤٣، ٢٤٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٩٠.

(٤) معاني القرآن ٢/١٧٨.

(٥) جامع البيان ١٦/٥٥.

(٣)

## مصطلح التشديد

أطلق الكوفيون مصطلح التشديد على ما سَمَّاه البصريون التوكيد<sup>(١)</sup>.  
وعدَّ الأنصاريُّ مصطلح التشديد مصطلحاً موفِّقاً، غيرَ أنَّ الإلفَ بالتوكيد يجعله  
مستساغاً أكثر من التشديد، وهما في الأسلوب العربيِّ سواء<sup>(٢)</sup>. وليس الأمرُ كما قال،  
بل مصطلحُ التوكيد أو التأكيد أكثرُ استعمالاً وأدلُّ من التشديد على المعنى.

ففي قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠، ١١]:  
قال الزجاج من البصريين: ( و {السابقون} الأوَّل رفعٌ بالابتداء، والثاني  
توكيدٌ، ويكونُ الخبرُ: {أولئك المقربون} ... ويجوزُ أن يكونَ {السابقون} الأوَّل  
رفعاً بالابتداء، ويكونُ خبره: {السابقون} الثاني ... )<sup>(٣)</sup>.  
وقال الفراء من الكوفيِّين: ( فإن شئتَ رفعتَ السابقين بالسابقين الثانية وهم  
المهاجرون، ... وإن شئتَ جعلتَ الثانيةَ تشديداً للأوَّل، ورفعت بقوله: {أولئك  
المقربون} )<sup>(٤)</sup>.

وقال الطبريُّ متابعاً البصريين في تسميتهم "التوكيد"، والكوفيين في اصطلاحهم  
"التشديد": ( والرفعُ في "السابقين" مِنْ وجهَيْنِ؛ أحدهما: أن يكون الأوَّل مرفوعاً  
بالثاني ... والثاني: أن يكون مرفوعاً بقوله: {أولئك المقربون}. فيكون قوله:

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٣، ودراسة في النحو الكوفي للديرة

٢٥٢، والمصطلح النحوي للقوزي ١٧٠.

(٢) انظر أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٤٤٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٨٧/٥.

(٤) معاني القرآن ١٢٢/٣.

{السابقون}. الثانية توکیداً للأوّل، تشدیداً له (١).

(٤)

## مصطلح التفسير والمفسر

من مصطلحات النحو الكوفي مصطلح التفسير والمفسر، ويُطلَقه الكوفيون على التمييز، والمفعول لأجله، والبدل عند البصريين (٢).

قال أبو حيان: (يُطَلَقُ على التمييز التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر) (٣). وذكر أبو حيان أن الفراء هو أوّل مَنْ سَمِيَ التمييز تفسيراً (٤). غير أن هذا غير مُسَلَّم به (٥)؛ لأنّ سيبويه من البصريين قد استعمله قبل (٦)، كما استعمله غيره من البصريين من بعد كالمبرد (٧) وابن السراج (٨).

ولنرى استعمالات الفريقين مصطلح التمييز والتفسير نقف على كلامٍ لكلٍ منهما، ثمّ نتبع ذلك بما استعمله الطبري من استعمال أهل الكوفة.

في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]: ذكر الزجاج من البصريين قول الفراء من غير نسبة في قوله: {سفه نفسه} وذكر مصطلح "التفسير"، ثمّ عقب بكلامه مُعْرِضاً عن استعمال مصطلح التفسير،

(١) جامع البيان ٢٢/٢٩٠.

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للديرة ٢٦٦، وفي اللغة عند الكوفيين للراححي ٩٦-٩٨، ومصطلحات النحو الكوفي للخران ٢٩، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦٤.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٤/١٦٢١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢/٥٢٠، وتأثير الكوفيين في نحة الأندلس لدرين ٢/٨١٥، ومصطلحات النحو الكوفي للخران ٢٩.

(٤) انظر: مصطلحات النحو الكوفي للخران ٢٩، وتأثير الكوفيين في نحة الأندلس ٢/٨١٥، هامش (٢).

(٦) انظر الكتاب ١/٢٠٦، ٢/١٧٣، ١٧٥.

(٧) انظر المقتضب ٣/٣٤.

(٨) انظر الأصول في النحو ١/٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٣.

موضحاً فساد قول الفراء إذ لم يُقَلِّ بقوله أحدٌ، واستعمل الزجاجُ مصطلح التمييز في توجيه الآية فقال: ( وقال بعضُ النحويين: إنَّ {نفسه} منصوبٌ على التفسير، وقال إنَّ التفسير في النكرات أكثر نحو: طابَ زيدٌ بأمره نفساً، وقرَّ به عيناً، وزعم أن هذه المفسراتِ المعارفَ أصلُ الفعلِ لها ثمَّ نقل إلى الفاعل نحو: وجِعَ زيدٌ رأسه، وزعم أن أصلَ الفعلِ للرأسِ وما أشبهه، وأنه لا يُجيزُ تقدِيمَ شيءٍ من هذه المنصوبات وجعل {سفه نفسه} من هذا الباب.

قال أبو إسحاق: وعندني أن معنى التمييز لا يحتملُ التعريف لأنَّ التمييز إنما هو واحدٌ يدلُّ على جنسٍ أو خلَّةٍ تخلصُ من خلالٍ، فإذا عرفه صار مفقوداً قصده، وهذا لم يُقلِّه أحدٌ ممن تقدَّم من النحويين، وقال أبو إسحاق: إنَّ {سفه نفسه} بمعنى سَفَهُ في نفسه، إلَّا أنَّ "في" حذفتُ، كما حذفتُ حروفُ الجرِّ في غير موضعٍ ...  
والقولُ الجيدُ عندي في هذا أنَّ {سفه} في موضع "جهل"، فالمعنى: - والله أعلم -  
إلَّا مَنْ جهَلَ نفسه، أي لم يُفكِّرْ في نفسه ... (١).

وأما كلامُ الفراءِ من أهل الكوفة ففيه قال: ( العربُ توقعُ {سَفَهُ} على {نَفْسَهُ} وهي معرفةٌ. وكذلك قوله: ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] وهي من المعرفة كالنكرة، لأنَّه مفسَّرٌ، والمفسَّرُ في أكثر الكلامِ نكرةٌ؛ كقولك: ضيقتُ به ذرعاً ... وكذلك قولهم: "قد وجعتُ بطنك"، و"وثقتُ رأيك" ... فلما أُسندَ الفعلُ إلى الرجلِ صلحَ النصبُ فيما عادَ بذكره على التفسير؛ ولذلك لا يجوزُ تقديمه، فلا يُقالُ: رأيه سَفَهُ زيدٌ، كما لا يجوزُ "داراً أنتَ أوسعهم"؛ لأنَّه وإن كان معرفةً فإنَّه في تأويل نكرة، ويصيبُه النصبُ في موضعِ نصبِ النكرة ولا يُجَاوِزُه (٢).

وقال الطبريُّ مستعملاً مصطلحَ الفراءِ في الآية: ( وإِنَّمَا نَصَبَ "النفس" على معنى المفسَّر؛ وذلك أنَّ "السَفَهُ" في الأصلِ للنفسِ، فلما نُقِلَ إلى "مَنْ" نُصِبَتِ "النفس" بمعنى التفسير، كما يُقالُ: هو أوسعكم داراً. فتدخل "الدار" في الكلامِ على السعةِ فيها لا في الرَّجُلِ، فكذلك "النفس"، أُدخِلتْ؛ لأنَّ "السفه" لـ "النفس" لا لـ "مَنْ"، ولذلك

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٣، ١٨٤.

(٢) معاني القرآن ١/٧٩.

لم يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: نَفْسَهُ سَفِهَ أَحْوَك. وَإِنَّمَا جاز أَنْ يُفَسَّرَ بِالنَّفْسِ وَهِيَ مضافَةٌ إِلَى معرفة؛ لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ نَكْرَةِ (١).

وَأَمَّا إِطْلَاقُ التَّفْسِيرِ لَدَى الكُوفِيِّينَ عَلَى المَفْعُولِ لِأَجْلِهِ لَدَى البَصْرِيِّينَ، فَوَاضِحٌ مِنْ خِلالِ كَثِيرٍ مِنَ النُّصُوصِ.

فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] قَالَ الرَّجَّاجُ مِنَ البَصْرِيِّينَ: (وَإِنَّمَا نَصَبْتُ {حَذَرَ الْمَوْتِ} لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، وَالْمَعْنَى يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِحَذَرِ الْمَوْتِ، وَلَيْسَ نَصْبُهُ لِسُقُوطِ اللَّامِ، وَإِنَّمَا نَصْبُهُ أَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ: يَحْذَرُونَ حَذْرًا، لِأَنَّ جَعْلَهُمْ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ يَدُلُّ عَلَى حَذَرِهِمُ الْمَوْتِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَغْفِرُ عِوَاءَ الكِـرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُغْرِضُ عَنْ شَتْمِ  
اللَّيْمِ تَكْرُمًا

وَالْمَعْنَى: لِادِّخَارِهِ ... (٢).

قَالَ الفَرَّاءُ مِنَ الكُوفِيِّينَ: (فَنَصَبْتُ {حَذَرَ} عَلَى غَيْرِ وَقُوعٍ مِنَ الفِعْلِ عَلَيْهِ؛ لَمْ تُرَدِّ يَجْعَلُونَهَا حَذْرًا، إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: أَعْطَيْتُكَ خَوْفًا وَفَرَقًا. فَأَنْتَ لَا تُعْطِيهِ الخَوْفَ، وَإِنَّمَا تُعْطِيهِ مِنْ أَجْلِ الخَوْفِ؛ فَنَصْبُهُ عَلَى التَّفْسِيرِ لَيْسَ بِالفِعْلِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَيَدْعُونَكَ

رَغْبًا  
وَكَقَوْلِهِ: [الأنبياء: ٩٠].

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] وَالْمَعْرِفَةُ وَالنَّكْرَةُ تُفَسَّرَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَيْسَ نَصْبُهُ عَلَى طَرَحِ "مِنْ" (٣).

قَالَ الطَّبْرِيُّ مُسْتَعْمَلًا مُصْطَلِحًا التَّفْسِيرِ عَلَى المَفْعُولِ لَهُ كَمَا اسْتَعْمَلَهُ الفَرَّاءُ فِي الآيَةِ: (وَإِنَّمَا نَصَبَ قَوْلَهُ: {حَذَرَ الْمَوْتِ} عَلَى نَحْوِ مَا تَنْصِبُ بِهِ التَّكْرِمَةَ فِي قَوْلِكَ:

(١) جامع البيان ٥٧٩/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٩٢/١.

(٣) معاني القرآن ١٧/١.

زُرْتُكَ تَكْرِمَةً لَكَ. تريد بذلك: زُرْتُكَ مِنْ أَجْلِ تَكْرِمَتِكَ. وكما قال جَلَّ ثناؤه:  
 {ويدعوننا رغبا ورهبا}. على التفسير للفعل (١).  
 أمّا ما ذكره أبو البركات الأنباري مِنْ أَنَّ الكوفيين لا يُترجمون للمفعول له  
 ويجعلونه من باب المصادر فلا يُفردون له بابا (٢).  
 ففيه نظرٌ!؛ لأنَّ الكوفيين يذكرون المفعول له تحت مصطلح التفسير كما مرَّ  
 واضحا في النصِّ الماضي عن الفراء.

وأما ما استعمله الكوفيون من التفسير إزاء مصطلح البدل عند البصريين  
 فمثاله ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ  
 الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]:

قال سيبويه: ( وسألت الخليل عن قوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا  
 قال: "تلمم" بدل من الفعل الأول ...

وسأله: هل يكون "إن تأتينا تسألنا نُعْطِكَ"؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون  
 مثل الأول، لأنَّ الأوَّلَ الفعلُ الآخرُ تفسيرا له، وهو هو، والسؤال لا يكون الاتيان،  
 ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه.

.....

وسأله عن قول الله عزَّ وجلَّ: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ  
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ} فقال: هذا كالأوَّل؛ لأنَّ مضاعفة العذاب هو لقي الآثام.  
 ومثل ذلك من الكلام: "إن تأتينا نُحَسِّنُ إِلَيْكَ نَعْطِكَ وَنَحْمَلُكَ، تُفَسِّرُ الْإِحْسَانَ  
 بِشَيْءٍ هُوَ هُو، وتجعل الآخر بدلا من الأول (٣).

وقال المبرد: ( لو قلت: "إن تأتني أُعْطِكَ أَحْسِنُ إِلَيْكَ" جاز وكان حسنا؛ لأنَّ

(١) جامع البيان ٣٧٦/١.

(٤) انظر أسرار العربية ١٧٩.

(٣) الكتاب ٨٦، ٨٧، ٨٨. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٦٧٢.



العطية إحساناً. فلذلك أبدلته منه. ومثل ذلك قوله عز وجل: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ}؛ لأنَّ لُقيَّ الأثام هو تضيُّفُ العذاب (١).

وقال الفراء من الكوفيِّين: ( قرأت القراء بجزم {يُضَاعَفُ}، ورفعه عاصم بن أبي النُّجُود. والوجهُ الجزمُ. وذلك أنَّ كُلَّ مجزومٍ فسَّرته ولم يكن فعلًا لِمَا قبله فالوجهُ فيه الجزمُ، وما كان فعلًا لِمَا قبله رفعته. وأمَّا المُفسِّرُ للمجزومِ فقوله: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} ثُمَّ فسَّرَ الأثامَ، فقال: {يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ}، ومثله في الكلام: "إنَّ تُكَلِّمَنِي تُوصِنِي بِالْخَيْرِ وَالْبِرِّ أَقْبَلَ مِنْكَ"؛ أَلَا ترى أَنَّكَ فسَّرْتَ الكلامَ بالبرِّ ولم يكن فعلًا له، فلذلك جَزَمْتَ (٢).

وقال الطبريُّ مستعملًا مصطلح التفسير على مصطلح البدل: ( قوله: {يُضَاعَفُ} له العذابُ يوم القيامةُ}. اختلفت القراءَةُ في قراءته ..... والصوابُ من القراءة عندنا فيه جزمُ الحرفينِ كليهما: {يُضَاعَفُ}، و {يُخْلَدُ}، وذلك أنَّه تفسيرٌ لـ {الأثام} لا فعلٌ له، ولو كان فعلًا له كان الوجهُ فيه الرفعُ (٣).

---

(١) المقتضب ٦١/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٧٣/٢.

(٣) جامع البيان ٥١٥/١٧.

(٥)

## مصطلح التقريب

يعدُّ مصطلح التقريب من مصطلحات الكوفيِّين التي لا مقابلَ لها لدى البصريِّين، ويريدون به اسم الإشارة العامل في الجملة الاسمية عمل كان وأخواتها<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي: ( والكوفيَّة: هذا وهذه مرادًا بهما التعريف مرفوعًا بعدها ما لا ثانيَ له، وسمَّوها تقريبًا، والرفعُ اسمُ التقريب )<sup>(٢)</sup>.

قال الفراء: ( واعلم أنَّ "هذا" إذا كان بعده اسمٌ فيه الألف واللام جرى على ثلاثة معانٍ: أحدها؛ أن تجعلَ الاسمَ الذي بعد "هذا" كما ترى "هذا" ففعلُهُ حينئذٍ مرفوعٌ؛ كقولك: هذا الحمارُ فارهٌ. جعلتَ "الحمار" نعتًا لـ "هذا" إذا كانا حاضرَيْنِ، ولا يجوزُ هاهنا النصبُ. والوجه الآخر؛ أن يكون ما بعدَ "هذا" واحدًا يؤدِّي عن جميع جنسه، فالفعلُ حينئذٍ منصوبٌ؛ كقولك: "ما كان من السباع غير مخوفٍ فهذا الأسدُ مخوفًا"؛ ألا ترى أنك تُخبرُ عن الأسدِ كُلِّها بالخوف. والمعنى الثالث؛ أن يكون ما بعدَ "هذا" واحدًا لا نظيرَ له؛ فالفعلُ حينئذٍ أيضًا منصوب. وإنَّما نصبتَ الفعلَ لأنَّ "هذا" ليست بصفةٍ للأسدِ إنَّما دخلت تقريبًا، وكان الخبرُ بطرح "هذا" أجود؛ ألا

---

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٥٤، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٣٧، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ١٩٨، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ٩٧، والنحو وكتب التفسير لرفيدة ٥٨٦/٢.

(٢) همع الهوامع ٦٣/٢، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٣٧.

ترى أنّك لو قلت: ما لا يضُرُّ من السباعِ فالأسد ضارٌّ، كانَ أَيْنَ. وأمّا معنى التقريب: فهذا أوّل ما أحرّككم عنه، فلم يجدوا بُدًّا مِنْ أن يرفعوا "هذا" بـ"الأسد"، وخبره منتظرٌ، فلمّا شغل "الأسد" بمرافعة "هذا" نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته. ومثله: {والله غفورٌ رحيمٌ} فإذا أدخلتَ عليه "كان" ارتفع الخبر منتظرٌ يتمُّ به الكلام فنصبته لخلوته (١).

وقال ثعلب: ( وقال سيبويه: "هذا زيدٌ منطلقاً"، فأراد أن يُخبرَ عن هذا بالانطلاق، ولا يخبرُ عن زيدٍ، ولكنّه ذكر زيدًا ليُعلمَ لِمَن الفعلُ. قال أبو العباس: وهذا لا يكونُ إلّا تقريبًا، وهو لا يعرفُ التقريب. والتقريبُ مثل "كان"، إلّا أنّه لا يُقدّمُ في "كان"، لأنّه ردُّ كلامٍ فلا يكونُ قبله شيءٌ.

وقال الكسائي: سمعتُ العربَ تقول: "هذا زيدٌ إياه بعينه" فجعله مثل "كان". وقالوا: ترَبَّعَ ابنُ مروانٍ في اللحنِ حين قرأ: {هؤلاءِ بناتي هنَّ أطهرَ لكم} وجعلوه حالًا، يعني: أطهر. وليس كما قالوا، بل هو خبرٌ لهذا كما كان في كان، إلّا أنّه لا يدخلُ العمادُ مع التقريب، مِنْ قَبْلِ أنَّ العمادَ جوابٌ والتقريبُ جوابٌ فلا يجتمعان. وإذا صاروا إلى المكنيِّ جعلوه بين "ها" و"ذا" فقالوا: "ها أنا ذا قائمًا"، وجاء القرآنُ بإعادتها. ويقولون: "ها نحنُ الأء"، و"ها نحنُ هؤلاء"، أعادوها وحذفوها. وهذا كلّهُ مع التقريب. ويحذفون الخبرَ لمعاينة الإنسان، فقالوا:

\* ها أنا ذا عَمَارًا \*

فحذف الخبرَ كأنّه قال: ها أنا ذا حاضرٌ أو في هذا المكان. وإذا جاءوا معه "هذا" بالألف واللام كانت الألف واللام نعتًا لـ"هذا"، فقالوا: هذا الرَّجُلُ قائمٌ. وقد أجاز أهلُ البصرة إذا كان معهودًا أن يُنصبَ الفعلُ، وقد أجازهُ بعضُ النحويِّين، والقراءُ يأباه، وإنّما نعتوا "هذا" بالأسماء فقالوا: مررتُ بهذا الرَّجُلِ، ورأيتُ هذا الرَّجُلَ، فجعلوه تابعًا لـ"هذا"؛ لأنّه يكونُ بينَ يدي الرَّجُلِ أجناسٌ فلا يُدرى إلى أيّها أشرتُ، فقلت: هذا الثوبُ، هذا الرَّجُلُ، هذه الدّابةُ، فميّزتَ هذا الجنسَ من هذه الأجناس. ولذلك صارت الأجناسُ تابعةً لـ"هذا"، وإذا جاء واحدٌ لا ثاني له فقليل: هذا القمرُ،

وهذا الليل، وهذا النهار، لم يكن إلَّا تقريبًا. وقد تُسْقَطُ "هذا" فنقول: "كيفَ أخافُ الظُّلَمَ وهذا الخليفةُ قائمًا، والخليفةُ قائمٌ، فتُدخلُ "هذا" وتُخرجه فيكون المعنى واحداً. وكُلَّمَا رأيت إدخالَ "هذا" وإخراجه واحداً فهو تقريب، مثل قولهم: "مَنْ كَانَ سَعِيدًا فهذا الصَّيَّادُ شَقِيًّا" وهو قولك: "الصَّيَّادُ شَقِيٌّ"، فَتُسْقَطُ "هذا" وهو بمعناه (١).

في قوله تعالى: ﴿ هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩]:

قال الفراء: ( العربُ إذا جاءت إلى اسمٍ مكنيٍّ قد وُصِفَ بهذا وهذان وهؤلاء فرَّقوا بين "ها" وبين "ذا" وجعلوا المكنيَّ بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت؟ فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع، ومنه {ها أنتم أولاءٍ تُحبُّونهم} وربَّما أعادوا "ها" فوصلوها بـ"ذا"، وهذان، وهؤلاء؛ فيقولون: ها أنت هذا، وها أنتم هؤلاء، وقال الله تبارك وتعالى في

النساء: ﴿ هَآأَنْتُمْ هَآؤُلَآءُ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٩].

فإذا كان الكلامُ على غير تقريبٍ أو كان مع اسمٍ ظاهرٍ جعلوا "ها" موصولةً بذا، فيقولون: هذا هو، وهذان هما، إذا كان على خبرٍ يكتفي كُلُّ واحدٍ بصاحبه بلا فعلٍ، والتقريبُ لأبدٍ فيه من فعلٍ لنقصانه، وأحبُّوا أن يُفرِّقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح (٢).

قال الطبريُّ في الآية مستعملًا مصطلح التقريب وموضحًا إيَّاه: ( وقال: {ها أنتم أولاءٍ}. ولم يقل: هؤلاء أنتم. ففرَّقَ بين "ها" و"الأء"، بكناية اسم المخاطبين؛ لأنَّ العربَ كذلك تفعلُ في "هذا"، إذا أرادت به التقريب ومذهب النقصان الذي يحتاجُ إلى تمام الخبر، وذلك مثل أن يُقالَ لبعضهم: أين أنت؟ فيجيبُ المقولُ ذلك له: ها أنا ذا. فتفرَّقَ بين التثنية، و"ذا". بمكنيٍّ اسمٍ نفسه، ولا يكادون يقولون: هذا أنا. ثمَّ يُشَنَّى ويُجمَعُ على ذلك، وربَّما أعادوا حرفَ التثنية مع "ذا"، فقالوا: ها أنا هذا. ولا

(١) مجالس ثعلب ١/٤٤،٤٣. وانظر ٢/٤٢٧،٤٢٨.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣١،٢٣٢.

يفعلون ذلك إلا فيما كان تقريباً، فأما إذا كان على غير التقريب والنقصان، قالوا: هذا هو، وهذا أنت. وكذلك يفعلون مع الأسماء الظاهرة، يقولون: "هذا عمرو قائماً" وإن كان "هذا" تقريباً. وإنما فعلوا ذلك في المكني مع التقريب؛ تفرقةً بين "هذا" إذا كان بمعنى الناقص الذي يحتاج إلى تمام، وبينه إذا كان بمعنى الاسم الصحيح. وقوله: { تُحِبُّونَهُمْ } خيرٌ للتقريب (١).

(٦)

## مصطلح الجحد

يُطلَقُ مصطلحُ الجحد عند الكوفيِّين على ما سَمَّاهُ البصريُّون بالنفي (٢). ومصطلحُ الجحدِ أقربُ استعمالاً؛ ( لأنَّ الجحد في اللغة إنكارٌ مع العلم، ... وأما النفي ففي أصل اللغة هو الجحد ... فالجحدُ هو الإنكار، والنفيُّ هو الجحد ) (٣). ورجَّحَ المخزوميُّ والأنصاريُّ مصطلحَ الجحد على النفي؛ بوصفه مسائراً روح اللغة أكثر من النفي بوصفه مسائراً روح الفلسفة (٤). وليس الأمرُ كما قالوا، بل إنَّ استعمالَ مصطلحِ النفي أسلس وأقربُ وأكثر استعمالاً (٥). ففي كلامٍ كلٌّ من البصريِّين والكوفيِّين في حرفِ الجواب "بلى" يظهرُ لنا استعمالَ مصطلحِ كلِّ فريق. قال سيبويه: ( وأما "بلى" فتوجب به بعد النفي؛ وأما "نعم" فعدَّةٌ وتصديقٌ،

(١) جامع البيان ٧١٧/٥.

(٢) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٢، وتأثير الكوفيِّين في نحاة الأندلس لدين ٨٢١/٢، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٦٢، وفي اللغة عند الكوفيِّين للراجحي ٢٠٨، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو للمخزومي ٣٨٣، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٠٠، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ١٤٦، والمصطلح النحوي للقوزي ١٧١.

(٣) دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٦٢.

(٣) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٢، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو للمخزومي ٣٨٣، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ١٤٧.

(٤) انظر مصطلحات النحو الكوفي للخثران ١٤٨.

تقول: قد كان وكذا، فيقول: نعم؛ وليس اسمين (١).

وقال المبرد: ( وإيما الفصل بين "بلى" و"نعم" أن "نعم" تكون جواباً لكل كلام لا نفى فيه، و"بلى" لا تكون جواباً إلا لكلام فيه نفى ) (٢).

وقال الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]:

( وَضِعَتْ {بلى} لكل إقرار في أوله جحدٌ، ووُضِعَتْ "نعم" للاستفهام الذي لا جحد فيه، فـ"بلى" بمنزلة "نعم" إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحدٌ؛ قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، فـ"بلى" لا تصلح

في هذا الموضع. وأمّا الجحدُ فقوله: ﴿الرَّيَاتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (٨) قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴿[الملك: ٩، ٨] ولا تصلح هاهنا "نعم" أداة؛ وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ"نعم" و"لا" ما لم يكن فيه جحدٌ، فإذا دخل الجحدُ في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه: "نعم" فتكون كأنك مُقِرٌّ بالجحد وبالفعل الذي بعده؛ ألا ترى أنك لو قلتَ لقائلٍ: قال لك: أما لك مال؟ فلو قلتَ: "نعم" مالي مالٌ، فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويُقِرُّوا بما بعده فاختاروا "بلى" لأنَّ أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذا قالوا: ما قال عبدُ الله بل زيدٌ، فكانت "بل" كلمةً عطفيٍّ ورجوعٍ لا يصلحُ الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلحُ فيها الوقوف عليه، ويكونُ رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا: "بلى" فدلَّت على معنى الإقرار والإنعام، ودلَّ لفظُ "بل" على الرجوع عن الجحد فقط ) (٣).

وقال الطبريُّ في آية البقرة التي تكلم فيها الفراء مستعملاً مصطلح الجحد: ( وأمّا {بلى} فإنَّها إقرارٌ في كلِّ كلامٍ في أوله جحدٌ، كما "نعم" إقرارٌ في الاستفهام الذي لا جحد فيه. وأصلها "بل" التي هي رجوعٌ عن الجحد المحض في قولك: ما قامَ عمرو، بل زيدٌ. فزيدت فيها الياءُ ليصلحَ الوقوف، إذ كانت عطفاً ورجوعاً عن

(١) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٢) المقتضب ٢/٣٣١.

(٣) معاني القرآن ١/٥٣، ٥٢.

المجحد، وتكون - أعني "بلى" - رجوعاً عن المجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي بعد المجحد، فدلت الياء منها على معنى الإقرار والإنعام، ودلّ لفظ "بل" على الرجوع عن المجحد (١).

(٧)

## مصطلح حروف الصفات

استعمل الكوفيون مصطلح حروف الصفات على حروف الجر لدى البصريين (٢).

وعلى بعض النحويين استعمال الكوفيين مصطلح حروف الصفات ( لأنها تُحدثُ صفةً في الاسم، فقولك: "جلستُ في الدار" دلت "في" على أن الدار وعاءٌ للجلوس (٣)، و ( لأنَّ الجارَّ والمجرور يقعُ صفةً للنكرة إذا تقدّمت عليه ) (٤).

كما اصطلح الكوفيون على تسمية حروف الجر حروف الإضافة ( لأنها تُضيفُ الفعلَ إلى الاسم أي تُوصِّلهُ إليه وتربطه به ) (٥).

كما سُمِّي الكسائيُّ الظروفَ صفاتٍ أيضاً (٦)، وأطلق الفراءُ على حروف الخفض

(١) جامع البيان ١٧٩/٢.

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٥، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٤٥، والمدراس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١٢٨، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ١٢٠، والمصطلح النحوي للقوزي ١٧٧.

(٣) همع الهوامع للسيوطي ١٥٣/٤.

(٤) دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٤٧.

(٥) همع الهوامع للسيوطي ١٥٣/٤.

(٥) انظر كتاب اللامات للزجاجي ٦٥.

اسم "المحل" (١).

قال سيبويه: ( هذا بابُ الجرِّ ، والجرُّ إنّما يكون في كلِّ اسمٍ مضافٍ إليه . واعلم أنّ المضافَ إليه ينجرُّ بثلاثةِ أشياء: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيءٍ يكونُ ظرفاً، وباسمٍ لا يكونُ ظرفاً.

فأمّا الذي ليس باسمٍ ولا ظرفٍ فقولك: مررتُ بعبدِ الله، وهذا لعبدِ الله، وما أنتَ كزيدٍ ... ومنَ وفي ومُدَّ وعنَ ورُبَّ وما أشبه ذلك . وكذلك أخذته عن زيدٍ، وإلى زيدٍ ... ) (٢).

وقال الأخفش: ( ... فإنَّ طرحَ "اللام" وأشباهها من حروف الجرِّ من "أنَّ" حسنٌ. ألا تراه يقول: "أشهدُ أنّك صادقٌ"؛ إنّما هو "أشهدُ على ذلك" ) (٣).

قال النحّاس في إعراب قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]: ( وقال الكسائيُّ: {الحمْدُ} رفعٌ بالضمير الذي في الصفة، والصفة اللام، ... والكسائيُّ يسمّي حروف الخفض صفاتٍ ) (٤).

وقال الفراء من الكوفيّين مستعملاً مصطلح الصفة على حرف الجر عند حديثه في البسملة: ( ... ولا تحذفّها مع غير الباء من الصفات، وإنَّ كانت الصفة حرفاً واحداً، مثل اللام والكاف . فتقول: "لاسمِ اللهِ حلاوةٌ في القلوب"، و"ليس اسمٌ كاسمِ الله"؛ فتثبت الألف في السلام وفي الكاف؛ لأنهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسمِ الله ) (٥).

وذهب الطبريُّ مذهب الكوفيّين في استعمال مصطلح الصفة والصفات على حروف الجر التي لدى البصريّين فقال في تأويل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]: ( ... إنّ العربَ تجعلُ لحروف الصفات إذا جاءت الأخبارُ

(٦) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٢ .

(٢) الكتاب ٤١٩/١، ٤٢٠ .

(٣) معاني القرآن ١/١١٨ .

(٣) إعراب القرآن ١٢ .

(٥) معاني القرآن ١/٢ .



بعدها أحياناً، أخباراً، كفعالها بالأسماء إذا جاءت بعدها أخبارها؛ ذكر الفراء أن القاسم بن معن أنشده قول عنترة:

أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمْعِ الْعَيْنِ تَذْرِيفُ      لو كانَ ذا مِنْكَ قَبْلَ اليَوْمِ معروفُ  
فرفع "معروفاً" بحرف الصفة، وهو لا شك خبر لـ"ذا". وذكر أن المفضل أنشده ذلك:

\* لو أنَ ذا مِنْكَ قَبْلَ اليَوْمِ معروفُ \*

ومنه أيضاً قول عمر بن أبي ربيعة:  
قُلْتُ أَجِيبِي عَاشِقًا      بِحُبِّكُمْ مَكَلَّفُ

....

فـ"مكلف" من نعت "عاشق"، وقد رفعه بحرف الصفة، وهو الباء، في أشباهه لما ذكرنا بكثير من الشواهد. فكذاك قوله: {ويختار ما كان لهم الخيرة}. رُفِعَتْ {الخيرة} بالصفة، وهي {لهم}، وإن كانت خبراً لـ{ما}، لما جاءت بعد الصفة، ووقعت الصفة موقع الخبر، فصار كقول القائل: "كان عمرو أبوه قائم" (١).

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧] ( ورفَع {غَوْلٌ} ولم يُنْصَبْ بـ{لا} لدخول حرف الصفة بينها وبين الغول، وكذلك تفعلُ العربُ في التبرئة، إذا حالت بين "لا" والاسم بحرفٍ من حروف الصفات، رفعوا الاسم ولم ينصبوه ... ) (٢).

(١) جامع البيان ١٨/٢٩٩-٣٠١.

(٢) نفسه ١٩/٥٣٢.

(٨)

## مصطلح الصِّرف والخلاف

يُعدُّ مصطلحُ الصِّرفِ أو الخلافِ مصطلحًا كوفيًّا صِرْفًا<sup>(١)</sup>. وهو أحدُ العوامل التي تعملُ في الكلم، بَلَّهَ أَنَّهُ عامِلٌ معنوي<sup>(٢)</sup>. وعدَّ المخزوميُّ هذا المصطلح عند الكوفيِّين مُتَّصِدًا من كلام الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup>؛ فقال: ( وللخليل في الاستثناء كلامٌ يُشْبِهُه كلامُ الكوفيِّين في "الخلاف" )<sup>(٤)</sup>، معتلًا بقول الخليل في قولهم: "أتاني القومُ إلَّا أباك" مِنْ أَنَّهُ منصوبٌ: ( لَأَنَّهُ مُخْرَجٌ مِمَّا أَدخَلتَ فِيهِ غَيْرَهُ )<sup>(٥)</sup>. ومعتلًا بقول سيبويه في ( باب ما ينتصبُ لَأَنَّهُ قبيحٌ أن يكون صفةً، وذلك قولك: هذا راقودٌ خلًّا، وعليه نحيٌّ سَمَنًا )<sup>(٦)</sup>، وفي ( باب ما ينتصب لَأَنَّهُ ليس من

- 
- (١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٥٤، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٨٦، ٢٨٧، وفي اللغة عند الكوفيِّين للراجحي ١٠٣، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ١٩٨، ومصطلحات النحو الكوفي للخران ١٠١، والمصطلح النحوي للقوزي ١٨٧.
- (٢) انظر المراجع السابقة .
- (٣) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ٣٦٤.
- (٤) نفسه.
- (٥) الكتاب ٣٣٠/٢، ٣٣١. وانظر مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ٣٦٤.
- (٦) نفسه ١١٧/٢. وانظر مدرسة الكوفة ... ٣٦٤.

اسم ما قبله ولا هو هو) (١).

ومواضع الصرف أو الخلاف عند الكوفيين أن يكون فيما يأتي:

**الأول: عامل النصب في الظرف الواقع خبراً،** قال الأنباري: ( ذهب الكوفيون

إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو "زيدٌ أمامك، وعمرٌ ورائك" وما أشبه ذلك) (٢).

**الثاني: عامل النصب في المفعول معه،** قال الأنباري: ( ذهب الكوفيون إلى أن

المفعول معه منصوبٌ على الخلاف، وذلك نحو قولهم: استوى الماء والخشبة ... ) (٣).

**الثالث: عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء** (٤).

قال الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ

وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]:

( إن شئت جعلت {وتكفروا} في موضع جزم، ... ومثله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ

بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨] وكذلك قوله: ﴿يَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]

وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من **الصرف**؛ فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا يستقيم إعادتها على ما عطفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو **الصرف**؛ كقول الشاعر:

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتي مثله" فلذلك سمي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم

(١) نفسه ١١٨/٢. وانظر مدرسة الكوفة ... ٣٦٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٥ مسألة (٢٩). وانظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٤٣، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ٣٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/٢٤٨ مسألة (٣٠).

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٥٥٥ مسألة (٧٥)، و٢/٥٥٧ مسألة (٧٦)، وشرح الرضي على الكافية ٤/٥٤، والموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ١١٧.

يستقيم أن يُعادَ فيه الحادث الذي قبله. ومثله في الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفةٌ على مرفوعٍ قولهم: "لو تُرِكَتَ والأسدَ لأكلَكَ" و"لو خُلِّيتَ ورأيتَ لضللتَ"؛ تهيَّبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدثَ في الذي قبله (١).

ذهب الطبريُّ مذهب الكوفيِّين في اصطلاحهم على الصرف فقال في تعريفه: (والصَّرفُ: أن يجتمعَ فعلاً ببيعضِ حروفِ النسق، وفي أوَّلِهِ ما لا يحسنُ إعادتهُ مع حرفِ النسق، فيُنصَبُ الذي بعد حرفِ العطفِ على الصرف؛ لأنَّه مصروفٌ عن معنى الأوَّل، وذلك يكونُ مع جحدٍ أو استفهامٍ أو نهيٍّ في أوَّلِ الكلام، وذلك كقولهم: "لا يسعني شيءٌ ويضيقُ عنكَ". لأنَّ "لا" التي مع "يسعني" لا يحسنُ إعادتها مع قوله: "ويضيقُ عنكَ". فلذلك نُصب (٢).

وقال في آية البقرة الماضية التي تكلم فيها الفراء: ( وفي قوله: {وتكتموا الحقَّ} وجهانٍ من التأويل؛ أحدهما: ... ويكون قوله: {وتكتموا} عند ذلك مجزوماً بما جُزِمَ به {تلبسوا} عطفاً عليه.

والوجه الآخر منهما: ... فيكون قوله حينئذٍ: {وتكتموا} منصوباً لانصرافه عن معنى قوله: {ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل}. إذ كان قوله: {ولا تلبسوا} خبراً معطوفاً عليه غير جائزٍ أن يُعادَ عليه ما عمل في قوله: {تلبسوا} من الحرف الجازم، وذلك هو المعنى الذي يُسمِّيهِ النحويُّون صرفاً. ونظير ذلك في المعنى والإعراب قول الشاعر:

لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وتأتي مثله عارٌّ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

فنصبَ "تأتي" على التأويل الذي قلنا في قوله: {وتكتموا}؛ لأنَّه لم يرد: لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ ولا تَأْتِ مثله. وإنَّما معناه: لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وأنتَ تأتي مثله. فكان الأوَّلُ نهيًّا والثاني خبراً، إذ عطفه على غير شكله (٣).

(١) معاني القرآن ٣٤/١.

(٢) جامع البيان ٩٢/٦.

(٣) نفسه ٦٠٧/١، ٦٠٨.

(٩)

## مصطلح الصّلة

أطلق الكوفيون مصطلح الصلة على ما سمّاه البصريون بالزيادة<sup>(١)</sup>.  
وربّما عبّر البصريون عن الزيادة بالإلغاء<sup>(٢)</sup>، وباللغو<sup>(٣)</sup>.  
قال ابن يعيش: ( والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من  
عبارات البصريين )<sup>(٤)</sup>.  
وسمّيت لدى البصريين بالحروف الزائدة ( لأنّها قد تقع زائدة لا لأنّها لا تقع إلّا  
زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر )<sup>(٥)</sup>. و ( لأنّه لا يتغيّر بحذفه أصل المعنى )<sup>(١)</sup>.

- 
- (١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤١، وتأثير الكوفيين في نحة الأندلس  
لدرين ٨٢٥/٢، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٤٧، وفي اللغة عند الكوفيين ١٠٧، ومدرسة  
الكوفه ومنهجها في اللغة والنحو للمخزومي ٣٨٨، ومصطلحات النحو الكوفي للخرن ٣٨،  
والمصطلح النحوي للقوزي ١٧٨.
- (٢) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥/١.
- (٣) انظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٩٨/١، ومصطلحات النحو الكوفي للخرن ٤٤.
- (٤) شرح المفصل ١٢٨/٨. وانظر زيادة حروف المعاني عند النحويين لحسن هندراوي. بمجلة الدراسات  
اللغوية ٦٠.
- (٥) شرح الرضي على الكافية ٤٣٣/٤. وانظر زيادة حروف المعاني عند النحويين لحسن هندراوي. بمجلة

وسُمِّيتْ لدى الكوفيِّين بالصلة ( لأنَّها يتوصَّلُ بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزنٍ أو سجعٍ أو غير ذلك ) (٢).

والذي يظهر للباحث أنَّ مصطلح الصلة لدى الكوفيِّين ( أنسب في التعبير عن هذه الأحرف من مصطلح "الزيادة"، لِما بقيَ فيها من دلالةٍ على جانبٍ من المعنى، ولِما لها من وظائفٍ في التعبير ) (٣)، ولأنَّ ( التعبير بمصطلح "الصلة" يراعي في تصوُّرنا الاعتبار الدلالي في هذه المصطلحات التي ظلَّت محتفظةً بشيءٍ من دلالتها الأولى، ولم تفقدْها تماماً، كما ظلَّت لها بعضُ الوظائف في طرائق التعبير وأنماطه ) (٤).

والذين ذهبوا إلى إثبات مصطلح الصلة إنّما الذي حملهم على ذلك تحرُّزهم من إطلاق مصطلح الزيادة على شيءٍ من كتاب الله (٥)، قال ابن هشام: ( وينبغي أن يجتنبَ المُعَرَّبُ أن يقول في حرفٍ من كتاب الله: إنَّه زائد؛ لأنَّه يسبق إلى الأذهان أنَّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلامُ الله - تعالى - مُنَزَّهٌ عن ذلك ) (٦).

لكنَّ مصطلح الزيادة الذي تخوَّف منه النحاة يمكنُ فهمه على ( أن مراد النحويِّين بالزائد أنَّه زائدٌ من جهة الإعراب لا من جهة المعنى ) (٧).

ذكر البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا

بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] أنَّ {ما} مزيدةٌ للتأكيد ثمَّ قال: ( ولا نعي بالمزيد اللغو الضائع، فإنَّ القرآن كلُّه هدىً وبيان، بل ما لم يوضعَ للمعنى يُرادُ منه، وإنَّما

الدراسات اللغوية ٦٠.

(٦) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٢٠. وانظر زيادة حروف المعاني عند النحويين لحسن هندراوي بمجلة

الدراسات اللغوية ٦٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٣.

(٨) مصطلحات النحو الكوفي ٤٤.

(١) مصطلحات النحو الكوفي ٤٥.

(٢) انظر زيادة حروف المعاني عند النحويِّين لحسن هندراوي بمجلة الدراسات اللغوية ٦٠.

(٣) شرح قواعد الإعراب ٥٢٠. وانظر الزيادة في حروف المعاني عند النحويين لحسن هندراوي بمجلة

الدراسات اللغوية ٦١.

(٤) الزيادة في حروف المعاني عند النحويين لحسن هندراوي بمجلة الدراسات اللغوية ٦١.

وُضِعَتْ لِأَنَّ تُذَكَّرَ مَعَ غَيْرِهَا فَتَفِيدُ وَثَاقَةً وَقُوَّةً، وَهُوَ زِيَادَةُ الْهَدْيِ غَيْرِ قَادِحٍ فِيهِ (١).  
 وَمَعَ ذَلِكَ فَلِكَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ وَجْهُهُ لَا سِيَّمَا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ( لَا يَذَكَّرُ فِيهِ لَفْظًا زَائِدًا إِلَّا لِمَعْنَى زَائِدٍ، وَإِنْ كَانَ فِي ضَمَنِ ذَلِكَ التَّوَكِيدِ، وَمَا يَجِيءُ مِنْ زِيَادَةِ اللَّفْظِ ... فَالْمَعْنَى مَعَ هَذَا أَزِيدُ مِنَ الْمَعْنَى بِدُونِهِ، فَزِيَادَةُ اللَّفْظِ لَزِيَادَةِ الْمَعْنَى، وَقُوَّةُ اللَّفْظِ لِقُوَّةِ الْمَعْنَى ) (٢).

فَقِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]:  
 قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: ( مَعْنَاهَا: أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا بَعُوضَةً، "مَا" تَوَكِيدٌ لِلْكَلَامِ مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ، قَالَ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَ مَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصَفَهُ فَاقْدِ

أَي: حَسْبُ، وَ"مَا" هَاهُنَا حَشْوٌ (٣).

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: ( وَقَالَ: { مَثَلًا مَا بَعُوضَةً }؛ لِأَنَّ "مَا" زَائِدَةٌ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ بَعُوضَةً مَثَلًا" ) (٤).

وَقَالَ الزَّجَّاجُ: ( فَأَمَّا أَجُودُ هَذِهِ الْجِهَاتِ فَأَنْ تَكُونَ "مَا" زَائِدَةً مُؤَكَّدَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ بَعُوضَةً مَثَلًا، وَمَثَلًا بَعُوضَةً، وَ"مَا" زَائِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿فِيمَا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] الْمَعْنَى بِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ حَقًّا ) (٥).

وَقَالَ الْفَرَّاءُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ: ( وَأَمَّا نَصِبُهُمْ { بَعُوضَةً } فَيَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٩/١.

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٣٧/١٦. وانظر الزيادة في حروف المعاني عند النحويين لحسن هندراوي بمجلة الدراسات اللغوية ٧٠، ٦٩.

(٣) مجاز القرآن ٣٥، ٣٤/١.

(٤) معاني القرآن ٥٩/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٩٧/١.

أولها: أن تُوقَعَ الضَّرْبَ على البعوضة، وتجعل "ما" صلةً، كقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيبَهُ نَدِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٤٠] يريد: عن قليلٍ، المعنى - والله أعلم - إنَّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضةً فما فوقها مثلاً.  
..... (١)

وقال ثعلبٌ: ( { ما بعوضةٌ فما فوقها } يُقال: دونها وهو قليلٌ، وتكون "ما" صلةً؛ و"ما فوقها" أي: أكبر منها، أجودٌ ) (٢).

وقال الطبريُّ متابعاً الكوفيَّين في مصطلح الصلة حيث قال في تأويل الآية حاكياً عن مَنْ ذهب من أهل العربية إلى أنَّها صلة ولم يُرَجِّحْه: ( وقد زعم بعضُ أهلِ العربية أنَّ { ما } التي مع "المثل" صلةٌ في الكلام بمعنى التطوُّل، وأنَّ معنى الكلام: إنَّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضةً مثلاً فما فوقها. فعلى هذا التأويل يجبُ أن تكون "البعوضة" منصوبةً بـ { يضرب }، وأن تكون { ما } الثانية التي في { فما فوقها } معطوفةً على البعوضة لا على { ما } ....  
فأمَّا تأويل الكلام لو رُفِعَت "البعوضة"، فغير جائزٍ في { ما } إلَّا ما قلنا من أن تكون اسماً لا صلةً، بمعنى التطوُّل ) (٣).

وتفرَّدَ الفراء من الكوفيَّين بإطلاق مصطلح الصلة على شيءٍ آخر غير حروف الزيادة عند البصريَّين، وهو ( الجملة الواقعة صفةً للنكرة ) (٤).

قال الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿أَبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]: ( فإنَّ قُرِئَتْ بالياء "يقاتل" جاز رفعها وجزمها. فأمَّا الجزم فعلى المجازاة بالأمر، وأمَّا الرفعُ فإنَّ تجعل "يقاتل" صلةً للملك؛ كأنك قلت: ابعثْ لنا ملكاً الذي

(١) معاني القرآن ٢٣/١.

(٢) مجالس ثعلب ١٩١/١.

(٣) جامع البيان ٤٣٠/١، ٤٣١.

(٤) مصطلحات النحو الكوفي للخثران ٤٥.



يقاتل ( <sup>(١)</sup> ).

قال الطبريُّ متابعًا الفراء في إطلاقه: ( ولكنْ لو كانَ قُرِيًّا - يعني: الفعل "نقاتل" - ذلك بالياء لجاز فيه رفعه؛ لأنَّه يكونُ لو قرئَ كذلك صلةً لـ "الملك"، فيصير تأويل الكلام حينئذٍ: ابعثْ لنا الذي يُقَاتِلُ في سبيل الله. كما قال تعالى ذكره: ﴿وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ﴾ [البقرة: ١٢٩]. لأنَّ قوله: { يتلوا } مِنْ صلةٍ "الرسول" ( <sup>(٢)</sup> ).

(١٠)

## مصطلح العماد

قال النحاس في إعراب {هم} من قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]:

( يُسَمِّيها البصريُّون فاصلةً، وَيُسَمِّيها الكوفيُّون عمادًا ) ( <sup>(٣)</sup> ).

فالعمادُ مصطلحٌ من مصطلحات الكوفيِّين يريدون به الضمير الذي يتوسَّطُ اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، يقابله لدى البصريِّين مصطلح الفصل ( <sup>(٤)</sup> ).

(٣) معاني القرآن ١/١٥٧.

(٤) جامع البيان ٤/٤٤٢.

(٣) إعراب القرآن ١٩، وانظر ١٦٣.

(٤) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة لأنصاري ٤٤١، تأثير الكوفيِّين في نحاة الأندلس لدين ٢/٨١٩، ٨٢٠، ودراسة في النحو الكوفي لديره ٢٣٩، ٢٤٠، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للمخزومي ٣٨٦، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١٠٩، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ٤٥-٤٧.

وعلّل بعضُ النحاةِ لِمَا اصطَلَحَ عليه البصريون من فصلٍ، والكوفيون من عمادٍ فقال الرضي: ( وقال الخليل وسيبويه: سُمِّيَ فصلًا لفصله الاسم الذي قبله عمًا بعده، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شيءٍ واحدٍ )<sup>(١)</sup>.  
 وقال ابنُ يعيش: ( الفصلُ من عبارات البصريين، لأنَّه فصل الاسم الأوَّل عمًا بعده وأذنَ بتمامه وإن لم يبقَ منه بقيةٌ من نعتٍ ولا بدلٍ إلَّا الخبر لا غير )<sup>(٢)</sup>.  
 وقال ابنُ عصفور: ( وتسمية أهل البصرة له فصلًا، خلافًا لِمَا سَمَّاه أهل الكوفة؛ لأنَّ الفصلَ عندنا هو البيان، أو لأنَّه قد فصل بين المبتدأ والخبر.

وأيضًا فإنَّهم يستغنون عنه بالبدل، والتأكيد، فاستغناؤهم عنه دليلٌ على أنه أريد به التأكيد مع تبين أن الثاني ليس بتابعٍ للأول )<sup>(٣)</sup>.

وقال: ( وإنَّما يُسمِّيهِ أهل الكوفة عمادًا لأنَّه يعتمدُ عليه في الفائدة، وذلك أنَّ تبين أن الثاني ليس بتابعٍ للأول )<sup>(٤)</sup>. و ( لكونه حافظًا لِمَا بعده حتَّى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط )<sup>(٥)</sup>.

والعمادُ عند الكوفيين ( حكمه حكم ما قبله؛ لأنَّه توكيدٌ لِمَا قبله، فتترلَ مترلة النفس إذا كانت توكيدًا، وكما أتت إذا قلت: "جاءني زيدٌ نفسه" كان "نفسه" تابعًا لـ "زيد" في إعرابه، فكذلك العمادُ، إذا قلت: "زيدٌ هو العاقل" يجب أن يكون تابعًا في إعرابه )<sup>(٦)</sup>.

والفصلُ عند البصريين ( لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه إنَّما دخل لمعنى وهو الفصلُ بين النعتِ والخبر، ولهذا سُمِّيَ فصلًا، كما تدخلُ الكافُ لخطابٍ في "ذلك، وتلك" وتثنى وتُجمَعُ ولا حظُّ لها في الإعراب، و"ما" التي للتوكيد ولا حظُّ لها في

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٥٦/٢. وانظر كتاب سيبويه ٣٨٩/٢-٣٩٧.

(٢) شرح المفصل ١١٠/٣، وتأثير الكوفيين في نحة الأندلس لدرين ٨٢٠/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٦٣/٢، وتأثير الكوفيين في نحة الأندلس لدرين ٨٢٠/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٣/٢، وتأثير الكوفيين في نحة الأندلس لدرين ٨٢٠/٢. وانظر:

همع الهوامع للسيوطي ٢٣٦/١، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٤٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٥٦/٢.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٧٠٦/٢. وانظر دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٤٠.

الإعراب؛ فكذلك هاهنا (١).

ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنْ أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]:

قال الزجاجي من البصريين: ( و {أنا} يصلحُ لشيئين، إن شئتَ كانت توكيداً للثون والياء، وإن شئتَ كانت فصلاً، كما تقول: كنتَ أنتَ القائمُ يا هذا" ) (٢).

وقال الفراء من الكوفيين: ( {أنا} إذا نصبت {أقل} عماداً. وإذا رفعت {أقل} فهي اسمٌ، والقراءةُ بهما جائزةٌ ) (٣).

وقال الطبري في استعمال مصطلح الكوفيين: ( فإذا جعلتَ {أنا} عماداً نصبتَ {أقل}، وبه القراءةُ عندنا؛ لأنَّ عليه قراءة الأمصار، وإذا جعلته اسماً رفعتَ {أقل} ) (٤).

كما استعمل الكوفيون مصطلح العماد على مصطلح الفصل لدى البصريين، استعملوه أيضاً على ما يُسمَّى لدى البصريين بـ"ضمير الشأن" أو "القصة" (٥).

ففي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]:

قال الزجاج: ( {هو} على ضريين: جائزٌ أن يكون ضمير الإخراج الذي تقدّم ذكره، قال: {وَنُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ} {وهو محرمٌ عليكم إخراجهم} ... وجائزٌ أن يكون للقصة، والحديث والخبر، كأنه قال: والخبرُ محرمٌ عليكم إخراجهم،

كما قال عزّ وجلّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أي الأمرُ الذي هو الحقُّ توحيدُ الله عزّ وجلّ ) (٦).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٧٠٧/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٥/٣.

(٣) معاني القرآن ١٤٥/٢.

(٤) جامع البيان ٢٦٥/١٥.

(١) انظر: في اللغة عند الكوفيين للراجحي ١٠١، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١٢٢، ومصطلحات النحو الكوفي للخرن ٤٨.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١٤٩/١.

وقال الفراء: ( إن شئت جعلت {هو} كنايةً عن الإخراج {وُتُخْرِجُونَ فَرِيقًا منكم من ديارهم} أي وهو محرّم عليكم؛ يريد: إخراجهم محرّم عليكم، ثم أعاد الإخراج مرّةً أخرى تكررًا على {هو} لَمَّا حال بين الإخراج وبين {هو} كلامًا، فكان رفعُ الإخراج بالتكرير على {هو}، وإن شئت جعلت {هو} عمادًا (١).

وقال الطبريُّ مستعملًا العماد مصطلحًا كوفيًّا مقابل ضمير الشأن لدى البصريين: ( وأما قوله: {وهو محرّم عليكم إخراجهم} فإنّ في قوله: {وهو} وجهين من التأويل؛ أحدهما: أن يكون كنايةً عن الإخراج الذي تقدّم ذكره، فكأنه قال: وُتُخْرِجُونَ فَرِيقًا منكم من ديارهم، وإخراجهم محرّم عليكم. ثم كرّر الإخراج الذي بعد {وهو محرّم عليكم} تكررًا على {هو}، لَمَّا حال بين "الإخراج" و{هو} كلامًا. والتأويل الثاني: أن يكون عمادًا لَمَّا كانت الواو مع {وهو} تقتضي اسمًا يليها دون الفعل ... ) (٢).

كما يُطلَقُ الكوفيُّون على ضمير الشأن عند البصريين الضميرَ المجهولَ أو الاسمَ المجهولَ والعمادَ معًا أحيانًا (٣).

قال الفراء في قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ

يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأعام: ١٤٥]:

( ومن رفع {الميتة} جعل {يكون} فعلًا لها، اكتفى بـ{يكون} بلا فعل. وكذلك {يكون} في كل الاستثناء لا تحتاج إلى فعل؛ ألا ترى أنّك تقول: "ذهبَ النَّاسُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَاك، وَأُخُوك". وإنما استغنت "كان" و"يكون" عن الفعل كما استغنى ما بعد إلا عن فعلٍ يكون للاسم. فلمّا قيل: "قام النَّاسُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زَيْدًا" فنصب بلا فعل ورفع بلا فعل صلحت كان تامّة. ومن نصب: قال من عادة "كان" عند العرب مرفوعٌ ومنصوبٌ، فأضمرُوا في كان اسمًا مجهولًا، وصيّرُوا الذي بعده فعلًا

(١) معاني القرآن ١/٥٠، ٥١.

(٢) جامع البيان ٢/٢١٤، ٢١٥.

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٦٧، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو للمخزومي

٣٨٥، ومصطلحات النحو الكوفي للنخثران ٤٨، والمصطلح النحوي للقوزي ١٨٠.

لذلك المجهول. وذلك جائزٌ في "كان"، و"ليس"، و"لم يزل"، وفي "أظنّ وأخواتها": أن تقول: "أظنّه زيدٌ أخوك، وأظنّه فيها زيدٌ". ويجوز في "إنّ وأخواتها"؛ كقول الله تبارك وتعالى: ﴿يُبْحَثُ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [لقمان: ١٦] وبقوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩] (١).

وقال في معنى قوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩]: (وقوله: {إنّهُ أنا الله} هذه الهاء عمادٌ. وهو اسمٌ لا يظهر. وقد فسّر) (٢).  
فقد استعمل الفراء في هذين الموضعين "العماد" تارةً، و"الاسم المجهول" تارةً أخرى.

وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦]: (إذا جاء بعد المجهول مؤنّث ذكراً وأُنْثى، إنّهُ قام هندٌ، وإنّهُ قامت هندٌ؛ لأنّ الفعل يُؤنّث ويُذكر) (٣).

وعلى أثر الفراء استعمل هذا المصطلح الطبري إذ قال في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٩]: (وهذه الهاء في قوله: {إنّهُ} هي الهاء التي يُسمّيها أهل العربية المجهولة) (٤).

وقال في قوله: ﴿يَمُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩]: (والهاء التي في قوله: {إنّهُ} هاء عمادٍ، وهو اسمٌ لا يظهرُ في قول بعض أهل العربية. وكان بعض نحويي الكوفة يقول: هي الهاء المجهولة، ومعناها: إنّ الأمر والشأن، أنا الله) (٥).

(١) معاني القرآن ١/٣٦١.

(٢) نفسه ٢/٢٨٧.

(٣) مجالس ثعلب ١/١٠٢.

(٤) جامع البيان ١٧/١٢٥.

(٥) نفسه ١٨/١٤٠١٣.

(١١)

## مصطلح الفعل

أطلق الكوفيون مصطلح الفعل على أربعة أشياء:

الأول: اسم الفاعل<sup>(١)</sup>، ففي قوله تعالى:

﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرِيهِ﴾ [البقرة: ٤١]:

قال الزجاج من البصريين: (إنَّ هذا إنّما يجوزُ في فاعل ومفعول - يعني: الإخبار

بالمفرد عن الجمع - تقول: الجيشُ منهزمٌ، والجيشُ مهزومٌ، ولا يجوزُ فيما ذُكِرَ: الجيشُ

---

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٥٧، ٢٥٨، ومصطلحات النحو الكوفي للخران ٥٢، والمصطلح

رجُلٌ، والجيشُ فرسٌ، وهذا فاعلٌ ومفعولٌ أَيْنَ ... ) (١).

وقال الفراء من الكوفيين: ( فوَحَّدَ "الكافر" وقبله جمعٌ وذلك مِنْ كَلامِ العربِ فصيحٌ جيِّدٌ في الاسمِ إذا كان مشتقًّا مِنْ فعلٍ، مثل الفاعل والمفعول؛ يُرادُ به: ولا تكونوا أوَّلَ مَنْ يكفُرُ، فَتُحَذَفُ "مَنْ" ويقومُ الفعلُ مقامها فيؤدِّي الفعلُ عن مثلِ ما أدَّتْ عنه من التأنيث والجمع وهو لفظٌ توحيدٍ ) (٢).

وقال الطبريُّ متابعًا الفراءَ فيما قاله في الآية، ومستعملًا مصطلحَ الفعلِ على اسمِ الفاعل: ( إنْ قال قائلٌ: كيفَ قيلَ: {ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ به} والخطابُ خبرٌ لجمع، وقوله: {كافرٍ} واحدٌ؟ وهل نُجيزُ - إنْ كانَ ذلكَ جائزًا - أنْ يقولَ قائلٌ: لا تكونوا أوَّلَ رجلٍ قام؟

قيل له: إنَّما يجوزُ توحيدُ ما أُضيفَ إليه "أفعل" وهو خبرٌ لجمع، إذا كانَ اسمًا مشتقًّا مِنْ "فَعَلَ وَيَفْعَلُ"؛ لأنَّه يُؤدِّي عن المراد معه المحذوف من الكلام، وهو "مَنْ"، ويقومُ مقامه في الأداء عن معنى ما كان يُؤدِّي عنه "مَنْ"، من الجمع والتأنيث، وهو في لفظٍ واحدٍ. أَلَا ترى أنَّكَ تقولُ: ولا تكونوا أوَّلَ مَنْ يكفُرُ به. فـ"مَنْ" بمعنى جمعٍ، وهو غيرُ متصرفٍ تصرفَ الأسماءِ للشبهة والجمع والتأنيث، فإذا أُقيمَ الاسمُ المشتقُّ مِنْ "فَعَلَ وَيَفْعَلُ" مقامه، جرى وهو مُوَحَّدٌ مجراه في الأداء عمَّا كان يُؤدِّي عنه "مَنْ" مِنْ معنى الجمع والتأنيث، كقولك: الجيشُ منهزمٌ، والجُنْدُ مُقبِلٌ. فَتُوحَّدُ الفعلُ لتوحيد لفظِ الجيشِ والجُنْدِ، وغيرُ جائزٍ أنْ يُقالَ: الجيشُ رجُلٌ، والجُنْدُ غلامٌ. حتَّى تقولَ: الجُنْدُ غِلْمَانٌ، والجيشُ رجالٌ ... ) (٣).

الثاني: الخبر (٤)، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَاهُوَ

الْحَقُّ﴾ [الأنفال: ٣٢]:

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١١٣.

(٢) معاني القرآن ١/٣٢، ٣٣.

(٣) جامع البيان ١/٦٠٠، ٦٠١.

(٤) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٦٠، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١٢٣،

ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ٥٣، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦٨.

قال الأَخْفَشُ: ( وإِنَّمَا جَعَلُوا هَذَا الْمُضْمَرَ نَحْو: "هُوَ" و"هُمَا" و"أَنْتَ"؛ زَائِدًا فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَلَمْ يُجْعَلْ فِي مَوَاضِعِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ. أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ مَا بَعْدَهُ لِمَا قَبْلَهُ؛ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى هَذَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَكُونُ لَهُ خَيْرٌ )<sup>(١)</sup>.

وقال الزَّجَّاجُ: ( الْقِرَاءَةُ عَلَى نَسْبِ { الْحَقِّ } عَلَى خَيْرِ كَانِ )<sup>(٢)</sup>.

وقال الفَرَّاءُ: ( فِي { الْحَقِّ } النِّسْبُ وَالرَّفْعُ؛ إِنْ جَعَلْتَ { هُوَ } اسْمًا رَفَعْتَ { الْحَقِّ } بِـ { هُوَ }. وَإِنْ جَعَلْتَهَا عِمَادًا بِمِثْلَةِ الصِّلَةِ نَسَبْتَ { الْحَقِّ }. وَكَذَلِكَ فَافْعَلْ فِي أَخْوَاتِ كَانِ، وَأَطْنُ وَأَخْوَاتِهَا؛ ... وَكُلُّ مَوْضِعٍ صَلَحَتْ فِيهِ يَفْعَلُ أَوْ فَعَلَ مَكَانَ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ فِيهِ الْعِمَادُ وَنَسْبِ الْفِعْلِ ... )<sup>(٣)</sup>.

وقال الطَّبْرِيُّ مُتَابِعًا الْفَرَّاءَ فِي التَّوْجِيهِ وَالِاصْطِلَاحِ فِي نَصِّ قَرِيبٍ مِنَ النَّصِّ

الْمَاضِي: ( وَاخْتَلَفَتْ الْقِرَاءَةُ فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]؛ فَقَرَأَ ذَلِكَ بَعْضُ قَرَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ: {إِلَّا أَنْ يَكُونَ} بِالْيَاءِ، {مِيْتَةً} مُخَفَّفَةَ الْيَاءِ مَنْصُوبَةً، عَلَى أَنَّ فِي {يَكُونَ} مَجْهُولًا، و"الْمِيْتَةُ" فِعْلٌ لَهُ، فَنُصِبَتْ عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ {يَكُونَ} ...

وقرأ بعضُ المَدِينِيِّينَ: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِيْتَةً} بِالتَّاءِ فِي {تَكُونَ}، وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ مِنْ {مِيْتَةً} وَرَفْعِهَا. فَجَعَلَ "الْمِيْتَةُ" اسْمَ {تَكُونَ}، وَأَنْثَ {تَكُونَ} لِتَأْنِيثِ "الْمِيْتَةُ"، وَجَعَلَ {تَكُونَ} مَكْتَفِيَةً بِالِاسْمِ دُونَ الْفِعْلِ ... )<sup>(٤)</sup>.

الثالث: المصدر<sup>(٥)</sup>، ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ

وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]:

قال أبو عبيدة من البصريين: ( فالعربُ تجعلُ المصادرَ صفاتٍ، فمجازُ "البرِّ"

هاهنا: مجازُ صفةٍ لـ {مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ}، ولكنَّ البارَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ، قال النابغة:

(١) معاني القرآن ١/٣٤٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٣.

(٣) معاني القرآن ١/٤٠٩.

(٤) جامع البيان ٩/٦٣٦.

(٥) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٥٧، ومصطلحات النحو الكوفي للخنثران ٥٣.



وَقَدْ حَفَّتْ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْقِفَارَةِ عَاقِلٍ (١).

وقال المبرد في باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة:  
(... وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر... وكذلك قوله عز وجل:  
{ولكن البر من آمن بالله}. الوجه: ولكن البر بر من آمن بالله. ويجوز أن يوضع  
"البر" في موضع البار على ما ذكرت (٢).

قال الفراء من الكوفيين: (وأما قوله: {ولكن البر من آمن بالله} فإنه من كلام  
العرب أن يقولوا: إنما البر الصادق الذي يصل رحمه، ويخفي صدقته، فيجعل الاسم  
خبراً للفعل، والفعل خبراً للاسم؛ لأنه أمر معروف المعنى (٣).

وقال الطبري: (فإن قال قائل: وكيف قيل: {ولكن البر من آمن بالله} وقد  
علمت أن "البر" فعل، و"من" اسم، فكيف يكون الفعل هو الإنسان؟

قيل: إن معنى ذلك غير ما توهمته، وإنما معناه: ولكن البر بر من آمن بالله واليوم  
الآخر. فوضع "من" موضع الفعل اكتفاءً بدلالته ودلالة صلته التي هي له صفة، من  
الفعل المحذوف، كما تفعله العرب، فتضع الأسماء مواضع أفعالها التي هي بها مشهورة  
فتقول: الجود حاتم، والشجاعة عنتر. ومعناها: الجود جود حاتم، والشجاعة شجاعة  
عنتر... (٤).

الرابع: الحال (٥)، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا

مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]:

قال الفراء: (ونصبت "الزهرة" على الفعل "متعنأهم به زهرة" في الحياة وزينة  
فيها". و {زهرة} وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم.

(٣) مجاز القرآن ١/٦٥.

(٤) المقتضب ٣/٢٣١.

(٣) معاني القرآن ١/١٠٤.

(٤) جامع البيان ٣/٧٧.

(٥) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٥٩، ومصطلحات النحو الكوفي للنخشان ٥٤، والمصطلح

النحوي للقوزي ١٦٨.

وأنشدني بعضُ بني فقعس:

أَبْعَدَ الَّذِي بِالسَّفْحِ سَفْحَ كُؤَاكِبِ رَهِينَةَ رَمْسٍ مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلِ  
فَنَصَبَ "الرَّهِينَةَ" بِالْفِعْلِ ... (١).

وقال الطبري: ( ونصبَ {زهرة الحياة الدنيا} على الخروج من الهاء التي في قوله: {به}. من {متعنا به}. كما يُقالُ: مررتُ به الشريفَ الكريمَ. فنصبَ "الشريفَ الكريمَ" على فِعْلٍ: "مررتُ". فكذلك قوله: {إلى ما متعنا به أزواجًا منهم زهرة الحياة الدنيا} تُنصبُ على الفعلِ بمعنى: متعناهم به زهرةً في الحياة الدنيا وزينةً لهم فيها... (٢).

## (١٢)

### مصطلح الفعل الواقع والوقوع

أطلق الكوفيون مصطلح الفعل الواقع والوقوع على ما يُسمَّيه البصريون الفعل المتعدِّي، والتعدِّي (٣)، كما أطلقوا مصطلح "ليس بواقع" على الفعل اللازم (١).

(١) معاني القرآن ٢/١٩٦.

(٢) جامع البيان ١٦/٢١٥.

(٣) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٥٢، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٦٤، ٢٦٥، وفي اللغة عند الكوفيين للراجحي ١٠٧، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٠٠، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١١٩، والمصطلح النحوي للقوزي ١٨٠.

قال ابن منظور: ( وأهل الكوفة يُسمون الفعل المتعدّي واقعاً )<sup>(٢)</sup>.

ومع ما اصطلح عليه كلُّ فريق فإننا نجدُ بعضَ البصريين يستعمل مصطلح الكوفيين، ونجد بعض الكوفيّين يستعملُ مصطلحَ البصريّين.

فقد استعملَ سيويهِ مصطلحَ الوقوعِ بقلّةٍ في مواضع من عباراته، فقال: ( هذا باب ما ينصب في الألف تقول: أعبد الله ضربته، وأزيداً مررتُ به ... قال جرير:

أثعلبة الفوارس أم رياحاً عدلتَ بهم طهيّةً والحشأبا  
 فإذا أوقعتَ عليه الفعلَ أو على شيءٍ من سببه نصبته ... )<sup>(٣)</sup>.

واستعمل الأَخفش مصطلحَ الوقوعِ بقلّةٍ فقال: ( وقال: { ولولا دفاعُ }<sup>(٤)</sup> اللهُ الناسَ بعضهم ببعضٍ { فنصبَ { النَّاسَ } على إيقاعك الفعلَ بهم ... )<sup>(٥)</sup>.

وقال الزَّجَّاجُ في معنى قوله: ﴿ فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ [الزمر: ٢]: ( { الدِّينُ } منصوبٌ بوقوعِ الفعلِ عليه )<sup>(٦)</sup>.

واستعمل ثعلبُ الكوفي مصطلحَ التعدّي حيث قال: ( وكلُّ ما كان في البدنِ من الأسقام فهو لا يتعدّي، وماضيه ودائمه واحد، كقولك: هرِمَ فهو هرِمٌ، وفَزِعَ فهو فَزِعٌ، ومَرِضَ فهو مَرِضٌ مريضٌ )<sup>(٧)</sup>.

وقد أشار ابنُ مالكٍ إلى أن استعمالَ مصطلحِ التعدّي والوقوعِ والمجاوزةَ واردٌ عند النحاة<sup>(٨)</sup>. وذكر أبو حيان شهرةَ مصطلحِ التعدّي<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر المصطلح النحوي للقوزي ١٨٠.
- (٢) لسان العرب ٤٨٩٧/٦ مادة (وقع).
- (٣) الكتاب ١٠٢/١. وانظر ١٠٣/١، ١٠٦.
- (٤) الآية (٤٠) من سورة الحج، والقراءة بـ {دفاع} بألفٍ بعد الفاء هي قراءة الحسن وأبي جعفر وابن عامر. انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣٤٦.
- (٥) معاني القرآن ١/١٩٥.
- (٦) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٨.
- (٧) مجالس ثعلب ٢/٤٠٠.
- (٨) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٨٣.
- (٩) انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٧/٧.

ومن استعمال كل فريقٍ مصطلحه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]:

قال الأَخْفَشُ البصري: ( وأحسنُ ذلك تقول إنَّ {سفه نفسَه} جرتْ مَجْرَى "سَفَهُ" إذ كانَ الفعلُ غيرَ متعدِّ، وإنَّما عدَّاهُ إلى "نفسه"، و"رأيه"، وأشباهَ ذا مِمَّا هو في المعنى، نحو: "سفه" إذا لم يتعدَّ، وأمَّا "غبن" و"حسر"، فقد يتعدَّى إلى غيره تقول: "غبنَ خمسين، وحسرَ خمسين" (١).

وقال الفراء الكوفي: ( العربُ توقعُ {سَفَهُ} على {نفسَه} وهي معرفةٌ. وكذلك

قوله: ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] وهي من المعرفة كالنكرة، لأنَّه مفسَّرٌ، والمفسَّرُ في أكثر الكلام نكرةٌ ... (٢).

واستعمل الطبريُّ مصطلح الوقوع في مواطن كثيرةٍ من تفسيره أذكرُ بعضها:

قال: ( و {ما} في قوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾ [السجدة: ١٧]؛ فإنَّها إذا جُعِلَتْ بمعنى "الذي" كانت نصبًا بوقوع {تعلم} عليها (٣).

وقال: ( {ذلك} من قوله: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾ [سبأ: ١٧] في موضع نصبٍ بوقوع {جزيناهم} عليه، ومعنى الكلام: جزيناهم ذلك بما كفروا (٤).

(١) معاني القرآن ١/١٥٧، ١٥٨.

(٢) معاني القرآن ١/٧٩.

(٣) جامع البيان ١٨/٦٢٤.

(٤) جامع البيان ١٩/٢٥٨.

(١٣)

## مصطلح القطع

ومن المصطلحات التي استعملها الكوفيون مصطلح "القطع" الذي يقابله لدى البصريين مصطلح "الحال" <sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٤٣، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١٣٠، ومصطلحات النحو الكوفي للخران ٥٧، والمصطلح النحوي للقوزي ١٧٠، والنحو وكتب التفسير لرفيدة ٥٨٣/٢.

وقد استعمل الطبريُّ مصطلح القطع، وأكثر منه في وجوه إعراب الآي، واستعمل مصطلح الحال في مواضع قليلةٍ وذلك عندما يكون الموضعُ في الرواية عن البصريين. والفراء قد يستعمل مصطلح الحال في معنًى لا يريد به القطع<sup>(١)</sup>، كالنصب بفعلٍ محذوف<sup>(٢)</sup>، أو غيره. فقد قال في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]: (وينصبُ {مَطْوِيَّاتٌ} على الحال أو القطع. والحال أجود) (٣).

وقال في معنى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا وَسَمَّعُوا لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١]: (إن شئت رفعتَ قوله: {سَمَّعُوا لِلْكَذِبِ} بِمَنْ فِي الْمَعْنَى وَلَمْ تَجْعَلْ "مِنْ" فِي الْمَعْنَى مَتَّصِلَةً بِمَا قَبْلَهَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [فاطر: ٣٢] وَإِنْ شِئْتَ كَانَ الْمَعْنَى: لَا يَجْزُئُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ وَلَا {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا} فَتَرْفَعُ حَيْثُ ذِي {سَمَّعُوا} عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَتَّعَذِبْنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٥٨] ثُمَّ قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: {طُوفُونَ عَلَيْكُمْ} وَلَوْ قِيلَ: سَمَّاعِينَ، وَطُوفَائِينَ لَكَانَ صَوَابًا؛ كَمَا قَالَ: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا﴾ [الأحزاب: ٦١]، وَكَمَا قَالَ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الذاريات: ١٥]، ثُمَّ قَالَ: {آخِذِينَ، وَفَاكِهِينَ، وَمَتَّكِينِينَ} وَالنَّصْبُ أَكْثَرُ. وَقَدْ قَالَ أَيْضًا فِي الرَّفْعِ: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأُنْظَىٰ﴾ (١٥) نَزَاعَةٌ لِلشَّوَىٰ [المعارج: ١٥، ١٦] فَرَفَعَ {نَزَاعَةٌ} عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ نَكْرَةٌ مِنْ صِفَةِ مَعْرِفَةٍ.... فَمَا أَتَاكَ مِنْ مِثْلِ هَذَا فِي الْكَلَامِ نَصَبْتَهُ وَرَفَعْتَهُ. وَنَصَبُهُ عَلَى الْقَطْعِ وَعَلَى الْحَالِ. وَإِذَا حَسُنَ فِيهِ الْمَدْحُ أَوْ الذَّمُّ فَهُوَ وَجْهٌ ثَالِثٌ (٤).

ذكر المختار الديرة أن الفراء ذكر ذلك في تفسير آية المعارج<sup>(٥)</sup>، وفيه نظر!؛ لأنه

(١) انظر دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٤٥.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/١٩٣، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ٥٨.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٢٥. قال محققاه في الهامش: "كأنه يريد أن تكون منصوبةً بفعلٍ محذوف نحو: أعني".

(٤) معاني القرآن ١/٣٠٨، ٣٠٩.

(٥) انظر دراسة في النحو الكوفي ٢٤٥.

ذكرها في تضاعيف معاني آيات سورة المائدة<sup>(١)</sup>. كما أن استعمال الفراء مصطلح الحال على غير القطع لدليلين: الأول؛ أنه عطف الحال على القطع مما يفيد المغايرة، وهو ما ألح إليه الديرة، والثاني؛ ما ذكره الفراء من نصبه على المدح أو الذم؛ إذ جعله وجهًا ثالثًا من وجوه النصب لا من وجوه الإعراب. فكونه وجهًا ثالثًا من وجوه النصب، إذا فالأول؛ منها النصبُ على الحال، والثاني؛ على القطع، والثالث؛ على المدح أو الذم. فالقطعُ ههنا غير الحال فتأمل!.

وذكر الديرة أنه تقصّى بالبحث هذه المغايرة لدى الفراء في استعمال الحال على غير القطع فظفر بنصٍّ لأبي حيان إذ ذكر: ( أن الفراء فرق فرعم أن ما كان فيما قبله دليلٌ عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوبٌ على الحال )<sup>(٢)</sup>. إنَّ المستقرَّ عند النحويين أن الكوفيّين استعملوا مصطلح القطع في كثيرٍ عباراتهم على ما سَمَّاه البصريُّون الحال.

قال النحاسُ مستعملًا مصطلح البصريين: ( وفي ﴿ هُدًى ﴾ [البقرة: ٢] ... ويكون نصبًا على الحال من {ذلك}، والكوفيون يقولون: قطعٌ، ويكون حالًا من {الكتاب}، وتكون حالًا من الهاء )<sup>(٣)</sup>.

وقال في قوله: ﴿ ذُرِّيَّةٌ ﴾ [آل عمران: ٣٤]: ( قال الأخفش هي نصبٌ على الحال، وقال الكوفيون على القطع )<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨]:

قال الأخفش من البصريين: ( نصب {قائمًا} على الحال )<sup>(٥)</sup>.

(٣) انظر معاني القرآن ١/٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) البحر المحيط ١/١٢٥. وانظر دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٤٥.

(٣) إعراب القرآن ١٧. وانظر ١٢٥.

(٤) إعراب القرآن ١٢٩.

(٥) معاني القرآن ١/٢١٣.

وقال الزجاج: ( ونصب {قائماً بالقسط} حال مؤكدة؛ لأنَّ الحال المؤكدة تقعُ على الأسماء في غير الإشارة، تقول: "إنَّه زيدٌ معروفًا"، {وهو الحقُّ مصدقًا}، و {لا إله إلا هو قائماً بالقسط} )<sup>(١)</sup>.

وقال الفراء من الكوفيِّين: ( وقوله: {وَأَلُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} منصوبٌ على القطع؛ لأنَّه نكرةٌ نعت به معرفة )<sup>(٢)</sup>.

وقال الطبريُّ: ( وَنُصِبَ {قَائِمًا} عَلَى الْقَطْعِ )<sup>(٣)</sup>.

## (١٤)

### مصطلح الكناية والمكني

أطلق الكوفيُّون مصطلح الكناية والمكني على ما سمَّاه البصريُّون بالضمير<sup>(٤)</sup>. ومصطلحُ الكناية والمكني لدى الكوفيِّين مصطلحٌ مرادفٌ لمصطلح الضمير، ولا فرقَ بينهما؛ إذ معناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، في الوقت الذي جعل

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٧/١.

(٢) معاني القرآن ٢٠٠/١.

(٣) جامع البيان ٢٧٨/٥.

(٤) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٥٠، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٧٩، وفي اللغة عند الكوفيِّين للراجحي ١٠١، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١٠٧، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ٦٠، والمصطلح النحوي للقوزي ١٧٤.



البصريُّون الضمير نوعاً من المكنيات؛ بوصف الكناية معنًى أوسع<sup>(١)</sup>.  
وقد أخذ الكوفيُّون عند استعمال مصطلح الكناية والمكني في عين الاعتبار  
الجانب الدلالي؛ إذ تُعدُّ الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة،  
لذا عبَّروا بالكناية والمكني، في الوقت الذي نظر فيه البصريُّون إلى لفظ الضمير أو شكله  
فعبَّروا عنه لِمَا رأوا فيه من ضمور لفظه حال الظهور، واختفائه في حالٍ أخرى<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن سيِّده<sup>(٣)</sup>، أنَّ سيبويه قد استعمل مصطلح الكناية في علامة المضمير،  
وفيه نظرًا؛ لأنَّ سيبويه في الكتاب لم يستعمل في الكتاب مصطلح الكناية مكان  
الضمير بل استعمل الكنية في باب المعرفة بوصفها نوعاً من أنواع الاسم<sup>(٤)</sup>،  
واستعمل الكناية في باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام فقال: ( وذلك قولك: له  
كذا وكذا درهمًا، وهو مبهمٌ في الأشياء بمترلة كم، وهو كناية للعدد، بمترلة فلانٍ إذا  
كنيتَ به في الأسماء )<sup>(٥)</sup>.

وغير سيبويه من البصريِّين استعمل مصطلح الكناية على الضمير، فقد عنون ابنُ  
السَّراج باباً من أبواب الأصول في النحو فقال: ( باب الكنایات وهي علامات  
المضميرين )<sup>(٦)</sup>.

كما استعمل الكوفيون مصطلح الضمير غير أنَّه قليل<sup>(٧)</sup>.

قال سيبويه: ( وأما الإضمار فنحو: هُوَ، وإيَّاهُ، وأنتَ، وأنا، ونحنُ، وأنتم،

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ٦١.

(٢) انظر مصطلحات النحو الكوفي للخثران ٦١.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ٨٤/٧، ولسان العرب لابن منظور ٣٩٤٤/٥ مادة (كني) .

(٤) انظر الكتاب ٩٦/٢، ٢٩٥/٣.

(٥) نفسه ١٧٠/٢.

(٦) الأصول في النحو ١١٥/٢. وانظر مصطلحات النحو الكوفي للخثران ٦٢.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٣/١، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ٦٢.



تساءلونَ به وبالأرحامِ. فعطفَ بظاهرٍ على مكنيٍّ مخفوضٍ (١).

(١٥)

### مصطلح "لا" التبرئة

مصطلح "لا" التبرئة مصطلحٌ أطلقه الكوفيون، على ما سمّاه البصريون بـ"لا"

النافية للجنس (٢).

---

(١) جامع البيان ٣٤٦/٦.

(٢) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٦٩، والمصطلح النحوي للقوزي ١٧٢.

قال سيبويه: ( هذا باب النفي بلا : و "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين،  
ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها )<sup>(١)</sup>.

وقال الأخفش: ( وقال: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقال: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] فنصبهما بغير تنوين. وذلك أن كل اسم منكور نفيتَه بـ"لا" وجعلتَ "لا" إلى جنب الاسم فهو مفتوحٌ بغير تنوين؛ لأنَّ "لا" مُشَبَّهَةٌ بالفعل كما شَبَّهَتْ "إن" و "ما" بالفعل. و{فيه} في موضع خبرها، وخبرها رفعٌ؛ وهو بمنزلة الفاعل، وصار المنصوبُ بمنزلة المفعول به، و"لا" بمنزلة الفعلِ ... )<sup>(٢)</sup>.

وقال المبرد: ( اعلم أن "لا" إذا وقعت على نكرة نصبتُها بغير تنوين؛ وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنما وُضِعَت الأخبارُ جواباتٍ للاستفهام. إذا قلت: "لا رجلٌ في الدَّارِ" لم تقصدُ إلى رجلٍ بعينه، وإنما نفيتَ عن الدَّارِ صغيرَ الجنسِ وكبيره. فهذا جوابُ قولك: هل من رجلٍ في الدَّارِ؟ لأنَّه يسألُ عن قليلِ هذا الجنسِ وكثيره )<sup>(٣)</sup>.

قال الفراء: ( وأما قوله: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧]... فالقراءُ على نصبِ ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهدًا فإنه رفع الرِّفْثَ والفسوقَ ونصبَ الجدالِ. وكلُّ ذلك جائزٌ. فمن نصبَ أتبعَ آخرَ الكلامِ أوَّلَه، ومن رفعَ بعضًا فلائِنَّ التبرئةَ فيها وجهان: الرفعُ بالنون، والنصبُ بحذفِ النون. ولو نصبَ الفسوقَ والجدالَ بالنون لجاز ذلك في غير القرآن؛ لأنَّ العرب إذا بدأتُ بالتبرئة فنصبوها لم تنصبْ بنونٍ )<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو بكر بن الأنباري: ( وأما "لا" إذا كانت تبرئةً فقوله: { لا ريبَ فيه } الوقف على "لا" قبيحٌ؛ لأنَّها مع المنصوب بمنزلة شيءٍ واحدٍ، ولا يتمُّ الكلامُ على {ريب}؛ لأنَّ {فيه} خبرُ التبرئة، وكذلك: {فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في

(١) الكتاب ٢/٢٧٤.

(٢) معاني القرآن ١/٢٤.

(٣) المقتضب ٤/٣٥٧.

(٤) معاني القرآن ١/١٢٠.

الحجّ} ... ، وكذلك: ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٩] الوقف على "لا" قبيحٌ لأنّها مع المنصوب بمثثلة شيءٍ واحدٍ. والوقف على {شية} قبيحٌ؛ لأنَّ {فيها} خبرُ التبرئة (١).

وقال الطبريُّ متابعاً الكوفيّين في استعمال مصطلح التبرئة: ( ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧] ... ورفِعَ {غولٌ} ولم يُنصَبْ بـ{لا} لدخول حرف الصفة بينها وبين الغَوْلِ، وكذلك تفعلُ العربُ في التبرئة، إذا حالت بين "لا" والاسم بحرفٍ من حروف الصفات، رفعوا الاسمَ ولم ينصبوه (٢).

(١٦)

مصطلح المؤقت وغير المؤقت

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٩٨، ٩٩.

(٢) جامع البيان ١٩/٥٣٢.

أطلق الفراء مصطلح المؤقت وغير المؤقت بحسب قسمة الأسماء لديه تعريفاً وتنكيراً<sup>(١)</sup>.

فأطلق مصطلح المعرفة المؤقتة على العلم<sup>(٢)</sup>، والضمير<sup>(٣)</sup>.  
وأطلق مصطلح المعرفة غير المؤقتة على الموصول والمشتق المعرف بالألف واللام<sup>(٤)</sup>.

وأطلق غير المؤقتة - هكذا - على النكرة<sup>(٥)</sup>.  
فمن إطلاقه هذا المصطلح قوله: ( ولا يجوز أن تقول: مررتُ بعبدِ الله غير الظريفِ إلَّا على التكرير؛ لأنَّ "عبدَ الله" موقت، و"غير" في مذهب نكرةٍ غير موقَّنة، ولا تكون نعتاً إلَّا لمعرفةٍ غير موقَّنة )<sup>(٦)</sup>.

ومن إطلاقه أيضاً قوله: ( و"بتس" لا يليها مرفوعٌ موقت، ولا منصوبٌ موقت ... وإذا أولَّيتها معرفةً فلتكن غير موقَّنة في سبيل النكرة )<sup>(٧)</sup>.  
وأما إطلاقه الموقَّنة على المعرفة مطلقاً كما ذهب إليه الخثران<sup>(٨)</sup>، ففيه نظر؛ لأنَّ عبارة الفراء بين الإطلاق وبين العدم.

قال الفراء في إطلاق المعرفة الموقَّنة على ما يُشعرُ أنَّه على المعرفة مطلقاً: ( وذلك أنَّه جائزٌ في النكرات أن تكون أفعالها تابعةً لأسمائها؛ لأنَّك تقول: "إن كان أحدٌ صالحٌ ففلانٌ". وهو غير موقت أي: "غير معيَّن" فصلح نعتُه مكانَ اسمه، إذ كانا جميعاً غير معلومين، ولم يصلح ذلك في المعرفة؛ لأنَّ المعرفة موقَّنة معلومةٌ وفعلها غيرٌ موافقٌ

(١) انظر أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٨.

(٢) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٨، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٦١، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ١٤٩، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦٨.

(٣) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٨، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦٨.

(٤) انظر المرجعين السابقين.

(٥) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٨، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٦١، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ١٥٠، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦٨.

(٦) معاني القرآن ٧/١، وانظر ١/٢٤٣، ٢٤٤.

(٧) نفسه ١/٥٦، ٥٧.

(٨) انظر مصطلحات النحو الكوفي ١٥٠.

للفظها ولا معناها (١).

وإطلاق الفراء مصطلح المعرفة غير المؤقتة - كما مر - يدل على أنه لم يُطلق المعرفة المؤقتة على المعرفة مطلقاً.

وقد ذهب الطبري في إطلاق الموقت وغير الموقت مذهب الفراء؛ إذ قال في تأويل

قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]:  
(والقراءة مجمعة على قراءة: {غير}. بجرِّ الراء منها. والخفض يأتيها من وجهين:  
أحدهما: أن يكون {غير} صفةً لـ {الذين} ونعتاً لهم فتخفصها، إذا كان  
{الذين} خفصاً، وهي لهم نعتٌ وصفة. وإنما جاز أن يكون {غير} نعتاً  
لـ {الذين} بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة، كالأسماء التي هي أماراتٌ بين الناس، مثل  
زيدٍ وعمرو، وما أشبه ذلك، وإنما هي كالنكرات الجهولات، مثل الرجل والبعير،  
وما أشبه ذلك. فلما كان {الذين} كذلك صفتها، وكانت {غير} مضافةً إلى مجهولٍ  
من الأسماء نظير {الذين} في أنه معرفةٌ غيرٌ مؤقتة، كما {الذين} معرفةٌ غيرٌ مؤقتة،  
جاز من أجل ذلك أن يكون {غير المغضوب عليهم} نعتاً لـ {الذين أنعمت عليهم}  
معرفةً مؤقتةً، كان غير جاز أن يكون: {غير المغضوب عليهم} لها نعتاً، وذلك خطأً  
في كلام العرب إذا وُصفت معرفةٌ مؤقتةٌ بنكرةٍ أن تُلزم نعتها النكرة إعراب المعرفة  
المنعوت بها. خطأً في كلامهم أن يقال: مررتُ بعبدِ الله غيرِ العالم. فتخفص "غير" إلّا  
على نية تكرير الباء التي أعربت "عبد الله". فكأن معنى ذلك لو قيل كذلك: مررتُ  
بعبدِ الله، مررتُ بغيرِ العالم. فهذا أحد وجهي الخفض في {غير المغضوب عليهم} )  
(٢)

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾

[النور: ٣١] بعد أن ذكر أن القراءة اختلفوا في قراءة {غير} نصباً وجرّاً، وحمل قراءة  
من: ( خفض {غير} على أنها نعتٌ لـ {التابعين}، وجاز نعت {التابعين} )

(١) معاني القرآن ١/١٨٥، وانظر مصطلحات النحو الكوفي للخثران ١٥٠.

(٢) جامع البيان ١/١٨٠، ١٨١.

بـ {غير}، و"التابعون" معرفة غير مؤقتة (١).

(١٧)

---

(١) جامع البيان ١٧/٢٧٠.



## مصطلح المرافع

يُطلَقُ مصطلحُ المرافع لدى الكوفيِّين في باب المبتدأ والخبر؛ إذ إنَّ كُلَّ واحدٍ منهما - لديهم - يرفعُ الآخر، فهما يترافعان <sup>(١)</sup>.

وليسَ المرافعُ كما ظنَّ بعضُ الباحثين أنَّه بمعنى الخبر عند الفراء <sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ لفظ "الترافع" مصدرٌ من الفعلِ "تَرَفَعَ" الدالُّ على المشاركة.

ففي قوله تعالى: ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]:

قال الفراء: ( وإن شئتَ رفعتَ {الوزن} بـ {الحق}، وهو وجه الكلام. وإن شئتَ رفعتَ {الوزن} بـ {يومئذ} ) <sup>(٣)</sup>.

وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٩]:

( فـ {يومئذ} مُرْفَعٌ {فذلك} ) <sup>(٤)</sup>.

وقال الطبريُّ في تأويل الآية التي تكلمَ فيها الفراء: ( و {الوزن} مصدرٌ ... وهو مرفوعٌ بـ {الحق}، و {الحق} مرفوعٌ به ) <sup>(٥)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: ٢٢]:

قال الزجاج من البصريِّين: ( والرافعُ لـ {خصمان} "نحنُ" ) <sup>(٦)</sup>.

وقال الفراء من الكوفيِّين: ( وقوله:

(١) انظر: علل النحو للوراق ٢٦٣، ٢٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري ٤٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٧/١، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٢٦٣/١، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٨٤، ومصطلحات النحو الكوفي للخنران ١١٠.

(٢) انظر: مصطلحات النحو الكوفي للخنران ١١٢، والمصطلح النحوي للقوزي ١٧٣.

(٣) معاني القرآن ٣٧٣/١.

(٤) مجالس ثعلب ٢٠/١.

(٥) جامع البيان ٦٧/١٠.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٤/٤.

{خصمان} ان رفعته بإضمار {نحن خصمان} (١).

وقال الطبري: ( وفي الكلام محذوفٌ استغنيَ بدلالة ما ظهرَ من الكلام منه، وهو مرفَعُ {خصمان}، وذلك "نحن"، وإثما جاز تركُ إظهارِ ذلك مع حاجةِ الخصمَيْنِ إلى المرفَعِ؛ لأنَّ قوله: {خصمان} فعلٌ للمتكلم، والعربُ تُضمِرُ للمتكلم والمُكَلَّمِ المخاطَبِ ما يرفعُ أفعالهما ... ) (٢).

وبدأ مصطلحُ المرفَعِ والترافع للخران ( أكثر مراعاةً للشكلية اللغوية بالنسبة لجملة الاسمية من حيث العمل، وذلك أنَّ الكوفيَّين في تصوُّرهم إعمال كلِّ من اللفظَيْنِ "المبتدأ والخبر" في الآخر ... وأشكالها التركيبية دونَ إغراق في التجرد، وتصور كلِّ من اللفظَيْنِ عاملاً في الآخر ومعمولاً في الوقت نفسه تصورٌ واقعيُّ يُؤيِّدُ فكرةَ الإسنادِ القائمةَ على مضامة اللفظِ للفظ، وتأثير ألفاظِ الجملة بعضها في بعض، وهو أمرٌ واقعٌ لا يمكنُ إنكاره، ومن ثمَّ يبدو تهافت حجة من ينكرُ عليهم أن يكونَ اللفظُ عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه ) (٣).

وكلامُ الخثرانِ هذا محلُّ نظرٍ؛ لأنَّ أدلَّةَ البصريِّين الذين ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداء، أو بالابتداء والمبتدأ معاً أدلَّةٌ مستوحاةٌ من أصول النحو وقواعده، فضلاً عن أنَّها مساعدةٌ لئلا تنخرم الأصول والقواعد الكُليَّة التي بُنيَ عليها النحو.

(١) معاني القرآن ٤٠٣/٢.

(٢) جامع البيان ٥٤/٢٠.

(٣) مصطلحات النحو الكوفي ١١٣.

## مصطلح ما لم يُسَمَّ فاعله

عَبَّرَ الكوفِيُّونَ بمصطلح ما لم يُسَمَّ فاعله على ما عَبَّرَ عنه بعض البصريِّين بعباراتٍ مختلفة :

فقد عَبَّرَ عنه سيبويه بـ ( باب المفعول الذي تعدَّاه فعله إلى مفعولٍ وذلك قولك: كُسيَ عبدُ اللهِ الثوبَ، وأُعطيَ عبدُ اللهِ المالَ. رفعتَ عبدَ اللهِ ههنا كما رفعتَه في ضُربَ حينَ قلتَ: "ضُربَ عبدُ اللهِ"، وشغلتَ به كُسيَ وأُعطيَ كما شغلتَ به ضُربَ. وانتصبَ الثوبَ والمالَ لأنَّهما مفعولان تعدَّى إليهما فعلٌ مفعولٌ هو بمتزلة الفاعل )<sup>(١)</sup>.

وعَبَّرَ عنه في موضعٍ آخر بـ ( باب المفعول الذي يتعدَّاه إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر. وذلك قولك: نُبتُّ زيداَ أباَ فلانٍ. لَمَّا كان الفاعل يتعدَّى إلى ثلاثة تعدَّى المفعول إلى اثنين. وتقول: أرى عبدَ اللهِ أباَ فلانٍ، لأنَّك لو أدخلتَ في هذا الفعل الفاعل وبنيتَه له تعدَّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين )<sup>(٢)</sup>.  
يمكن ممَّا سيق عن سيبويه القول إنَّه كان يُسمِّيهِ بـ "المبني للمفعول".

وعَبَّرَ عنه الأَخفش بـ "ما يقومُ مقامَ الفاعل"؛ إذ قال في معنى قوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴿البقرة: ١٨٣، ١٨٤﴾: ( أي: كُتِبَ الصيامُ أَيَّامًا؛

لأنَّك شغلتَ الفعلَ بـ {الصيام} حتَّى صار هو يقوم مقامَ الفاعل، وصارت "الأيام" كأنَّك قد ذكرتَ مَنْ فَعَلَ بِهَا )<sup>(٣)</sup>، وبـ "ما صار بمتزلة الفاعل"؛ إذ قال في معنى

قوله: ﴿كُتِبَ فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ، قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [فصلت: ٣]: ( شغَلَ الفِعْلَ بـ "الآيات" حتَّى

صارت بمتزلة الفاعل فنصبَ "القرآن" )<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٤١/١، ٤٢.

(٢) نفسه ٤٣/١.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٩.

(٤) معاني القرآن ٢/٥٠٤.

وعبر عنه المبرّد بـ "المفعول الذي لا يُذكرُ فاعله" (١).

وعبر عنه ابنُ السراج بـ "المفعول الذي لم يُسمَّ مَنْ فعلَ به" (٢).

قال الفراء في كلامٍ يمكنُ مقارنته بما قاله سيبويه والأخفش؛ لأنَّ الأمثلة هي الأمثلة نفسها: ( نُصِبَتْ - يعني {أيامًا} مِنْ آية الصيام التي تكلم فيها الأخفش - على أنَّ كُلَّ ما لم تُسمَّ فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعتَ واحدًا ونصبتَ الآخر؛ كما تقول: "أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ" ) (٣).

وقال في معنى قوله: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾ [البقرة: ١٧٣]: ( وقد قرأ بعضهم: { إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ } ولا يجوز هاهنا إلَّا رفعُ "الميتة" و"الدم"؛ لأنَّك إنَّ جعلتَ "إنَّما" حرفًا واحدًا رفعتَ "الميتة" و"الدم"؛ لأنَّه فعلٌ لم يسمَّ فاعله ... ) (٤).

وقال في معنى قوله: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧]: ( وكان بعضهم يقرأ: { وكذلك زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادِهِمْ } فيرفع القتل إذا لم يسمَّ فاعله، ويرفع { الشركاء } بفعلٍ ينويه؛ كأنَّه قال: زَيْنَهُ لَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ ... ) (٥).

وقال أبو بكر بن الأنباري: ( ألف ما لم يُسمَّ فاعله وحكمها وألف ما لم يُسمَّ فاعله التي في أوَّل الفعل قوله: ﴿ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دَيْرِنَا ﴾ [البقرة: ٢٤٦] الألف في { أَخْرَجَ } ألف ما لم يُسمَّ فاعله ... ) (٦).

(١) المقتضب ٥٠/٤.

(٢) الأصول في النحو ٧٦/١.

(٣) معاني القرآن ١١٢/١.

(٤) نفسه ١٠٢/١.

(٥) نفسه ٣٥٧/١.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ١٢٥.

والطبريُّ متابعُ الفراءَ في توجيه نصِّي سورة البقرة والأنعام اللذَيْنِ وجَّههما الفراءُ قبلُ، ومتابعٌ له في استعمال مصطلح "ما لم يُسمَّ فاعله".  
فقال في آية سورة البقرة: ( ولو قُرِئَ "حُرْمٌ" بضمِّ الحاءِ مِنْ {حَرَمٍ} لكان في "الميتة" وجهانِ من الرفع؛ أحدهما: مِنْ أَنَّ الفاعلَ غيرُ مُسَمَّى، و"إنَّما" حرفٌ واحدٌ )  
(١).

وقال في آية الأنعام: ( ولو قرأه كذلك قارئٌ - يعني: {زَيْنٌ} بضمِّ الزاي - غير أنَّه رفع "الشركاء" وخفض "الأولاد"، كما يُقالُ: ضَرَبَ عبدُ اللهِ أخوك. فيظهُرُ الفاعلُ بعد جَرَى الخبرِ بما لم يُسمَّ فاعله كان ذلك صحيحًا في العربية جائزًا ) (٢).

---

(١) جامع البيان ٥٤/٣.

(٢) نفسه ٥٧٧/٩.

## مصطلح النسق

وهو مصطلحٌ كوفي يقابله لدى البصريين مصطلح العطف<sup>(١)</sup>، ويسمّيه سيبويه إشرًاكًا<sup>(٢)</sup>.

قال النحاس في إعراب قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] مستعملًا اصطلاح البصريين: (و {الضالين} عطفٌ على {المغضوب عليهم}، والكوفيون يقولون: نسقٌ)<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن يعيش: (ويسمّى عطفًا بحرف، ويسمّى نسقًا، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين)<sup>(٤)</sup>.

وقال السيوطي: (وعند الكوفيين وهو المتداول نسقًا)<sup>(٥)</sup>.

وسمّي العطف لدى البصريين (لأنّ الثاني مثنى إلى الأوّل ومحمولٌ عليه في إعرابه)<sup>(٦)</sup>. وسمّي نسقًا لدى الكوفيين (إذا كان على نظامٍ واحدٍ، فلمّا شارك الثاني الأوّل وساواه في إعرابه، سمّي نسقًا)<sup>(٧)</sup>.

وعدّ المخزومي "النسق" عند الكوفيين أدقّ عبارةً من مصطلح البصريين؛ (لاختصاره، وغنائه عن التخصيص، والتقيد)<sup>(٨)</sup>.

فمن استعمال البصريين لمصطلح العطف قول الأخفش في قوله تعالى:

---

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٥٣، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس لدين ٨١٦/٢، ودراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٥٠، وفي اللغة عند الكوفيين للراجحي ٢٠٧، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو للمخزومي ٣٨٩، ومصطلحات النحو الكوفي للخثران ٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤٣٧/٤٣٩-٤٣٩، وإعراب القرآن للنحاس ١٥.

(٣) إعراب القرآن ١٥.

(٤) شرح المفصل ٧٤/٣.

(٥) همع الهوامع ٢٢٣/٥.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٨.

(٧) نفسه.

(٨) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ٣٨٩.

﴿ أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ٦٣]: ( فهذه "واو" العطف دخلت عليها ألف الاستفهام )<sup>(١)</sup>.

وقال الفراء في الآية نفسها مستعملاً مصطلح النسق: ( هذه واو نسقٍ أدخلت عليها ألف الاستفهام؛ كما تدخلها على الفاء، فتقول: أفعجبتم، وليست بأو، ولو أريد بها أو لسُكِّنَت الواو )<sup>(٢)</sup>.

والفراء لم يجد غضاضةً في استعمال مصطلح البصريين "العطف"؛ إذ قال فيما يُشبه الآية الماضية وهو قوله تعالى: ﴿ أَوْلَوَكَاتِءَ أَبَاؤُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٠]: ( تنصب هذه الواو؛ لأنها واو عطفٍ أدخلت عليها ألف الاستفهام، وليست بـ"أو" التي واوها ساكنة ... )<sup>(٣)</sup>.

والطبري كالفراء في استعمال مصطلح النسق كثيراً، واستعمل مصطلح العطف أيضاً. فقد قال في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]: ( وإن قال قائلٌ: وكيف عطفَ على "المريض" - وهو اسمٌ - بقوله: {أو على سفرٍ} و"على" صفةٌ لا اسمٌ؟ قيل: جاز أن يُنسَقَ بـ"على" على "المريض"؛ لأنها في معنى الفعل )<sup>(٤)</sup>.

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿ فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا ﴾ [مريم: ٢٢]: يعني به: فحملت عيسى فانتبذت به، ثم قيل: ﴿ فَنَادَاهَا ﴾ [مريم: ٢٤] نسقاً على ذكر عيسى والخبر عنه )<sup>(٥)</sup>.

وقال في آية الأعراف التي ذكرتُ عندها قول الأخفش والفراء: ( وَفُتِحَتْ "الواو"

(١) معاني القرآن ٣٣١/١.

(٢) معاني القرآن ٣٨٣/١.

(٣) نفسه ٩٨/١.

(٤) جامع البيان ٢١٧/٣.

(٥) نفسه ٥٠٥/١٥.

من قوله: {أَوْ عَجِبْتُمْ}؛ لانتها واو عطفٍ، دخلت عليها ألف استفهام (١).  
ويُطلقُ الفراءُ أحياناً على العطف مصطلحاً آخر غير النسق وهو المردود (٢).

فقد قال في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [النساء: ١٥٣]: (وقوله: {ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ} ليس بمردودٍ على قوله: {فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ}، {ثُمَّ اتَّخَذُوا}؛ هذا مردودٌ على فعلهم الأوّل) (٣).

وقال في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]:  
(... وإن شئت جعلت {ثم} مردودةً على الواحدة، أراد - والله أعلم - خلقكم من نفسٍ وحدها ثم جعل منها زوجها، فيكون {ثم} بعد خلقه آدم وحده. فهذا ما في {ثم}. وخلقته {ثم} أن يكون آخر. وكذلك الفاء. فأما الواو فإِنَّكَ إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول هو الآخر. فإذا قلت: زرتُ عبدَ اللهِ زيدا، فأَيُّهما شئتَ كان هو المبتدأ بالزيارة، وإذا قلت: زرتُ عبدَ اللهِ ثم زيدا أو زرتُ عبدَ اللهِ فزيداً كان الأول قبل الآخر، إلا أن تُريدَ بالآخر أن يكون مردوداً على خبر المخبر فتجعله أولاً) (٤).

واستعملَ الطبريُّ الرَدَّ والمردودَ على العطف والمعطوف، فقال في آية الزمر التي تكلم فيها الفراء بنحو ما قال: (فإن قال قائلٌ: وكيف قيل: {خلقكم من نفسٍ واحدةٍ ثم جعل منها زوجها}. وإنما خلق ولد آدم من آدم وزوجته، ولاشك أن الوالدين قبل الولد؟

فإن في ذلك أقوالاً؛ أحدها ... والآخر: أن العربَ ربَّما أخبرَ الرَّجُلُ منهم عن

(١) جامع البيان ١٠/٢٦٣.

(٢) انظر دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٥١.

(٣) معاني القرآن ١/٣٩٦.

(٤) نفسه .



رَجُلٍ بَفْعَلَيْنِ، فَيَرُدُّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا فِي الْمَعْنَى بِـ"ثُمَّ"، إِذَا كَانَ مِنْ خَبَرِ الْمُتَكَلِّمِ، كَمَا يُقَالُ: "قَدْ بَلَغَنِي مَا كَانَ مِنْكَ الْيَوْمَ، ثُمَّ مَا كَانَ مِنْكَ أَمْسٍ أَعْجَبُ". فَذَلِكَ نَسَقٌ مِنْ خَبَرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنْ يَكُونَ خَلْقُهُ الزَّوْجَ مَرْدُودًا عَلَى {وَاحِدَةٍ} كَأَنَّهُ قِيلَ: خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحَدَّهَا، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا. فَيَكُونُ فِي {وَاحِدَةٍ} مَعْنَى: خَلَقَهَا وَحَدَّهَا، كَمَا قَالَ الرَّاجِزُ:

أَعْدَدْتَهُ لِلْخَصْمِ ذِي التَّعَدِّي

كَوَحَّتَهُ مِنْكَ بَدُونَ الْجَهْدِ (١).

(٢٠)

## مصطلح النعت

هذا المصطلح أطلقه الفراء على مصطلح الصفة الذي لدى البصريين<sup>(١)</sup>. وزعم بعضُ الباحثين أنَّ أوَّل مَنْ أطلق هذا المصطلح هو الفراء<sup>(٢)</sup>، في الوقت الذي يطالعنا سيبويه في بعض عباراته باستعماله فيقول: ( هذا بابُ مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك: أمَّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: "مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ"، فصار النعتُ مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد .... )<sup>(٣)</sup>. ويظهر للباحث أنَّ استعمال النعت والصفة كليهما واردان في عبارات البصريين والكوفيِّين، ولكن قد يكون مصطلح الصفة غالباً في عبارات البصريين، ومصطلح النعت غالباً في عبارات الكوفيِّين.

ففي قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]: قال الأَخفش البصري: ( مرفوعةٌ - يعني: {غيرُ} - لأنَّك جعلتَهُ مِنْ صِفَةٍ "القاعدين" ... )<sup>(٤)</sup>.

وقال الزجاج: ( قُرئتُ {غيرُ أُولِي الضَّرَرِ} بالرفع، و {غيرُ} بالنصب، فأماً الرفع فمن جهتين: إحداهما: أن يكون {غيرُ} صفةً للقاعدين )<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: دراسة في النحو الكوفي للديرة ٢٣٠، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للسامرائي ١٣٣، والمصطلح النحوي للقوزي ١٦٥.  
(٢) انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٠٢.  
(٣) الكتاب ٤٢١/١. وانظره ٤٢٢/١-٤٣٧.  
(٤) معاني القرآن ٢٦٤/١.  
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٧٥/٢.

وقال الفراء الكوفي: ( يُرْفَعُ {غَيْرُ} لتكون كالنعت للقاعدين )<sup>(١)</sup>.  
وقال الطبريُّ متابعاً الفراءَ في مصطلح النعت: ( وقرأ ذلك عامَّةُ قَرَأَةِ أهل العراق  
والكوفة والبصرة: {غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} برفع {غَيْرُ} على مذهب النعت للقاعدين )<sup>(٢)</sup>.

---

(١) معاني القرآن ٢٨٣/١.

(٢) جامع البيان ٣٦٧/٧.

## مصطلح الهاء

أطلق الكوفيون مصطلحَ هاء التانيث على ما سماه البصريون بقاء التانيث<sup>(١)</sup>.  
والتأملُ في عبارات البصريين يجدُ أنّهم كما استعملوا مصطلح تاء التانيث  
استعملوا مصطلح الهاء أيضاً.

قال سيويه في باب الوقف: ( ... ومثل هذا الاختلاف الحرفُ الذي فيه ها  
التانيث، فعلامَةُ التانيث إذا وصلتهُ التاء، وإذا وقفتْ ألحقتْ الهاءَ أرادوا أن يُفرّقوا بينَ  
هذه التاء والتاء التي هي من نفسِ الحرف ... )<sup>(٢)</sup>.  
وقال: ( وأما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يُؤنّثُ بها الاسم في الوقف؛ كقولك:  
هذه طلحة )<sup>(٣)</sup>.

فنصُ سيويه يُظهرُ أنّ العربَ في عمومِ ماضيهم وخطوا قلبوا التاءَ هاءً فرقاً ( بين  
هذه التاء والتاء التي هي من نفسِ الحرف، نحو تاء القَتِّ، ما هو بمتزلة ما هو من نفسِ  
الحرف نحو تاء سَنَبَةِ، وتاء عَفْرِيت، لأنَّهُم أرادوا أن  
يُلحِقوا وهما ببناء قَحْطَبَةِ وقَنْدِيل ... )<sup>(٤)</sup>.

كما يُظهرُ نصُ سيويه أنّهم استعملوا مصطلح هاء التانيث إذا وقفوا عليها؛ وإذا  
وصلوها فهي تاءٌ على اعتبار أن التاء أصلٌ.  
ولذلك قال المرّدُ: ( وأما الهاءُ فتبدلُ من التاء الداخلة للتانيث؛ نحو نخلة، وتمرّة.

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري ٤٤٠، ومصطلحات النحو الكوفي للخران  
١٣٣.

(٢) الكتاب ٤/١٦٦.

(٣) نفسه ٤/٢٣٨.

(٤) نفسه ٤/١٦٦.

إِنَّمَا الْأَصْلُ التَّاءُ وَالْهَاءُ بَدَلٌ مِنْهَا فِي الْوَقْفِ (١).

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاسْتَعْمَلُوا هَاءَ التَّائِيثِ دَوْمًا، حَالِ الْوَقْفِ أَوْ الْفَصْلِ .

قال أبو بكر بن الأنباري: ( وقال أبو محمد سلمة بن عاصم: قال بعضُ النحويين: الهاء في المؤنث هي الأصل في الأسماء؛ لِيُفَرَّقُوا بينها وبين الأفعال: فتكون في الأسماء بالهاء، والأفعال بالتاء ) (٢).

فنصُّ ابن الأنباري يوضح استعماله مصطلح هاء التائيث استعمالاً عاماً، كما يُبرزُ النصُّ سبباً آخرَ من أسباب رسم تاء التائيث في الأسماء هاءً، وفي الأفعال تاءً؛ فرقاً بينهما.

وقال أيضاً: ( اعلم أن كلَّ هاءٍ دخلت للتائيث؛ فالوقفُ عليها بالهاء والتاء جائزٌ ) (٣).

وقال: ( باب ما يُقالُ بالهاء وبغير الهاء من ذلك قولهم: دارٌ ودائرة، ومكان ومكانة، ومتزل ومتزلة ... ) (٤).

وفي قوله: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١١١]:

قال الفراء: ( وقد جزمَ الهاء حمزةً والأعمش. وهي لغةٌ للعرب: يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها؛ أنشدني بعضهم:

أُنحَى عَلَيَّ الدَّهْرُ رَجُلًا وَيَدَا      يُقَسِّمُ لَا يُصْلِحُ إِلَّا أَفْسَدًا  
\* فيصلحُ اليومَ ويُفسدُه غدا \*

وكذلك بما التائيث؛ فيقولون: هذه طلحة قد أقبلت، جزمٌ ) (٥).

وقال الطبري: ( وقرأ بعضُ الكوفيين: {أرجه}. بترك الهمز وتسكين الهاء، على

لغةٍ من يقفُ على الهاء في المكني في الوصل إذا تحرك ما قبلها، كما قال الراجز:

(٥) المقتضب ٢٠١/١.

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١٦٥.

(٢) نفسه.

(٣) المذكر والمؤنث ٧/٢.

(٥) معاني القرآن ٣٨٨/١.

أَنْحَى عَلَيَّ الدَّهْرُ رَجُلًا وَيَدًا  
يُقَسِّمُ لَا يُصْلِحُ إِلَّا أَفْسَدًا  
فَيُصْلِحُ الْيَوْمَ وَيُفْسِدُهُ غَدًا

وقد يفعلون مثل ذلك بهاء التأنيث فيقولون: هذه طلحة قد أقبلت ... (١).

الخاتمة

## الخاتمة

ظهر للباحث من خلال هذه القراءة الماتعة في تفسير جامع البيان في تأويل آي القرآن والوقوف على المسائل النحويّة فيه أنّ لأبي جعفر الطبريّ مذهباً واضحاً في تناول هذه المسائل؛ إذ ارتكز على أربع صور:

**الأولى:** القول بمذهب الكوفيّين، ونقده لرأي البصريّين في أغلب المسائل.

**الثانية:** القول بمذهب أهل البصرة في بعض المسائل.

**الثالثة:** حكاية المذهبيّين من غير ترجيح ولا نقد.

**الرابعة:** القول بغير ما ذكّر من آراء فيما يوافق قول أهل التأويل<sup>(١)</sup>.

والصورة الأولى هي التي قام البحث على إثباتها وهي نزعته في الغالب عند عرض المسائل إلى مذهب الكوفيّين، وتظهر هذه التزعة من خلال ما يأتي:

**أولاً:** أنّ الطبريّ وهو يعمدُ إلى تأويل الآي يستكمل مادّة تفسيره بذكر مذاهب النحويّين؛ لاسيّما وأنّه يجدُ في عرضها ما يؤيّد قولاً من أقوال أهل التفسير، فهو يعرض مذاهب النحويّين لِمَا يرى من أهميّة ذكّرها في توجيه تأويل الآي، وإعضاد القول الذي يرحّحه في التأويل.

قال الطبريُّ: ( وإئتما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه - وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن - لِمَا في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطررنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه، لتتكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويله وقراءته )<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحكمُ بترعة الطبريّ إلى مذهب الكوفيّين إنّما استنتجه الباحثُ من خلال قراءة تفسيره، ومن عرض المسائل النحويّة الخلافية ليجد فيما عرضه الطبريُّ من

(١) انظر النحو وكتب التفسير لرفيدة ٥٩٧/١.

(٢) جامع البيان ١٨٥/١.



مسائل جنوحه إلى مذهب الكوفيّين ونزوعه إليه في غالب ما عرض، وإن كان ذهب الطبريُّ في بعض المسائل إلى مذهب البصريّين، والعبرة في الحكم على مذهب عالمٍ بالغالب المرجّح.

**ثانيًا:** أنّ الطبريَّ قد رجّح بعض آراء الكوفيّين من غير ذكر الخلاف والاكتفاء بالترجيح كما مضى في الباب الثاني، والذي يترجّح لدى الباحث أنّ الطبري عمداً إلى هذه الصورة من ترجيح المذهب الكوفي لأنّ الحاجة إلى ذكر الخلاف غير مستدعية له لاسيما وأنّ الصورة هذه لا تؤثر في توجيه تأويل الآي؛ بوصف الخلاف صورياً لا ينبي عليه قصور التأويل.

**ثالثًا:** أنّ الطبريَّ استعمل في تفسيره مصطلحات النحو الكوفي كما مضى في الباب الثالث، وهو ما يُطالعه القارئ في كلّ مباحث التفسير، وهو لافتٌ للنظر من الوهلة الأولى للحكم بميل الطبري إلى مذهب الكوفيّين.

فلئن قال الباحث باستعمال الطبري مصطلحات النحو الكوفي فإنّه لا ينفي ما استعمله الطبري من مصطلحات النحو البصري كالحال والصفة والمنصرف والمنوع من الصرف والعطف غير أنّها غير غالبة في عبارته وقليلة جداً، والعبرة في الحكم بالغالب الكثير المطرد.

**رابعًا:** أنّ ما طالعنا به بعض كتب التراجم الحكم على الطبري بكوفيّته، وتمذهبه بمذهبه، وهو كما مرّ في مقدّمة هذا البحث في ذلك الحوار الممتع بين شيخ الطبريّ ثعلب وتلميذ الطبري ابن المجاهد؛ إذ ذكر ثعلب بعد سؤاله ابن المجاهد عمّن بقي من النحويّين في الجانب الشرقيّ من بغداد، وذكر ابن المجاهد أنّه قد خلا منهم مستثنياً منه الطبري، فلمّا سمع ثعلب بالطبري قال: (ذاك من حُذاق الكوفيّين) <sup>(١)</sup>، وهذه الكلمة دليلٌ من أدلة كوفيّة الطبري.

**خامسًا:** أنّ بعض كتب التراجم ذكر أنّ الطبري تلمذ على أبي العبّاس ثعلب وهو من أعلام النحو الكوفي، (قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد سمعتُ ثعلباً يقول:

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/٢٤٥٢.

قرأ عليّ أبو جعفر الطبريّ شعر الشعراء قبل أن يكثرَ الناسُ عندي بمدّةٍ طويلةٍ (١).

وبعد، فهذه جملة الأدلة التي استدلّ بها الباحث على نزعة الطبري إلى مذهب الكوفيّين، وترجيحه مذهبهم في تفسيره.

وأما ما ذهب إليه بعض الباحثين في بحثه الموسوم بـ "الخلافات النحويّة في تفسير الطبريّ وأثرها في المعنى" من ترجيح أن الطبري بغداديّ المذهب؛ فإنّ ما بنى عليه من أدلّة لا تنهضُ أن تكون أدلّة لما أثبتته؛ إذ عبارته فيما يظهر غير محرّرة تحريراً علمياً، وغياب تصوّر الكامل الذي من خلاله يحكم بكوفية الطبري أو ببغداديّته، فضلاً عن ضعف أدلّته التي أوردتها للحكم على بغداديّة الطبري، وإلى القارئ بعض عبارات الباحث في رسالته ليوقف على قلق عبارة الباحث فيما ذهب إليه.

تساءل صاحبُ البحث في فصله الخامس بسؤالٍ فقال: ( الطبريُّ كوفيٌّ أم بصريُّ؟ ) وتحت هذا العنوان ذكر أن مذهب الطبريِّ هو مذهب البغداديين، مستدلاً على ذلك بأنّ من مذهب البغداديين جمع الآراء وانتقاء الأصح (٢).

وفي نظري أنّ ذلك لا ينهضُ دليلاً على بغداديّة الطبري؛ لأنّ ما قام به الطبري من عرض الآراء هو العملُ العلميُّ الصحيح إزاء بحث المسائل، فضلاً عن تأخر الطبري ممّا يلزمه عرض الآراء وترجيح ما يرى منها وفق ما يقضيه فكره وثقافته وما انتهى إليه علمه. ثمّ إنّ كثيراً من العلماء ثبتت لهم مذاهب النحويّين البصريّة أو الكوفيّة من خلال الترجيح بعد العرض، فأما العرضُ نفسه فلا يُحتجُّ به دليلاً على مذهب عالم البتّة.

وذكر صاحبُ البحث أنّ المطلّع على تفسير الطبري يتبادرُ إليه أنّه كوفيٌّ من خلال ترجيح مذهبهم في بحث المسائل، واستخدامه مصطلحات نحوهم، ونأيه عن مذهب البصريّين وردّه (٣).

(٢) نفسه ٢٤٥١/٦.

(٢) انظر الخلافات النحوية في تفسير الطبري للباحث ٢٢٦.

(٣) انظر نفسه.

وفي نظري أنّ ذلك من أدلّة ترجيح الطبري لمذهب الكوفيّين؛ إذ لا يمكن ترك هذا الدليل وهو من أقوى الأدلّة.

وذكر صاحبُ البحث أنّ القارئ إذا اطّلع على حياة الطبري ازداد ثقةً بكوفيّة الطبري؛ إذ نقلت بعض كتب التراجم قول ثعلب: ( ذاك من حُذّاق الكوفيّين ) (١). وفي نظري أنّ ما تذكره كتب التراجم دليلٌ من أدلّة ما يُعرّفُ به مذهب العالم كيف لا والقائل من الرواة الثقات؟! فقد ذكرَ غيرَ واحدٍ من المترجمين الذين عنوا بالرواية ومعرفة حال الراوي أنّ ثعلباً راوية ثقةً مقبول الرواية غير مجروح (٢).

ثمّ ليتأمّل القارئ عبارة ثعلب في سياقها كاملاً لتظهر له صورة الحكم وإليه دونها: ( وقال أبو بكر بن المجاهد: قال أبو العباس - يعني ثعلباً - من بقيَ عندكم يعني في الجانب الشرقيّ ببغداد، من النحويين؟ فقلتُ: ما بقيَ أحدٌ، مات الشيوخ، فقال: حتّى خلا جانبكم؟ قلتُ: نعم، إلّا أنّ يكونَ الطبريّ الفقيه، فقال لي: ابن جرير؟ قلتُ: نعم، قال: ذاك من حُذّاق الكوفيّين. قال أبو بكر: وهذا من أبي العباس كثيرٌ؛ لأنّه شديد النفسِ شرس الأخلاق، وكان قليل الشهادة لأحدٍ بالحذق في علمه ) (٣).

فهذا النصُّ متضمّنٌ قضايا؛ منها: قبول رواية ثعلب؛ إذ حُكِمَ عليه من قبل الأثبات بالقبول. ومنها: قول ثعلب: ( حُذّاق ) صيغة مبالغة تُنبئُ عن معناها بجُرسٍ لفظها. ومنها: قول ابن المجاهد: ( وهذا من أبي العباس كثيرٌ؛ لأنّه شديد النفسِ شرس الأخلاق، وكان قليل الشهادة لأحدٍ بالحذق في علمه ) ففيه مدى تمثُّع ثعلب عن الشهادة لأحدٍ بالقليل في علمه فضلاً عن كثيره وههنا يشهد للطبريّ بالحذق في فنّه.

ثمّ ذكر صاحبُ البحث كلاماً ينقضُ به ما بنى عليه سلفاً؛ إذ ذكر أنّ مذهب الطبريّ يصعب إدراكه ما لم تكن ثمة دراسة متأنّية تتعمّق في معرفة آرائه من خلال المسائل التي يوردها، وطريقة تناوله آراء النحويين بصريّهم وكوفيّهم (٤).

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/٢٤٥٢.

(٢) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/٦٦٦.

(٣) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/٢٤٥١-٢٤٥٢.

(٤) انظر الخلافات النحوية في تفسير الطبري ٢٢٦.

وفي نظري أنّ ما ذكره صاحب البحث هو المنهج السديد لمعرفة مذاهب العلماء، وقد خالف هو هذا المنهج؛ إذ لم يستوفِ دراسة المسائل جميعها من جهة، ونظر في طريقة الطبري في العرض - كما ذكرَ سلفاً - ولم ينظر في ما انتهى إليه من ترجيح، وإحصاء ذلك الترجيح من حيث الغلبة ليصل إلى حكمٍ موضوعيٍّ في معرفة مذهب الطبري.

ثمّ ذكر صاحبُ البحثُ اعتقاده في مذهب الطبري أنّه ليس كوفيّاً بل هو سلفيٌّ<sup>(١)</sup> بغداديٌّ.

وفي نظري أنّ هذا تحبُّطٌ في العبارة لغياب تصوّر معرفة المذهب؛ إذ لم يمسك بآلة معرفة الأدلّة، وإلاّ كيفَ يحكمُ أولاً ببغدادية الطبري، ثمّ ينفيها وأنّ ذلك من الصعب إدراكه، ثمّ يرجعُ فيثبت مذهبيّن معاً، السلفيّ والبغداديّ؟!

فأمّا المذهب السلفيّ عند النحويّين فالحكمُ عليه من الدعوات الجديدة التي ذكرها بعضُ المحدثين في بحثٍ نشره بعنوان: ( المذهب السلفيّ "ابن قيّم الجوزيّة وشيخه ابن تيمية" في النحو واللغة ) معللاً دعوته هذه بأنّ ما يطالعه في كتب كثيرٍ من العلماء كابن تيمية وابن القيّم من مذهبٍ متميّزٍ لهم يخرجُ عن المألوف عند غيرهم من مخالفة قول النحويّين<sup>(٢)</sup>.

ثمّ انتهى صاحبُ البحثِ إلى القول: إنّ الطبريّ كان كوفيّاً في أوّل عهده بوصفه تلمذ على ثعلب، ولا اتصاله ببعض علماء الكوفة، وبما أفاده من الفراء. ثمّ صار بغداديّاً مجتهداً مستدلاً لذلك بدليلين؛ أحدهما: الواقع التاريخي؛ إذ عاش الطبريّ غالب عمره في القرن الثالث الهجري وذلك بعد ازدهار المدرسة الكوفية. والآخر: تطبيقاته في المسائل النحويّة.

وفي نظري أنّ ما ذكره صاحب البحث لا ينهض دليلاً لإثبات بغدادية الطبري؛ لأنّ ما ذكرته في مستهلّ حديثي كافٍ في إثبات كوفيّة الطبري. وأمّا الدليلان اللذان ذكرهما في إثبات بغدادية الطبري فيردُّ الأوّل منهما أنّ الواقع التاريخي غير دليل، ولو

(١) انظر الخلافات النحوية في تفسير الطبري ٢٢٦.

(٢) انظر مجلّة الحكمة، العدد ١٤، شوال سنة ١٤١٨هـ - ص ١٣٧.

كان دليلاً لعدّ أبو بكر بن الأنباري بغدادياً الذي عاش غالب عمره في القرن الثالث، وهو في عداد الكوفيّين المشهورين بله من المتعصّبين للفرّاء. وغير ابن الأنباري كثير. وأمّا دليله الآخر فينقضه ما مضى ذكره في مستهلّ مناقشة حديثه.

# الفهارس

## فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٩٤	١	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	الفاتحة
٢٨٦، ٣٤٧	٢	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾	،،
٢٦٦	٥	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	،،
٣٣٣،٤٧٦، ٣٧٧،٣٨٤	٧	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾	،،
٣٦٩،٢٨٤، ٣٧٤،	١٠٢	﴿ آتَاكَ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	البقرة
٣٥٦	٥	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	،،
٥٥	١٤	﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾	،،
٢٥٣	١٧	﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾	،،
٢٨٧	١٨	﴿ صُمُّ بِكُمْ عُمَىٰ ﴾	،،
٢٥٢	١٩	﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾	،،
٣٣٨	١٩	﴿ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيٓءِ آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حُدُرَ الْمَوْتِ ﴾	،،
٣٥٣،٣٥٤	٢٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَأْفُوقَهَا ﴾	،،
٢١٤	٣٠	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ ﴾	،،
٢١٤	٣٤	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ ﴾	،،
٢٣٨	٣٥	﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾	،،
٣٠٠،٣١٦	٣٥	﴿ وَقُلْنَا يَتَّخِذُمْ أَسْكُنَ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	،،
٣٦١	٤١	﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كٰٓفِرٍ بِهِ ۗ ﴾	،،
٣٢٣،٣٥	٤٢	﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	،،

٢١٥	٥٠	﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾	“
٣٢٩	٦١	﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآ سَأَلْتُمْ ﴾	“
٢٩٨	٦٢	﴿ وَالصَّاعِيْنَ ﴾	“
٣٧٥	٧١	﴿ لَا شَيْءَ فِيهَا ﴾	“
٢٥٤	٧٤	﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾	“
٢٦٠	٧٤	﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴾	“
٣٤٤	٨١	﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾	“
٢٧٧، ٢٧٥ ٢٧٨ ،	٨٣	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾	“
٢٧٧	٨٤	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾	“
٢٤٧	٨٥	﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾	“
٣٥٨	٨٥	﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾	“
٦٦	١٠٠	﴿ أَوْ كَلَّمَا عَلَيْهِمْ ﴾	“
٤٩	١٠٥	﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾	“
٨٧	١٠٦	﴿ أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	“
٨٧	١٠٨	﴿ أَمْ تُرِيدُونَ ﴾	“
٣٢٠	١٢٠	﴿ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾	“
٥٨	١٢١	﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾	“
٣٠٢	١٢٧	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾	“
٣٥٥	١٢٩	﴿ وَأَبْعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ ﴾	“
٣٦٦، ٣٣٦	١٣٠	﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	“



١٧٠	١٤٣	﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾	“
٣٨٥	١٧٠	﴿ أُولَئِكَ كَانُوا آبَاءَهُمْ ﴾	“
٣٧٤	١٧٣	﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾	“
٣٨٢	١٧٣	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾	“
٣٦٣	١٧٧	﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾	“
١٢٥	١٧٨	﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَابْتَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّ إِلَيْهِ ﴾	“
٣٨١	١٨١ ١٨٤	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾	“
٢٢١، ٢٧١	١٨٤	﴿ فَدِيَةٌ طَعَامٍ مَسْكِينٍ ﴾	“
٦٩	١٨٥	﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾	“
٣٨٥	١٨٥	﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	“
٣٥٠	١٨٨	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَىٰ ﴾	“
٤٦	١٩٥	﴿ وَلَا تَتْلُقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾	“
١٢٧	١٩٦	﴿ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾	“
٣٧٤	١٩٧	﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾	“
٢٥٩	١٩٨	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾	“
٣٤٠	٢٠١	﴿ ءَاِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ ﴾	“
٣١٨	٢١٤	﴿ مَسْتَهْمُ الْبِاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلْزَلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴾	“
٢٤٦	٢١٥	﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ﴾	“
١٢٥	٢٢٩	﴿ فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ ﴾	“

١١٠	٢٣٨	﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾	“
١٥٣	٢٤٠	﴿ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾	“
٣٥٥	٢٤٦	﴿ أَبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	“
٣٨٢	٢٤٦	﴿ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِينِنَا ﴾	“
٦٠	٧	﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾	آل عمران
٣٣٣	١٣	﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا فَمَثَلٌ تَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾	“
١٨٩	١٥	﴿ قُلْ أُوْنِيَّتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾	“
٣٧٠	١٨	﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا ﴾	“
٣١٥	٢٦	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ ﴾	“
٣٧٠	٣٤	﴿ ذُرِّيَّةً ﴾	“
٢٧٥	٣٩	﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾	“
٥٤	٤٠	﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾	“
٢٧٥	٤٦	﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾	“
٨٣	٨١	﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَآءَآتِيَّتِكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُءَ ﴾	“
٢١٣	١٠٣	﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِءَ إِخْوَانًا ﴾	“
١٩٥	١٠٩	﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾	“
١٧٤	١١٩	﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾	“
٣٤٣	١١٩	﴿ هَٰئِنتُمْ أَوْلَآءَءَ يُحِبُّونَهُمْ ﴾	“
٣٢٣	١٤٢	﴿ أَمْرٌ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾	“

٢٢٤	١٤٥	﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُوَجَلًّا ﴾	“
٣٥٤	١٥٩	﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾	“
٣٠	١٩٥	﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتُمْ بِبَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ ﴾	“
٣٧٢	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	النساء
١٧٥	٤	﴿ وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبَن لَّكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ فَنَسَا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾	“
٢٢٤	٢٤	﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾	“
٣٨	٢٦	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُخَيِّبَ لَكُمْ ﴾	“
١٢٠	-٤٤ ٤٦	﴿ أَلَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتُرُونَ الضَّلَالََةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ ﴾	“
٢١٩	٦٩	﴿ وَحَسَنَ أَوْلِيَّتِكَ رَفِيقًا ﴾	“
٢٠٩	٨٨	﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾	“
٣٨٨	٩٥	﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾	“
٣٤٣، ٢٤٧	١٠٩	﴿ هَتَأْتُمْ هَتُؤُلَاءَ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾	“
٢٣٢	١١٤	﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ ﴾	“
٢٥٤	١٣٥	﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾	“
٣٨٦	١٥٣	﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾	“

١٢٠	١٥٩	﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾	“
٣٠٠	٢٤	﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَفَقْتِلَا ﴾	المائدة
٧٤	٣١	﴿ يَتَوَلَّىٰ أَعْرَجْتُ ﴾	“
٣٦٨	٤١	﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾	“
٢٩٨	٦٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰئِغُونَ ﴾	“
٢٢١، ١٢٥	٩٥	﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾	“
٢٧٢	٣٢	﴿ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ ﴾	الأنعام
٣٨	٧١	﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	“
٦٩	٧٥	﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوتَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾	“
١٨٥	٧٨	﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمْسَ بَازِعَةً قَال هَذَا رَبِّي ﴾	“
٢٧٣	٩٩	﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾	“
٦٩	١١٣	﴿ وَلِنَصْغِي إِلَيْهِ أَفْعِدَةٌ ﴾	“
١١٣	١١٧	﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾	“
٣٨٢	١٣٧	﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾	“
٣٥٩، ٣٦٢	١٤٥	﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ﴾	“
٣٧٩، ٢٨٤	٨	﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾	الأعراف
٧٦	١٢	﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾	“
٢٩١	٢٣	﴿ وَإِنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخٰسِرِينَ ﴾	“
١٩٢	٢٦	﴿ وَلبَاسُ النُّقُوى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾	“

٣٤٥	٤٤	﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾	“
٣٣٨	٥٥	﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾	“
٣٨٥	٦٣	﴿ أَوْعِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّنْ رَبِّكُمْ ﴾	“
٢١٤	٨٦	﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَذَّبْتُمْ ﴾	“
٢٥٩	١٠٢	﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾	“
٣١٦	١٠٤	﴿ يَلْفِرُونَ إِيَّايَ رَسُولٌ ﴾	“
٣٩١	١١١	﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾	“
٤٤	١٥٤	﴿ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾	“
٢٠٣	١٥٥	﴿ وَأَخْبَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا ﴾	“
١٧٣	١	﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾	الأنفال
١٧٤	٧	﴿ ذَاتِ الشَّوْكَةِ ﴾	“
٣٥٠	٢٧	﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	“
٣٦٢	٣٢	﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا فَاجِرْهُ ﴾	“
١٥٣، ١٢٩	١	﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	التوبة
١٣٧	٦	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	“
٣٨	٣٢	﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا ﴾	“
١٠٩	٣٦	﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ أَلْقَيْتُمْ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾	“
٣٥	٩٥	﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتُعَرِّضُوا عَنْهُمْ ﴾	“
٢٧	١٠٢	﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾	“

٢٤٩	١٠٨	﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾	،،
١٢٧	٢٦	﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾	يونس
١٢٧	٢٧	﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾	،،
٢٥٩	٢٩	﴿ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾	،،
٢٣٥ ، ٣٥	٨٨	﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾	،،
٢٨٨ ، ٢٨٧	١٧	﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبْتُ مُوسَىٰ ﴾	هود
٢٩١	٤٧	﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾	،،
٧٣	٧٢	﴿ قَالَتْ يَوْتِلَيْتِ ﴾	،،
٧٤	٤	﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ ﴾	يوسف
٧٥	٥	﴿ قَالَ يَبْنَئِي لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ ﴾	،،
٣١٥	١٩	﴿ يَبْشُرِي هَذَا عَلَّمُ ﴾	،،
٣٠٨	٣١	﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	،،
٦٤	٣٥	﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنَتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	،،
٤٤	٤٣	﴿ لِلرَّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	،،
٣٢٩	٩٩	﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾	،،
٢٧١	١٠٩	﴿ وَلِدَارِ الْأُخْرَىٰ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾	،،
١٨٢	٤	﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مَّتَجَوَّرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنُونٌ وَعَيْرُ صِنُونٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ ﴾	الرعد
٣٢٠	٣١	﴿ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدَ اللَّهِ ﴾	،،
٤٧	٤٣	﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ ﴾	،،

١٣٦	٥٣	﴿ وَمَا يَكُومُ مِّن نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾	النحل
١٨٤، ١٨٢	٦٦	﴿ وَإِنَّ لَكُم فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنذِرُوا بِطُورِنَاهُ ﴾	،،
٧٣	١١	﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾	الإسراء
٢٣٢	٤٧	﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾	،،
٢٩٠	٨٨	﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾	،،
٢٥٩	١٠٨	﴿ إِنْ كَانَ وَعَدَ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾	،،
١١٤	١٢	﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَرْبِينَ أَحْصَى ﴾	الكهف
٢٦٣	٣٣	﴿ كَلَّمَا الْجِنِّيْنَ ءَأَنْتَ أَكْلَهَا ﴾	،،
٣٥٧	٣٩	﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾	،،
٧٣	٦٤	﴿ مَا كُنَّا نَبِغُ ﴾	،،
٢٢٤	٨٢	﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾	،،
٥١	٩٦	﴿ ءَاتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	،،
١٢٩	٢٠١	﴿ كَهَيْعَتِ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيًا ﴾	مریم
٥٤	٤	﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	،،
٣٨٥	٢٢	﴿ فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا ﴾	،،
٥١	٢٣	﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ ﴾	،،
٣٨٥	٢٤	﴿ فَنَادَتْهَا ﴾	،،
٢٤٦	١٧	﴿ وَمَا تَلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى ﴾	طه
٣٣٤	٢٩ ٣٠	﴿ وَأَجْعَلْ لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِ ۝٢٩ هٰرُونَ أَخِي ﴾	،،
١٩٨	٦٣	﴿ إِنَّ هٰذَانِ لَسٰحِرٰنِ ﴾	،،

٣٦٤، ٣١٠	١٣١	﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾	“
١٢٢	٧٧	﴿ وَصَرَّيْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾	الأنبياء
٣٣٨	٩٠	﴿ وَيَدْعُونَنَا رِعَبًا وَرِهَبًا ﴾	“
٢٥٦	٩٦، ٩٧	﴿ حَقَّ إِذَا فَتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾	“
٣٠٣، ١٧٨	٢	﴿ يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾	الحج
١٣١	١٢، ١٣	﴿ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِيَتَسَّ الْمَوْلَى ﴾	“
٣٥٩، ١٣٩	٤٦	﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾	“
٤٧	٢٠	﴿ تَنبُتُ بِالذَّهْنِ ﴾	المؤمنون
١٨٦	٢١	﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ لَعِبْرَةً لِّتُنذِرُوا ﴾	“
١٨٢	٢٢	﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَاحِ يُحْمَلُونَ ﴾	“
٣٥٤	٤٠	﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ ﴾	“
١٦٠	٥٢	﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾	“
٣٦٠	١٠٩	﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾	“
١٥٣، ١٢٩	١	﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾	النور
٣٧٨	٣١	﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾	“
٣٦٨	٥٨	﴿ لَيْسَتَّعَذِّبْنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ﴾	“
٣٣٩	٦٨، ٦٩	﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾	الفرقان
٣٥٩، ١٥١	٩	﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾	النمل
١٨٥	٣٥، ٣٦	﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا ﴾	“



٢٩٦	٦٧	﴿أَذَا كُنَّا تَرَابًا وَأَبَاؤُنَا﴾	،،
٤٤	٧٢	﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾	،،
٦١	٨٧	﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرِنَ﴾	،،
٣١٢،٢٢٤	٨٨	﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	،،
٣٩ ،٣٥	٨	﴿فَالنَّقَطَةُ ذُرِّيَّةٌ مِّنَ الْأَعْيُنِ وَمِمَّا يُغْتَبَضُّ وَالنَّجْمُ أَكْثَرُ النَّجْمِ أَكْثَرُ الْكُتُوبِ﴾	القصص
٣٦٦،٣٢٧	٥٨	﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾	،،
٣٤٧	٦٨	﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾	،،
٥٠	٧٦	﴿وَأَيْنِسْتُمْ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِن مَفَاتِحَهُ، لِنَسُوا بِالْعَصْبَةِ﴾	،،
١٥٦	٨	﴿وَوَضَّيْنَا لِلْإِنْسَانِ يَوْلَادِهِ حُسْنًا﴾	العنكبوت
٣١٢،٢٢٤	٦	﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾	الروم
٣٢	٢٢	﴿وَمِنَ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ﴾	،،
٣٢	٢٣	﴿مَنَامِكُمْ﴾	،،
٣٢	٢٤	﴿وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	،،
٣٥٩،١٣٩	١٦	﴿يَجْتَنِي إِيَّاهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾	لقمان
٨٧	٣-١	﴿الْم ١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ﴾	السجدة
٣٦٦	١٧	﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾	،،
٣٦٨	٦١	﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَقِفُوا﴾	الأحزاب
٣٦٦	١٧	﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾	سبأ
٣٦٨	٣٢	﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾	فاطر
٢١١	٧-٦	﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِرِيَّةٍ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ﴾	الصفات

٣٧٥،٣٤٨	٤٧	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَوْنَ ﴾	،،
٢٥٦	١٠٣ ١٠٤	﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَتَدَيَّنَّهُ ﴾	،،
٢٥٦	١٠٤ ١٠٥	﴿ وَتَدَيَّنَّهُ أَنْ يَتَّابِرَهُمْ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقَت الرُّيَا ﴾	،،
١١٩	١٦٤	﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ، مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾	،،
٣٧٩،٢٨٤	٢٢	﴿ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ ﴾	ص
٢٠٦	٢٩	﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ ﴾	،،
١٥٦	٣٣	﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾	،،
٣٦٥	٢	﴿ فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾	الزمر
٣٨٦	٦	﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾	،،
٧٤	٥٦	﴿ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾	،،
٢٧٩،٢٧٥	٦٤	﴿ قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾	،،
٣٦٨	٦٧	﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾	،،
٢٥٦	٧٣	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾	،،
٦٤	١٠	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾	غافر
٩٤	١٦	﴿ يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ ﴾	،،
١٢٢	٢٩	﴿ فَمَنْ يَضُرْنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ ﴾	،،
٦٠	٤٨	﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ﴾	،،
٣٨١،٢٠٦	٣	﴿ كَتَبُ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾	فصلت
٢١٦	١٠	﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رُوسِيٍّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءِ لِلسَّالِبِينَ ﴾	،،

٣٨	١٥	﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾	الشورى
١٢٨	٤٠	﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾	،،
٣٣٠، ٩١	٥١	﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾	الزحرف
٩١	٥٢	﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾	،،
٩٨	٥٣	﴿ فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾	،،
٤٧	٣٣	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقِهِنَّ يَفْقِرُ عَلَىٰ أَنْ يُمَحِّى الْمَوْتِ ﴾	الأحقاف
١٢٥	٤	﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾	محمد
٢٨٦	٢٩	﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾	الفتح
١٤٢	١	﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾	ق
١٤٣	٣	﴿ أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ﴾	،،
١٤٢	٤	﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ ﴾	،،
١٤٤	٢٩	﴿ مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَىٰ ﴾	،،
١٤٤	٣٧	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ ﴾	،،
١٤٥	١٢	﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾	الذاريات
١٩٥، ١٩٤	١٣	﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنُّونَ ﴾	،،
٣٦٩، ٣٦٨	١٥	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾	،،
٢٢٨	١٦	﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ﴾	،،
٢٢٨	١٧	﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾	،،
٢٩٦	٧٠، ٦	﴿ ذُومِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾	النجم
١١٦	٤٩	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	القمر
٣٣٥	١٠ ١١	﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾	الواقعة

٢٧١	٩٥	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾	،،
٤١	٣	﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾	المجادلة
٢٣٢	٧	﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾	،،
٣٨	٨	﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾	الصف
١٤٨	-١٠ ١٣	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُمُ عَلَىٰ تَحْرِيقِ نُسُجُكُمْ مِنْ عَذَابِ آلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	،،
٥٥	١٤	﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾	،،
١٣٦، ٥٠	٨	﴿ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾	الجمعة
٢١٢	٥	﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ ﴾	الملك
٣٤٥	٩٠، ٨	﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾	،،
٢٦٠	٥١	﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَرْتَلُونَكَ ﴾	القلم
٣٦٩، ٢٨٨	١٥ ١٦	﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأُنْزِلَتْ لِلشَّوَى ﴿١٥﴾ نَزَاعَةً لِلشَّوَى ﴾	المعارج
٣٦٩	١٦	﴿ نَزَاعَةً لِلشَّوَى ﴾	،،
٢١٠	٣٦	﴿ قَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾	،،
٣٥	١٦ ١٧	﴿ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴿١٦﴾ لَنَقْفِنَهُمْ فِيهِ ﴾	الجن
٢٧٨	٦	﴿ وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ ﴾	المدثر
٣٧٩، ٢٨٨	٩	﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾	،،
٢١٠	٤٩	﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾	،،

٨٠	١	﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾	القيامة
٣٣٠	٤	﴿ سَلْسِلًا ﴾	الإنسان
٣٣٠	١٥	﴿ فَوَارِيرًا ﴾	،،
٢٥٣	٢٤	﴿ وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ عَائِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	،،
٢٢١	٢٥ ٢٦	﴿ أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴾	المرسلات
٩٤	٣٥	﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾	،،
١٠١	١٦	﴿ وَجَنَّتِ الْفَأْفَا ﴾	النبأ
١٦٣	١	﴿ وَالْتَرَعَتِ غَرَقًا ﴾	النازعات
١٦٣	٦	﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾	،،
١٦٣	٨	﴿ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴾	،،
١٦٤	١٠	﴿ يَقُولُونَ أَيْنَا لِمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾	،،
١٦٣	١١	﴿ أَيْ ذَا كُنَّا عِظْمًا نَّخْرَةً ﴾	،،
١٦٤	١٤	﴿ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾	،،
١٦٤	١٥	﴿ هَلْ أُنثِقُ حَدِيثُ مُوسَى ﴾	،،
١٦٣	٢٦	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى ﴾	،،
١٨٥	١١ ١٢	﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَذِكْرَةٌ ﴿١١﴾ مَن شَاءَ ذَكَرْهُ ﴾	عبس
١٦٦	١	﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾	البروج
١٦٦	٤	﴿ قِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴾	،،
١٦٦	١٢	﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾	،،
٢٢١	١٤ ١٥	﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ﴿١٤﴾ نَبِيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾	البلد
١٦٦	١	﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾	الشمس

١٦٦	٩	﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾	،،
١٠٦	١٨	﴿ الزَّيْنَبِةَ ﴾	العلق
١٠٤	٣	﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾	الفيل
١٥٩	٥	﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾	،،
١٥٩	١	﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾	قريش
١٥٩	٣	﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾	،،
٣٥٨،١٥١	١	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	الإحلاص

## فهرس الأحاديث والآثار

١- " إِنَّمَا هُوَ ذُو بَطْنٍ بِنْتِ خَارِجَةَ " ..... ١٧٤

٢- (( فَمُطِرْنَا مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ )) ..... ٢٥١

٣- " كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (( كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ )) ..... ٢٩٧

٤- " وَكُنْتُ وَجَارًّا لِي مِنَ الْأَنْصَارِ " ..... ٢٩٧

## فهرس الشعر

الصفحة	البيت	القافية
٢٧٨	إذ تمّونهم غرورًا فسافقتُ — هم إليكم أمنيّةً أشراءُ	الهمزة
٣٦٥	أثعلبة الفوارس أم رِيَاحًا عدلتَ بهم طهيّةً والخشابا	الباء
٣٥	سموتُ ولم تكن أهلاً لتسمو ولكنّ المضيعَ قد يُصَابُ	
٨٨	فوالله ما أدري أسلمى تغولتُ أم النَّومُ أم كُلىّ إليّ قريبُ	
١٧٥،	بها جيفُ الحسرى فأما عظامها فيبيضُ وأما جلدُها فصليبُ	
١٧٦		
١٩٩	فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلهُ فيأني وقيارُ بها لغريبُ	
١٩٩	إنّ السيوفَ غدوؤها ورواحها تركتُ هوازنَ مثلَ قرنِ الأعضبِ	
٢٠٣	أمرئك الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ به فقد ترككُ ذا مالٍ وذا نشبِ	
٢٥١	تُخيرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جربنَ كلَّ التجاربِ	
٣٣٣	فكنتُ كذي رجلينِ: رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشلتُ	التاء
٣٣٩	متى تأتينا تُلممُ بنا في ديارنا نجدُ حطبًا ونارًا تأججًا	الجيم
٣٣، ٣٢	وما الدهرُ إلّا تارتانِ فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ	الحاء
١٢١،		
١٨٥،	إنّ السماحةَ والمروءةَ ضمنا قبرا بمرّو على الطريقِ الواضحِ	
٣٠٥		
٤٧	ولستُ بحالفٍ لولدتُ منهم على عميّةٍ إلّا زيادا	الذال



٣٠٥	هنيئاً لسعدٍ ما اقتضى بعد وقعتي	بناقة سعدٍ والعشيّة باردُ	
٣٣،٣٢	ألا أيها الزّاجري أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي	
٢٧٥،			
٣٢٢			
١٢١	فظلّوا ومنهم دَمْعُهُ سابقٌ لَهُ	وآخرُ يثني دَمْعَةَ العَيْنِ باليدِ	
١٨٤	إنّ المنيةَ والحَتوفَ كلاهما	يُوفي المخارمَ يرقبانِ سوادي	
١٩٥	لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ	نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والفقيراً	الراء
٢٧٢	وقربَ جانبِ الغربيِّ يَأدُو	مدبّ السَّيْلِ واجتنبَ والشعاراً	
٣٣٠	ما مِن أناسٍ بينَ مِصرَ وعالجِ	وأبينَ إلاّ قد تركنا لهم وتراً	
٥٤	ونحنُ قتلنا الأزدَ أزدَ شنوءةٍ	فما شربوا بعدُ على لذّةِ خمرًا	
٥٤	مثلُ القنافظِ هداجونَ قد بلغتُ	نجرانَ أو بلغتُ سوءاً ثم هجرُ	
٥٤	إليكِ إليكِ عذرةٌ بعد عذرةٍ	وقد يبلغُ الشرُّ السدِيلُ المشمّرُ	
٢٥٢	وقد زعمتُ ليلي بأنّي فاجرٌ	لنفسِي تقاها أو عليها فجورها	
٥٠	وتركبُ خيلاً لا هوادةَ بينها	وتشقى الرماحُ بالضياطرةِ الحمرِ	
١٣٦	إنّ العقلَ في أموالنا لا نضقُ به	ذراعاً وإن صبراً فنعرفُ للصبرِ	
١٥٩	أغرّكِ أن قالوا لقرّةِ شاعراً	فيا لأباهُ من عريفٍ وشاعرِ	
٢٥١	لِمَن الديارُ بقنّةِ الحجرِ	أقوينَ من حججٍ ومِن دهرِ	
٢٥٢	نالَ الخلافةَ أو كانتَ لَهُ قدرًا	كَمَا أتى رَبّه موسى على قدرِ	
٨١	لا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ	ي لا يدعي القومُ أنّي أفرُ	
٢٠٤	آليتُ حبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمه	والحُبُّ يأكله في القريةِ السوسُ	السين
١٧٥	إذا التَّيَّارُ ذو العضلاتِ قُلنا	إليكِ إليكِ ضاقَ بها ذراعاً	العين
١٧٩	كمُرْضعةٍ أولادَ أخرى وضيّعتُ	بنيها فلم ترقعَ بذلك مرقعاً	

٢٠٣	وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً لَا وَجَدَ ثَكْلِي كَمَا وَجَدْتُ وَلَا أَوْ وَجَدْتُ شَيْخٍ أَضَلَّ نَاقَتَهُ أَرَدْتُ لَكَيْمًا تَطِيرُ بِقَرْبِي	
٢٥٣	وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ وَجَدْتُ عَجُولٍ أَضَلَّهَا رُبْعُ يَوْمٍ تَوَافَى الْحَجِيجُ فَاذْفَعُوا	
٣٨	فَتَرَكَهَا شَنًّا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ	
١٥٧	وَذِيانِيَّةٍ وَصَّتْ بِنَيْهَا بِأَنَّ كَذِبَ الْقِرَاطِفِ وَالْقُرُوفِ	الفاء
١٨٥	وَإِذْ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مَسَاعِفُ إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بَغْبَطَةٌ	
٢٩٦	وَلَا يَسْتَوِي وَالْخُرُوعُ الْمُتَقَصِّفُ أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصْلُبُ عُوْدُهُ	
٣٤٧	لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفُ أَمِنْ سُمِّيَّةَ دَمْعِ الْعَيْنِ تَذْرِيفُ	
٣٢٢	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوفِ لَلْبَسِ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي	
٤٦	فَلَمَّا رَدَفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ تَوَلَّوْا سِرَاعًا وَالْمَنِيَّةُ تَعْنُقُ	القاف
٥٠	فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلُوكَ إِلَّا مَا أَطِيقُ	
٢٤٦،	عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ	
٢٤٧		
٢٥٢	فَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يُرَدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ عَلَى بُحَيْرٍ أَوْ عِنَاقِ عَلَى الْمَرَايِنِ ذَمُضِيًا جَمِيعًا لِشَأْنِهِمَا بُحَيْرٌ وَاشْتِيَاقِ	
٥٠	مَا كُنْتَ فِي الْحَرْبِ الْعَوَانِ مَغْمَرًا إِذْ شَبَّ حَرٌّ وَقُوْدِيهَا أَجْدَالُهَا	اللام
٨٧	كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا	
٢٩٧	وَرَجَا الْأَخِيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالًا	
٣١٣	فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبِ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا	
٢٩٠	لِئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِيبٍ مَعْرَكَةٍ لَا تَلْفَنَّا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتْفَلُ	
٢٩٢	لِئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا	
٣٠٥	إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْأَثْمَدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ	

٨١	لتحزني فلا بك ما أبالي	ألا نادت أمامةً باحتمالٍ	
١١٩	وآخرُ يثني دمةَ العينِ بالمهلِ	فظلُّوا ومنهم دمعُه سابقٌ له	
١٦٨	لَنَامُوا فما إن من حديثٍ ولا صالٍ	حلفتُ لها بالله حلفَةَ فاجرٍ	
١٧٨،	فألهيَّتها عن ذي تَمائمَ محولٍ	فمثلكِ حبلِي قد طرقتُ ومُرضعٍ	
١٨٠			
٢٥٦	بنا بطنُ خبتِ ذي حقافٍ عقنقلٍ	فلمَّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى	
٢٨٨	ترائبها مصقولةٌ كالسجنجلِ	مهفهفةٌ بيضاءٌ غيرُ مفاضةٍ	
٣١٠،	رهينةَ رمسٍ من ترابٍ وجندلٍ	أبعَدَ الذي بالسفحِ سفحِ كواكبٍ	
٣٦٤			
٣٦٣	على وَعِلٍ في ذي القفارةِ عاقلٍ	وقد خفتِ حتَّى ما تزيدُ مخافتي	
١٩٨	مساغًا لنابأه الشجاعُ لَصُمِّمًا	فأطرقَ إطراقَ الشجاعِ ولو يرى	الميم
٣٣٨	وأعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تَكْرُمًا	وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَه	
١١٥	كلامُكم عليَّ إذا لَحْرَامُ	تَمُرُونَ الدِّيَارَ ولم تُعوجُوا	
١٣٧	وإلاَّ يَعْلُ مفرقك الحسامُ	فطلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفءٍ	
١٨٠	بذلتُ لجيرانِ الحميعِ لحامها	أدعُو بمنِّ لعاقِرٍ أو مُطْفِئٍ	
٢٣٥	ولا تَلَقَّنِي إلاَّ وأنفك راغمُ	فلا ينسِطُ من بينِ عينيكَ ما انزوى	
٢٧٨	جرداءَ يحصرُ دونها جرَّامها	أسهلتُ وانتصبتُ كجذعِ منيفةٍ	
٢٩١	يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمُ	وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ	
٣٢٣،	عارٌ عليكِ إذا فعلتَ عظيمُ	لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وتأتي مِثله	
٣٥٠			
٥٤	كان الزناءُ عقوبةَ الرَّجمِ	كانت عقوبةُ ما جنيتَ كما	
٩٢	وبينَ النَّقا آ أنتِ أمُّ أمُّ سالمٍ	أيًا ظبيةَ الوعساءِ بين جُلاجلٍ	
٩٣	ياليتَ شعري ولا منجى من الهرمِ أم هل عليَّ العيشُ بعد الشيبِ من ندمٍ		
١٣٩	كما شرقتُ صدرُ القناةِ من الدَّمِ	وتشرَّقُ بالقولِ الذي قد أدعته	

٢٧٨	أَغَشَى الْوَعَى وَأَعْفُ عِنْدَ الْمُعَمِّ	يُخْبِرُكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنِّي	
١١٩،	يَقَعَعُ خَلْفَ رَجْلَيْهِ بِشَنِّ	كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقَيْشٍ	النون
١٢٠			
٢٧١	أَلَا لِلَّهِ أُمُّكَ مِنْ هَجِينِ عَرَفْتَ الذَّلَّ عَرَفَانَ الْيَقِينِ	أَتَمَدَحُ فَتَعَسَا وَتَدُمُ عَبَسَا وَلَوْ أَقْوَتُ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبَسٍ	
٣٠٨	جَمِيعًا فَمَا هَذَا مِنْ مَسْتَوِيَانِ وَكُلُّ فَتَى وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ	لَشَتَّانَ مَا أَنُوي وَيُنُوي بَنُو أَبِي تَمَنُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى	
٣١٨	وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُو الْقَعْدَانِ	مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيْهِمْ دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهْيِقِ بِمَطْلِهِ	
٣٣٣	وَرَجُلٌ بِهَا رَيْبٌ مِنَ الْحَدَثَانِ كَانَ غَنِيًّا مُعَدَّمًا قَالَتْ: وَإِنْ	وَكُنْتُ كَذِي رَجْلَيْنِ: رَجُلٌ صَحِيحَةٌ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ	
٤٧	حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيْبِ مِنْتَهَاهَا لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رَضَاهَا	فَمَا رَجَعْتُ بِجَائِبَةِ رَكَابُ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ	الهاء
٥٥			
١٣٨	هُ وَتَعَطِفَ عَلَيْهِ كَاسُ السَّاقِي أَيْرُبُوعُ بْنُ غَيْظٍ لِلْمُعْنَى	فَمَتَّى وَاغْلُ يُنْبَهُمْ يُحَيُّو أَتَخَذُلُ نَاصِرِي وَتُعَزُّ عَبَسَا	الياء
١٦١	وَعَفْرَاءُ عَنِّي الْمَعْرُضُ الْمُتَوَانِي	وَعَفْرَاءُ أَدْنَى النَّاسِ مِنِّي مُودَّةً	
١٨٥			

## فهرس أنصاف الأبيات

- ٧٥ ..... كليني لهم يا أميمة ناصب .....  
..... إلا أوارى لأيا ما أئينها .....  
٢٣٢
- ١٤٢ ..... قُلتُ لها: ففيا فقالت: قاف .....  
لو أن منك قبل اليوم معروف .....  
٣٤٧
- ..... فقلتُ له اخترها قلوفا سمينة .....  
٢٠٣
- ٤٤ ..... فقلتُ لها الحاجات يطرحن بالفتى .....  
..... في حلقكم عظم وقد شجينا .....  
١٧٥

## فهرس الرجز

١٩٩

- أم الحليس لعجوز شهرته

٥٠

- تنوء بعجيزتها فتثقلها عجيزتها

- أصبحن في قرح وفي داراتها

سبع ليالٍ غير معلوفاتها

١١٠

إلى سليمان فنستريها

- يا ناق سيرى عنقا فسيحا

٢٣٥

٣٩١

- أنحى الدهر علي رجلا ويداً

يُقسِمُ لا تصلحُ إلا أفسداً

فيصلح اليوم ويُفسده غداً

- أعدده للخصم ذي التعدي

الجهد

بدون

منك

كوحته

٢٣٢

- إذا رأيت أنجماً من الأسد

جبهته أو الخرات والكتد

بال سهيل في الفضيخ ففسد

فرد

اللحاح

ألبان

وطاب

١٨٤

لما رأيت الشمط القفندراً

- فما ألوم البيض أن لا تسخرأ

- ٧٦  
 - إِنَّ سَرَاجًا لَكَرِيمٌ مَفْخَرَةٌ      تَحَلَّى بِهِ الْعَيْنُ إِذَا مَا تَجَهَّرَةٌ
- ٥١  
 - فِي بَيْتٍ لَا حَوْرٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ
- ٧٦  
 - تَحْتَ الَّتِي اخْتَارَ لَهُ اللَّهُ الشَّجَرَ      ٢٠٣
- ١٠٠  
 - وَوَثَرَ الْأَسَاوِرَ الْقِيَاسَا      صَعْدِيَّةٌ تَنْتَزِعُ الْأَنْفَاسَا
- ٢٣٢  
 - وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ      إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَلْعَيْسُ
- ٩٣  
 - يَا دَهْنُ أُمِّ مَا كَانَ مِشِيَّ رَقْصَا      بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشِيَّي تَرْقُصَا
- ٣٩  
 - قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانَ الْجَافِي      بَغَيْرِ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ
- ٥٤  
 - أَسْلَمُوهُ فِي دَمَشَقَ كَمَا      أَسْلَمْتَ وَحْشِيَّةً وَهَقَا
- ١٧  
 - أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ      كَذَاكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ

- حَتَّى إِذَا مَا التَّأَمَّتْ مُوَاصِلُهُ      وَنَاءً فِي شَقِّ الشَّمَالِ كَاهِلُهُ  
٥١

- مَثُلُ      الْفِرَاحِ      نَتَقَتْ      حَوَاصِلُهُ  
١٨٤

- لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمِ      يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ      ١٢٠،٣٢

- عَجِبْتُ مِنْ دَهْمَاءَ تَشْكُونَا  
وَمِنْ أَبِي دَهْمَاءَ إِذْ يُوَصِّينَا  
خَيْرًا      بِهَا      كَأَنَّنا      جَافُونَا  
١٥٦

- أَكُلُّ عَامٍ نَعْمٌ تَحْوُونَهُ  
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ  
١٨٤،  
١٨٧



## فهرس الأعلام

(أ)

إبراهيم: ٣٧٢.

أبي بن كعب: ٧٨، ٧٩، ٩٨.

الأحوص: ١٣٧.

الأخطل: ٥٤.

الأخفش ( الأوسط سعيد بن مسعدة): ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٤٨،  
٥٢، ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧٣، ٨٥، ٩٢، ٩٥، ٩٩، ١٠٢،  
١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١٢١، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢،  
١٤٣، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٦،  
١٨٠، ١٨٣، ١٩١، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٧،  
٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤،  
٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٤،  
٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٨.

الأخفش الأصغر (علي بن سليمان): ٥٢، ٥٣، ٢٠١، ٢٤٨.

الأزهري: ٤٢، ٧٨، ٣٢٠.

أبو إسحاق: ٣٣٧.

أبو الأسود الدؤلي: ٣١٣، ٣٢٧.

الأسود بن يعفر: ١٨٤.

الأشموني: ٣٣٢.

الأصفهاني: ٨٢.

الإصلاح: ١٥٧.

ابن الأعرابي: ١٠٥، ١٧٣.

الأعشى: ٢٩٠.

الأعلم: ٢٧٦.

الأعمش: ٣٣٠، ٣٧٢، ٣٩١.

الأنباري: ٣٣، ٤٢، ٤٥، ٤٩، ٥٢، ٦٢، ٦٧، ٩٢، ١١١، ١١٤، ١١٧، ١٢١، ١٢٢،

١٢٨، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٨٥، ١٨٦،  
٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٩٢، ٣٠٤،  
٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٤٩، ٣٥٠.  
الأنصاري: ٣٤٤.

(ب)

ابن برهان: ٢٥٧.  
بشّر بن هلال: ١٩٩.  
أبو بكر رضي الله عنه: ٢٩٧.  
أبو بكر بن الأنباري: ٣٦، ٣٩، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٠، ١٩٣، ٢٧٨، ٢٨٨، ٣٠٣،  
٣٢١، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٧٥، ٣٩١.  
البيضاوي: ٣٥٣.

(ت)

تميم بن أبيّ بن مقبل: ٣٣.  
توبة بن الحمير: ٢٥٢.  
ابن تيمية: ٢٠٢.

(ث)

ثعلب: ٣٦، ١٠٢، ١٧٣، ٢٠٥، ٢٥٣، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٤٢،  
٣٥٤، ٣٦٦، ٣٧٩.

(ج)

الجرجاني: ٢٩.  
جرير: ١١٣، ٢٥٢، ٢٩٧، ٣٦٥.  
أبو جعفر الرؤاسي: ١٠٤.  
الجوهري: ٢٨٠.

(ح)

أبو حاتم السجستاني: ١٦٤، ١٦٧، ١٩٠.  
الحارث بن حلزة: ٢٧٨.  
بنو الحارث بن كعب: ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢.  
حمزة: ٣٩١.

الحوفي: ٢١٤.

أبو حيَّان: ٤٢، ٦٣، ٧٠، ٩٢، ١١٣، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ١٩٣،  
٢٢٢، ٢٣٦، ٣٣٦، ٣٦٦، ٣٦٩.

(خ)

ابن خالويِّه: ١٠٤، ١٥٢.

الختران: ٣٧٦، ٣٨٠.

خنعم: ١٩٩، ٢٠١.

أبو الخطاب: ١٨٦، ١٩٩.

الخطيب التبريزي: ٢٦٠، ٢٦٤، ٣١١.

الخليل: ٣٦، ٣٩، ٥٧، ٨٤، ٩١، ١٠٤، ١٤٦، ١٦٠، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٤، ٢٠٥،  
٢١٧، ٢٣٩، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٦،  
٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٥٦.

(د)

ابن درستويِّه: ٢٥٠.

(ذ)

ذو الرُّمَّة: ١١٩، ١٢١.

(ر)

الرَّاعي ( النميري ): ٢٠٣، ٢٧٢.

رُؤْبَة: ١٣٧، ٢٠٥.

الرَّضي: ٢٦٤، ٢٩٢، ٣١٥، ٣٥٦.

الرَّقاشي: ١٠٤.

الرُّمَّاني: ٣٣.

الرياشي: ٣١٥.

(ز)

زبيد: ١٩٩، ٢٠١.

أبو زبيد الطَّائي: ٥٤.

الزَّجاج: ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٥٦، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧٤، ٨٥،  
٨٩، ٩٩، ١١٤، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤.

١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦،  
١٩٠، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٦،  
٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٨٠، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٤،  
٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٨.

الرجَّاحي: ٣٥٧.

أبو زُرْعَةَ: ١٥٤.

الرمحشري: ٢٨، ٣٣، ٣٩، ٤٨، ٥٦، ٦٣، ٦٧، ٧١، ٧٤، ٨١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤،  
١١١، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٧، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨،  
١٧١، ١٧٢، ١٧٧، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤،  
٢٦١، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٩٢، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢٤.

زهير: ٢٥١.

أبو زيد: ٩٣.

(س)

ساعدة بن جُوَيَّة: ٩٣.

السُّدِّي: ٣١٥.

ابن السَّرَّاج: ٢٥٠، ٢٧٨، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٧١، ٣٨٢.

السمين (الخلي): ٤٩، ٦٥، ١١١، ١١٣، ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ٢٢٢، ٢٨٠، ٢٩٦.

سيبويه: ٣٦، ٣٩، ٥٢، ٥٧، ٦١، ٦٧، ٧٠، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٥، ١١٧، ١٢٠،  
١٢١، ١٤٦، ١٥١، ١٦٠، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩،  
٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٨٦،  
٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٦،  
٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٠.

ابن سيِّدَه: ٣٧١.

السيوطي: ٣٤١، ٣٨٤.

(ش)

ابن الشَّحْرَبِيِّ: ٦٧، ٨٩، ٢٥٧، ٢٦٤، ٣٠٩.

شُرَيْكُ بن عبد الله: ٣٧٢.

(ص)

صالح بن عليّ: ٣٣٠، ٣٣١.  
الصّلّتان العبديّ: ١٨٤.

(ض)

ابن ضابيّ: ١٩٩.

(ط)

الطبريّ (أبو جعفر): ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨،  
٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٥،  
٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠،  
٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤،  
١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣،  
١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣،  
١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥،  
١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣،  
١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢،  
٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤،  
٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦،  
٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢،  
٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣،  
٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨،  
٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠،  
٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩١.

ابن الطراوة: ٢٧٢.

طرّفة بن العبّد: ٣٣.

طفيل الغنويّ: ٣٠٥.

(ع)

عاصم بن أبي النّجود: ٣٣٩.

عامر بن وائلة الكنانيّ: ٣٣٠.

ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنه: ٤٦، ١١١ .  
عبد الله (بن مسعود) رضي الله عنه: ٣٣٠ .  
عبد الله بن جذل الطحان: ١٦٠ .  
أبو عبيد: ١٠٥، ١٧٤ .  
أبو عبيدة (معمر بن المثنى): ٤٨، ٥٣، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٩، ٩٢، ٩٩، ١٠١، ١٠٢،  
١٠٤، ١٠٥، ١٦١، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٩،  
٢٣٣، ٢٣٦، ٢٩٥، ٣٥٤، ٣٦٣ .  
عبيد الله بن قيس الرقيّات: ٥٤ .  
العجاج: ٧٦ .  
عديّ بن زيد العبادي: ١٣٨ .  
ابن عصفور: ٣٥٦ .  
ابن عطية: ٣٣، ٤٨، ٥٣، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٤، ١٠٥، ١١١، ١١٧،  
١٢١، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٤، ١٧١، ١٩٦، ٢١١، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٤،  
٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٤ .  
العُكْبَرِيُّ: ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٢، ٦٧، ٧١، ١٠٢، ١١١، ١١٧،  
١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٤٦، ١٥٤، ١٦١، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧، ١٩٠، ١٩٣،  
٢٠٨، ٢١١، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٩٢، ٣٠٩،  
٣٢٤ .  
علقمة بن عبدة الفحل: ١٧٦ .  
علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ٢٩٧ .  
أبو علي الفارسي: ٤٢، ٥٢، ٨١، ٨٥، ١١٤، ١٢١، ١٣٤، ٣٢٠ .  
أبو عمر الجرمي: ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٣، ٣٢٥ .  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ٧٨، ٢٩٧، ٣٣٢ .  
عمر بن أبي ربيعة: ٣٤٨ .  
أبو عمرو بن العلاء: ٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٣١٦ .  
عنيسة بن معدان: ٣٢٧ .  
عنتر: ٢٧٨، ٣٤٧ .  
عيسى عليه السلام: ٣٨٥ .  
عيسى بن عمر: ١٠٦، ١٩٩، ٣٢٧ .

(غ)

غويّة بن سُلمي: ٨١.

(ف)

ابن فارس: ٢٨١.

أبو الفتح عثمان بن جني: ٦٨، ١١٥.

الفرّاء: ٢٨، ٣٣، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٦٢، ٦٥، ٧٠، ٧٤، ٧٨، ٨١،  
٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٢١، ١٢٢،  
١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٩، ١٥١،  
١٥٢، ١٦١، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٣، ٢٠١،  
٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠،  
٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٧،  
٢٩١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٤،  
٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤،  
٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣،  
٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣،  
٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩١.

الفرزدق: ٤٥، ٢٠٣.

فرعون: ٩١.

(ق)

القاسم بن معن: ٣٤٧.

قتادة: ١١٠.

ابن قتيبة: ٤٥، ٥٣، ٨١، ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ١٩٣، ٢٠٤.

القرطبي: ٤٢، ١٠١، ١٠٢، ١١٣، ١١٤، ١٢٦، ١٥١، ١٦٤، ١٦٧، ١٧١، ٢١١،  
٢٢٥، ٢٨٠، ٣١٢، ٣١٤.

قريش: ٢٠٢.

قطرب: ٥٣، ٩٩، ٢٠٠.

القلاح بن حزن المنقري: ١٠٠.

قيس بن حصين الحارثي: ١٨٧.

القيسيّ: ٤٢، ٥٢، ٥٦، ١٠٥، ١١٤، ١١٧، ١٢٢، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٧،  
١٧١، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٣١٢، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢٤.

(ك)

الكسائيّ: ٤٥، ٤٨، ٦٢، ٦٧، ٧٠، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،  
١١١، ١١٣، ١٣٣، ١٥١، ١٦١، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٣٦، ٢٥٣،  
٢٥٧، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣١٥، ٣٢١، ٣٤٢، ٣٤٦،  
٣٤٧.

بنو كنانة: ١٩٩.

ابن كيسان: ١٢٨، ١٤٣، ١٩٠، ٢٦٨، ٣٣٢.

(ل)

ليبد بن ربيعة: ١٨٠، ٢٧٨.

(م)

ابن مالك: ٢٩، ٣٩، ٥٢، ٦٣، ١٦٧، ١٧٧، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٣٠٩،  
٣٢٠، ٣٢٤، ٣٣٢، ٣٦٦.

مالك بن عمرو: ٢٥٣.

الميرد (محمد بن يزيد): ٢٨، ٤٥، ٤٦، ٥٢، ٦٢، ٦٧، ٨٩، ٩٥، ١٠٤، ١١٤، ١١٧،  
١٢١، ١٣٤، ١٤٣، ١٦٧، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٤،  
٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٤،  
٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٩٠.

المتلمّس: ٢٠٤.

أبو محمد سلمة بن عاصم: ٣٩١.

المختار الدّيرة: ٣٦٩.

المخزوميّ: ٣٣٢، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٨٤.

امرؤ القيس: ٨١، ١٦٨، ١٧٨، ١٧٩، ٢٥٦، ٢٨٨.

ابن مروان: ٣٤٢.

معاوية: ٣٣٠.

المفضّل: ٣٤٧.

ابن مقبل: ١٢١.



ابن منظور: ٧٨، ٢٨١، ٣٦٥، ٣٧١.  
موسى عليه السلام: ٨٨، ٢٠٣، ٢٠٤.  
ميسون: ٣٢٢.

(ن)

النابعة (الذياني): ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ٢٥١، ٣٥٤، ٣٦٣.  
النابعة الجعدي: ٥٤.  
أبو النّجم: ٧٦.  
النّحاس: ٤٥، ٥٢، ٦٢، ١٠٥، ١١١، ١١٤، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٤،  
١٨٧، ١٩٠، ١٩٣، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٧٧، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٤٧،  
٣٨٤، ٣٦٩، ٣٥٦.  
نصر بن عاصم: ٣٢٧.

(هـ)

هارون عليه السلام: ٣٣٤.  
ابن هرمز: ٣٢٧.  
ابن هشام: ٢٩، ٤٢، ٦٣، ٨٩، ٩٣، ٢١٢، ٢١٤، ٢٣٦، ٢٥٠، ٢٦١، ٣٠٩، ٣١١،  
٣١٢، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٥٣.

(و)

ابن الورّاق: ٢٥٠.

(ي)

يحيى بن يعمر: ٣٢٧.  
يزيد بن مفرّغ: ٢٤٦.  
ابن يعيش: ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٨٤.  
يوسف عليه السلام: ٣٣٠.  
يونس بن حبيب: ١٣٢، ١٨٦، ١٩٩.

## فهرس المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدميّاطيّ الشهير بالبنا، تصحيح وتعليق علي محمد الصبّاغ، دار الندوة الجديدة، بيروت.
- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشَّرْجي، تح طارق الجنابي، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، عالم الكتب، بيروت.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حَيَّان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، مطبعة المدني، مصر.
- أسرار العربيّة، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، ط ٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، دار البشائر، دمشق.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، اختيار الأعلام الشنتمري، ط ٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج، تح عبد الحسين الفتليّ، ط ٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، مؤسّسة الرسالة، بيروت.
- الأضداد، محمد بن القاسم بن الأنباري، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، دار التربية، بغداد.
- إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالويه، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، اعتنى به خالد العلي، ط ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، دار المعرفة، بيروت.
- إعراب القرآن، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، قدّمت له ووثّقت نصوصه فائزة بنت عمر المؤيّد، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح سمير جابر، ط ٢، دار الفكر، بيروت.

- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، أبو الحسين بن الطراوة السبئي المالقي، تقديم وتحقيق عياد بن عيد الشيبتي، ط ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، دار التراث، مكة.
- أمالي الزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، دار الجليل، بيروت.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تح ودراسة محمود محمد الطناحي، ط ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، مطبعة المدني، القاهرة.
- الأمالي النَّحْوِيَّة "أمالي القرآن الكريم"، ابن الحاجب، تح هادي حسن حمودي، ط ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت.
- إنباه الرواة على أبناء النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، دار الفكر، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تح محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- أنوار التزليل وأسرار التأويل، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تقديم محمود عبد القادر الأرنؤوط، ط ١، ٢٠٠١م، دار صادر، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح عبد الله عبد المحسن التركي، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، دار هجر، مصر.
- البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباري، تح رمضان عبد التّوّاب، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات الأنباري، ضبطه وعلّق عليه بركات

- يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تأثير الكوفيّين في نحاة الأندلس، محمد بن عمّار درين، ط ١، مطابع جامعة الإمام، الرياض، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح سعد كريم الفقي، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر.
- التبيين عن مذاهب النحويّين البصريين والكوفيّين، أبو البقاء العكبري، تح ودراسة عبد الرحمن العثيمين، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- تجبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، دراسة وتحقيق أحمد محمد مفلح القضاة، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، دار الفرقان، الأردن.
- التذكرة في القراءات، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تح عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة.
- تذكرة الحُفّاظ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تح عبد الرحمن بن يحيى المعلّم، دار إحياء التراث.
- التذليل والتكميل في شرح كاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، تح حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ودار كنوز أشبيليا، الرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، تح محمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح السيّد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

- التلخيص في القراءات الثمان، أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري،  
دراسة وتح محمد حسن عقيل موسى، ط ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، دار راسم،  
جدة.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تح رياض زكي قاسم، ط ١،  
١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، دار المعرفة، بيروت.

- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، غني بتصحيحه  
اوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م.

- ثلاث مسائل، ابن هشام الأنصاري، تح نصر الله فارس وعبد الجليل زكريا،  
ط ١، ١٩٨٧م، دار المعارف، حمص.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تح عبد الله  
ابن عبد المحسن التركي، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠١م، دار هجر، القاهرة.

- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، محمد بن أبي  
بكر القرطبي، تح عبد الله التركي، ط ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح فخر الدين قباوة، ط ٥،  
١٩٩٥م.

- الجني الداني في حروف المعاني، المرادي، تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،  
المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

- حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح، مكتبة ومطبعة دار  
إحياء الكتب العربية.

- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تح سعيد الأفغاني،  
ط ٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تح بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي،  
ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، دار المأمون للتراث، دمشق.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى  
الهنداوي، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الحماسة البصريّة، صدر الدين علي بن الحسن البصري، تح مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- الحيوان، أبو عثمان عمرو الجاحظ، تح عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، مكتبة الخانجي، مصر.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
- الخلافات النحوية في تفسير الطبري وأثرها في المعنى، صالح بن إبراهيم بن علي الفراج، رسالة ماجستير، جامعة الإمام، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٤٠٧هـ.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد الديرة، ط ٢، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، دار قتيبة، دمشق.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح أحمد محمد الخراط، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، دار القلم، دمشق.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تح محمد حسين آل ياسين، ط ٢، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، مطبعة المعارف، بغداد.
- ديوان جرير، شرح محمد الصاوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٣٥٣هـ.
- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تح عبد القدوس أبو صالح، ط ٢، ١٤٠هـ، ١٩٨٢م، مؤسسة الإيمان، بيروت.
- ديوان الراعي النميري، شرح واضح الصمد، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، دار الجليل، بيروت.
- ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، ط ١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.
- ديوان طرفة بن العبد، تقديم وشرح عبد القادر محمد مايو، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٠م، دار القلم العربي، حلب.

- ديوان الطفيل الغنوي، تح محمد عبد القادر أحمد، ط ١، ١٩٦٨م، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق وشرح عزيزة فوّال بابتي، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، دار الجليلين بيروت.
- ديوان عديّ بن زيد، جمعه وحقّقه محمد جبّار المعبيد، بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام الشنتمري، تح لطف الصقال ودريّة الخطيب، ط ١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، دار الكتاب العربي، حلب.
- ديوان عنتره بن شدّاد، تقديم وشرح وتعليق محمد محمود، ط ١، ١٩٩٦م، دار الفكر اللبناني، بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
- ديوان امرئ القيس، جمع وتقديم وتحقيق حسن السندوبي، ط ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.
- ديوان ابن مقبل، عُنِيََ بتحقيقه عزة حسن، دمشق، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الجعديّ، جمعه وحقّقه وشرحه واضح الصمد، ط ١، ١٩٩٨م، دار صادر، بيروت.
- ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكّيت، تح شكري فيصل، دار الفكر، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.
- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تح أحمد محمد الخرّاط، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.
- أبو زكريّا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكّي الأنصاريّ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم ...، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف، مصر.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح أكرم البوشي، إشراف شعيب الأرناؤوط، ط ٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، ط ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، دار هجر، مصر.
- شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، تح صاحب أبو جناح، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٣م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢، ١٩٩٦م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- شرح القصائد السبع الطّوال الجاهليّات، أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون، ط ٢، ١٩٦٩م، دار المعارف، مصر.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحيي الدين الكافيحي، تح فخر الدين قباوة، ط ٣، ١٩٩٦م، دار طلاس، دمشق.
- شرح اللّمع، ابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسديّ، تح فائز الفارس، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطابع كويت تايمز، الكويت.
- شرح المفصّل، موقّق الدين يعيش بن علي النحوي، عالم الكتب، بيروت.
- شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث، صنعة السُّكَّرِيّ روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تح فخر الدين قباوة، ط ٤، ١٤١٦هـ، ١٩٩٩م، دار الفكر، بيروت.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلام الشنتمري، تح فخر الدين قباوة، ط ٣، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.



- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، دار العلم للملايين، بيروت.
- صحيح البخاري أبي عبدالله محمد بن إسماعيل، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تح السيد إبراهيم محمد، ط ١، ١٩٨٠م، دار الأندلس، لبنان.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، ط ٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، دار هجر، مصر.
- طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تح علي محمد عمر، ط ١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، مطبعة الاستقلال الكبرى، مصر.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.
- ابن الطراوة النحوي، عياد بن عيد الثبيتي، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، دار الزايد، الطائف.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، تح ودراسة محمود جاسم محمد الدرويش، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- في اللغة عند الكوفيين، شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح وشرح عبد السلام هارون، ط ١، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م، دار الجيل، بيروت.
- الكشف عن حقائق التزئيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود الزمخشري، تح به خليل مأمون شيخا، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، دار المعرفة، بيروت.

- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- لسان العرب، ابن منظور، تح عبد الله الكبير، ومحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى التميمي، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمّد فؤاد سزكين، دار غريب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- مجالس ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى، شرح وتعليق عبد السلام هارون، ط٣، ١٩٦٩م، دار المعارف، مصر.
- مجلّة الحكمة، العدد ١٤، شوال، ١٤١٨هـ، ( المذهب السلفي ابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية في النحو واللغة - عبد الفتاح الحمّوز، ص ١٣٧-٢٠٠ ).
- مجلّة الدراسات اللغويّة، م٩، ع٢، ربيع الأول - جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ، مايو- يونيو ٢٠٠٧م، ( زيادة حروف المعاني عند النحويين، حسن هندراوي، ص ٦٠ ).
- مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، مؤسّسة الرسالة، بيروت.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، إدارة المساحة العسكريّة للطبع، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، دار ابن حزم، بيروت.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده، تح محمد علي النجار، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م، دار الأندلس، جدّة.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عُنِيَ بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة.
- مختصر المذكّر والمؤثّث، المفضّل بن سلمة، حقّقه وقَدّم له وعلّق عليه رمضان عبد التوّاب، مطابع الشركة المصريّة، القاهرة، ١٩٧٢م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، المجمع الثقافي،  
أبوظبي، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

- المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ط ٨، ١٩٩٩م، دار المعارف، مصر.  
- المدارس النحويّة أسطورةٌ وواقع، إبراهيم السامرائي، ط ١٩٨٧، ١م، دار  
الفكر، الأردن.

- المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، حققه وقدم له وعلّق عليه رمضان  
عبد التوّاب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٥م.

- المذكر والمؤنث، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، حققه وقدم له وعلّق عليه  
رمضان عبد التوّاب وصلاح الدين عبد الهادي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، تح محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة  
الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

- المسائل الحليّات، صنعة أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، ط ١،  
١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، دار القلم، دمشق.

- المسائل العضديّات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح علي جابر  
المنصوري، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، عالم الكتب، مكتبة النهضة، بيروت.

- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسيّ، تح ياسين محمد  
السواس، ط ٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، دار اليمامة، دمشق.

- المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض  
القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م.

- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، عبد الله بن محمّد الخثران،  
ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، دار هجر، مصر.

- معاني القرآن، لعليّ بن حمزة الكسائيّ، أعاد بناءه وقدم له عيسى شحاتة عيسى،  
دار قباء للطباعة، القاهرة، ١٩٩٨م.

- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تح هدى محمود  
قراعة، ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، مصر.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجّار، ط ٢، ١٩٨٠م، دار علم الكتب، بيروت.

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتعليق عبد الجليل عبده شلي، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، دار الحديث، القاهرة.

- معجم الأدباء (معجم إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي، تح إحسان عباس، ط ١، ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط ٢، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، مصر.

- المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر الدين بن المطرز، تح محمد فاحوري وعبد الحميد مختار، ط ١، ١٩٧٩م، مكتبة أسامة بن زيد، حلب.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح مازن المبارك و محمد علي حمّد الله، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، دار الفكر، بيروت.

- المفضّليّات، تحقيق وشرح أحمد شاکر وعبد السلام هارون، ط ٤، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م، دار المعارف، مصر.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تح محمد عبد الخالق عزيمة، ط ٣، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، مطابع الأهرام، القاهرة.

- الملخّص في إعراب القرآن، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد المعروف بالخطيب التبريزي، تح يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

- منتهى الطلب من أشعار العرب، ابن ميمون، تح منير المدني وسيدة حامد وزينب القوصي، إشراف ومراجعة حسين نصّار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،

١٩٩٩م.

- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، شرحه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
- النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، ط٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٩٠م، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الصبّاغ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٥م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيك الصفدي، تح أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

## فهرس الموضوعات

عنوان البحث ( التزعة الكوفية النحوية عند ابن جرير الطبري في تفسيره )

الإهداء

٢

شكر وتقدير

ملخص الرسالة

المقدمة

التمهيد ( في التعريف بالطبري وأهميته تفسيره في الدراسات النحوية واللغوية )

أولاً: ( في التعريف بالطبري )

ثانياً: ( أهمية تفسير الطبري في الدراسات النحوية واللغوية )

الباب الأول: ذكر مسائل الخلاف والتصريح بالترجيح

تمهيد

الفصل الأول: المفردات

المبحث الأول: الدلالة والمعنى النحوي

١- الواو بمعنى الباء

٢- (من) مفسرة، غير زائدة

٣- (من) للتبعيض

٤- اللام في {لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ} لامٌ كي

٥- اللام في {يُرِيدُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ} لامٌ كي

٣٦

٣٧

- ٦- اللام بمعنى "إلى" أو "في" . . . . . ٤٠ - ٤٢
- ٧- اللام في {رَدِفَ لَكُمْ} دخلت لمعنى: دنا لكم. . . . . ٤٣ - ٤٥
- ٨- الباء في {بِقَادِرٍ} زائدة لمعنى الجحد. . . . . ٤٦ - ٤٨
- ٩- (ما) في {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ} غير موصولة . . . . . ٤٩ - ٥٣
- ١٠- الجالب لـ "إلى" في {وإذا خَلَوْا إلى . . .} معنى السياق. . . . . ٥٤ -

- ١١- (حق) في {حَقَّ تَلَاوَةٌ} بمعنى "أي" مضافة . . . . . ٥٧ - ٥٨
- ١٢- (كل) مضافٌ اسماً كان أو صفةً لأنّها كافيةٌ بنفسها. . . . . ٥٩ -

- ١٣- اللام في {لَمَقْتُ اللَّهِ} لليمين . . . . . ٦٣ - ٦٤
- ١٤- الواو في {أَوْكُلَّمَا} عاطفةٌ غير زائدةٍ . . . . . ٦٥ -

- ١٥- الواو في {وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ} عطْفٌ شرطٌ لفعلٍ بعده . . . . . ٦٨ -

- ١٦- الألف في {يَاوَيْتَنِي} للندبة، وجواز الوقف عليها . . . . . ٧٢ -

- ١٧- (لا) في {وَلَا الضَّالِّينَ} زائدةٌ بمعنى "غير" عطْفٌ على نفي . . . . . ٧٥ -

- ١٨- (لا) في {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} نافيةٌ رُدُّ على كلامٍ متقدم . . . . . ٧٩ -

- ١٩- اللام في {لَمَّا آتَيْتُكُمْ} داخلةٌ على الشرط . . . . . ٨٢ - ٨٥

- ٢٠- (أم) في {أَمْ تَرِيدُونَ} استفهامٌ مبتدأ . . . . . ٨٦ -

- ٢١- (أم) في {أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا} حرف استفهام . . . . . ٩٠ - ٩٢

- ٢٢- فتح "يوم" في {يوم هم بارزون} فتح بناء. . . . . ٩٣ -  
٩٥

المبحث الثاني: البنية . . . . . ٩٦ -  
١٠٥

- ١- "أسورة" جمع مفردة "سوار"، و"أسورة" جمع الجمع. . . . . ٩٧ -  
٩٩
- ٢- "ألفاف" جمع مفردة "لف" و"لفيف" . . . . . ١٠٠ - ١٠٢
- ٣- "أبايل" جمع لا واحد له . . . . . ١٠٣ -  
١٠٥

الفصل الثاني: التراكيب . . . . . ١٠٦ -  
١٨٦

المبحث الأول: الرتبة (التقديم والتأخير) . . . . . ١٠٧ -  
١٢٢

- ١- عود الضمير "فيهن" في {فلا تظلموا فيهن أنفسكم} . . . . . ١٠٨ - ١١١
- ٢- {إن ربك هو أعلم من يضل} بمعنى "أي" . . . . . ١١٢ - ١١٤
- ٣- {كل} في {إننا كل شيء خلقناه} منصوب بـ {خلقنا} . . . . . ١١٥ -  
١١٧
- ٤- {من الذين هادوا} بيان متعلق بـ {تر} . . . . . ١١٨ -  
١٢٢

المبحث الثاني: الذكور والإضمار والحذف . . . . . ١٢٣ - ١٦٧

١- {اتباع} في {فاتباع بالمعروف} خبر مبتدأ محذوف. . . . . ١٢٤ -  
١٢٥



- ٢- رفع {جزاء} في {والذين كسبوا السيئات جزاء..} بمضمر ١٢٦ -  
١٢٧
- ٣- {ذكر} في {ذكرُ رحمة ربك زكريا} خبرٌ مبتدأٌ محذوف ١٢٨ -  
١٢٩
- ٤- اللام في {يدعوا لمن ضره} من صلة ما بعد "من" . . . ١٣٠ - ١٣٤
- ٥- (ما) جزاء . . . . . ١٣٥ - ١٣٧
- ٦- {مثقال} اسمٌ أو خبرٌ لـ {تك} . . . . . ١٣٨ -  
١٤٠
- ٧- {ق} اسمٌ خبرٌ في موضع رفعٍ بمضمر . . . . . ١٤١ -  
١٤٣
- ٨- {يوم} في {يومَ هم على النار...} خبرٌ لمبتدأٍ محذوف . ١٤٤ - ١٤٦
- ٩- {أخرى} في {وأخرى تحبونها} مبتدأٌ رفعٌ بمقدّر . . . . . ١٤٧ -  
١٤٩
- ١٠- {أحد} في {قل هو الله أحد} خبرٌ لمبتدأٍ تقديره "هو" . . . ١٥٠ - ١٥١
- ١١- رفع {وصية} في {وصية لأزواجهم} بمقدّر "كتب" . . . ١٥٢ -  
١٥٤
- ١٢- نصب {حسنا} في {... بوالديه حسنا} بمقدّر "أن يفعل" . ١٥٥ - ١٥٧
- ١٣- اللام في {إيلاف قريش} للتعجب متعلقة بـ "اعجبوا" . . . ١٥٨ -  
١٦١
- ١٤- {والنّازعاتِ غرقاً} قسمٌ جوابه محذوف . . . . . ١٦٢ -  
١٦٤
- ١٥- {والسماءِ ذاتِ البروج} قسمٌ جوابه محذوف . . . . . ١٦٥ -  
١٦٧

المبحث الثالث: المطابقة . . . . . ١٦٨ -

- ١ - أنثت {كبيرة} لتأنيث التولية والتحويلة. . . . . ١٦٩ -  
١٧١
- ٢ - أنثت {البين} في {وأصلحوا ذات بينكم} للحال التي لها. ١٧٢ -  
١٧٣
- ٣ - {نفساً} في {فإن طبن ... منه نفساً} جواز توحيدده وجمعه. ١٧٤ -  
١٧٦
- ٤ - أنثت {مرضعة} فرقاً بين الفعل والصفة. . . . . ١٧٧ -  
١٨٠
- ٥ - الفعل {يسقى} يذكر ويؤنث بحسبه. . . . . ١٨١ -  
١٨٢
- ٦ - (التعم) و(الأنعام) جمعان بمعنى واحد. . . . . ١٨٣ - ١٨٦

١٨٧ - الفصل الثالث: الأعراب

- ١ - {جنات} في {قل... للذين... جنات} مبتدأ خبره {الذي}. ١٨٨ - ١٩٠
- ٢ - {لباس} في {ولباس التقوى ذلك خير} مبتدأ خبره {خير}. ١٩١ -  
١٩٣
- ٣ - {لله ما في السموات} مبتدأ وخبر، كلام تام. . . . . ١٩٤ -  
١٩٦
- ٤ - {هذان} في {إن هذان لساحران} اسم "إن" منصوب. . . . . ١٩٧ -  
٢٠١
- ٥ - نصب {قومه} في {واختار موسى قومَه} بـ {اختار}. . . . . ٢٠٢ -  
٢٠٤
- ٦ - نصب {قرآناً} في {فصّلت آياته قرآناً عربياً} بـ {فصّلت}. . . . . ٢٠٥ -

٢٠٧

٧- نصب {فتتين} في {فمالكم في... فتتين} على فعل "مالك" ٢٠٨ - ٢٠٩

٨- {حفظًا} منصوبٌ مفعولًا لأجله بـ "وحفظًا زيتها" . . . . ٢١٠ -

٢١١

٩- {إذ} ظرف زمان بمعنى حين منصوبٌ بالمفعول {نعمة} .. ٢١٢ -

٢١٤

١٠- نصب {سواء} في {في أربعة أيامٍ سواء...} على الحال .. ٢١٥ -

٢١٧

١١- نصب {رفيقًا} في {وَحَسُنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا} على التفسير .. ٢١٨ -

٢١٩

١٢- نصب {أحياءٌ وأمواتًا} بوقوع {كفائًا} عليه . . . . . ٢٢٠ -

٢٢٢

١٣- نصب {كتابًا مؤجلًا} على المصدر من المعنى المتصيد .. ٢٢٣ - ٢٢٦

١٤- (ما) في {كأنوا قليلًا من... ما يهجعون} رفعٌ بـ {قليلًا} .. ٢٢٧ -

٢٣٠

١٥- {مَنْ} في {إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ} خفضٌ على البدل . . . ٢٣١ - ٢٣٣

١٦- الفعل {يُؤْمِنُوا} في {فلا يُؤْمِنُوا} جزمٌ على الدعاء . . . . ٢٣٤ -

٢٣٦

١٧- الفعل {تقربا} في {ولا تقربا} جزمٌ، و{فتكونا} نصبٌ بالفاء .. ٢٣٧ -

٢٤٠

الباب الثاني: اختيار الطبري آراء الكوفيين من غير ذكر الخلاف .. ٢٤١ - ٣٢٤

الفصل الأوّل: المفردات . . . . . ٢٤٣ - ٢٨٠

المبحث الأوّل: الدلالة والمعنى النحويّ . . . . . ٢٤٤ - ٢٦٠

١- "تلك" اسم إشارة بمعنى "هذه" . . . . . ٢٤٥ - ٢٤٧

- ٢ - (مِنْ) لاِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ الزَّمَانِيَةِ ..... ٢٤٨ - ٢٥٠
- ٣ - (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ ..... ٢٥١ - ٢٥٤
- ٤ - جَوَازٌ مَجْمِئٌ وَآوُ الْعَطْفِ زَائِدَةٌ ..... ٢٥٥ -
- ٢٥٧
- ٥ - (إِنْ) بِمَعْنَى "مَا" ..... ٢٥٨ - ٢٦٠

### المبحث الثاني: البَيِّنَةُ ..... ٢٦١ - ٢٨٠

- ١ - {كَلْتَا} فِي {كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ} أَصْلُهُ {كَلُّ} ..... ٢٦٢ - ٢٦٤
- ٢ - الْكَافُ فِي {إِيَّاكَ} ضَمِيرٌ نَصَبٌ ..... ٢٦٥ - ٢٦٩
- ٣ - جَوَازٌ إِضَافَةٌ الشَّيْءِ إِلَى مَا اتَّحَدَّ بِهِ مَعْنَى ..... ٢٧٠ -
- ٢٧٣
- ٤ - الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ يَرْتَفِعُ بِأَحْرَفِ الْمُضَارَعَةِ، وَبِالتَّجْرُدِ ..... ٢٧٤ -
- ٢٧٨
- ٥ - (الْحُبُّكَ) جَمْعٌ، وَاحِدُهُ "حُبَّاكُ" وَ"حَبِيكَةُ" ..... ٢٧٩ - ٢٨٠

### الفصل الثاني: التراكيب ..... ٢٨١ -

٣٠٥

### المبحث الأول: الرُّتْبَةُ ( التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ) ..... ٢٨٢ - ٢٩١

- ١ - الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ يَتَرَافَعَانِ ..... ٢٨٣ -
- ٢٨٨
- ٢ - {لَا يَأْتُونَ} رَفْعٌ جَوَابٌ قَسَمٍ لـ {لَعْنٌ} ..... ٢٨٩ -
- ٢٩١

### المبحث الثاني: الذِّكْرُ وَالْإِضْمَارُ وَالْحَذْفُ ..... ٢٩٢ - ٢٩٩

- ١ - {بِسْمِ اللَّهِ} نَصَبٌ مُتَعَلِّقٌ بِفِعٍّ مَحذُوفٍ ..... ٢٩٣ -

٢- جواز عطف الضمير الظاهر على المستتر . . . . . ٢٩٥ - ٢٩٩

المبحث الثالث: المطابقة . . . . . ٣٠٠ -  
٣٠٥

١- {قاعد} مؤنثٌ حُذِفَتْ تاؤه لاختصاص المؤنث بها . . . ٣٠١ -  
٣٠٥

الفصل الثالث: الأعراب . . . . . ٣٠٦ -  
٣٢٤

١- {بشراً} في {ما هذا بشراً} خبر {ما} نصبٌ بقَد الخافض ٣٠٧ -  
٣٠٨

٢- نصب {زهرة} على الحال . . . . . ٣٠٩ -  
٣١٣

٣- المفرد العلم المنادى مرفوعٌ . . . . . ٣١٤ -  
٣١٦

٤- الفعل {يقول} في {حتى يقول} منصوبٌ بـ {حتى} نفسها ٣١٧ -  
٣٢١

٥- عاملُ نصب الفعل المضارع بعد واو المعية هو الصَّرْفُ . . . ٣٢٢ -  
٣٢٤

الباب الثالث: استخدام الطبري مصطلحات النحو الكوفي . . . . . ٣٢٥ - ٣٩١

تمهيد . . . . . ٣٢٦ -  
٣٢٧

١- مصطلح الإجراء وعدمه . . . . . ٣٢٨ -

	٣٣٠	
٢ -	مصطلح الترجمة والتكرير والتبيين والردّ	٣٣١ -
	٣٣٣	
٣ -	مصطلح التشديد	.....
	٣٣٤	
٤ -	مصطلح التفسير والمفسّر	٣٣٥ -
	٣٣٩	
٥ -	مصطلح التقريب	٣٤٠ -
	٣٤٢	
٦ -	مصطلح الجحد	٣٤٣ - ٣٤٤
٧ -	مصطلح حروف الصّفات	٣٤٥ -
	٣٤٧	
٨ -	مصطلحا الصّرف والخلاف	٣٤٨ -
	٣٥٠	
٩ -	مصطلح الصّلة	٣٥١ -
	٣٥٤	
١٠ -	مصطلح العماد	٣٥٥ -
	٣٥٩	
١١ -	مصطلح الفعل	٣٦٠ -
	٣٦٣	
١٢ -	مصطلح الفعل الواقع والوقوع	٣٦٤ -
	٣٦٦	
١٣ -	مصطلح القطع	٣٦٧ -
	٣٦٩	
١٤ -	مصطلح الكناية والمكنيّ	٣٧٠ - ٣٧٢

- ١٥ - مصطلح "لا" التبرئة . . . . . ٣٧٣ -  
٣٧٤
- ١٦ - مصطلح المؤقت وغير المؤقت . . . . . ٣٧٥ - ٣٧٧
- ١٧ - مصطلح المرافع . . . . . ٣٧٨ - ٣٧٩
- ١٨ - مصطلح ما لم يُسَمَّ فاعله . . . . . ٣٨٠ -  
٣٨٢
- ١٩ - مصطلح التَّسَقُّق . . . . . ٣٨٣ -  
٣٨٦
- ٢٠ - مصطلح التَّعْت . . . . . ٣٨٧ - ٣٨٨
- ٢١ - مصطلح الهَاء . . . . . ٣٨٩  
٣٩١ -

الخاتمة . . . . . ٣٩٢ -  
٣٩٨

الفهارس . . . . . ٣٩٩ -  
٤٥١

فهرس الآيات القرآنية . . . . . ٣٩٩ - ٤١٤

فهرس الأحاديث . . . . . ٤١٥

فهرس الشعر . . . . . ٤١٦ - ٤٢٠

فهرس أنصاف الأبيات . . . . . ٤٢١

فهرس الرجز . . . . . ٤٢٢ -  
٤٢٣

فهرس الأعلام . . . . . ٤٢٤ - ٤٣٢

فهرس المصادر والمراجع . . . . . ٤٣٤ - ٤٤٤

فهرس الموضوعات . . . . . ٤٤٥ - ٤٥١